إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

آرَاءُ الأَخْفَشِ الأَوْسَطِ النَحْويّةُ وَالصَرْفِيّةُ عِنْدَ شُرَّاحِ أَلْفِيّةِ ابْنِ مَالِك فِي القَرْنِ الثَّامِنِ الهِجرِيّ (دِراسَــــةٌ وَصْفِيّـــــةٌ تَحْلِيلِيةٌ)

Morphological and Syntactic Views of Al-Akhfash Al-Awsat in Eighth-Century-AH Expositors of Ibn Malek's Alfiah
(A Descriptive and Analytic Study)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification

Student's name: اسم الطالب: محمد عمر عمار الدراوشة

Signature التوقيع:

Date: التاريخ: ١٨/٥/٢٠١٥

الجَامِعَــةُ الإِســلامِيّةُ- غَــزّة
عَمَـــادةُ الدراسَـــات العُليـــا
كُلِّيّـــــــــــــــــة الآدَابِ
قِسْـــمُ اللُغـــة العَرَبِيّـــة

آرَاءُ الأَخْفَشِ الأَوْسَطِ النَحْويّةُ وَالصَرْفِيّةُ عِنْدَ شُرَّاحِ أَلْفِيّةِ ابْنِ مَالِك فِي القَرْنِ الثَّامِنِ الهِجرِيّ
(دِرَاسَـــةٌ وَصْفِيّـــةٌ تَحْلِيلِيةٌ)

Morphological and Syntactic Views of Al-Akhfash Al-Awsat in Eighth-Century-AH Expositors of Ibn Malek's Alfiah
(A Descriptive and Analytic Study)

إِعْدَادُ الطَالِب

محمد عُمر عَمّار الدَراوشة

إِشْرَافُ الأُسْتَاذِ الدكُتورِ

أ.د. مَحْمُود محمد العَامُودي

قُدِّمَتْ هذه الرِّسَالةُ استِكمَالاً لِمُتَطَلّبَاتِ الحُصولِ عَلَى دَرَجَةِ المَاجِستير فِي النَحْوِ والصّرفِ مِن كُلْيّةِ الآدَابِ فِيْ الجَامِعَةِ الإسَلامِيّة بِغَزّة
(الدِّرَاسات اللُّغَويّة)

1436هـ ـ 2015م

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا   هاتف داخلي 1150

الرقم ج.س.غ/35/ Ref

التاريخ 2015/05/02 Date

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **محمد عمر عمار الدراوشة** لنيل درجة الماجستير في **كلية الآداب/ قسم اللغة العربية**، وموضوعها:

آراء الأخفش الأوسط النحوية والصرفية عند شُراح ألفيّة ابن مالك في القرن الثامن الهجري – دراسة وصفية تحليلية

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم السبت 13 رجب 1436هـ، الموافق 2015/05/02م الساعة الواحدة ظهراً بمبنى القدس، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ.د. محمود محمد العامودي	مشرفاً و رئيساً	....
د. أحمد إبراهيم الجدبة	مناقشاً داخلياً	....
د. خليل عبد الفتاح حماد	مناقشاً خارجياً	....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كلية الآداب/قسم اللغة العربية**.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

مساعد نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. فؤاد علي العاجز

الآية

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى: ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ (النمل ١٩/٢٧)

صدق الله العظيم

الإهداء

إلى من تحمَّل صعاب الحياة ومرارة العيش، وكَلَّتْ أنامله ليقدم لي لحظة سعادة، إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم ، إلى القلب الكبير أبي ... رمز العطاء .

إلى من أرضعتني الحب والحنان، وعلمتني الصدق والإخلاص والمثابرة، إلى رمز الأصالة وبلسم

إلى زوجي المخلصة الصابرة وأبنائي عمر ورغد ورهف ... رمز السعادة والهناء .

إلى من كانوا سنداً وعوناً لي بكل خطوة من خطوات حياتي، إلى القلوب الطاهرة الرقيقة ،والنفوس البريئة أخواتي الكريمات ... رمز المحبة والضياء .

إلى أخي وصديقي الأستاذ حسين عُمر دراوشة الذي وقف إلى جانبي طيلة فترة الدراسة والإعداد لهذه الرسالة ، فكان نعم الأخ والصديق والمصوب .

إلى أصدقائي وزملائي الذين التقيت بهم في رحاب العلم ورياضه، وأخص منهم الأستاذ: نضال العماوي ، حفظهم الله ورعاهم .

إلى أستاذي الجليل محمود محمد العامودي حفظه الله ورعاه ، وأدامه ذخراً للإسلام والمسلمين وللغة هذا الدين ، وأن يُحسنَ مقامه يوم لقياه .

إلى إدارة مدرسة عبد الرؤوف الشريف الأساسية للبنين وإخواني وزملائي فيها ، فلكم مني كل احترام وتقدير .

إلى جميع أفراد عائلتي الأعزاء في أرض الوطن والشتات، وعلى رأسهم المختار: عمر دراوشة(أبو حسين) ، وإلى خالي (أبو هاني) وعمي(أبو سميح) وخالاتي وعمتي .

إلى الذين قضوا في سبيل رفع كلمة الله ، وتحرير وطني الغالي فلسطين ، وإلى أسرى الحرية القابعين في سجون الاحتلال .

أهدي هذا العمل العلمي الجاد الموسوم : بآراء الأخفش الأوسط النحوية والصرفية عند شراح ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري

شُكْرٌ وَفَضْلٌ

قال تعالى: ﴿ وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْناً عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ ﴾ (لقمان: ١٤)

التِزاماً مِنِّي بنَصِّ هذه الآيةِ القُرآنيَّةِ الكَريمَةِ ،فإنَّنِي أشكر الله تبارَك وتعالى الذي خَلَقَني وهَداني، ووَهَبَني مِن نِعَمِه العظيمة، وآلائِه الجَسيمَة، فله الحَمدُ وله الشُّكرُ، وله المِنَّةُ والفَضلُ كُلُّه .

وأعطِفُ شُكري وامتِناني، وتقديري واعتِزازي إلى والدَيَّ الحَبيبَين، اللَّذَيْنِ كانا السَّببَ في وُجودي، فَمَهْمَا قُلتُ وفَعَلتُ، وقَدَّمَتُ وأعطَيتُ، فَلَن أستطيعَ أنْ أُوفِيَهُما حَقَّهُما، لكنَّ عزائي أنَّني ألتَمِسُ رِضاهُما عَنِّي في هذهِ الحَياةِ الدُّنيا، داعِياً المَولى تَبارَكَ وتَعالى أنْ يُنْعِمَ عَلَيهِما بالصِّحَّةِ والعافِيَة، وطولِ العُمرِ، وحُسنِ الخاتِمَة .

كما يطيب لي أن أتقدم في هذا المقام إلى زملاء البحث والدراسة الأعزاء الذين رافقوني في مرحلة دراسة الماجستير، كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأخ الحبيب الأستاذ حسين عُمر دراوشة، وإلى جامعتي الغراء – الجامعة الإسلامية – صرح العلم ومنارة العلماء ، القلعة الشامخة في مجال العلم ، وإلى العاملين بمكتبة الجامعة الإسلامية ، وإلى كلِّ من مدّ يد العون والمساهمة في إنجاز هذا العمل العلمي .

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى زوجي الغالية المثابرة المؤمنة ، فكانت نعم الزوج الصالح ، وفي حقها أقول :

وَالمِسـكُ لِلأحبَـابِ مَـا كُنْـتُ نَاسِـياً   هَــذَا الوَفَــاءُ لِــأُمِّ عُمَــرَ فاشْــهَدُوا

فَلَرُبَّمَـــا يَومـــاً قَسَـــوْتُ فَسَـــامِحي   وَتَـــذَكَّرِي الأَحْبَـــابَ يَـــومَ تَعَاهَـــدُوا

شُكْرٌ وتَقْدِيرٌ

تتسابق الكلمات وتتزاحم العبارات لتنظم عقد الشكر الذي لا يستحقه إلا أنت

إليك يا من كان له قدم السبق في ركب العلم والتعليم

إليك يا من بذلت ولم تنتظر العطاء

إليك أهدي عبارات الشكر والتقدير.

أستاذي الدكتور الشيخ الفاضل العلامة محمود محمد العامودي ، أقول لك قول الشاعر أحمد تقي الدين :

ذَاكَ الْمُعَلِّـــمُ وَهَـــوَ أَفْضَـــلُ عَامِـــلٍ   يَعْلُــو بِـــهِ شَـــأْنُ البِلَـــادِ وَيَعْظُـــمُ

فإنَّني أتقَّدمُ بجزيلِ الشكرِ ووافرِ التقديرِ ، وبالغ الوِداد والوفاء إلى مشرفي الفاضل الأستاذ الدكتور محمود محمد العامودي، الكبير قَامةً وقِيمةً، أستاذُ النَّحو والصَّرفِ في الجامِعَةِ الإسلامِيَّةِ بِغزَّةَ، وعَميدُ كليةِ الآدابِ السَّابقِ فيها، وصاحب المؤلفات الكثيرة الحافلة في علوم العربية، الذي أسبَلَ عَلَيَّ مِن عِلمِه الكثير، وأسدل عليّ من جام حلمه وتواضعه، فكانَ سَنَداً وعَوناً لإنجازِ هذا العَمَلِ، منذ أنْ كانَ فِكرَةً ثمَّ خُطَّةً حَتَّى استَوى عَلَى سوقِه، وكانَ لي حَظٌ وَافِرٌ مِن أخلاقِه الحَميدَة، وفَتَحَ لِي قَلبَه وعَقلَه ومَكتَبَه، وأمَدَّني بِكُلِّ ما احتَجْتُ مِن الكُتُبِ والمَراجِعِ مِن مَكتَبَتِه الزَّاخِرةِ والغَنِيَّةِ بأمَّهاتِ الكُتُبِ ، وكنتُ أجلسُ معه الساعات الطوال أقرأ عليه ولا يجد في ذلك حرجاً، وكان يحثّني على البحث، ويرغِّبني فيه، ويقوّي عزيمتي عليه، فله مني كُلُّ الحب والتقدير، حفظه الله ومتّعه بالصحة والعافية ونفع بعلومه .

وحقيقةً يعجز اللسان، ويحتار اللباب ويخفق الفؤاد عند وصف أستاذي الدكتور محمود محمد العامودي في كل أفعاله، فهو يجمع بين مكارم الأخلاق ، وحبه لخدمة العلم وطلابه .

وأخيراً أستاذي الفاضل يصعب إيجاد أمثالك ...ويصعب تركك ... ويستحيل نسيان أفضالك، فلك مني كل الاحترام والتقدير والتواضع ؛ لأن في تواضعي لك عزاً ورفعةً لي، أيها العملاق الشامخ في علم العربية ، وعلم النحو والصرف .

حَقٌ وَعِرْفَان

"مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ لَا يَشْكُرُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ"

الْحُرُّ مَنْ رَاعَى وِدَادَ لَحْظَةٍ وَانْتَمَى لِمَنْ أَفَادَ لَفْظَةً

انطلاقاً مِن الهَدي النَّبويِّ وقول الشافعيّ، فإنَّنِي أشكر الله تبارَك وتعالى الذي خَلَقَني وهَداني، ووَهَبَني مِن نِعَمِه العظيمة، وآلائِه الجَسيمَة، فله الحَمدُ وله الشُّكرُ، وله المِنَّةُ والفَضلُ كُلُّه .

وأعطِفُ شُكري وامتِناني، وتقديري واعتِزازي إلى مناقشي الكريمين: الأستاذ الدكتور أحمد إبراهيم الجدبة أستاذ النحو والصرف في الجامعة الإسلامية، والأستاذ الدكتور خليل عبد الفتاح حماد أستاذ النحو والصرف ومدير عام التعليم العالي في وزارة التربية والتعليم في غزة، اللذين تفضلا بالموافقة على مناقشة رسالتي، وتجشما قراءة هذه الرسالة العلمية الجادة ، لتقديم التوجيه والنصح اللازمين ، وإثراء الرسالة من غزير عِلْمهما ... فلكما منى خالص الشكر والتقدير .

كما أتقدم بالشكر والتقدير لعميد الدراسات العليا الأستاذ الدكتور فؤاد العاجز ،وإلى عميد كلية الآداب الدكتور وليد عامر، وإلى رئيس قسم اللغة العربية الدكتور يوسف عاشور.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الدكتور باسم البابلي ، حيث أمدني برسالته الدكتوراه الموسومة باعتراضات شراح الألفية على الألفية .

كما أتقدم بجزيل الشكر ووافر التقدير إلى من درستُ على أيديهم ، وأخص منهم بالذكر: الأستاذ الدكتور نبيل أبو علي، والأستاذ الدكتور يوسف رزقة، والأستاذ الدكتور محمد علوان، والدكتور وليد أبو ندى، والأستاذ الدكتور محمد البع ،والأستاذ الدكتور زياد مقداد، والدكتور فوزي فياض، والدكتور أسامة حماد ، والدكتور محمد الحاج أحمد ، والدكتور عبد الحميد مرتجى .

مَـــا الفَخْـــرُ إلا لأَهْـــلِ العِلْـــمِ إنَّهُـــمْ ... عَلَـــى الهُـــدَى بِمَـــنْ اسْـــتَهدَى أَدِلاءُ

وقَـــدْرُ كُـــلِّ امْـــرِئٍ مَـــا كَـــانَ يُحْسِـــنُهُ ... والجَـــاهِلُونَ لِأَهْـــلِ العِلْـــمِ أَعْـــدَاءُ

فَفُـــزْ بِعِلْـــمٍ تَعـــشْ حَيّـــاً بِـــهِ أَبَـــداً ... فَالنَّـــاسُ مَـــوْتَى وَأَهْـــلُ العِلْـــمِ أَحْيَـــاءُ

مُلَخصُ البَحثِ

يُعَدُّ سَعِيد بْنُ مَسْعَدَةَ المعروف بالأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ) من جهابذة النحو العربي واللغة والأدب في القرن الثالث الهجري، فيسعى هذا البحث إلى جمع وتوثيق وتحليل آراء الأخفش النحوية والصرفية عند شراح ألفية القرن الثامن الهجري، فبدأت بالحديث عن حياتي الأخفش وابن مالك وجهودهما العلمية، وذكر نبذة عن ألفية ابن مالك في التمهيد .

والحديث في الفصل الأول عن شروح ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري موضع الدراسة، وذلك بالكشف عن أصحابها ومناهجهم في شروحهم، والبالغ عددها ثمانية شروح، ومن ثم جمع آراء الأخفش النحوية في الفصل الثاني ، وآرائه الصرفية في الفصل الثالث من هذه الشروح، وقد بلغ عدد هذه المسائل مائتين وخمس وأربعين مسألةً.

مع بيان آراء الشراح فيها ومواقفهم منها، وذلك بترتيبها حسب أبواب الألفية ومن ثم توضيحها وتحليلها، وعمل جداول إحصائية توضح طبيعة آراء الأخفش في شروح ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري وموقف الشراح منها، وبيان كل ما سبق بالوصف والتحليل والدراسة، ومن ثم نتائج البحث وتوصياته والفهارس الفنية .

Abstract

Saeed Ben Masada(well-known as Alakhfash Alawsat) ,(died in 215 A.H.), is considered one of the most prominent scholars of Arabic Grammar in the3rd century Hegira .

This search will attempt to gathen document, and analyze Alakhfash's syntactic and morphological arguments aequainted by the explicators of the eighth century A.H. one-thousand-line poem, and thus I started with areview of the biography of Alakhfash and Ibn Malik and then academic efforts, and menhioned an outline about Ibn Malik's one-thousand-line poem in the preface, and also examined the explanations of Ibn Malik's one-thousand-line poem in the eighth century A.H. under discussion, through disclosing their authors, and their approaches of explanation, that are eight in number.

The Researcher, in the Second Chapter, has collected Alakhfash's grammatical viewpoints; and his morphological opinions in the Third Chapter . The total number of these opinions is two hundred and forty five issues, manifesting the explicators opinions and attitudes towards them, through classifying them under alphabetically ordered sections followed by clarification and analysis, then making statistical tables for highlighting the nature of Alakhfash's viewpoints with respect to Ibn Malik's one-thousand-line poem in the eighth century A.H. and the explicators opinions thereof .

Next comes the description, analysis and examining of the aforesaid, and finally come the findings, recommendations and technical indexes.

The researcher: Mohammed Omar Ammar AlDarawsha

المُقَدِمَةُ

الحَمْدُ لِلَّهِ علم بالقلم ، علم الإنسان ما لم يعلم، أحمدك ربي حمداً كثيراً طيباً كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، الحَمْدُ لِلَّهِ باعث النَّبِيِّ الهادي مُفْحِماً باللّسانِ الضَّادي كُلَّ مُضاد، صلاة الله وسلامهُ عليه ، وعلى عِترَتِهِ الطاهرين، وصحابته الطيبين الصالحين ، وأوليائه الغرِ الميامين ، ومن تبِعَهُ وسارَ على هديهِ بإحسانٍ إلى يومِ الدينِ، اللهمُّ لا عِلْمَ لنا إلاَ ما علَّمتنا وعلّمنْاَ بما ينفعُنا ، وانفعنا بما علمتنا، سبحانَكَ أنتَ العليمُ الحكيمُ .

أمَّا بعدُ...

اهتم اللغويون القدماء باللغة العربية ؛ لأنها لغة القرآن الكريم ، فجعلوا عُظْمَ اجتهادِهم واعتمادِهم على العربية ، والمعرفةِ بوجوهها والوقوفِ على مُثلِها ورسومِها والتأملِ في دقائقِ دِلالائها والتفقهِ في عجائبِ بِلاغتِها، فنراهم أحرزوا دقائقَها، وأبرزوا حقائقَها، وعَمَّروا دِمَنَها وفرعوا قُنَنَها ، وقنَّصُوا شواردَها، ونظمُّوا قلائِدها ، وأرهفُوا سيوفَ البَراعةِ ، وملأُوا مَخَاطِمَ اليراعة، وقطفُوا أزهارَ الرياضِ الأُنفِ مِنَ الألفاظِ لِسَوقِها في مَفَاصِل الكلام ، فألفوا وأفادوا ، وصنفوا وأجادوا ، وبلغوا من المقاصد قاصيها ودانيها . جاءت تَعُجُّ صفحاتُ كتب التراجمِ بِذِكْرِهم ، وتَغْمُرُ بِسِيَرِهم، وتُنيرُ سُطورَها بقناديلِهم ، فأشعلَوا نارَ الهدايةِ في مؤلفاتِهم لدارسِ لغةِ القرآنِ وطالِبها ، فلا يكادُ يخلو مؤلف من مؤلفاتهم إلا وفيه ما يختص بآراء اللغويين والنحاة ، فبَرَعُوا في النحو العربي ، فكان معينُ علمائنا جماً لا يَنضبُ ، فارتشفُوا ضرب العربية من أفواهِ العربِ الأَقْحَاحِ ، فشدُّوا الرحالَ للبوادي ولِأَهْلِ الوَبَرِ، فسمَعُوا ورَوَوْا ودَوَّنُوا الأسفارَ المجيدةَ التي حُفِظَتْ فيها الألفاظُ العربيةُ الفصيحةُ ولُغاتها المختلفةُ ، فَشَهِدَ لهم بذلك اللُّغويون القدماء والمحدِثُّون عربٌ وغيرُ عرب، بطولِ الباع والتقدمِ في ذلك ، وما إن استقرأنا تاريخنا اللغوي حتى نجده زاخراً بأسماء جهابذة النحو، فكان أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي المعروف بـِ(الأخفش الأوسط) واحداً منهم ، فهو نحوي عالم باللغة والنحو والأدب ، من أهل بلخ سكن البصرة ، وأخذ العربية عن سيبويه ، هو أحد أعلام النحو العربي ، ومع تتبع حياة هذا الرجل ومحاولة التعرف إلى كتاباته ومؤلفاته المطبوعة بين أيدينا ، وجدتُ بأنّه لم يُسلط عليه الضوء بشكل منفصل ، فجاءت آراؤه متناثرة في كتب اللغة والنحو والتفسير، فأحببتُ أن أقوم بجمع آراء الأخفش الأوسط النحوية والصرفية من خلال شُراح ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري، ولما كانت منظومة ألفية ابن مالك في النحو والصرف، وكثرة الكتب المؤلفة حولها من حواشٍ وشروح وتهذيب وتنقيح وتوضيح ، فوجدتُ أن القرن الثامن الهجري قد نالت فيه ألفية ابن مالك حظاً وافراً من الشرح ، فجمعتُ ثمانية شروح ، وهى: منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان الأندلسي ، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك لابن أم قاسم

المرادي ، وتحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة لابن الوردي، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك لابن القيم الجوزية ، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ، وشرح ألفية ابن مالك لابن عقيل ، وشرح ألفية ابن مالك لابن جابر الهواري ، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي ، فهذه الشروح يتوفر فيها الكم الوفير من آراء الأخفش الأوسط النحوية والصرفية، وسأتناولُ فيها – بإذن الله – آراء الأخفش الأوسط النحوية والصرفية التي ساقها شُراح الألفية ، فأحببتُ أن أخوض غمارَ عبابِ هذا الموضوعِ ، مستعيناً بالله ومتوكلاً عليه .

فيقوم هذا البحث على جمع وتوثيق آراء الأخفش الأوسط النحوية والصرفية عند شراح الألفية في القرن الثامن الهجري ، وتوضيحها وتحليلها ، وقد بَدَأتُ البَحثَ بِمُقَدمَةٍ وتَمهيدٍ ، أشَرتُ في المُقدِّمَةِ إلى أهميَّةِ البَحثِ وسَبَبِ اختيارِ موضوعِ البَحثِ وأهدافِه ، ثم ذَكَرتُ الصعوباتِ التي واجَهَتني في أثناءِ قيامي بِكِتابَةِ هذا البَحثِ ، ثم ذَكرتُ الدِّراسَاتِ السَّابِقَةَ، ومَنهجَ البَحثِ، والخَطُواتِ التي اتَّبَعتُها في دِراسَةِ المَسائلِ النحوية والصرفية .

وفي التَّمهيدِ تَرجَمتُ للعَلَمَيْنِ الكَبيرَيْن الأوَّل: الأخفش الأوسط ، والثاني : ابن مالك الأندلسي النحوي ، ثم قَسَّمتُ البَحثَ إلى ثلاثة فصول ، حَيثُ تَناوَلتُ في الفَصلِ الأوَّلِ شُرّاحَ أَلْفِيّةِ ابْنِ مَالِكِ فِي القَرْنِ الثَّامِنِ الهِجْرِيّ من حيث حَيَاتهم وَشُروحهم ، وفي الفصل الثاني تَناوَلتُ آراء الأخفش الأوسط النحوية عند الشرّاح السابقين ، فرتبتُ المسائل النحوية حسب ترتيب أبواب الألفية ، وفي الفصل الثالث تَناوَلتُ آراء الأخفش الأوسط الصرفية عند الشرّاح السابقين ، فرتبتُ المسائل الصرفية حسب ترتيب أبواب الألفية ، ثم النتائجُ والتوصياتُ ، وملحق إحصائي عن آراء الأخفش ، ثم الفهارسُ الفنيةُ ، وبعد ذلك فهرسُ الموضوعات .

آمِلاً مِن اللهِ أنْ يَنفَعَ بِهذا البَحثِ طُلابَ العِلمِ ومُحِبِّيه ، ولا أَدَّعِي أَنَّنِي أَحَطتُ بالمَوضوعِ مِن كُلِّ جَوانِبه ، ولا أَنَّني بَلَغْتُ به الكَمالَ ، ولكِنِّي أعتَقدُ أَنَّني قد قُمتُ بِشيءٍ مِن واجِبي ، وهَأَنَذَا أنشرُ آراء الأخفش الأوسط النحوية والصرفية التي جمعتها واستخرجتها من خلال بحثي ودراستي للشروح التي شرحت ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري ، لينالهُ طلبة العلم والعربية بأدنى إلمام ، سائلٌ مَنْ حسن خيمه ، وسَلِمَ من داءِ الحسد أديمُه ، إذا عَثَّرَ على شئ طغى به القلم ، أو زلَّت به القَدَم ، أن يغفرَ في جَنْبِ ، فالجوادُ قد يَكْبو ، والصارمُ قد يَنْبو ، والنارُ قد تَخْبو ، والإنسانُ محلُّ النسيان ، والحسناتُ يُذْهِبْنَ السيئات ، قال على بن الجهم :

ومَنْ ذا الـذِي تُرْضَـى سَجَاياه كُلُّهـا كفــى المــرءُ نُــبْلاً أن تُعَـدَّ معايبُــه

فأنا أعتذُر إلى النَّاظرِ في البحثِ من خَلَلٍ يراه ، أو لفظٍ لا يرضاهُ ولا تستسيغُه سجاياه ، وأعيذُ القارئَ من أن يَرِدَ صَفْوَ منهلهِ التقاطاً ، ويشرب عَذْبَ زُلالهِ نِقاطاً ، ثمَ يَتَجَرَّم لتغويرِ

منابعهِ بالتعبير ، ويتَشمَّرُ لتكدير مشارعهِ بالتغيير ، بَلِ المأمولُ أن يَسُدَّ خَلَلَهُ ، ويُصْلِحَ زلَله ، فقلما يخلو إنسانٌ مِنْ نسيانٍ ، وقَلَمٌ مِنْ طغيانٍ .

فأرجو أن يجدَ هذا البحثُ عِنْدَ اللجنةِ الموقرةِ صدراً رحباً، يقيم عِوَجه، ويَرْأَبُ صدعه، وأحسَبُ أنَّ ذَوِي العِلمِ والقَدَمِ الرَّاسِخَة في هذا المَجَالِ سَيَلتَمِسونَ لِيَ الأعذَارَ مَا يُتَجاوزُ بِهِ عَن الهَنَّاتِ الهَيِّنَات التي وَقَعَتْ دونَ قَصدٍ مِنِّي في هذا العَمَلِ العِلمِيِّ ، وسأكونُ سَعيداً بالِغَ السَّعادَة بِمَا سَيُبدونَه مِن مُلاحَظاتٍ واستِدرَاكاتٍ ، ستَكونُ مَحَلَّ تَقديري واعتزازي أولاً ، ثمَّ عِنايَتي واهتِمامي ثانِياً ، لِيَخرجَ هذا البَحثُ في حُلَّتهِ القشيبة والأفضلِ بإذنِ اللهِ تَعالى .

وإنّه ليُسْعِدُ قلبى ويُثْلِجُ صدرى ، أن أتقدمَ بخالصِ الشكرِ والامتنانِ ، والفضلِ والعِرْفَان للأيدى السابغات إلى اللجنةِ المُوَقَّرةِ التي تفضلت بقَبولِ مناقشةِ رسالتي هذه ، والمكونةِ من الأستاذين الدكتورين الجليلين: أحمد إبراهيم الجدبة و خليل عبد الفتاح حماد راجياً الله أن يجزيهما خير الجزاء على ما أنفقا من وقتٍ وجهدٍ وتعبٍ في قراءةِ هذه الرسالة ومناقشتها ، وأسأل الله رب العرش العظيم أن ينفعني بتوجيهاتهم ونصائحهم وإرشاداتهم، فمهما أتقن الإنسان عمله، فإنَّه لا يصل إلى رتبة الكمال المطلق، ومهما بالغَ في تنقيح كتبه ومصنفاته، فإنَّه سيبقى فيها بعض الخلل والاعتراضات ،وفي هذا دليلٌ واضحٌ على استيلاء النقص على الجنس البشري الضعيف، وفيه أيضاً تأكيدٌ لمعجزة القرآن الذي وصفه تعالى بقوله: ﴿ لا يَأْتِيهِ الْباطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ فصِّلت: ٤٢.

وحَسبي في هذا المَقامِ أيضاً أنْ أذكُرَ قَولَ القاضي الفاضل عبد الرحيم البيساني إلى العماد الأصفهاني : "إنِّي رأيْتُ أنَّه لا يَكتُبُ إنسانٌ كِتاباً في يَومِه إلا قالَ في غَدِه ، لو غُيِّرَ هذا لَكانَ أحسَنُ ، ولو زِيدَ كَذا لَكانَ يُسْتَحْسَنَ ، ولو قُدِّمَ هذا لَكانَ أفضَلَ ، ولو تُرِكَ هذا لَكانَ أجمَلَ، وهذا مِن أعظَمِ العِبَر ، وهو دَليلٌ عَلَى استيلاءِ النَّقْصِ عَلَى جُملَةِ البَشَر " ، فأسأل اللهَ تعالى أن يجعله خالصاً لوجهه ، وأن يعيننا على خِدْمَةِ لغة قرآنه ، وأن يهيئ لنا من أمرنا رَشداً ، فمنه أستمدُّ الصوابَ ، والتوفيقَ إلى ما يُحْظِينِي لديه بجزيل الثواب ، وإياهُ أسألُ أن يعصِمَ القلمَ مِنَ الخطأِ والخطَلِ ، وأن يقيَ الفهمِ من الزيغِ والزللِ ، إنه أكرمُ مسئول، وأعظمُ مأمول .

أسباب اختيار البحث :

قد تم اختيار البحث لعدة أسباب من أهمها :

١. إبراز المكانة التي يتمتع بها الأخفش الأوسط عند الشراح .

٢.ما لاحظتهُ من كثرة آراء الأخفش الأوسط النحوية والصرفية عند شراح ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري .

٣. بيان موقف شراح ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري من آراء الأخفش .

٤. التعرف على بعض العلماء الذين شرحوا ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري .

أهداف البحث :

تكمنُ أهدافُ البحثِ في النقاط الآتية :

١. دراسة حياة الأخفش الأوسط .

٢. دراسة حياة صاحب الألفية ، وشراح الألفية في القرن الثامن الهجري .

٣. التعرف إلى آراء الأخفش عند شراح الألفية في القرن الثامن الهجري .

٤. دراسة موازنة بين آراء الأخفش الأوسط عند شراح الألفية .

٥. إثراء المكتبة العربية بإضاءة بحثية هادفة .

أهمية البحث :

تنبع أهمية البحث من النقاط الآتية :

١. إحصاء آراء الأخفش الأوسط عند شراح ألفية ابن مالك وتوضيحها وتحليلها .

٢. أنّه يغوص في أعماق النحو وأصوله لتوضيح الآراء النحوية التي تتعلق بعلماء النحو .

٣. اشتمال البحث على أهم الشرّاح الذين قاموا بشرح ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري .

٤. تبيين موقف شراح ألفية ابن مالك من آراء الأخفش الأوسط .

منهج دراسة البحث :

اقتضتْ طبيعةُ هذا البحثِ ، أن أسلُكَ فيه سبيلَ المنهجِ الوصفيّ التحليليِ الإحصائي في دراسةِ الموضوعاتِ المُشْكِلَةِ لموضوعهِ ، وذلك لمناسبةِ هذا المنهجِ لِمثلِ هِذه البحوثِ ، فالوصفُ والتحليلُ منهجُ علماءِ العربيةِ الأوائلِ في تناول مسائلِ اللغةِ ، وإنَّنا نعلمُ أن التحليلَ يُعَمِّقُ فهمنَا لهذه اللغةِ ، وذلك من خلالِ الدراسةِ المتفحِصةِ لِمسائلِ اللغةِ وَربْطِ جزئياتِها بعضِها ببعضٍ، للوصولِ إلى النتائجِ المقنعةِ ، وأرجو من اللهِ أن أكونَ قدَ وُفِقْتُ في ذلك .

الخَطواتُ المُتَّبَعةُ لدراسةِ مسائلِ النحو والصرف في هذا البحثِ :

١. جمعتُ آراء الأخفش المنتشرة عند شراح ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري موضع الدراسة ، وتوثيقها من مصادرها ، ترتيبها حسب أبواب ألفية ابن مالك .
٢. اعتماد ترتيب المسائل النحوية والصرفية وفق ترتيب أبواب ألفية ابن مالك ، وثم رتبتُ أقوال الأخفش داخل الباب الواحد حسب ترتيب ابن مالك لأبيات الألفية .
٣. نقلتُ المسائل الصرفية الواردة في أبواب النحو إلى فصل الصرف في الرسالة ، ووضعتها في أول فصل الصرف .
٤. ذكرتُ أقوال الأخفش المتكررة في أبواب الألفية عند الشراح لتوضيح رأي الشراح في قول الأخفش في كل باب من أبواب الألفية ، وأوردت ما أنشده أو رواه الأخفش في نفس أبواب الألفية .
٥. وضعتُ عنوان لكل قول من أقوال الأخفش عند شراح الألفية .
٦. ترتيب آراء الأخفش الواردة عند الشراح حسب تاريخ وفاة الشارح، فمثلاً : أذكر قول الأخفش عند أبي حيان ، ثم عند المرادي... الشاطبي .
٧. وضحتُ رأي الشّراح في أقوال الأخفش التي نقلها في شرحه سواء أكان بالموافقة ، أو الاعتراض أو عدم إبداء الرأي .
٨. رتبتُ كتب شراح ألفية ابن مالك في الفصل الأول حسب الترتيب الهجائي(الألفبائي) أما بالنسبة إلى شيوخهم وتلاميذهم فرتبتهم حسب تاريخ الوفاة .
٩. قمتُ بتوضيح وتحليل أقوال الأخفش التي ذكرها الشارح في شروحهم .
١٠. خرجتُ الآيات القرآنية ، وأشعار العرب وأقوالهم من القرآن الكريم، ومن المصادر الأدبية والكتب النحوية .
١١. قمتُ بعمل ملحق إحصائي لأقوال الأخفش عند شراح ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري .
١٢. وضعتُ الفهارس الفنية في نهاية الرسالة ، نحو : فهرس الآيات القرآنية ، وفهرس الأبيات الشعرية ، وفهرس أقوال العرب ،وفهرس المصادر والمراجع ، وفهرس الموضوعات .

الصعوبات التي واجهت الباحث :

لقد واجَهْتُ بَعْضَ الصُعوباتِ في البَحثِ ، أذكُرُ منها:

١. صعوبة الحصول على بعض الشروح التي شرحت ألفية ابن مالك ذات العلاقة بالدراسة .
٢. كثرة المسائل التي تعرض لها شراح الألفية للأخفش وتداخلها .
٣. هناك بعض الشراح شرحوا الألفية دون أن يذكروا أبياتها ، مما أدى ذلك لصعوبة ترتيب مسائل الأخفش حسب أبواب الألفية .
٤. ضياع كتب الأخفش النحوية التي ألّفها ، وما عثرتُ إلا على كتابه معاني القرآن .
٥. تفاقمُ انقطاعِ التيارِ الكهربائي ، جراء الحصار الجائر على قطاعنا الحبيب .

شروح الألفية موضع االبحث :

١. منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان الأندلسي(ت٧٤٥هـ) .
٢. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك لابن أم قاسم المرادي(ت٧٤٩هـ) .
٣. تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة لابن الوردي(ت ٧٤٩هـ) .
٤. إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك لابن قيم الجوزية(ت٧٥١هـ) .
٥. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام(ت٧٦١هـ) .
٦. شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل(ت٧٦٩هـ) .
٧. شرح ألفية ابن مالك لابن جابر الهواري(ت٧٨٠هـ) .
٨. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي(ت٧٩٠هـ) .

الدراسات السابقة :

من الدراسات التي تقترب من موضوع البحث :

١. آراء الكسائي عند شراح ألفية القرن الثامن الهجري – دراسة وصفية تحليلية– نهاد بدرية – رسالة ماجستير – الجامعة الإسلامية – غزة .
٢. اعتراضات شراح ألفية ابن مالك على الألفية – دراسة تحليلية موازنة – باسم البابلي – رسالة دكتوراه –جامعة الجنان – لبنان .
٣. الدرس النحوي عند الأخفش في كتابه معاني القرآن ، سعيد عبد الله الخثمعي – رسالة ماجستير– الأردن .

خطة البحث

آرَاءُ الأَخْفَشِ الأَوْسَطِ النَحْويّة وَالصَرْفِيّة عِنْدَ شُرَّاحِ أَلْفِيّةِ ابْنِ مَالِك

فِي القَرْنِ الثَّامِنِ الهِجرِيّ

(دِرَاســَـةٌ وَصْفِيّـــــةٌ تَحْلِيلِيةٌ)

اقتضت طبيعة البحث أن يُقسم إلى مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة وقائمة للمصادر والمراجع ، وذلك على النحو الآتي :

المقدمة : وفيها سبب اختيار البحث وأهميته ومنهج البحث والدراسات السابقة عليه .

التمهيد : وفيه مبحثان :

المبحث الأول : حياة الأخفش الأوسط .

المبحث الثاني : حياة ابن مالك الأندلسي .

الفصل الأول

شراح ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري

يتناول هذا الفصل شراح ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري : حياتهم وشروحهم ، ويشمل على ثمانية مباحث .

- أَبُو حَيَّانِ وَكِتَابُهُ : مَنْهَجُ السّالِكِ فِي الكَلَامِ عَلى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِك .
- المُرادِي وَكِتَابُهُ : تَوْضِيحُ المَقَاصِدِ وَالمَسَالِكِ بِشَرْحِ أَلْفِيّةِ ابْنِ مَالِك .
- ابْنُ الوَرْدِي وَكِتَابُهُ : تَحْرِيرُ الخُصَاصَةِ فِي تَيْسِيرِ الخُلَاصَةِ .
- ابْنُ هِشَامِ الأَنْصَارِي وَكِتَابُهُ : أَوْضَحُ المَسَالِكِ إِلى أَلَفِيّة ابْنِ مَالِك .
- ابْنُ القَيِمِ الجَوْزِيةِ وَكِتَابُهُ : إِرْشَادُ السّالِكِ إلى حَلْ أَلْفِيّةِ ابْنِ مَالِك .
- ابْنُ عَقِيلِ وَكِتَابُهُ : شَرْحِ ابْنِ عَقِيلِ عَلَى أَلْفِيَّة ابْنِ مَالِكِ .
- ابْنُ جَابِرِ الهَوَارِي وَكِتَابُهُ : شَرْحُ أَلْفِيّةِ ابْنِ مَالِكِ .
- الشّاطِبِيّ وَكِتَابُهُ : المَقَاصِدُ الشّافِيةُ فِي شَرْحِ الْخُلَاصَةَ الْكَافِية .

الفصل الثاني

آراء الأخفش الأوسط النحوية عند شراح ألفية ابن مالك

ويشتمل على آراء الأخفش الأوسط النحوية عند شراح ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري ، مرتبة حسب أبواب الألفية .

الفصل الثالث

آراء الأخفش الأوسط الصرفية عند شراح ألفية ابن مالك

يشتمل على آراء الأخفش الأوسط الصرفية عند شراح ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري ، مرتبة حسب أبواب الألفية.

الخاتمة :

وفيها نتائج البحث وتوصياته .

وفهرس المصادر والمراجع .

والفهارس الفنية .

وفهرس الفهارس .

وأسأل الله التوفيق...

التَّمْهِيدُ وَفِيهِ مَبْحَثان :

- ❒ حَيَاةُ الأَخْفَشِ الأَوْسَطِ وَجُهُودُهُ العِلمِيّةُ
- ❒ حَيَاةُ ابْنِ مَالِكِ الأَنْدلُسيّ وَجُهُودُهُ العِلمِيَّةُ

المَبْحَثُ الأَوَّلُ
حَيَاةُ الأَخْفَشِ وَجُهُودُهُ العِلْمِيَّةُ

اسْمُهُ وَنَسَبُهُ[(١)] :

هَوَ الإمامُ اللغويُّ النحويُّ ، أبو الحسن سَعْيدُ بنُ مَسْعَدة المُجَاشِعِيّ بالولاء ، عالم باللغة والأدب من أهل بلخ ، سكن البصرة ، والمعروف بالأخفشِ الأوسطِ ، مولى لبني مجاشع بن دارم– بطن من تميم– ، وإليهم ينْسب ، فيقال له: البلخيّ ، البصريّ ، المُجَاشِعِيّ .

لَقَبُهُ وَكُنْيَتُهُ :

يُلقبُ سعيدُ بنُ مسعدة المُجَاشِعِيّ ، بالأخفشِ الأوسطِ[(٢)] ، والأخفشُ : هو الصغيرُ العينين معَ سوءِ بصرهما ، ويقال له: الأخفشُ النحوي[(٣)]، وقد غَلَبَ لقبُ الأخفش على أبي الحسن سعيد ابن مسعدة ، فحينما يُذكرُ لقبُ الأخفش مجرداً من الكنية والاسم في أي من كتب النحو، أو اللغة أو التفسير يَنْصَرِفُ الذهنُ مباشرةً إلى الأخفشِ الأوسطِ سعيدِ بنِ مسعدة ، وكان أولاً يقال لسعيد بن مسعدة الأخفش الصغير[(٤)] ، بالنسبة إلى الأخفش الكبير أبي الخطاب عبد الحميد بن المجيد الهَجَرِيّ ، فلما ظهر علي بن سليمان ، ولُقِبَ بالأخفش أيضاً ، صار سعيد بن مسعدة هو الأخفش الأوسط ، وأصبح علي بن سليمان ، هو الأخفش الصغير.

فالذين أُطلق عليه لَقَبُ الأخفش كُثر[(٥)]، أشهرهم ثلاثة، وهم :

١. الأَكْبَرُ: عبد الحميد بن عبد الْمجِيد .
٢. الأَوْسَطُ: سعيد بْن مسْعدَة، وهو موضوع دراستنا .
٣. الأَصْغَرُ: عَليّ بن سُلَيْمَان .

ويُلقب الأخفش أَيْضاً بالراوية[(٦)] ، ويُكَنَّى بأبي الحسن في أغلب كتب التراجم والطبقات[(٧)] .

---

(١) المعارف ٥٤٥ ونزهة الألباء ١٠٧/١ومعجم الأدباء ١٣٧٤/٣ وإنباه الرواة ٣٦/٢ ووفيات الأعيان ٣٨٠/٢ وتاريخ الإسلام ٣٢٣/٥ وتاريخ ابن الوردي ٢٠٩/١ والوافي بالوفيات ١٦١/١٥ ومرآة الجنان٤٦/٢ والبلغة ٤٥/١ وبغية الوعاة ٥٩٠/١ وكشف الظنون ٢٠١/١ وهدية العارفين ٣٨٨/١ والأعلام ١٠١/٣.

(٢) معجم الأدباء ١٣٧٤/٣ وإنباه الرواة ٣٦/٢ ووفيات الأعيان ٣٨٠/٣ والوافي بالوفيات ١٦١/١٥ .

(٣) نزهة الألباء١٠٧/١ وتاريخ الإسلام ٣٢٣/٥ وتاريخ ابن الوردي ٢٠٩/١ .

(٤) المعارف ٥٤٥ والبداية والنهاية ٢٧٥/١٤ .

(٥) عددهم أحد عشر، أشهرهم ثَلَاثَة ، الأَكْبَر: عبد الحميد بن عبد الْمجِيد ، والأوسط سعيد بن مسْعدَة، والأصغر عَليّ بن سُلَيْمَان ، وَالرَّابِع : أَحْمد بن عمرَان ، وَالخَامِس: أَحْمد بن مُحَمَّد الْموصِلِي ، وَالسَّادِس: خلف بن عمر ، وَالسَّابِع: عبد الله بن مُحَمَّد ، وَالثَّامِن: عبد العزيز بن أَحْمد ، وَالتَّاسِع: عَليّ بن مُحَمَّد المغربي الشَّاعِر ، والعَاشر: عَليّ بن إِسْمَاعِيل الفاطمي وَالحَادِي عشر: هَارُون بن مُوسَى بن شريك . بغية الوعاة ٣٨٩/٢.

(٦) تاريخ العلماء النحويين ٨٥ وإنباه الرواة ٣٩/٢ .

(٧) انظر: معجم الأدباء ١٣٧٤/٣وتاريخ ابن الوردي ٢٠٩/١ والوافي بالوفيات ١٦١/١٥والبداية والنهاية ٢٧٤/١٤ وبغية الوعاة ٥٩٠/١ .

مَوْلِدُهُ وَحَياتُهُ :

لَمْ تَذكرْ كتبُ التراجمِ ، والطبقات التي وقفتُ عليها سنة مولد الأخفش سعيد بن مسعدة ، ولكن ذكرت بعض كتب التراجم ، "أنّه أسن من سيبويه"(١) ، وقد وُلِدَ سيبويه سنة ثمانٍ وأربعين ومائةهجري تقريباً(٢) ، وقد قال الخطيب البغدادي عن سيبويه(٣) : "إنّه تُوُفِّي ، وكان عمره اثنتين اثنتين وثلاثين سنة" ، وهذا يعني أنّه وُلِدَ قبلَ مولدِ سيبويه بسنوات ، وعاش الأخفش في البصرة، ثم انتقل إلى بغداد ، وتَنَقّل في مدن العراق(٤) ، وكان معتزلاً غلام أبي شمر، وعلى مذهبه(٥) ، وكان معلّماً لولد الكسائي ، والسبب في ذلك أنّه لما جرى بين الكسائي ، وسيبويه ما جرى من المناظرة المعروفة بالزنبورية(٦) ، رحل سيبويه إلى الأهواز. قال الأخفش : فلما دخل إلى شاطئ البصرة وجّه إليّ فجئته ، فعرّفنى خبره مع البغدادي ، فتزوّدتُ ، وجلستُ في سُميريّة(٧) حتى وردتُ بغداد ، فوافيتُ مسجد الكسائي ، فصلّيتُ خلفه الغداة ، فلما انفتلَ من صلاته ، وقعد في محرابه بين تلاميذه ، سلّمتُ عليه ، وسألته عن مائة مسألة ، فأجاب بجوابات خطّأته في جميعها ، فلما فرغت من المسائل ، قال لي الكسائي : بالله أنت أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش؟ قلت: نعم ، فقام إليّ ، وعانقني ، وأجلسني إلى جانبه ، ثم قال لي: أولادي أحبّ أن يتأدّبوا بك ، ويخرّجوا على يديكَ ، وتكون معي غير مفارق لي، وسألني ذلك فأجبته إليه(٨) .

عِلْمُهُ :

كانَ الأخفشُ أكبرَ من سيبويه سناً ، وقال الأخفش : ما وضعَ سيبويه شيئاً في كتابه إلا بعد أنْ عرضه عليّ(٩) ، وَزَاد الْأَخْفَش فِي العرُوض بَحر الخبب(١٠) ، وهو إمام العربية ، وعالم باللغة والأدب ، وأحد أكابر أئمة النحو في عصره(١١)، وكان الأخفش الطريق إلى كتاب سيبويه؛ لأن كتاب سيبويه لا يُعلم أحدٌ قرأه على سيبويه ، ولا قرأه عليه سيبويه ، ولما مات سيبويه قُرِئَ على الأخفش ، وممن قرأه أبو عمر الجرمي ، وأبو عثمان المازني(١٢) ، وقال عنه أبو عثمان المازني : كان الأخفش أعلم الناس بالكلام ، وأحذقهم بالجدل ، وكان غلام أبي شمر، وكان

---

(١) معجم الأدباء ١٣٧٤/٣ ومرآة الجنان ٢٧٠/١ .
(٢) الأعلام ٨١/٥ .
(٣) البداية والنهاية ٦٠٨/١٣ .
(٤) تاريخ العلماء النحويين ٨٥-٨٦-٨٧ ونزهة الألباء ١٠٧ والبلغة ١٢٥/١ .
(٥) معجم الأدباء ١٣٧٤/٣ وبغية الوعاة ٥٩٠/١ وطبقات المفسرين للداوودي ١٩٢/١ .
(٦) كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور، فإذا هو هي، أو فإذا هو إياها. الإنصاف ٥٧٦/٢ .
(٧) السُّمَيْرِيَّةُ: هي ضَرْبٌ مِنَ السُّفُنِ . انظر: مختار الصحاح ١٥٣/١ .
(٨) إنباه الرواة ٣٦/٢-٣٧ والوافي بالوفيات ١٦١/١٥ .
(٩) انظر: نزهة الألباء ١٠٧ وفيات الأعيان ٣٨١/٢ وشذرات الذهب ٧٣/٣ .
(١٠) تاريخ ابن الوردي ٢٠٩/١ والبداية والنهاية ٢٧٥/١٤ .
(١١) مرآة الجنان ٤٦/٢ وشذرات الذهب ٧٣/٣ .
(١٢) أخبار النحويين ٤٠ وتاريخ العلماء النحويين ٨٦/١ ونزهة الألباء ١٠٨ ومعجم الأدباء ١٣٧٤/٣ .

على مذهبه ، وقال أبو العباس أحمد بن يحيى : حدّثني سعيد بن سلم ، قال : دخل الفرّاء على سعيد بن سلم ، فقال: قد جاءكم سيد أهل اللغة ، وسيد أهل العربية ، فقال الفرّاء: أما ما دام الأخفش– يعنى سعيد بن مسعدة – يعيش فلا[١] . وكان أبو العباس ثعلب يفضل الأخفش، ويقول : كان أوسع الناس علماً ، وله كتب كثيرة في النحو، والعروض والقوافي[٢] .

صِفَاتُهُ :

ذَكَرتْ كتب التراجم ، والطبقات التي وقفتُ عليها بعض الصفات الخَلْقية للأخفش ، حيثُ كان أَجْلَعَ ، والأَجْلَعُ : الذي شفته العليا ناقصة ، لا يقدر أن يضمها ، وقيل : القصير الشفة العليا[٣] ، وكان سعيد بن مسعدة يوصف بالأخفش ، والأخفش : صغير العينين مع سوء في بصرهما[٤] ، وأما صفاته الخُلُقية ، فمنها : ما قاله أبو حاتم السجستاني عن الأخفش[٥]:" كان الأخفش رجل سوء". وكان الأخفش أسن من سيبويه ، أي أصغر منه سناً[٦] ، وكان الأخفش متواضعاً ، يقدرُ، ويحترمُ العلماء ، فقال عنه التنوخي والأنباري[٧] : "ويروى أنّه جاء الأخفش سيبويه يوماً يناظره بعد أن برع ، فقال له الأخفش : إنّما ناظرتكَ لأستفيد منك ، فقال له سيبويه: أتراني أشك في ذلك". ومن صفات الأخفش أيضاً سرعة الحفظ ، وكان أعلم الناس بالكلام ، وأحذقهم بالجدل ، فقد قال عنه المبرد[٨] : "أحفظ من أخذ عن سيبويه الأخفش ، ثم الناشئ ، ثم ثم قطرب ، وكان الأخفش أعلم الناس بالكلام وأحذقهم بالجدل" .

ومن صفات الأخفش الخُلُقِية الجرأة وعدم الخوف ، وتظهر هذه الصفة في الأخفش عندما تعرض شيخه سيبويه إلى الإهانة من قبل الكسائي في بغداد ، بسبب المناظرة التي جرت بين سيبويه والكسائي ، والتي عرفت بالمسألة الزنبورية ، فخرج سيبويه من بغداد إلى الأهواز ، عندما وصل إلى مشارف البصرة ، أرسل إلى تلميذه الأخفش ، وأخبره بما جرى معه ، فقرر الأخفش الذهاب إلى بغداد ، ومقابلة الكسائي في مسجده ، فقال الأخفش : وسألته عن مائة مسألة ، فأجاب بجوابات خطّأته في جميعها ، وذلك أمام تلاميذه ، مثل : الفرّاء ، والأحمر، وهشام وابن سعدان[٩] .

---

(١) إنباه الرواة ٣٩/٢ وتاريخ الإسلام ٣٢٣/٥ وبغية الوعاة ٥٩٠/١ وطبقات المفسرين للداوودي ١٩٢/١ .
(٢) أخبار النحويين البصريين للسيرافي ٤١ وإنباه الرواة ٤٠/٢ وتاريخ الإسلام ٣٢٣/٥ .
(٣) المعارف ٤٥٤ ومعجم الأدباء ١٣٧٤/٣ والوافي بالوفيات ١٦١/١٥ .
(٤) وفيات الأعيان ٣٨١/٢ ومرآة الجنان ٤٦/٢ والبداية والنهاية ٢٧٥/١٤ وبغية الوعاة ٥٩٠/١ وطبقات المفسرين للداوودي ١٩٣/١ .
(٥) إنباه الرواة ٣٨/٢ وتاريخ الإسلام ٣٢٣/٥ .
(٦) معجم الأدباء ١٣٧٤/٣ وتاريخ الإسلام ٣٢٣/٥ ومرآة الجنان ٢٧٠/١ .
(٧) تاريخ العلماء النحويين ٨٦/١ ونزهة الألباء٥٧ .
(٨) معجم الأدباء ١٣٧٦/٣ وبغية الوعاة ٥٩٠/١ وطبقات المفسرين للداوودي ١٩٢/١ .
(٩) انظر: إنباه الرواة ٣٦/٢–٣٧ والوافي بالوفيات ١٦١/١٥ .

⮊ شُيُوخُهُ :

تلقّى الأخفش سعيد بن مسعدة عِلْمَهُ على يد أكابر عصره من العلماء والشيوخ ، فأخذ عنهم اللغة والنحو والفقه وعلوم القرآن ، فمن شيوخه :

١. عَمْرِو بنِ عُبَيْدٍ[١] .
٢. هشام بن عروة[٢] .
١. ابن السَّائب الكَلْبي[٣] .
٢. الخليل بن أحمد الفراهيدي[٤] .
٣. شَرِيك النَّخَعي[٥] .
٤. سيبويه[٦] .

وذكر أصحاب بعض كتب التراجم: "أخذ عن سيبويه ، وهو أعلم من أخذ عنه، وكان أخذ عمن أخذ عنه سيبويه؛ لأنّه أسنّ منه"[٧]، ومن شيوخ سيبويه[٨]: عيسى بن عمر الثقفي(ت١٤٩هـ)، وحماد بن دينار البصري(ت١٦٧هـ)، والخليل بن أحمد الفراهيدي(ت١٧٠هـ)، والأخفش الأكبر(ت١٧٧هـ) .

---

(١) هو عمرو بن عبيد بن باب التيمي بالولاء ، أبو عثمان البصري : شيخ المعتزلة في عصره ، ومفتيها ، وأحد الزهاد المشهورين ، كان جده من سبي فارس ، وأبوه نساجاً ، وشرطياً للحجاج في البصرة ، واشتهر عمرو بعلمه ، وزهده ، وتوفي(١٤٤هـ) . انظر : سير أعلام النبلاء ٣٤٠/٨ ولسان الميزان ٣٢٦/٧ والأعلام ٨١/٥ .

(٢) هو هشام بن عروة ابن الزبير بن العوام القرشي الأسدي ، أبو المنذر: تابعي ، من أئمة الحديث ، من علماء المدينة ، ولد وعاش فيها ، وزار الكوفة فسمع منه أهلها ، ودخل بغداد ، وتوفي(١٤٦هـ). انظر : الوافي بالوفيات ١٦١/٥ وبغية الوعاة ٥٩٠/١ وطبقات المفسرين للداوودي ١٩٢/١ ووفيات الأعيان ٨٠/٦ والأعلام ٨٧/٨ .

(٣) هو محمد بن السائب بن بشر بن عمرو ابن الحارث الكلبي ، أبو النضر: نسابة ، راوية، عالم بالتفسير، والأخبار ، وأيام العرب ، من أهل الكوفة ، توفي (١٤٦هـ) . انظر: بغية الوعاة ٥٩٠/١ وطبقات المفسرين للداوودي ١٩٢/١ وتاريخ الإسلام ٩٦٠/٣ والأعلام ١٣٣/٦ .

(٤) هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي اليحمدي ، أبو عبد الرحمن، من أئمة اللغة والأدب ، وواضع علم العروض ، أخذه من الموسيقى ، وكان عارفاً بها ، وهو أستاذ سيبويه النحويّ، توفي (١٧٠هـ) . تاريخ العلماء النحويين ٨٦ وتاريخ الإسلام ٣٢٣/٥ وسير أعلام النبلاء ٣٣٩/٨ والأعلام ٣١٤/٢ .

(٥) هو شريك بن عبد الله بن الحارث النخعي الكوفي ، أبو عبد الله ، عالم بالحديث ، فقيه ، اشتهر بقوة ذكائه ذكائه وسرعة بديهته ، توفي (١٧٧هـ) . بغية الوعاة ٥٩٠/١ وطبقات المفسرين للداوودي ١/ ١٩٢ وتاريخ الإسلام ٦٤٢/٤ والأعلام ١٦٣/٣ .

(٦) هو عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء ، أبو بشر، الملقب سيبويه ، إمام النحاة ، وأول من بسط علم النحو. ولد في إحدى قرى شيراز، وقدم البصرة، فلزم الخليل بن أحمد ، توفي(١٨٠هـ) انظر: تاريخ العلماء النحويين ٨٦ وتاريخ الإسلام ٣٢٣/٥ وسير أعلام النبلاء ٣٣٩/٨ وبغية الوعاة ٢٢٩/٢ والأعلام ٨١/٥ .

(٧) نزهة الألباء١٠٨ ومعجم الأدباء ١٣٧٤/٣ .

(٨) انظر: إنباه الرواة ٣٤٦/٢ ووفيات الأعيان٤٦٣/٣ وبغية الوعاه ٢٢٩/٢ .

تَلامِيذُهُ :

يُعَدُّ الأخفشُ من أكبر أئمة نحاة البصرة بعد شيخه سيبويه ، ويصنف ضمن علماء الطبقة السادسة، وقد خالف سيبويه في الكثير من المسائل النحوية والصرفية ، وعلى يده ظهرت الخلافات بين النحاة[١] ، وتتلمذ على يد الأخفش كثير من اللغويين ، فسمعوا منه ، ورووا عنه، فطارت شهرته في الآفاق ، وعلا صيته بين طلاب اللغة ، فأصبح من أساطين[٢] العلم ، ومن أبرز مَن تَتَلْمَذ على يديه ، وأخذوا العلم عنه :

١. أَبُو الحسن الكسَائي[٣] .
٢. أبو عمر، صالح بن إسحاق الجرمي[٤] .
٣. أبو حاتم ، سهل بن محمد السجستاني[٥] .
٤. أبو عثمان، بكر بن محمد المازني[٦] .
٥. أبو الفضل الرياشي[٧] .
٦. الناشئ[٨].
٧. أبو عبد الرحمن النيسابوري[٩] .

---

(١) طبقات النحويين ٨٥ والمدارس النحوية ٩٥ .

(٢)أساطين: الثِّقَات المبرزون فِي العلم والأدب. الوسيط ١٨/١.

(٣) هو علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي بالولاء، الكوفي ، أبو الحسن ، إمام في اللغة ، والنحو والقراءة من أهل الكوفة. ولد في إحدى قراها. وتعلم بها. وقرأ النحو بعد الكبر ، وتنقل في البادية ، وسكن بغداد ، وتوفي بالريّ ، عن سبعين عاماً. وهو مؤدب الرشيد العباسي وابنه الأمين ، توفي(١٨٩هـ) . أخبار النحويين البصريين ٤١ ونزهة الألباء ١٠٨ وبغية الوعاة ١٦٢/٢ والأعلام ٢٨٣/٤ .

(٤) هو صالح بن إسحاق الجرمي بالولاء ، أبو عمر ، فقيه ، عالم بالنحو واللغة ، من أهل البصرة ، سكن بغداد ، وتوفي (٢٢٥هـ) . أخبار النحويين البصريين ٤٠-٥٦ وتاريخ العلماء النحويين ٨٦ وإنباه الرواة ٤١/١-٨٠/٢ والأعلام١٨٩/٣ .

(٥) هو سهل بن محمد بن عثمان الجشمي السجستاني ، من كبار العلماء باللغة والشعر. من أهل البصرة كان كان المبرّد يلازم القراءة عليه ، وتوفي(٢٤٨هـ) . انظر: معجم الأدباء١٣٧٥/٣-١٤٠٦ وتاريخ الإسلام ٢٣٢/٥ بغية الوعاة ٥٩٠/١ وفيات الأعيان ٤٣٠/٢ والأعلام ١٤٣/٣ .

(٦) هو بكْر بن محمد بن عديّ بن حبيب ، أبو عثمان المازني الْبَصْرِيُّ النحوي ، أديب ، لغوي ، عروضي ، ، روى عن أبي عبيدة والأصمعي، وتوفي (٢٤٩هـ) . أخبار النحويين البصريين ٤٠ وتاريخ العلماء النحويين ٨٦ وإنباه الرواة ٤١/١- ٢٨١وتاريخ الاسلام ١٠٩٣/٥ وبغية الوعاة ٤٦٣/١ .

(٧) هو العباس بن الفرج بن علي بن عبد الله الرياشي البصري ، من الموالي ، أبو الفضل ، لغويّ راوية ، عارف بأيام العرب ، من أهل البصرة ، قتل فيها أيام فتنة صاحب الزنج ، له كتاب الخيل ، وكتاب الإبل ، توفي(٢٥٧هـ) . معجم الأدباء ٧٦٤/٢ وسير أعلام النبلاء ٣٤٠/٨ والأعلام ٢٦٤/٣ .

(٨) هو عبد الله بن محمد الناشئ الأنباري ، أبو العباس ، شاعر مجيد ، يعد في طبقة ابن الرومي والبحتري ، ، أصله من الأنبار ، أقام ببغداد مدة طويلة ، وخرج إلى مصر ، فسكنها ، وتوفي(٢٩٣هـ) . بغية الوعاة ٥٩٠/١ وطبقات المفسرين للداوودي١٩٢/١ والوافي بالوفيات ١٧/١٦ والأعلام١١٨/٤ .

(٩) هو عبد الله بن محمد بن هانئ النيسابوري ، تلميذ الأخفش الأوسط ، كان عَارِفًا بِعلم الْأَدَب، بَصيرًا بالنحو، وَقدم بَغْدَاد. فَحدث بهَا، وَكَانَ ثِقَة ، وتوفي(٢٣٦هـ) . تاريخ الإسلام ٨٥٧/٥ وبغية الوعاة ٦١/٢.

⮌ عِلاقَتُهُ بِأَبْنَاءِ عَصْرِهِ وعُلَمَاءِ زَمَانهِ :

ارتبط الأخفش بعلاقات وطيدة بأبناء زمانه من اللغويين وغيرهم ، فصحب الخليل[1]،وكان أبرع أصحاب سيبويه وأحذقهم[2]، فأخذ عنه النحو، وكان أكبر سنّاً من سيبويه[3] ، ولقي ما لقيه لقيه سيبويه من العلماء ، والطريق إلى كتاب سيبويه الأخفش ، وذلك أن كتاب سيبويه لا نعلم أحداً قرأه على سيبويه ، ولا قرأه عليه سيبويه ، ولكنه لما مات سيبويه قُرِئَ الكتاب على أبي الحسن الأخفش[4] .

ويُروى أن سيبويه جاءه الأخفش يوماً يناظره بعد أن برع ، فقال له الأخفش: إنما ناظرتك لأستفيد منك ، فقال له سيبويه: أتراني أشك في ذلك؟ وذهب سيبويه إلى بغداد ، وناظر بها الكسائي ، وأصحابه، والمناظرة مشهورة[5] .

وقال الذهبي[6]: "ذهب سيبويه إلى بغداد على البرمكي، فجمع بينه وبين الكسائي للمناظرة للمناظرة بحضور الأخفش سعيد بن مسعدة" . وهذه العبارة غير صحيحة ؛ لأن بعد المناظرات ذهب سيبويه إلى الأهواز ، وعند مروره بجانب البصرة ، استدعى تلميذه الأخفش فأخبره بما جرى معه ، ومن اللافت للنظر أن الأخفش يتفاخر بنفسه ، ويتباهى بعلمه وهذا ما أكده الرياشي بقوله: "سَمِعْتُهُ يَقُوْلُ : كُنْتُ أُجَالِسُ سِيْبَوَيْه ، وَكَانَ أَعْلَمَ مِنِّي ، وَأَنَا اليَوْمَ أعلم منه"[7] . ونقل ياقوت عن الأخفش قوله: "ما وضع سيبويه في كتابه شيئاً إلا وعرضه عليّ ، وهو يرى أني أعلم منه ، وكان أعلم به مني ، وأنا اليوم أعلم به منه"[8] .

وكان أبو العباس ثعلب يفضل الأخفش ، ويقول : كان أوسع الناس علماً ، وله كتب كثيرة في النحو والعروض والقوافي[9] ، وقال أيضاً: "هُوَ أوسع النَّاس رِوَايَة ، وَأول من أمْلى غَرِيب كل بَيت تَحْتَهُ، وَكَانَ قبله تُفسر القصيدة بعد فراغها"[10] .

وروى المبرد عن أبي حاتم السجستاني قوله : سمعتُ أبا حاتم يقول: قرأتُ كتاب سيبويه على الأخفش الأوسط – سعيد بن مسعدة – مرتين[11] . وهذا يدل على مكانة الأخفش العلمية بين علماء عصره . وقرأ الأخفش كتاب سيبويه على الكسائي فروى ثعلب ، عن سَلَمة ، عن

---

(١) تاريخ العلماء النحويين ٨٦ .
(٢) نزهة الألباء ١٠٧–١٠٨ ووفيات الأعيان ٣٨١/٢ وسير أعلام النبلاء٢٣٩/٢ والبلغة ٤١٥ .
(٣) تاريخ العلماء النحويين٨٦ ونزهة الألباء ١٠٨ ووفيات الأعيان ٣٨١/٢ .
(٤) أخبار النحويين ٤٠–٤١ وتاريخ العلماء النحويين ٨٥–٨٦ .
(٥) نزهة الألباء ٧٥ .
(٦) تاريخ الإسلام ٦٣٦/٤ .
(٧) سير اعلام النبلاء ٣٤٠/٨ .
(٨) انظر : معجم الأدباء ١٣٧٤/٣–١٣٧٦ ووفيات الأعيان ٣٨٠/٢–٣٨١ .
(٩) أخبار النحويين البصريين ٤١ وإنباه الرواة ٤٠/٢
(١٠) تاريخ العلماء النحويين ٨٦–٨٧ وإنباه الرواة ٣٩/٢ .
(١١) معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ ١٦٤/١.

الأخفش قال: جاءنا الكِسائيّ إلى البصرة ، فسألني أن أقرأ عليه كتاب سِيبَوَيْه ففعلت ، فوجّه إليّ خمسين ديناراً، وقال سَلَمَةُ: وكان الأخفش يُعلِّم ولد الكِسائيّ[1] .

ويقال: إنّ أبا الحسن الأخفش لما رأى أن كتاب سيبويه لا نظير له في حسنه ، وصحته، وأنّه جامع لأصول النحو ، وفروعه استحسنه كل الاستحسان ، فيقال: إنّ أبا عمر الجرمي ، وأبا عثمان المازني – وكانا رفيقين – توهما أنّ أبا الحسن الأخفش قد هم أن يدّعيَ الكتاب لنفسه، فقال أحدهما للآخر: كيف السبيل إلى إظهار الكتاب ، ومنع الأخفش من ادعائه؟ فقال له: نقرؤه عليه ، فإذا قرأناه عليه أظهرناه ، وأشعنا أنّه لسيبويه فلا يمكنه أن يدعيه . وكان أبو عمر الجرمي موسراً ، وأبو عثمان المازني معسراً ، فأرغب أبو عمر الجرمي وأبو عثمان المازني أبا الحسن الأخفش، وبذلا له شيئاً من المال على أنّه يقرئهما الكتاب ، فأجاب إلى ذلك ، وشرعا في القراءة عليه ، وأخذا الكتاب عنه ، وأظهرا أنّه لسيبويه ، وأشاعا ذلك ، فلا يمكن للأخفش بعد ذلك ادعاء الكتاب له ، فكانا السبب في إظهار أنّه لسيبويه ، ولم يسند كتاب سيبويه إلا بطريق الأخفش ، فإن كل الطرق تستند إليه[2] .

وقال ياقوت الحموي أيضاً[3] : "وكان الأخفش يستحسن كتاب سيبويه كل الاستحسان ، فتوهم الجرميّ ، والمازني أن الأخفش قد همّ أن يدّعي الكتاب لنفسه فتشاورا في منع الأخفش من ادعائه ، فقالا: نقرأه عليه ، فإذا قرأناه عليه أظهرناه ، وأشعنا أنّه لسيبويه فلا يمكن أن يدعيه ، فأرغبا الأخفش ، وبذلا له شيئاً من المال على أن يقرآه عليه فأجاب، وشرعا في القراءة ، وأخذا الكتاب عنه ، وأظهراه للناس" .

قال الأخفش فيما يروي عن نفسه : "ولما ناظر سيبويه الكسائي ، ورجع وجّه إليّ فعرفني ، ومضى إلى الأهواز ، وودّعني ، فوردت بغداد فرأيت مسجد الكسائي فصليت خلفه الغداة ، فلمّا انفتل من صلاته ، وقعد ، وبين يديه الفرّاء ، والأحمر وابن سعدان ، سلّمت عليه وسألته عن مائة مسألة ، فأجاب بجوابات خطّأته في جميعها ، فأراد أصحابه الوثوب عليّ، فمنعهم مني ، ولم يقطعني ما رأيتهم عليه ممّا كنت فيه ، ولما فرغت قال لي: بالله أنت أبو الحسن سعيد بن مسعدة ؟ فقلت : نعم ، فقام إليّ وعانقني ، وأجلسني إلى جنبه، ثم قال لي: أولادي أحبّ أن يتأدّبوا بك ، ويتخرّجوا عليك، وتكون معي غير مفارق لي، فأجبته إلى ذلك .

---

(١) تاريخ العلماء النحويين ٨٥-٩٠ وأخبار النحويين البصريين ٤٠-٤١ ونزهة الألباء ١٠٧-١٠٩وتاريخ الإسلام ٥/٣٢٣ .

(٢) نزهة الألباء ١٠٧-١٠٩.

(٣) معجم الأدباء ٣/١٣٧٤- ١٣٧٦.

فلما اتّصلت الأيّام بالاجتماع ، سألني أن أؤلف له كتابا في معاني القرآن ، فألفت كتاباً في المعاني ، فجعله إمامه ، وعمل عليه كتاباً في المعاني ، وعمل الفراء في ذلك كتاباً عليهما ، وقرأ عليه الكسائي كتاب سيبويه سراً ، ووهب له سبعين ديناراً(١) .

وَذكر أَبُو بكر الزبيدِيّ النَّحْوِيّ أنّ الْأَخْفَش كَانَ معلِّمَ ولد الْكسَائي ، وَذَلِكَ أنّه لمّا جرى بَيْنَ الْكسَائي وسيبويه مَا جرى من المناظرة بِحَضْرَة البرامكة رَحل سِيبَوَيْهٍ عَن بَغْدَاد ، وَدخل الأهواز(٢) قَالَ الْأَخْفَش : فلمّا دخل شاطئ الْبَصْرَة وجّه إليّ فَجِئْته ، فعرّفني خَبره مَعَ البغداديّين وودّعني ، وَمضى إِلَى الأهواز ، فأصلحت حالي فتزوّدتُ ، وَجَلَستُ فِي سُميريّة حَتَّى وردتُ بَغْدَاد فَرَأَيْت مَسْجِد الْكسَائي فصلّيتُ خَلفه الْغَدَاة ، فلمّا انْفَتَلَ من صلَاته ، وَقعد فِي محرابه ، وَبَين يَدَيْهِ الفرّاءُ والأحمر وَابْن سَعْدَان سلّمتُ عَلَيْهِ ، وَسَأَلته عَن مائَة مَسْأَلَة ، فَأَجَاب بجوابات خطّأتُهُ فِي جَمِيعهَا ، فَأَرَادَ أصحابُهُ الْوُثُوب عليَّ ، فَمَنعهُمْ عنّي ، وَلَمْ يقطعْني مَا رأيتُهم عَلَيْهِ عَمَّا كنتُ فِيهِ ، فلمّا فرغْتُ من الْمسَائِل ، قَالَ لي الْكسَائي : بِاللَّه أَنْت أَبُو الْحسن سعيد بن مسْعدَة ، قلتُ : نعم فَقَامَ إليّ وعانقني ، وأجلسني إِلَى جَانِبه ، ثُمَّ قَالَ لي : أَوْلَاد أحبّ أَن يتأدّبوا بك ويخرجوا .

وقد أَدّب الأخفش ابن المعذل بن غيلان ، فكتب إلى المعذل بن غيلان يطلب من ركوبة، فقال الأخفش :

أَرَدْتُ الرّكُــــوبَ إِلَـــــى حَاجَــــةٍ فَمُــرْ لِــي بِفَاعِلَــةٍ مِــن دَبَبْــتُ(٣)

فَكتب إِلَيْهِ المعذل بن غيلان :

بُرَيْــذَيننا يَــا أخــي غــامِرٌ فَكُــنْ ســيِّدي فَــاعِلاً مــن عَــذَرْتُ(٤)

ويُحكى أن أبا عبد الرحمن عبد الله بن مُحَمَّد بن هَانِئ النَّيْسَابُورِي أنْفق على الْأَخْفَش سعيد بن مسْعدَة اثْنَي عشر ألف دينارٍ(٥) .

وقرأ الأخفش القرآن على يد شِهَابُ بْنُ شُرْنُفَةَ الْمُجَاشِعِيُّ الْبَصْرِيُّ(٦)، وكان الأخفش يغتاب ابن السراج ، وكان ابن السراج ينشد أهاجيه على رسم الأخفش في العبث(٧) .

---

(١) معجم الأدباء ٣/١٣٧٤-١٣٧٥والبلغة ١٤٥ وطبقات المفسرين للداوودي ١/١٩١-١٩٣ .
(٢) تاريخ العلماء النحويين ٨٥-٩٠ والوافي بالوفيات ١٥/١٦١ .
(٣) البيت من المتقارب للأخفش في الوافي بالوفيات ١٥/١٦٢ .
(٤) البيت من المتقارب للمعذل بن غيلان . الوافي بالوفيات ١٥/١٦٢
(٥) إنباه الرواة ٢/١٢٧ والوافي بالوفيات ١٧/٢٨٤ .
(٦) تاريخ الإسلام ٤/٦٥٢.
(٧) إنباه الرواة ٣/١٤٩ .

وأقام الأخفش علاقات مع أدباء عصره من أمثال المعذل بن غيلان العبدي أحد بني قيس بن ثعلبة ، فكان الأخفش يؤدب أولاد المعذل ، وجرت بينهما مكاتبات بالأشعار[١]، وقيل: أدّب الأخفش أولاد المعذل بن غيلان العبدي، فكتب الأخفش إلى المعذل : يستجفي ابنه عبد الله:

أَبْلِـغْ أبـا عَمْـرو حَلِيـفَ النَّـدى ... بِـأَنّ عبـدَ اللهِ لِـيْ جـافِي

قَـدْ أَحْكَـمَ الآدابَ طـرّا فَمـا ... يَجْهَـلُ شَـيْئاً غَيْـرَ أَلْطـافِي

لَـمْ تنـدْ مِـنْ كَفْيـه لِـيْ قَطْـرة ... وَلَـيْسَ ذا منـه بِإنْصَـافِ[٢]

فكتب إليه المعذل:

إنْ يَجِـفْ عبـدَ الله أو يَعْتَـدِي ... يَكْفِـكَ إنْصـافِي وَأَلْطـافِي[٣]

فأجابه الأخفش:

مَـا بَعْـدَ إنْصَـافِكَ لِـيْ غَايـة ... وَبعَـضَ إنْصـافِكَ لِـيَ كَـافِ[٤]

ولم يكتفِ الأخفش بعلاقته المباشرة مع أبناء زمانه، إنما اطّلعَ على إنتاجهم العلمي، فاستفاد وأفاد، وهذا ما أكده أبو حاتم السجستاني، بقوله: "أخذ الأخفش كتاب أبي عبيدة في القرآن ، فأسقط شيئاَ ، وزاد شيئاَ ، وجعله لنفسه ، وقال: الكتاب لمن أصلحه ، وليس الكتاب لمن أفسده"[٥] .

وقد تعدت علاقته أبناء زمانه حتى أصبح له مذهب وسنة ، فهذا أبو العباس بن ولّاد تبع سنّة الأخفش سعيد بن مسعدة ؛ فإنّه كان يبنى عن الأمثلة ما لا مثال له ؛ يفعل ذلك إذا سئل أن يبنى عليه. وقوله في ذلك من الأقوال التي رغب عنها جماعة النحويّين[٦] .

ويتضح مما سبق أنّ الأخفش كان له علاقة وثيقة بمحيطه الثقافي ، والعلمي واللغوي، وكيف لا؟ وهو تتلمذ على يد جهابذة الفكر اللغوي في ذلك العصر، ومن كانت لهم القدم الراسخة في علم العربية، حتى أصبح علماً يُشار إليه بالبنان ، وصاحب سنة ومذهب ، فبلغ الأخفش شأواً[٧] عظيماً في علوم اللغة وآدابها .

---

(١) معجم الشعراء ٣٨٨ والأعلام ٧/ ٢٦٧ومعجم المؤلفين ١٢/ ٣٠٥.
(٢) الأبيات من السريع للأخفش في معجم الأدباء ١٣٧٤/٣-١٣٧٦ وإنباه الرواة ٤١/٢ .
(٣) البيت من البحر السريع للمعذل في معجم الأدباء ١٣٧٦/٣ وإنباه الرواة ٤١/٢ .
(٤) البيت من السريع للأخفش في معجم الأدباء ١٣٧٦/٣ وإنباه الرواة ٤١/٢ .
(٥) معجم الأدباء ١٣٧٦/٣ .
(٦) انظر: إنباه الرواة ١٣٦/١ والوافي بالوفيات ٦٧/٨ .
(٧) الشَّأْوُ: الْغَايَةُ وَالْأَمَدُ.انظر: المصباح المنير ٣٢٨/١.

مَذْهَبُهُ النَّحْوِيّ :

يُعدُّ الأخفشُ من النحاة المتقدمين الذين جادت قرائحهم في علم النحو العربي ، فكان صاحب رأي ومذهب ، وكان له أتباع ، وتلاميذ ، فالأخفش لا يأخذ شيئاً إلا بعد أن يمحصه ويعمل فكره فيه ، فلزم سيبويه ، وروى عنه كتابه ، وخالفه في كثير من المسائل ، وتبعه محمد ابن المستنير قطرب(ت٢٠٦هـ) في كثير من الآراء ، وأبو عمرو الجرمي(ت٢٢٥هـ) الذي لزم الأخفش ، وأخذ عنه كل ما عنده ، وكانت له بعض الآراء النحوية والصرفية التي خالف فيها سيبويه .

وبالرُّغمِ من أن الأخفش كان صاحب مذهب في اللُّغة ، إلا أنّه كان يميل إلى مذهب البصريين ، فيعدُّ من مُشَهِرِ نَحْوِ البصرة ، وأحد أكابر أئمتهم[(١)]، فالأخفش بصري المذهب فنقل عنه مذهب البصريين أحمد بن جعفر الدينوري ، وذلك عندما أَلَفّ كتابه المهذب في النحو، وكتب في صدره اختلاف البصريين ، والكوفيين ، وعزاً كلّ مسألة إلى صاحبها ، ولم يعتلّ لكلّ واحد منهم ، ولا احتجّ لمقالته ، فلما أمعن في الكتاب ترك الاختلاف ، ونقل مذهب البصريين، وعوّل في ذلك على كتاب الأخفش سعيد بن مسعدة[(٢)] .

أَشْعَارُهُ :

لم يكن الأخفش شاعراً مكثراً ، ولكنه نظم شعراً ، لم يصل إلينا منه إلا نتف قليلة، ومنه :

لَعَمْـرُكَ مَـا اللَّحْـنُ مِـن شِـيمَتِي ... وَلَا أنَـــا مِـــن خَطَـــأَ أَلْحَـــنُ

ولكِنَّنـــي قـــد عَرَفْـــتُ الأنـــامَ ... أُخاطِـــبُ كـــلا بِمَـــا يُحْسِـــنُ[(٣)]

وقيل: أدّب الأخفش أولاد المعدل بن غيلان العبدي فكتب الأخفش إلى المعدل، يستجفي ابنه عبد الله:

أَبْلِـغْ أبـا عَمْـرو حَلِيـفَ النَّـدى ... بِـــأَنّ عبـــدَ اللهِ لِـــيْ جـــافِي

قَـــدْ أَحْكَـــمَ الآدابَ طـــرّا فَمـــا ... يَجْهَـــلُ شَـــيْئاً غَيْـــرَ أَلْطـــافِي

لَـــمْ تنـــدْ مِـــنْ كَفْيـــه لِـــيْ قَطْـرة ... وَلَـــيْسَ ذا منـــه بِإِنْصَـــافِ[(٤)]

---

(١) الفهرست ٧٥ وأخبار النحويين البصريين ٤٠ ونزهة الألباء ١٠٧ ووفيات الأعيان ٣٨٠/٢ والوافي بالوفيات ١٦١/١٥.

(٢) إنباه الرواة ٦٩/١ والوافي بالوفيات ١٧٧/٦.

(٣) البيتان من المتقارب للأخفش في تاريخ العلماء النحويين٩٠ ، للحسن بن إسحاق بن أبى عبّاد اليمنىّ في معجم الأدباء ٨٤١/٢ وبغية الوعاة ٥٠٠/١ .

(٤) معجم الأدباء ١٣٧٦/٣ .

⮌ مُؤَلَفَاتُهُ :

ترك الأخفش مجموعة كبيرة من الكتب في النحو واللغة والعروض والتفسير ، وقال كمال الدين الأنباري(١) : "وصنف كتباً كثيرة في النحو، والعروض والقوافي ؛ وله في كل فن منها مذاهب مشهورة ، وأقوال مذكورة عند علماء العربية". ولكن أغلب كتب الأخفش لم تصل لنا سوى كتاب معاني القرآن ، وكتاب القوافي ، ومن كتب الأخفش(٢) :

كتاب الأربعة ، وكتاب الاشتقاق ، وكتاب الأصوات ، وكتاب الأوسط في النحو، وكتاب شرح أبيات المعاني ، وكتاب صفات الغنم وألوانها وعلاجها وأسبابها ، وكتاب العروض ، وكتاب القوافي ، وكتاب المسائل الصغير ، وكتاب المسائل الكبير ، وكتاب معاني الشعر، وكتاب معاني القرآن(تفسير معاني القرآن) ، وكتاب المقاييس في النحو ، كتاب الملوك ، وكتاب وقف التمام .

⮌ أَقْوَالُ العُلَمَاءِ فِيهِ :

يحتل الأخفش مكانة علمية سامية سامقة ، لا يصل إليها إلا الأفذاذ القلائل الذين آتاهم الله بسطة في العلم ، وغزارة في الذكاء ، والفهم ، وقد وصفه أولو الفضل من العلماء بأوصاف عدة ، فحظي بمدح كثير من العلماء ، وأصحاب التراجم ، فَأَقَرَّ بعلمه وتبحره الكثير ممن نقل عنه ، وممن لم ينقل عنه ، وأذكر منها :

قال السيرافي(٣) : "وهو من مُشَهِرِنَحْوِ البصرة ، وهو أحذق أصحاب سيبويه ، وهو الطريق إلى كتاب سيبويه" .

وكان أبو العباس ثعلب يقول : الأخفش كان أوسع الناس علماً ، وأحفظ من أخذ عن سيبويه الأخفش ، ثم الناشئ ، ثم قطرب ، وله كتب كثيرة في النحو ، والعروض والقوافي(٤) .

وقال ثعلب عنه : هُوَ أوسع النَّاس رِوَايَة ، وَأول من أمْلى غَرِيب كل بَيت تَحْتَهُ ، وَكَانَ قبله تُفسر القصيدة بعد فراغها ، وروى ثَعْلَب أَيْضاً ، رَوَاهُ ابْن مُجَاهِد، عَنهُ ، عَن مسلمة ، قَالَ: حَدثنِي الْأَخْفَش ، قَالَ: جَاءَنَا الْكسَائي، إِلَى الْبَصْرَة ، فَسَأَلَنِي أَن أَقرَأ عَلَيْهِ كتاب سِيبَوَيْهِ ، فَفعلتُ فوجَّه إليَّ خمسين دِينَاراً(٥) . وقال كمال الدين الأنباري عنه(٦) : "هو من أكابر أئمة النحويين البصريين ، وكان أعلم من أخذ عن سيبويه ، وكان أبو الحسن قد أخذ عمن أخذ عنه سيبويه،

---

(١) نزهة الألباء ١٠٩ .
(٢) انظر: أخبار النحويين البصريين ٤١ والفهرست ٧٥ ووفيات الأعيان ٣٨١/٢ والوافي بالوفيات ١٦٢/١٥ والبلغة ١٤٥/١وكشف الظنون ٢٠١/١-١٢٠٧/٢-١٣٩١-١٣٢-١٤٣٨-١٤٥١-١٤٦٣-١٦٧١-١٧٩ والأعلام ١٠٢/٣ ومعجم المؤلفين ٢٣١/٤ .
(٣) أخبار النحويين البصريين ٤١ .
(٤) أخبار النحويين البصريين ٤١ ونزهة الألباء ١٠٨ وتاريخ الإسلام ٣٢٣/٥ وبغية الوعاة ٥٩٠/١ .
(٥) تاريخ العلماء النحويين ٨٦ .
(٦) نزهة الألباء ١٠٧-١٠٨ .

فإنّه كان أسن منه ، ثم أخذ عن سيبويه أيضاً ، وهو الطريق إلى كتاب سيبويه ؛ لأنا لم نعلم أحداً قرأه على سيبويه ، وما قرأه سيبويه على أحد ، وإنما لما توفي سيبويه قرئ الكتاب على أبي الحسن الأخفش" .

وحكى أبو العباس ثعلب عن آل سعيد بن سلم ، قالوا : دخل الفراء على سعيد المذكور، فقال لنا: قد جاءكم سيد أهل اللغة ، وسيد أهل العربية ، فقال الفراء: أما ما دام الأخفش يعيش فلا[(١)].

وقال الذهبي[(٢)]: "سعيد بن مسعدة ، أحد الأعلام ، ولزم سيبويه حتى برع ، وقال أيضاً[(٣)]:" إمام النحو ، البلخيّ ، البصريّ ، مولى بني مجاشع" .

وقال أبو حاتم السجسْتانيّ : "كان الأخفش رجل سَوْء قَدَرِيَّاً ، كتابه في المعاني صويلح إلا أن فيه أشياء في القدر. وقال أبو عثمان المازنيّ: كان الأخفش أعلم النّاس بالكلام وأحذقهم بالْجَدَل[(٤)] . وقال الرياشي : سمعته يقول: كنت أجالس سيبويه ، وكان أعلم مني ، وأنا اليوم أعلم منه[(٥)].

وسَأَلَ المؤرّج السلمي الأخفشَ هَذَا عَن قَوْله تَعَالَى:﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾[(٦)]مَا العلّة فِي سُقُوط سُقُوط الْيَاء مِنْهُ ، وإنمّا تسْقط عِنْد الجَزم ، فَقَالَ لَا أُجيبك مَا لم تَبِتْ عَلَى بَاب دَارِي ، قَالَ : فبتُّ عَلَى بَاب دَاره ، ثُمَّ سألتُه فَقَالَ : اعْلَم أنّ هَذَا مَصْرُوف عَن وجهته ، وكلّما كَانَ مصروفاً عَن جِهَته ؛ فإنّ الْعَرَب تبخس حَظّه من الْإِعْرَاب ، نَحْو قَوْله تَعَالَى:﴿ ومَا كَانَتْ أمُك بَغِيّاً﴾[(٧)] أسقط الْهَاء لأنهّا مصروفة من فاعلة إِلَى فعيل ، قلتُ : كَيْفَ صرفه ؟ قَالَ : اللَّيْل لَا يَسرِي وإنمّا يُسرَى فِيهِ[(٨)] .

وقال الزركلي وعمر كحالة[(٩)] : "الأخفش سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء ، نحويّ، وعالم باللغة والأدب" .

---

(١) وفيات الأعيان ٣٨١/٢ .
(٢) تاريخ الإسلام ٣٢٣/٥ .
(٣) سير أعلام النبلاء ٣٣٩/٨ .
(٤) تاريخ الإسلام ٣٢٣/٥ والوافي بالوفيات ١٦١/١٥ .
(٥) سير أعلام النبلاء ٣٤٠/٨ .
(٦) سورة الفجر ٤/٩٨ .
(٧) سورة مريم ٢٨/١٩ .
(٨) الوافي بالوفيات ١٦٢/١٥ .
(٩) الأعلام ١٠٢/٣ ومعجم المؤلفين ٢٣١/٤ .

⮌ مَذْهَبُهُ وَعَقِيدَتُهُ :

الأخفش من العلماء الذين كانت لهم وجهتهم الفكرية ، واقتناعاتهم المذهبية ، والعقائدية حتى انعكس ذلك على شخصيته اللغوية ، فانبرى بمذهبٍ لغوي ينم عن وجود فكر ، ورأي لدى الأخفش ، ولكن ما يهمنا تحت هذا العنوان مذهبه الديني ، إن الأخفش كان معتزلياً ، وتتلمذ على يد أبي شمر، فكان غلامه ، وعلى مذهبه في الاعتزال(١)، وكان أيضاً قدرياً في مذهبه وعقيدته ، فقال أبو حاتم السجسْتانيّ(٢): "كان الأخفش رجل سَوْء قَدَريًّا ، كتابه في المعاني صويلح إلا أن فيه أشياء في القدر" .

⮌ وَفَاتُهُ :

قضى الأخفش سعيد بن مسعدة – رحمه الله – حياته طالباً للعلم ، ومنقباً عن اللغة ، وأسرارها ، مخلفاً وراءه كنوزاً في اللغة، والنحو ، والصرف والتفسير. وقد اختلف أصحاب كتب التراجم ، والطبقات في تحديد تاريخ وفاته إلى أقسام : فقد قيل: إنّه تُوفِيَّ بعد الفراء ، ومات الفراء سنة سبع ومائتين هجري ، وبعد دخول المأمون العراق بثلاث سنين ، أي في سنة عشر ومائتين(٣) ، وقيل : إنّه تُوفِيّ سنة خمس عشرة ومائتين هجري ، وهذه الرواية أكثر الروايات عنه عنه وفاته ذكرت في كتب التراجم(٤) ، وقيل : إنّه توفي سنة إحدى وعشرين ومائتين هجري(٥) ، ، وقيل: إنّه توفي سنة إحدى أو اثنتي عشرة ومائتين(٦) .

---

(١) معجم الأدباء ١٣٧٤/٣ والوافي بالوفيات ١٦١/١٥ وبغية الوعاة ٥٩٠/١ .
(٢) تاريخ الإسلام ٣٢٣/٥ والوافي بالوفيات ١٦١/١٥ .
(٣) أخبار النحويين البصريين ٤١ وسير أعلام النبلاء ٣٤٠/٨ والوافي بالوفيات ١٦٢/١٥ .
(٤) انظر: تاريخ العلماء النحويين ٨٨ ومعجم الأدباء١٣٧٦/٣ ووفيات الأعيان ٣٨١/٢ وتاريخ الإسلام ٢٣٢/٥ وبغية الوعاة ٥٩١/١ و شذرات الذهب٧٣/٣ والأعلام ١٠١/٣ .
(٥) وفيات الأعيان ٣٨١/٢ والوافي بالوفيات ١٦٢/١٥ وبغية الوعاة ٥٩١/١ .
(٦) تاريخ الإسلام ٣٢٣/٥ .

المَبْحثُ الثَانِي

حَيَاةُ ابْنِ مَالِكٍ وَجُهُودُهُ العِلْمِيَّةُ

اسْمُهُ وَنَسَبُهُ[1] :

الشيخ العلامة الأوحد ، شيخ النحاة جمال الدين ، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائيّ ، الجيّانيّ ، الشافعيّ ، الإمام النحوي ، والأستاذ ، وإمام زمانه في العربية .

مَوْلِدُهُ :

وُلِدَ الشيخُ ابنِ مالكِ في جيّانِ[2] بالأندلسِ ، وهو من الراحلين من الأندلس إلى المشرق، حيث كان في المغرب ، وانتقل إلى المشرق[3] ، واختلف أصحاب التراجم ، والطبقات في سنة مولد ابن مالك إلى رأيين : الرأي الأول : إنّه وُلد سنة ثمان وتسعين وخمسمائة هجري[4] ، وقال عن هذا التاريخ ابن قاضي شهبة[5] : "وهذا هو الصواب ، ففي تاريخ حلب للشيخ كمال الدين ابن العديم ، إن الشَّيْخ جمال الدِّين أخبرهُ بذلك" ، والرأي الثاني : إنّه وُلد سنة ستمائة أو إحدى وستمائة هجري[6]، ومن الواضح أن أغلب كتب التراجم والطبقات ، أجمعت على أنّه ولد في سنة ستمائة ، أو إحدى وستمائة هجري .

حَيَاتُهُ وَصِفَاتُهُ :

ولد الشيخ العلامة ابن مالك في بلاد الأندلس، ثم رحل من المغرب إلى المشرق ، وقد نزل بدمشق[7] ، وتصدر بحلب وحماة لإقراء العربية ، وأخذ عنه من بهذين البلدين ، ثم قدم دمشق

---

(١) جمال القرّاء وكمال الإقراء ٣٥ ونهاية الأرب ٢١٤/٣٠ وتاريخ الإسلام ٢٤٩/١٥ وتاريخ ابن الوردي ٢١٥/٢ والوافي بالوفيات ٢٨٥/٣ وفوات الوفيات ٤٠٧/٣ وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٦٨/٨ وطبقات الشافعيين ٩٠٨/١ والبداية والنهاية ٥١٣/١٧ والبلغة ٢٦٩ وغاية النهاية في طبقات القرّاء ١٨٠/٢ وطبقات الشافعية لابن قاضي ١٤٩/٢ والنجوم الزاهرة ٢٤٣/٧ وبغية الوعاة ١٣٠/١ ونفح الطيب ٢٢٢/٢ وشذرات الذهب ٥٩٠/٧ والأعلام ٢٣٣/٦ .

(٢) جيّان : بالفتح، ثم التشديد، وآخره نون : مدينة واسعة بالأندلس ، تتّصل بكورة البيرة، فى شرقىّ قرطبة ، بينها ، وبين قرطبة سبعة عشر فرسخاً .انظر: مراصد الاطلاع ٤٦٣/١ ومعجم البلدان ١٩٥/٢ والروض المعطار ١٨٣.

(٣) البداية النهاية ٥١٤/١٧ وغاية النهاية في طبقات القرّاء ١٨٠/٢ ونفح الطيب ٢٢٢/٢ .

(٤) انظر: جمال القرّاء وكمال الإقراء ٣٥ وغاية النهاية في طبقات القرّاء ١٨٠/٢ وطبقات الشافعية لابن قاضي ١٤٩/٢ .

(٥) طبقات الشافعية لابن قاضي ١٤٩/٢ .

(٦) تاريخ الإسلام ٢٤٩/١٥ وطبقات الشافعية للسبكي ٦٧/٨ وفوات الوفيات ٤٠٧/٣ وطبقات الشافعيين ٩٠٨/١ والبداية والنهاية ٥١٤/١٧ والبلغة ٢٧٠ وبغية الوعاة ١٣٠/١ ونفح الطيب ٢٢٢/٢ والأعلام ٢٣٣/٦ .

(٧) جمال القرّاء وكمال الإقراء ٣٥ وفوات الوفيات ٤٠٧/٣ وطبقات الشافعية للسبكي ٦٧/٨ وطبقات الشافعيين ٩٠٨/١ وغاية النهاية في طبقات القرّاء ١٨٠/٢ وبغية الوعاة ١٣٠/١ ونفح الطيب ٢٢٢/٢ .

ونزل بالعادلية الكبرى[١] ، وولّي مشيختها الكبرى التي من شروطها : التمكن من القراءات والعربية[٢]، واحتل ابن مالك مكانة عالية، ورفيعة عند أصحاب التراجم، والطبقات ؛ لأنه خدم الدين، والعربية، وكان صاحب أخلاق عظيمة ، فقد اجتمعت فيه مجموعة من الصفات التي بيّنها لنا أصحاب التراجم ، والطبقات التي وقفتُ عليها ، ومنها : "إنّه صرف همته إلى إتقان لسان العرب، حتى بلغ فيه الغاية ، وأربى على المتقدمين ، وكان فريد عصره ، حيث أقام بدمشق ، وحلب ، وحماة ، وبجامع دمشق ، واستفاد منه الطلبة وأكابر الفضلاء في عصره ، وقد وُصِفَ ابن مالك بصفات عديدة ، مثل : إنّه صاحب الدين المتين ، والتقوي الراسخة ، والعبادة ، وكثرة النوافل، وحسن السمت ، وكمال العقل ، والوقار والتودد ، وإنّه انفرد عن المغاربة بالكرم ، واعتناق المذهب الشافعي"[٣] . وقال بعض من عرّف بابن مالك: هَوَ مُقَيمُ أَوَدٌ، وَقاطع لدد ، ومزين سماء موّهت الأصائل ديباجتها ، وشعشعت البكر زجاجتها ، وجاءت أيامه صافية من الكدر، ولياليه ما بها شائبة من الكبر، وقد خلّفها العشي بردعه ، وخلفها الصباح بربعه، فكان كل متعين حول مسجده ، وكل عين فاخرة بعسجده ، هذا وزمر الطلاب ، وطلبة الأجلاب، لا تزال تزجي إليه القلاص ، وتكثر من سربه الاقتناص ، كان أوحد وقته في علم النحو واللغة مع ثرة الديانة والصلاح"[٤] .

مَذْهَبُهُ الْدِّينِي :

ذكرت أغلب كتب التراجم ، والطبقات التي وقفتُ عليها ، على أن الإمام ابن مالك كان يعتنق المذهب الشافعي[٥] ، ولكن قال ابن قاضي شهبه[٦] : " وَقَالَ الشَّيْخ كَمَال الدَّين الأدفوي عن ابن مالك : قَرَأَ الْفِقْه على مَذْهَب الشَّافِعِي ، وَكَانَ يمِيل إِلَى مَذْهَب أهل الظَّاهِر" .وقال التلمساني عنه[٧] : "المالكي حين كان بالمغرب ، الشافعي حين انتقل إلى المشرق" . ويتضح لي لي أن مذهب الشيخ ابن مالك النحوي ،هو المذهب الشافعي .

---

(١) العادلية الكبرى شمال الجامع بغرب وشرقي خانقاه الشهابية وقبلي الجاروخية تجاه باب الظاهرية يفصل بينهما الطريق المؤدي إلى باب البريد ، بدأ بإنشائها نور الدين محمود بن زنكي ولم تتم ، ثم عمل فيها الملك العادل سيف الدين ، ولم تتم ، ثم ولده الملك المعظم ، ووقف عليها الأوقاف ، ونسبها لوالده الذي دفن فيها. منادمة الأطلال ومسامرة الخيال ١٢٣ وخطط الشام ٨١/٦ .

(٢) تاريخ الإسلام ٢٤٩/١٥ وفوات الوفيات ٤٠٧/٣ والبداية والنهاية ٥١٤/١٧ وغاية النهاية في طبقات القرّاء ١٨٠/٢ وطبقات الشافعية لابن قاضي ١٤٩/٢ وبغية الوعاة ١٣٠/١ .

(٣) انظر: فوات الوفيات ٤٠٧/٣ وطبقات الشافعية للسبكي ٦٧/٨ وطبقات الشافعيين ٩٠٨/١ والبلغة ٢٧٠ وغاية النهاية في طبقات القرّاء ١٨٠/٢ وطبقات الشافعية لابن قاضي ١٤٩/٢ وبغية الوعاة ١٣٠/١.

(٤) نفح الطيب ٢٣٢/٢ .

(٥) جمال القرّاء وكمال الإقراء ٣٥ وفوات الوفيات ٤٠٨/٣ وطبقات الشافعيين٩٠٨/١ وغاية النهاية في طبقات طبقات القراء ١٨٠/٢ .

(٦) طبقات الشافعية لابن قاضي ١٥٠/٢ .

(٧) نفح الطيب ٢٢٢/٢ .

* **شُيُوخُهُ :**

تلقّى الشيخ ابن مالك العلم على يد مجموعة من علماء عصره الذين التقى بهم ، وأخذ عنهم علم القراءات ، والنحو ، والعربية ، وغيرها من علوم عصره ، ومن شيوخه(١) :

١. ثابت بن محمد بن حيان الكلاعي(٢) .
٢. أبو صادق ، الحسن بن صباح المخزومي(٣) .
٣. أبو الفضل ، نجم الدين محمد بن أبي الصقر القرشي(٤) .
٤. أبو الحسن السخاوي علي بن محمد(٥) .
٥. أبو علي الشلوبين ، عمر بن محمد الأشبيلي الأزدي(٦) .
٦. ابن يعيش ، يعيش بن علي موفق الدين ، أبو البقاء(٧) .
٧. ابن عمرون ، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عمرون الحلبي(٨) .

---

(١) جمال القرّاء وكمال الإقراء ٣٥ وتاريخ الإسلام ٢٤٩/١٥ وطبقات الشافعية للسبكي ٦٧/٨ وطبقات الشافعيين ٩٨/١ والبلغة ٢٧٠ وغاية النهاية في طبقات القراء٢/١٨٠-١٨١ وبغية الوعاة ١/١٣٠-١٣١ ونفح الطيب٢/٢٢٢ .

(٢) هو ثابت بن مُحَمَّد بن يوسُف بن خيار، أبو الحَسَن الكلَاعيّ الأَنْدَلسِيُّ اللَّبْلِيُّ، المُلَقَّب بأبي رَزِين ، توفي(٦٢٨هـ) . تاريخ الإسلام ٨٥٤/٣ والوافي بالوفيات١٠/٢٩١ والبلغة ٩٩/١ .

(٣) هو أبو صادق الحسن بن صبّاح المخزومي المصري ، الكاتب عن نيّف وتسعين سنة ، وكان آخر من حدّث عن ابن رفاعة ، وكان أديباً ، ديّناً، صالحاً ، وتوفي(٦٣٢هـ) . شذرات الذهب ٢٦٠/٧ .

(٤) هو نجم الدّين أبو المفضّل مكرم بن محمد بن حمزة بن محمد المسند القرشيّ الدّمشقي المعروف بابن أبي أبي الصّقر ، ولد في رجب سنة ثمان وأربعين وخمسمائة، وسمع من حمزة بن الحبوبي ، وسافر للتجارة كثيرا. وتوفي (٦٣٥هـ) . تاريخ الإسلام ١٩٥/١٤ وشذرات الذهب ٣٠٦/٧ .

(٥) هو عَليّ بن مُحَمَّد بن عبد الصَّمد الإِمَام علم الدّين أَبُو الْحسن السخاوي النَّحْوِيّ الْمُقْرِئ الشَّافِعِي ، كَانَ إِمَامًا عَلامَة ، بَصيرًا بالقراءات وعللها إِمَامًا فِي النَّحْو ، واللغة ، وَالتَّفْسِير، عَارِفًا بالفقه وأصوله ، توفي(٦٤٣هـ) . معجم الأدباء٥/١٩٦٣ والبداية والنهاية ٢٨٥/١٧ وبغية الوعاة ١٩٢/٢ .

(٦) هو الأستاذ العلامة إمام النحو أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الإشبيلي ، الأندلسي ، النحوي، الملقب بالشلوبين ، والشلوبين في لغة الأندلسيين: هو الأبيض الأشقر، مولده في سنة اثنتين وستين وخمس مائة بإشبيلية ، أحد من انتهت إليه معرفة العربية في زمانه ، توفي(٦٤٥هـ) . انظر : سير أعلام النبلاء ٣٩٨/١٦ وشذرات الذهب ٤٠٢/٧ .

(٧) هو يعِيش بن عَليّ بن يعِيش بن مُحَمَّد بن أبي السَّرَايَا مُحَمَّد بن عَليّ بْن الْمفضل بن عبد الْكَرِيم بن مُحَمَّد مُحَمَّد بن يحيى النَّحْوِيّ الْحلَبِي موفق الدّين أَبُو الْبَقَاء الْمَشْهُور بِابْن يعِيش ، وَكَانَ يعرف بِابْن الصَّانِع ، ولد فِي ثَالِث رَمَضَان سنة ثَلَاث وَخمسين وَخَمْسمِائة بحلب ، توفي (٦٤٣هـ). انظر : معجم الأدباء ٨٤١/٢ ووفيات الأعيان ٤٦/٧ وبغية الوعاة ٣٥١/٢ .

(٨) هو محَمَّد بْن مُحَمَّد بْن أَبِي عَلِيّ بْن أَبِي سعد بْن عَمْرُون ، الشَّيْخ أَبُو عَبْد اللَّه الحلبيّ ، النَّحْويّ ، جمال الدّين، وُلِدَ سنة ست وتسعين وخمسمائة تقديرًا ، وأخذ النَّحْو عن الموفّق يعيش ، وغيره ، وبرع فِي العربيّة وتصدّر لإقرائها ، وتخرَّج بِهِ جماعة ، وقد جالسه الإمام جمال الدين ابن مالك ، توفي(٦٤٩هـ). انظر : تاريخ الإسلام ٦٢٧/١٤ وبغية الوعاة ٢٣١/١ .

تَلَامِيذُهُ :

كان ابن مالك محباً للعلم وطلابه ، وحيث تنقل بين أماكن كثيرة ، ومنها : دمشق ، وحلب وحماة ، من أجل تعليم الناس علوم الدين ، وعلوم اللغة العربية ، وقال ابن الجزري في مدى حب ابن مالك للتعليم(١) : "وحدثني بعض شيوخنا أنّه كان يجلس في وظيفته مشيخة الإقراء بشباك التربة العادلية ، وينتظر من يحضر يأخذ عنه، فإذا لم يجد أحداً يقوم إلى الشباك ، ويقول: القراءات القراءات ، العربية العربية ، ثم يدعو ، ويذهب ، ويقول: أنا لا أرى أن ذمتي تبرأ إلا بهذا ؛ فإنّه قد لا يعلم أني جالس في هذا المكان لذلك" . وذكرت كتب التراجم بعض تلاميذه ، ومنهم(٢) :

١. محي الدين النووي ، يحيى بن شرف(٣) .
٢. شمس الدين ، محمد بن عباس بن جعوان(٤) .
٣. بدر الدين ، محمد بن محمد بن مالك ، ابن الناظم(٥) .
٤. محمد بن إبراهيم بهاء الدين بن النحاس(٦) .
٥. شمس الدين ، محمد بن أبي الفتح البعلي(٧) .
٦. أبو الحسن علي بن إبراهيم العطار(٨) .
٧. ناصر الدين بن شافع(٩) .

---

(١) غاية النهاية في طبقات القرّاء ١٨١/٢ .

(٢) تاريخ الإسلام ٢٤٨/١٥-٢٤٩ وطبقات الشافعية للسبكي ٦٧/٨ وطبقات الشافعيين ٩٠٨/١ والبداية والنهاية ٥١٤/١٧ وبغية الوعاة ١٣٠/١ ونفح الطيب٢٢٥/٢ .

(٣) هو يحيى بن شرف بن مري بن حسن الحزامي الحوراني ، النووي، الشافعيّ ، أبو زكريا ، محيي الدين ، علامة بالفقه والحديث ، مولده ووفاته في نوى من قرى حوران بسورية ، وإليها نسبته ، وتوفي(٦٧٦هـ) . انظر: طبقات الشافعية للسبكي ٣٩٥/٨ وشذرات الذهب ٦١٧/٧ .

(٤) هو محَمَّد بن مُحَمَّد بن عَبَّاس بن أبي بكر بن جعوان بن عبد الله بْن جندي شمس الدّين أَبُو عبد الله الْأَنْصَارِيّ ، الدِّمَشْقِي الشَّافِعِي النَّحْوِيّ الْحَافِظ أحد الْأَئِمَّة ، توفي (٦٨٢هـ). انظر : بغية الوعاة ٢٢٤/١ .

(٥) هو محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي ، أبو عبد الله، بدر الدين: نحوي: هو ابن ناظم الألفية . من أهل دمشق مولداً ووفاةً ، وتوفي(٦٨٦هـ) . الوافي بالوفيات ١٦٥/١ والأعلام ٣١/٧ .

(٦) هو محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر ، الإمام العلامة حجة العرب ، بهاء الدين ابن النحاس الحلبي النحوي ، شيخ العربية بالديار المصرية ، ولد في سلخ جمادى الآخرة سنة سبع وعشرين وستمائة بحلب، توفي(٦٩٨هـ) . فوات الوفيات ٢٩٤/٢ وبغية الوعاة١٣/١ .

(٧) هو مُحَمَّد بن أبي الْفَتْح بن أبي الْفضل البعلي الْحَنْبَلِيّ الْفَقِيه النَّحْوِيّ ، ولد سنة خمس وَأَرْبَعين وسِتمِائَة ، وَقَرَأَ النَّحْو على ابْن مَالك ، وبرع فِيهِ ولازمه ، توفي(٧٠٩هـ) . بغية الوعاة ٢٠٧/١ والأعلام ٣٢٦/٦ .

(٨) هو عَلىّ بن إِبْرَاهِيم بن دَاوُد بن سلمَان بن سُلَيْمَان الإِمَام الْعَالم الْمُحدث عَلَاء الدَّين أَبُو الْحسن بن الْعَطَّار، ولد سنة أَربع وَخمسين وسِتمِائَة ، وَأخذ عَن جمال الدَّين بن مَالك ، وتوفي(٧٢٤هـ) . طبقات الشافعية لابن قاضي ٢٧٠/٢ والأعلام ٢٥١/٤ .

(٩) هو شافع بن علي بن عباس بن إسماعيل بن عساكر الكناني العسقلاني المصري ، الإمام الأديب ناصر الدين، ولد سنة تسع وأربعين وستمائة ، روى عن الشيخ جمال الدين بن مالك ، توفي(٧٣٠هـ). انظر : فوات الوفيات ٩٣/٢ والدرر الكامنة ٣٣٤/٢ والأعلام١٥٢/٣ .

⮊ **مُؤَلَفَاتُهُ :**

أثرى الشيخ ابن مالك المكتبة العربية بمجموعة كبيرة من الكتب ، حيث ألّف ابن مالك في اللغة ، والنحو ، والصرف والقراءات ، وقال السيوطي(١) : " وَأما تصانيفه فَرَأَيْت فِي تذكرة الشَّيْخ الشَّيْخ تَاج الدّين بن مَكْتُوم أَن بَعضهم نظمها فِي أَبْيَات، قَالَ الشَّيْخ تَاج الدّين: وَقد أهمل أَشْيَاء أُخَرَ من مؤلفاته، فذيلت عَلَيْهَا. وَهَا أَنا أورد نظمها مُبينًا ، ومنها :

سَقى اللهُ رَبُّ الْعَرْشِ قبرَ ابْنِ مالكٍ … سَحائِبَ غُفْرَان تُغَادِيهِ هُطَّلا
فَقَدْ ضَمَّ شَمْلَ النَّحْوِ مِنْ بَعدِ شَتَّهِ … وَبَيّنَ أَقْوَال النُحَاةِ وَفَصَّلا
بِأَلْفِيّةٍ تُسَمى الْخُلَاصَة قَدْ حَوتْ … خُلاصَةَ عِلْمِ النَّحْوِ وَ الصَّرْفِ مُكْمِلا
وَكَافِيةٍ مَشْروحةٍ أَصْبَحَتْ تَفِي … لَعَمْرِي بِالْعِلمين فيها تَسَهلا
وَمُخْتَصَرٍ سَمَّاهُ عُمْدَة لاقطٍ … يَضُمُّ أُصولَ النَّحوِ لا غيرَ مُخْملا
وَبَين مَعْنَاهُ بشرحٍ منقحٍ … أَفَادَ بِهِ مَا كَانَ لولاه مهملا
وَآخَر سَمَّاه بِإِكْمَالِ عُمدة … فَزَادَ عَلَيْها فِيْ الْبُحوثِ وَ عَلْلا
وَصَنَّفَ لِإِكْمالِ شَرْحاً مُبِينًا … مَعَانِيه حَتَّى غَدَتْ ربة أنْجَلا
وَلَا سِيمَا التسهيل لَو تمَّ شَرْحُهُ … لَكَانَ كَبَحْرِ مَاجَ عَذْباً وَسَلْسَلا(٢)

وذكرت كتب التراجم والطبقات التي وقفتُ عليها مجموعة كبيرة من مؤلفات ابن مالك ، وتنوعت موضوعات هذه المؤلفات ، فمنها في النحو ، والصرف ، واللغة والقراءات ، ومنها(٣) : كتاب الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد ، وكتاب إعراب مشكل البخاري ، وكتاب إكمال الإعلام بمثلث الكلام ، وهي أرجوزة نظمها في حلب ، وكتاب الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة ، وكتاب تسهيل الفوائد في النحو ، وكتاب الخلاصة ، وهي مختصر الشافية ، والمسماة بالألفية ، وكتاب سبك المنظوم وفك المختوم ، وكتاب شرح المسائل الصرفية في الكافية الشافية، وكتاب عدة اللافظ وعمدة الحافظ ، وكتاب العمدة ، وكتاب فعل وأفعل ، وكتاب قصيدة دالية ، وكتاب قصيدة لامية في القراءات ، وكتاب الكافية الشافية: هي عبارة عن ثلاثة آلاف بيت وشرحها ، وكتاب مختصر الشافية لابن الحاجب ، وكتاب المقدمة الأسدية ، كتاب الممدود والمقصور .

---

(١) بغية الوعاة ١/١٣١-١٣٢ .
(٢) الأبيات من الطويل ، لم أقف على قائلها ، وبلا نسبة في بغية الوعاة ١/١٣١-١٣٢ .
(٣) تاريخ الإسلام ١٥/٢٤٩ وتاريخ ابن الوردي ٢/٢١٥ وفوات الوفيات ٣/٤٠٨ وطبقات الشافعيين ١/٩٠٨ والبداية والنهاية ١٧/٥١٤ والبلغة ٢٧٠ وغاية النهاية في طبقات٢/١٨٠ وطبقات الشافعية لابن شهبة ٢/١٥١ ونفح الطيب٢/٢٢٥ والأعلام ٦/٢٣٣ .

مؤلفات ابن مالك السابقة ذات أهمية كبيرة لما تحويه في طيّاتها من معلومات رائعة ، وخلاصة علم رجل كان فريد عصره ، وكان إماماً في العربية ، وإماماً في القراءات ، واختلفت مؤلفات ابن مالك السابقة من حيث الطول والقصر ، وحيث كان ابن مالك يقوم بتأليف كتاب ، ثم يقوم بشرح هذا الكتاب ، كما فعل في الكافية الشافية ، فبعد تأليفها ، وقام بشرحها ، واختصارها بالخلاصة المسماة بالألفية .

مَكَانَتُهُ العِلْمِيّةُ :

يُعدُّ الشيخ العلامة ابن مالك من أبرز علماء عصره في القرن السابع الهجري ، وأحد المصنفين في ذلك العصر ، وكان يشتهر بالعلم ، والفضل ، وانتقل من الأندلس إلى المشرق من أجل طلب العلم ، ويمكن إبراز مكانة ابن مالك العلمية من خلال أقوال العلماء وأصحاب التراجم والطبقات فيه ، ومن أقوال العلماء في مكانته العلمية:

قال ابن شاكر(١) : "الإمام العلامة الأوحد ، وصرف همته إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية ، وأربى على المتقدمين ، وكان إماماً في القراءات ، وعللها ، صنف فيه قصيدة دالية مرموزة في قدر الشاطبية ، وأما اللغة فكان إليه المنتهى فيها ، وكان إماماً في العادلية فكان إذا صلى فيها يشيعه قاضي القضاة شمس الدين ابن خلكان إلى بيته تعظيماً له ، وأما النحو والتصريف فكان فيهما بحراً لا يشق لجه ، وأما اطلاعه على أشعار العرب التي يستشهد بها على النحو فكان أمراً عجيباً ، وكان الأئمة الأعلام يتحيرون في أمره ، وأما الاطلاع على الحديث فكان فيه غاية ، وكان أكثر ما يستشهد بالقرآن ، فإن كان ما فيه شاهد عدل إلى الحديث ، فإن لم يكن فيه شيء عدل إلى أشعار العرب" .

وكان نظم الشعر عليه سهلاً ، وصنف كتاب تسهيل الفوائد . مدحه سعد الدين محمد بن عربي بأبيات مليحة إلى الغاية : وهي :

إنَّ الإمَــامَ جَمــالَ الــدّينِ فَضَّــلَهُ ... رَبُّ الْعُــلا وَلِنَشْــر الْعِلــمَ أَهَّلَــهُ

أَمْلَـي كِتَابـاَ لَـهُ يُسَمَّى الْفَوَائِـد لَـمْ ... يَــزَلْ مُفِيــداً لِــذِي لــب تَأملــهُ

فَكُـلْ مَسْـأَلَة فِـي النَّحْـوِ يَجْمَعُهـا ... إنَّ الْفَوَائِــدَ جَمْــعٌ لَا نَظِيــر لَــهُ(٢)

وقال السبكي عن ابن مالك(٣) : "الأستاذ المقدم في النحو ، واللغة جمال الدين أبو عبد الله صاحب التصانيف السائرة ، وهو حبرها السائرة، مصنفاته مسير الشمس ، ومقدمها الذي تصغي

(١) فوات الوفيات ٣/٤٠٧-٤٠٨ .

(٢) الأبيات من البسيط لسعد الدين محمد بن عربي في فوات الوفيات ٣/٤٠٨ وبغية الوعاة ١/١٣٣ ونفح الطيب ٢/٢٢٤ .

(٣) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٨/٧٦ .

له الحواس الخمس، وكان إماماً في اللغة ، وفي حفظ الشواهد ، وضبطها ، إماماً في القراءات وعللها" .

وقال أبو الفداء القرشي عنه(١) : "العلامة الأوحد شيخ النحاة ، جالس ابن عمرون بحلب، وتصدر للإقرار بها ، وتقدم ، وساد في فني النحو والقراءات ، وحصل منهما شيئاً كبيرًا ، وأربى على كثير ممن تقدمه في هذا الشأن ، وأقام بدمشق مدة شيخاً بالتربة العادلية ، وبجامع دمشق وانتفع به الطلبة ، وأكابر الفضلاء عصره" .

وقال ابن الجزري عنه(٢): "وكان ذهنه من أصح الأذهان مع ملازمته العمل ، والنظر ، والكتابة والتأليف ، وبذلك يصير أستاذ أهل زمانه ، وإمام أوانه" .

وقال عنه الذهبي(٣) : "العلّامة الأوحد ، وصرف همّته إِلَى إتقان لسان العرب حَتَّى بلغ فِيهِ الغاية ، وحاز قَصَب السَّبْق ، وأربى على المتقدِّمين ، وكان إماماً فِي القراءات وعِللها ، وأما اللغة فكان إليه المُنْتَهى فِي الإكثار من نقل غريبها ، والاطّلاع على وحشِيّها ، وأمّا النّحْو والتّصريف فكان فِيهِ بحراً لا يُجارى ، وحَبْرًا لا يُبارى ، وأمَا أشعار العرب الّتي يُستشهَد بها على اللّغة ، والنّحْو فكانت الأئمّة الأعلام يتحيّرون فِيهِ ، ويتعجبّون من أَيْنَ يأتي بها ، وكان نظْم الشِّعر سهلًا عليه ، رجْزه ، وطويله ، وبسيطه وغير ذلك ، هَذَا مع ما هُوَ عليه من الدّين المتين وصِدْق اللّهجة ، وكثرة النّوافل ، وحُسْن السَّمْت ، ورقّة القلب، وكمال العقل ، والوقار والتُّؤَدَة" .

وقال ابن تغرى بردي(٤) : "العلّامة فريد عصره ، العالم المشهور، صاحب التصانيف في النحو والعربيّة ، وتصدّر بحلب لإقراء العربيّة ، وصرف همّته إلى النحو حتى بلغ فيه الغاية، وصنّف التصانيف المفيدة ، وكان إماماً في القراءات ، وصنّف فيها أيضاً قصيدة مرموزة فى مقدار الشاطبيّة ، وكان إماماً في اللّغة" .

وقال السيوطي عنه (٥): " كَانَ إِمَامًا فِي الْقرَاءَات وعللها ، وَأما اللُّغَة فَكَانَ إِلَيْهِ الْمُنْتَهى فِي الْإِكْثَار من نقل غريبها ، والاطلاع على وحشيها ، وَأما النَّحْو والتصريف فَكَانَ فيهمَا بحراً لَا يجارى ، وحبراً لَا يُبَارى ، وَأما أشعار الْعَرَب الَّتِي يستشهد بهَا على اللُّغَة ، والنحو فَكَانَت الْأَئِمَّة الْأَعْلَام يتحيرون فِيهِ ، ويتعجبون من أَيْن يَأْتِي بهَا ، وَكَانَ نظم الشّعْر سهلاً عَلَيْهِ ، هَذَا مَعَ مَا هُوَ عَلَيْهِ من الدّين المتين ، وَصدق اللهجة، وَكَثْرَة النَّوَافِل ، وَحسن السمت ، ورقة الْقلب ، وَكَمَال الْعقل ، وَالْوَقار والتؤدة" .

---

(١) طبقات الشافعيين ٩٠٨/١ .
(٢) غاية النهاية في طبقات القرّاء ١٨١/٢ .
(٣) انظر: تاريخ الإسلام ٢٤٩/١٥ وطبقات الشافعية لابن قاضي١٤٩/٢ .
(٤) النجوم الزاهرة ٢٤٣/٧-٢٤٤ .
(٥) بغية الوعاة ١٣٠/١ .

قال أبو ظاهر الفيروزآبادى عنه[١] :"إمام في العربية ، واللغة ، طالع الكثير، وضبط الشواهد مع ديانة ، وصيانة ، وعفة وصلاح ، وكان مبرزاً في صناعة العربية ، ومصنفاته مع كثرتها طارت في الآفاق بشهرتها ، وسارت مسير الشمس بحسن غرتها"، الشيخ العلامة ابن مالك لم يكن عالم نحو ، أو لغة فقط ، بل كان أيضاً عالماً في القراءات، والحديث ، والفقه ، وحفظ أشعار العرب ، وعمل في التدريس بدمشق ، وحلب ، وحماة ، وكان يوصف بالأخلاق الحسنة ، فهو يستحق إمامة عصره بكل جدارة ، لما قَدَّمَهُ من العلم الكثير الذي تركه رحمه الله رحمةً واسعةً .

نَظْمهُ :

كان نظم الشعر سهلاً على ابن مالك قصيده ، ورجزه ، وحيث وظّف الشعر في تعليم اللغة العربية ، وجمع قواعدها ، وموضوعاتها ، كما فعل في الكافية الشافية ، والخلاصة ، ولكن لم تُشِرْ كتب التراجم ، والطبقات التي وقفتُ عليها بوجود ديوان جمع فيه أبيات ابن مالك ، ومن أبيات ابن مالك . "إنّه نظم بعض الأبيات في أسماء الذهب ، فقال :

نَضْـرٌ نَضْـيرٌ نِضَـارٌ زَبْـرَجٌ سـيراء   زُخْـرفٌ عَسْـجَدٌ عِقيـانٌ الـذَّهَبُ

والِّتبـرُ مـا لـم يُـذَبْ وأشـركوا ذَهَـبً   وفضـّةً فِـي نَسِيكِ هكذا الغرب[٢]

نسيك بفتح النون ، ثم سين مهملة مكسورة ، ثم آخر الحروف ، ثم كاف والغرب بفتح الغين المعجمة ، والراء ، وهما من أسماء كل من الذهب والفضة[٣] .وقال ابن الجزري[٤] : "ونظم في القراءات قصيدتين إحداهما دالية، رأيته ، يقول فيها :

وَلا بُـدّ مِـنْ نَظمِـي قَـوافِي تحتـوي   لَمْا قَدْ حَوى حرزَ الأَمَـانِي وَ أزيدَا[٥]

والأخرى لامية موجودة ، أولها :

بِــذِكْرِ إلْهِــي حامِــدًا ومبْسَــمَلًا   بَــدَأَتُ فَــأَوْلى القــولِ يَبْـدأُ أولا[٦]

---

(١) البلغة ٢٧٠ .
(٢) البيتان من البسيط لابن مالك في تاريخ الإسلام ٢٤٩/١٥ و طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٦٨/٨ .
(٣) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٦٨/٨ .
(٤) غاية النهاية في طبقات القراء ١٨٠/٢-١٨١ .
(٥) البيت من الطويل لابن مالك في غاية النهاية في طبقات القراء ١٨٠/٢-١٨١ .
(٦) البيت من البسيط لابن مالك في غاية النهاية في طبقات القراء ١٨٠/٢-١٨١ .

قال الذهبي[١] : "أنشدنا أبو عبد الله بن أبي الفتح ، قال : أنشدنا العلامة جمال الدين ابن مالك لنفسه فِي تذكير الأعضاء وتأنيثها ، ومنها :

يَمْـينٌ شِـمَالٌ كـفُ القلـبِ خنصـرٌ ... سَـهٌ بَنْصرُ سنٌ رحمٌ ضِلْعُ كَبْدُ

وأنشدنا ابن أبي الفتح ، قال: أنشدنا ابن مالك لنفسه فِي خيل السّباق العشرة على الولاء :

خَيْلُ السّباقِ المُجَلّي يقتفيه مُصَلٍّ ... والمُسَــلّي وتــالٍ قبــل مُرْتــاحِ

وعـاطِفٌ وحَظِـيٌّ والمؤمـلٌ واللطـيمٌ ... والنسـكلٌ السُّـكَيْتُ يـا صـاحِ[٢]

وَفَاتُهُ :

أجمع أصحاب كتب التراجم والطبقات[٣] التي وقفتُ عليها ، على أن الشيخ ابن مالك تُوفِيّ في شهر شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائة في دمشق ، وصلي عليه بالجامع الأموي ، ودفن بسفح قاسيون[٤] بالصالحية بتربة القاضي عز الدين بن الصائغ . وقد رثاه شرف الدين الحصني، بأبيات من الشعر ، فقال[٥] :

يَــا شَــتَّاتَ الْأَسْــمَاءِ وَالْأَفْعَــالِ ... بَعْدَ مَـوْتِ ابْـنِ مَالـكِ المِفْضَـال

وَانْحِـرَافِ الْحُـرُوفِ مِـنْ بَعْدَ ضَـبْطٍ ... مِنْــهُ فِــي الِانْفِصَــال والاتّصَــالِ

مَصْــــدَراً كَــــانَ للعلــــوم بِــــإِذن ... الله مِــنْ غَيْــرِ شُــبْهَة وَمِحَــالِ

يَـا فريـد الزَّمَـان فِـي الـنّظم والنثــ م ... ــــر وَفِـي نقل مسندات العوالي

وأيضاً رثاه تلميذه ابن النحاس ، فقال[٦] :

قُلْ لِابْنِ مَالك إنْ جَرَت بِكَ أدْمَعِي ... حَمْـرَاءَ يَحْكِيهـا الْنَجِيــع الْقَـانِي

فَلَقَد جَرَحْتَ الْقلبَ حِينَ نَعِيتَ لِي ... فَتَــــدفقتْ بِدِمائِــــه أجْفَــــانِي

لَكِـنْ يَهُـونُ مَـا أجَـنَ مِـنْ الأسـي ... عِلْمِــي بِنَقْلتَــهِ إِلَــى رضــوَانِ

---

(١) البيت من الرجز لابن مالك في تاريخ الإسلام ٢٤٩/١٥ .

(٢) البيتان من البسيط لابن مالك في تاريخ الإسلام ٢٤٩/١٥ .

(٣) جمال القراء وكمال الإقراء٣٦/١ ونهاية الأرب ٢١٤/٣ وتاريخ ابن الوردي٢١٥/٢ وفوات الوفيات٤٠٨/٣ وطبقات الشافعية للسبكي٦٨/٨ والبلغة ٢٧٠ وبغية الوعاة ١٣٤/١-١٣٥ .

(٤) قاسيون: بالفتح ، وسين مهملة ، والياء تحتها نقطتان مضمومة ، وآخره نون : الجبل المشرف على مدينة دمشق ، فيه عدة مغاير ، يروى فيه أخبار الصالحين ، قلت : وهو الآن محلّة كبيرة ممتدّة في سفحه بها ترب وربط ومدارس وجامعان ، يصلّى فيهما الجمعة ، ومارستان ، وسوق كبير ، أول من سكن به المقادسة الذين هاجروا من بلاد القدس حين كان ملوكهم الفرنج قبل فتح صلاح الدين ؛ فجاءوا وسكنوا به، وسكن معهم بعد ذلك ناس كثير تبرّكا بهم. انظر: الاطلاع ١٠٥٧/٣ ومعجم البلدان ٢٩٥/٤ .

(٥) الأبيات من الخفيف لشرف الدين الحصني في فوات الوفيات ٤٠٨/٣ وبغية الوعاة ١٣٤/١-١٣٥ ونفح الطيب ٢٢٦/٢ .

(٦) الأبيات من البسيط لابن النحاس في بغية الوعاة ١٣٧/١ ونفح الطيب ٢٢٧/٢ .

نُبْذَةٌ عَنْ أَلْفيّةِ ابْنِ مَالِك

الأَلْفِيّةُ : لغةً :

الجذر اللغوي لكلمة الألفية (ألف) ، وجاء في لسان العرب[١] : "الأَلْفُ مِنَ العَدَد مَعْرُوفٌ مُذَكَّرٌ، وَالْجَمْعُ آلُفٌ ، وَيُقَالُ: أَلْفٌ مؤَلَّفَةٌ أَي مُكَمَّلةٌ ، وأَلَفَه يأْلِفُه ، بِالْكَسْرِ، أَي أَعْطاه أَلفاً" . وقال أحمد مختار عمر[٢] : "أَلْفيَّة : مصدر صناعيّ من أَلْف ، فترة زمنيّة عبارة عن ألف سنة كاملة، نعيش الآن في الألفيّة الثالثة ، والأَلْفيَّة: عمل نحويّ مشهور لابن مالك لخَّص فيه النَّحو العربيّ في أرجوزة من ألف بيت" .

الأَلْفِيّةُ : اصطلاحاً :

الألفية :هي عبارة عن منظومة من أبيات الشعر ، يجمع صاحبها النحو والصرف ومسائلهما ، وأُطْلِقَ عليها مصطلح ألفية ؛ لأنها تقع في ألف بيت من الشعر تقريباً ، ومن أهم الألفيات في النحو :

١. ألفية ابن معطٍ (ت٦٢٨هـ) الموسومة بـ (الدرة الألفية) .
٢. ألفية ابن مالك (ت٦٧٢هـ) الموسومة بـ (الخلاصة) .
٣. ألفية السيوطي (ت٩١١هـ) الموسومة بـ (الفريدة) .

شاعت هذه المنظومات في آخر القرن السادس الهجري ، وما بعده من عصور المؤلفات ، حفظاً لقواعدها ، وتسهيلاً للطالبين في حفظ ضوابطها .

الألفية في النحو للشيخ ابن مالك (ت٦٧٢هـ) ، وهي منظومة مشهورة في ديار العرب ، وجمع فيها مقاصد العربية ، والمسماة بـ(الخلاصة) في علمي النحو ، والصرف ، وهي اختصار الكافية الشافية ، وجمع فيها مذاهب العلماء ، وكان يختار بعض أقوال العلماء ، واشتهرت بالألفية ؛ لأنّ مجموع أبياتها تقريباً ألف بيت من الرجز ، وقال حاجي خليفة [٣]: "هي الخلاصة، إنما اشتهرت بالألفية ، لأنها ألف بيت في الرجز" . وبدأها ابن مالك بقوله :

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِك ... أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ خَيْرَ مَالِكِ
مُصَلِّياً عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطفَى ... وآلِهِ المُسْتكْمِلِينَ الشَّرَفَا
وَأَسْتَعِينُ اللهَ فِي أَلْفِيَّهْ ... مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ
تُقَرِّبُ الأَقْصى بِلَفْظٍ مُوجَز ... وَتَبْسُطُ الْبَذْلَ بِوَعْدٍ مُنْجَزِ[٤]

---

(١) لسان العرب ٩/٩ .
(٢) معجم اللغة العربية المعاصرة ١/١١٠ .
(٣) كشف الظنون ١/١٥٢ .
(٤) الأبيات من الرجز لابن مالك في ألفية ابن مالك ٩ وشرح ابن عقيل ١/١٠ .

بدأ ابن مالك ألفيته بباب الكلام وما يتألف منه ، وآخر باب فيها باب الإدغام ، وبعد ذلك ختمها بقوله :

وَمَــا بِجَمْعِــهِ عُنِيــتُ قَــدْ كَمَــلْ   نَظْماً عَلَى جُلِّ الْمُهِمَّاتِ اشْتَمَلْ

أَحْصَــى مِــنَ الْكَافِيَــةِ الْخُلَاصَــهْ   كَمَا اقْتَضَى غِنىً بِلَا خَصَاصَهْ

فَأَحْمَـــدُ اللهَ مُصَـــلِّياً عَلَـــى   مُحَمَّـــدٍ خَيْـــرِ نَبِـــيٍّ أُرْسِـــلَا

وَآلِـــه الْغُـــرِّ الْكِـــرَامِ الْبَـــرَرَهْ   وَصَــحْبِهِ المُنتَخَبِــيْنَ الخِيَــرَه[١]

وتعد ألفية ابن مالك من أشهر مؤلفات ابن مالك ، وحيث ذكر ابن الوردي مكان نظم ابن مالك لألفيته ، فقال[٢] : "وَأَخْبرنِي شَيخنَا قَاضِي الْقَضَاء شرف الدّين هبة الله بن البَارِزِيّ ، قَالَ: نظم الشَّيْخ جمال الدّين الْخُلَاصَة الألفية بحماه عندنَا" .

وتتكون ألفية ابن مالك من مقدمة ، وخاتمة ، أبواباً وفصولاً ، ويبلغ عدد أبوابها خمسة وسبعين باباً ، أولها باب الكلام وما يتألف منه ، وأخرها باب الإدغام ، وهي من كامل الرجز ، ووزنها (مُسْتَفْعِلُنْ) ست مرات ، وسمى ابن ماك كل باب باسم معين ، حتى لا تختلط الأبواب فيها ، مما يساعد في ضبطها ، وإتقانها ، وسهوله حفظها ، حيث شُرِحَتْ ألفية ابن مالك من أكثر من عالم ، ويذكر أن العلماء يفتخرون بشرح ألفية ابن مالك ، التعليق عليها . وقد قال بعض المغاربة يمدح ابن مالك وألفيته[٣] :

لَقَدْ مَزَّقَتْ قَلْبِي سِهَامُ جِفُونِهَا   كَمَا مَزَّقَ الْلَخْمِيّ مَذْهَبَ مالِكِ

وَصَالَ عَلَى الأَوْصَالِ بِالْقَدِّ قَدُّها   فَأَضْحَتْ كَأَبْيَاتِ بِتَقْطِيعِ مالِكِ

وقلَّـــدتُّ إذ ذاكَ الهـــوى لِمرادِهـــا   كَتَقْلَيدَ أَعْلامِ النُحَاةِ ابْنِ مالك

وملَّكْتُهـــا رقـــيّ لرقـــة لفظِهـــا   وإن كنت لا أَرضاه مِلْكا لمالك

وَنَادَيتُها: يَا مُنَيتي بَذْل مُهْجتي   ومالي قليلٌ فِي بَدِيعِ جَمَالِكِ

---

(١) الأبيات من الرجز لابن مالك في ألفية ابن مالك ٨٠ وشرح ابن عقيل ٢٥٤/٤ .
(٢) تاريخ ابن الوردي ٢١٦/٢ .
(٣) الأبيات من الطويل لبعض المغاربة في نفح الطيب ٢٣٣/٢ .

الفَصْلُ الأَوَّلُ

شُرَّاحُ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكِ فِي القَرْنِ الثَامِنِ الهِجْرِيّ

(دِرَاسَــةٌ وَصْفِيّةٌ)

يَتَنَاوَلُ هّذا الفَصْلُ شُرّاحَ أَلْفِيّةِ ابْنِ مَالِكِ فِي القَرْنِ الثّامِنِ الهِجْرِيّ: حَيَاتَهم وَشُروحهم، وَيَشْمَلُ عَلى الْنِقَاطِ الْتَالية :

- أَبُو حَيَّانِ وَكِتَابُهُ : مَنْهَجُ السّالِكِ فِي الكَلَامِ عَلى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِك .
- المُرادِي وَكِتَابُهُ : تَوْضِيحُ المَقَاصِدِ وَالمَسَالِكِ بِشَرْحِ أَلْفِيّةِ ابْنِ مَالِك .
- ابْنُ الوَرْدِي وَكِتَابُهُ : تَحْرِيرُ الخُصَاصَةِ فِي تَيْسِيرِ الخُلَاصَةِ .
- ابْنُ هِشَامِ الأَنْصَارِي وَكِتَابُهُ : أَوْضَحُ المَسَالِكِ إِلِى أَلَفِيّة ابْنِ مَالِك .
- ابْنُ القَيِمِ الجَوْزِيةِ وَكِتَابُهُ : إِرْشَادُ السّالِكِ إلى حَلْ أَلْفِيّةِ ابْنِ مَالِك .
- ابْنُ عَقِيلِ وَكِتَابُهُ : شَرْحِ ابْنِ عَقِيلِ عَلَى الأَلْفِيَّة ابْنِ مَالِكِ .
- ابْنُ جَابِرِ الهَوَارِي وَكِتَابُهُ : شَرْحُ أَلْفِيّةِ ابْنِ مَالِكِ .
- الشّاطِبِيّ وَكِتَابُهُ : المَقَاصِدُ الشّافِيةُ فِي شَرْحِ الْخُلَاصَةَ الْكَافِية .

المَبْحَثُ الأَوَّلُ

أَبُو حَيَّانٍ وَكِتَابُهُ : مَنْهَجُ السّالِكِ فِي الكَلَامِ عَلى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ

أولاً : أَبُو حَيَّانٍ : اسْمُهُ وَنَسَبُهُ[١] :

هو مُحَمَّد بن يُوسُف بن عَليّ بن يُوسُف بن حَيَّان ، الشيخ الإمام الحافظ العلامة فريد عصره ، وشيخ الزمان ، وإمام النحاة ، الإمَام أثير الدّين أَبُو حَيَّان الأندلسي الجيّاني الغرناطيّ النفزيّ ، نِسْبَة إِلَى قَبيلَة من البربر ، ثمَّ المصْرِيّ الظَّاهِرِيّ ، نحوي عصره ، ولغويه ، ومفسره، ومحدثه ، ومقرئه ، ومؤرخه وأديبه .

❐ مَوْلِدُهُ وَنَشْأَتُهُ :

كان مولده بـ(مطخشارش) وهي مدينة من حضرة غرناطة قَاعِدَة بِلَاد الأندلس فِي أواخر شَوَّال سنة أَربع وَخمسين وسِتمِائَة هجري ، ثم رحل إلى مالقة ، وتنقل إلى أن أقام بالقاهرة[٢] .

❐ عِلْمُهُ وَرِحَلَاتُهُ :

قرأ القرآن بالروايات ، وسمع الحديث بجزيرة الأندلس ، وبلاد إفريقية ، وثغر الإسكندرية، وبلاد مصر والحجاز، وحَصّل الإجازات من الشام ، والعراق ، واجتهد ، وطلب وكتب، وله إقبال على الطلبة الأذكياء ، وعنده تعظيم لهم ، ونظم ونثر ، وله الموشحات البديعية ، عارف باللغة وضابط لألفاظها ، وأما النحو والتصريف فهو إمام الدنيا فيهما ، وله اليد الطولى في تفسير القرآن ، والحديث ، والشروط ، والفروع ، وتراجم الناس ، وطبقاتهم ، وتواريخهم ، وحوادثهم ، وتقييد أسمائهم خصوصاً المغاربة على ما يتلفظون به من إمالة ، وترخيم وتفخيم ، اهتم بمؤلفات سيبويه ، وابن مالك[٣] ، وتولى تدريس التفسير بالقبة المنصورة ، والإقراء بالجامع الأقمر[٤] .

❐ صِفَاتُهُ وَأَخْلَاقُهُ :

كان شيخ حسن العمة ، مليح الوَجْه ، ظَاهر اللَّوْن مشرباً حمرَة ، منور الشيبة ، كَبِير اللِّحْيَة مسترسل الشّعْر فِيهَا لم تكن كثة، وعِبَارَته فصيحة لُغَة الأندلس يعْقد القَاف قَرِيباً من الكَاف[٥]، وكان نسيج وحده في ثقوب الذهن ، وصحّة الإدراك والحفظ ، والاضطلاع بعلم العربية ، والتفسير وطريق الرواية ، إمام النّحاة في زمانه غير مدافع ، وكان شديد البسط ، مهيباً جهورياً مع الدّعابة والغزل ، وطرح السّمت ، شاعراً مكثراً ، مليح الحديث ، لا يملّ ، وإنْ أطال،

---

(١) فوات الوفيات ٧١/٤ والوافي بالوفيات ١٧٥/٥ ومعجم الشيوخ للسبكي ٤٧٣ والدرر الكامنة ٥٨/٦ وبغية الوعاة ٢٨٠/١ وطبقات المفسرين ٢٨٧/٢ والشهادة الزكية ٣١ والأعلام ١٥٢/٧.

(٢) انظر: فوات الوفيات ٧٢/٤ وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٢٧٧/٩ والدرر الكامنة ٥٨/٦ الشهادة الزكية ٣٠ والبدر الطالع٢٨٨/٢ والأعلام ١٥٢/٧ .

(٣) فوات الوفيات ٧٥/٤ ونكث الهيمان ٢٦٦/١ والوافي بالوفيات ١٧٥/٥ .

(٤) الوافي بالوفيات ١٧٦/٥ وذيل تذكرة الحفاظ للحسيني ١٤ ومعجم الشيوخ للسبكي ٤٧٤ .

(٥) أعيان العصر وأعوان النصر ١٧٦/٥ والدرر الكامنة ٦٣/٦ وبغية الوعاة ٢٨٢/١ وطبقات المفسرين للداوودي ٢٨٩/٢ .

وأسنّ جدّا، وانتفع به(١) . من صفات أبي حيان الغريبة أنّه كان يوصف بالبخل ، وكان ولا يؤمن بالبدع الفلسفية ، فقَالَ الأدفوي عنه(٢) : "وَكَانَ يفخر بالبخل ، كَمَا يفخر النَّاس بِالْكَرِمِ ، وَكَانَ ثبتاً صَدُوقَاً ، حجَّة سَالم العقيدة من البدع الفلسفية ، والاعتزال والتجسيم".

❑ **مَذْهَبُهُ الدّينِي :**

أجمعت أغلب كتب الطبقات، والتراجم التي وقفتُ عليها ، أنَّ أبا حيان كان مذهبه ظاهري، ثم اعتنق مذهب الشافعي ، حيث قال الصفدي عنه(٣) : "وكان أولاً يرى رأي الظاهرية ، ثم أنّه تمذهب للشافعي –رضي الله عنه–". وكان أبو حيان يرفض الفلسفة ، والتجسيم والاعتزال، وفي ذلك ، قال الإدفوى : "كان ثبتاً صدوقاً حجة سالم العقيدة من البدع الفلسفية ، والاعتزال والتجسيم ، ومال إلى مذهب أهل الظاهر ، ومحبة الإمام على بن أبي طالب(٤) ، وقال ابن حجر(٥) : "كان أبو حيان يقول : محال أن يرجع عن مذهب الظاهر من علق بذهنه" .

❑ **شُيُوخُهُ :**

تلقَّى أبو حيان علوم اللغة، والقرآن الكريم ، والحديث الشريف والنحو على يد أكابر عصره من العلماء ، والفقهاء ، والأدباء والشيوخ(٦) ، ومنهم :

١. أَبُو عَليّ بن أبي الْأَحْوَص الْقرشِي الفِهري(٧) .
٢. ابْن النّحاس الْحلَبِي النَّحْوِيّ(٨) .
٣. أبو الحسن الأبذي(٩) .

---

(١) الإحاطة في أخبار غرناطة ٢٨/٣ .
(٢) بغية الوعاة ٢٨٢/١ و طبقات المفسرين للداوودي ٢٨٩/٢ .
(٣) الوافي بالوفيات ١٧٦/٥ وأعيان العصر وأعوان النصر ٣٣٢/٥ .
(٤) ارتشاف الضرب من لسان العرب ١٨/١ .
(٥) الدرر الكامنة ٥٩/٦ .
(٦) انظر: الوافي بالوفيات ١٨٤/٥ وطبقات الشافعية للسبكي ٢٧٨/٩ ومعجم الشيوخ للسبكي ٤٧٣ والدرر الكامنة ٥٨/٦ وبغية الوعاة ٢٨٠/١ .
(٧) هو الحسين بن عبد العزيز بن محمد بن عبد العزيز بن محمد بن أبي الأحوص ، الأستاذ المجود أبو علي علي الحياني الأندلسي الفهري ، المعروف بابن الناظر قاضي المرية ومالقة ، كان من فقهاء المحدثين القراء النّحاة الأدباء ، توفي(٦٧٩هـ) . غاية النهاية ٢٤٢/١ وبغية الوعاة ٥٣٥/١ .
(٨) هو محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر ، الإمام العلامة حجة العرب ، بهاء الدين ابن النحاس الحلبي النحوي ، شيخ العربية بالديار المصرية ، توفي(٦٩٨هـ) . انظر : فوات الوفيات ٢٩٤/٣ والبلغة ٢٤٨ والبغية الوعاة ١٣/١ .
(٩) هو علي بن محمد بن محمد بن عبد الرحيم الخشني الأبدي ، كَانَ نحويا ذَاكِرًا للْخلاف فِي النَّحْو، من أحفظ أهل وقته لخلافهم ، من أهل الْمعرفَة بِكِتَاب سِيبَوَيْهٍ والواقفين على غوامضه ، وَلم يكن يعرفهُ كحفظه، وَقَالَ أَبُو حَيَّان فِي النضار: كَانَ أحفظ من رَأَيْنَاهُ بِعلم الْعَرَبيَّة ، توفي(٦٨٠هـ) . بغية الوعاة ٢/ ١٩٩ .

٤. أَبُو عبد الله الْأَنْصَارِيّ الشاطبي[١] .
٥. أبو جعفر الثقفي الغرناطي[٢] .

❐ **تَلَامِيذُهُ :**

كان أبو حيان من أكابر عصره ، وإمام اللغة ، والنحو ، وتتلمذ على يد أبي حيان كثير من التلاميذ الذين اشتهر بعضهم ، وذاع صيتهم في شتى العلوم ، ومنهم[٣]:

١. إِبْرَاهِيم بن عبد الله الْمُقْرِئ النَّحْوِيّ[٤] .
٢. ابْن أم قَاسم الْمرَادِي[٥] .
٣. بهاء الدين السبكي[٦] .
٤. نَاظر الْجَيْش[٧] .
٥. أَبُو جَعْفَر الأندلسي[٨] .
٦. ابن جابر الهواري المالكي[٩] .

---

(١) هو محمد بن علي بن يوسف بن محمد بن يوسف أبو عبد الله رضى الدين الأنصاري الشاطبي ، الإمام العلامة في علم العربية واللغة ، كان عالي الإسناد في القرآن ، كَانَ رَضِي الدّين إِمَام عصره فِي اللُّغَة تصدر بِالْقَاهِرَةِ ، وَأخذ النَّاس عَنهُ ، روى عَنهُ الشَّيْخ أثير الدّين أَبُو حَيَّان ، توفي(٦٨٤هـ) . انظر : تاريخ الإسلام ٥٣٠/١٥ والوافي بالوفيات ٥٣٠/٤ .

(٢) هو أَحْمد بن إِبْرَاهِيم بن الزبير بن مُحَمَّد بن إِبْرَاهِيم بن الزبير بن عَاصِم ، الإِمَام الْعَلامَة الْمُقْرِئ الْمُحدث الْحَافِظ المنشئ البارع عَالم الأندلس النَّحْوِيّ صَاحب التصانيف ، قال أَبُو حَيَّان كَانَ يحرر اللُّغَة ويعلمني الْمنطق يَعْنِي النُّطْق ، وَكَانَ أفْصح عَالم رَأَيْته ، توفي(٧٠٨هـ) . الوافي بالوفيات ٦/ ١٤٠ .

(٣) انظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٢٨٧/٩ والدرر الكامنة ٦٤/٦ وبغية الوعاة ٢٨٠/١ وطبقات المفسرين للداوودي٢٨٨/٢ وشذرات الذهب ٢٥٢/٨ ومعجم المؤلفين ١٣٠/١٢ .

(٤) هو إِبْرَاهِيم بن عبد الله بن عَليّ بن يحيى بن خلف المقرىء ، الشَّيْخ برهَان الدّين الحكري اعتنى بِالْعَرَبِيَّةِ والقراءات ، ولازم درس الشَّيْخ أبي حَيَّان، توفي(٧٤٩هـ) . الدرر الكامنة ٣١/١ وشذرات الذهب ٢٧١/٨.

(٥) هوالحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي النحوي ، اللغوي ، الفقيه ، كان إماماً في العربية ، والقراءات، أخذ العربية عن عدد من العلماء منهم : أبو حيان ، توفي(٧٤٩هـ) . شذرات الذهب ٢٧٢/٨ وبغية الوعاة ٥١٧/١ .

(٦) هو أحمد بن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن يوسف بن موسى بن تمام السبكي ، الشافعي ،بهاء ،بهاء الدين ، أبو حامد ، فقيه ، أصولي ، مشارك في بعض العلوم ، أخذ عَن أَبِيه وَأبي حَيَّان ، وتوفي(٧٥٦هـ). انظر : الدرر الكامنة ٢٤٨/١ وبغية الوعاة ٣٤٢/١ .

(٧) هو محمد بن يوسف بن أحمد، الإمام الفاضل البارع العلامة ، النحوي الرئيس القاضي محب الدين الحلبي الحلبي الشافعي ، عالم بالعربية ، من تلاميذ أبي حيان ، وتوفي (٧٦٩هـ). انظر: بغية الوعاة ٢٧٥/١ والأعلام ١٥٣/٧ .

(٨) هو أَحْمد بن يُوسُف بن مَالك الغرناطي ، أَبُو جَعْفَر الأندلسي ، ولد بعد السبعمائة ،وتعانى الْآدَاب فرافق أَبَا عبد الله بن جَابر الْأَعْمَى فحجا مَعَه ، ودخلا الْقَاهِرَة ، ولقيا أَبَا حَيَّان وَغَيره ، و كَانَ أَبُو جَعْفَر مقتدراً على النّظم والنثر عَارِفًا بالنحو ، وفنون اللِّسَان ديّناً حسن الْخلق حُلْو المحاضرة كثير التواليف فِي الْعَرَبيَّة وَغَيرهَا، توفي(٧٧٩هـ) . الدرر الكامنة ٤٠٣/١ وبغية الوعاة ٤٠٣/١ .

(٩) هو محمد بن أحمد بن علي بن جابر الأندلسي الهوّاري المالكي ، أبو عبد الله، شمس الدين: شاعر، عالم عالم بالعربية أعمى من أهل المريّة، توفي (٧٨٠هـ) . بغية الوعاة ٣٤/١ والأعلام ٣٢٨/٥ .

❐ أَقْوَالُ العُلَمَاءِ فِيهِ :

حَظِيَ الشيخ الإمام أبو حيان بمكانة علمية عالية مرموقة بين العلماء ، والأدباء ، ويتضح لنا ذلك من خلال أقوال العلماء فيه :

وقال عنه الصفدي[١] : "الشيخ الأمام الحافظ العلامة ، فريد العصر وشيخ الزمان ، وإمام النحاة ، ولم أر في أشياخي أكثر اشتغالاً منه ؛ لأني لم أره إلا وهو يسمع ، أو يشغل أو يكتب، ولم أره على غير ذلك ، وله إقبال على الطلبة الأذكياء ، وعنده تعظيم لهم ، وله نظم ونثر، وله الموشحات البديعة ، وهو ثبت فيما ينقله ، محرر لما يقوله، عارف باللغة ، ضابط لألفاظها ، وأما النحو والتصريف ، فهو إمام الدنيا في عصره فيهما" .

قال مجد الدين الفيروزآبادى عنه[٢] : "الشيخ أثير الدين ، أبو حيان ، شيخ البلاد المصرية المصرية والشامية ورئيسهما في علم العربية ، قصده الطلاب من الأقطار، ووضع في الفنون المصنفات السامية الباهرة ، وهي تنيف على خمسين مصنفاً" .

وقال عنه السيوطي[٣] : "نحوي عصره ، ولغويه ومقرئه ، وتقدم في النحو في حياة شيوخه، واشتهر اسمه ، وطار صيته ، وألف الكتب المشهورة ، وأخذ عنه أكابر عصره ، وتقدموا في حياته" .

❐ نَظْمُهُ :

لقد نظم الشيخ العلامة أبو حيان أبيات شعرية كثيرة ،وله ديوان شعر [٤]، ومنها :

عُـدَايّ لَهُـمْ فَضْـلٌ عَلـيّ وَمِنْـةٌ ... فَلَا أَذْهَبَ الرَّحْمَنُ عَنْـي الْأَعَادِيا

هُـمْ بَحَثُـوا عَـنْ زَلَتِـي فَاجَتَنَبْتُهـا ... وَهُمْ نَافَسُونِي فَاكْتَسَبْتَ الْمَعَالِيا

ومن نظمه أيضاً :

يَقُـولُ لِـيْ الْعَـذُولُ وَلَـمْ أَطِعْـهُ ... تَـلْ فَقَـدْ بَـدا لِلحُـبِ لِحْيـهُ

تَخَيْـلُ أَنَّهَـا شَـانَت حَبِيبِـي ... وَعِنْـدِي أَنَّهَـا زَيْـنٌ وَحِليـهُ

ومنه :

راضَ حَبيبِـي عـارِضٌ قَـد بَـدا ... يـا حُسنَهُ مِـن عـارِضٍ رائـضِ

وَظَـنَّ قَـومٌ أَنَّ قَلبِـي سَـلا ... وَالأَصـلُ لا يَعتَـدُّ بِالعـارِضِ

---

(١) نَكْت الهميان في نكت العميان ٢٦٦-٢٦٧ .

(٢) البلغة ٢٥١ .

(٣) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ٥٣٦/١ .

(٤) البيت الأول والثاني من الطويل ، والثالث والرابع من الوافر ، والخامس والسادس من السريع لأبي حيان في في فوات الوفيات ٧٢/٤ وأعيان العصر وأعوان النصر ٣٤٧/٥ والوافي بالوفيات ١٧٦/٥ وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي٢٨٥/٩ وبغية الوعاة ٢٨٣/١ .

❑ **مُؤَلَفَاتُهُ :**

لقد ألّف أبو حيان مجموعة كبيرة من الكتب في مجالات عدّة ، ومنها : في التفسير، والنحو، والصرف، واللغة والقراءات[١] ، من الكتب التي ألَّفها الشيخ العلامة أبو حيان :

كتاب الأبيات الوافية البيت علم القافية ، وكتاب إتحاف الأريب بما في القرآن من الغريب، وكتاب الأفعال في لسان الأتراك ، وكتاب الأسفار الملخص من كتاب الصفار، وكتاب البحر المحيط في تفسير القرآن العظيم ، وكتاب التجريد لأحكام سيبويه ، وكتاب تحفة الندس في نحاة الأندلس ، وكتاب التذييل والتكميل في شرح التسهيل ، وكتاب الفصل في أحكام الفصل ، وكتاب مجاني العصر في تراجم رجال عصره ، وكتاب نفحة المسك في سيرة الترك ، وكتاب نوافث السحر في دمائث الشعر .

ومما لم يكمل تصنيفه : كتاب مسلك الرشد في تجريد مسائل نهاية ابن رشد ، كتاب منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ، وكتاب نهاية الإعراب في علمي التصريف والإعراب (رجز) ، وكتاب مجاني الهصر في شعراء العصر، والمخبور في لسان اليحمور ، رحمه الله تعالى .

❑ **وَفَاتُهُ :**

عاش الشيخ العلامة أبو حيان طيلة حياته في طلب العلم ، وخدمة العلم والعلماء ، وحيث ترك مجموعة من الكتب في علوم اللغة ، والقرآن ، والحديث ، والنحو والتراجم ، وبعد هذا التطواف والتجوال لأبي حيان في شرق البلاد ، وغربها ، شاءت إرادة الله ، أنْ تُختم حياته بالقاهرة ،"فتوفي في الثامن عشر من صفر سنة خمس وأربعين وسبعمئة هجري ، ودفن في مقابر الصوفية بالقاهرة "[٢] ، وقيل : "إنّه توفي عشي يوم السبت الثامن والعشرين من صفر سنة خمس وأربعين وسبعمائة هجري ، بمنزله بظاهر القاهرة ، ودفن بمقابر الصوفية"[٣] ، وقال الصفدي في رثائه[٤] :

مَـاتَ أثيـرُ الـدّينِ شَـيْخُ الْـوَرَى	**فَاسْـتَعَرْ الْبَـارِق وَاسْـتَعْبَرا**
وَرَقَ مَـنْ حَسِـنَ نَسْـيمَ الصّـبَا	**وَاعْتَـلَ فِـي الأَسَـحَارِ لِمَـا سَـرَى**

(١) فوات الوفيات ٧٦٤/٤ والوافي بالوفيات ١٨٥/٥وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٢٧٩/٩ والإحاطة في أخبار غرناطة ٢٩/٣ والأعلام١٥٢/٧ .
(٢) فوات الوفيات ٧٢/٤ والوافي بالوفيات ١٨٥/٥ وذيل تذكرة الحفاظ للحسيني ١٥ والبلغة ٢٥٢ .
(٣) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٢٧٩/٩ .
(٤) البيتان من الرجز للصفدي في الوافي بالوفيات ١٨٥/٥ وبغية الوعاة ٢٨٣/١ .

ثانياً : كَتَابُهُ : مَنْهَجُ السّالِكِ فِي الكَلامِ عَلى أَلْفِيّةِ ابنِ مَالِكِ :

يقع كتاب منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ، بتحقيق سيدني كلازر ، وفي مجلد واحد ، ويبلغ عدد صفحاته ثلاث وثلاثين وخمسمائة تقريباً ، ولكنَّ أبا حيان في هذا الشرح لم يشرح جميع أبيات ألفية ابن مالك ، فشرح حتي باب أفعل التفضل ، وقد أشارت بعض كتب التراجم لذلك ، فقال الصفدي(١) : "وَمِمَّا لم يكمل تصنيفه ، كتاب مَنْهَج السالك فِي الْكَلَام على ألفية ابْن مَالك" ، فحيث كان أبو حيان يذكر البيت ، أو البيتين من ألفية ابن مالك ، ثم يقوم بشرح هذا البيت أو البيتين من أجل التوضيح ، وذكر آراء العلماء في المسائل النحوية أو الصرفية ، وأحياناً يبدي رأيه في هذه الآراء للعلماء ، وكان يذكر بعض أسماء الكتب التي استفاد منها في شرحة للألفية ، وأيضاً كان يعارض ابن مالك في اختياره لأبيات الألفية ، ويعد هذا الشرح من الشروح المهمة التي شرحت ألفية ابن مالك ، وحيث استفاد منها الكثير من الشراح الذين شرحوا الألفية ، نحو: تلميذه المرادي ، والعلماء ، وطلاب العلم .

وأكثر من الاستشهاد بالآيات القرآنية ، والأشعار ، ولغات القبائل ، والأمثال ، وذكر آراء علماء المشرق، وعلماء المغرب العربي ، وكان أبو حيان يذكر أكثر من رأي في المسألة الواحدة التي يناقشها للعلماء ، ويذكر فيها رأي الكوفيين والبصريين ، وإذا اختار رأياً كان يختاره بالأدلة، وقد استدرك أيضاً على ابن مالك في بعض أبيات الألفية .

ووضح أبو حيان سبب كتابة هذا الشرح ، فقال(٢) : "الغرض في هذا الكتاب الكلام على الألفية التي نظمها بلدينا أبو عبد الله محمد بن مالك الجيّاني المولد ، الدمشقي الدار– رحمه الله – في ثلاثة مقاصد ، وهي :

المقصد الأول: تبيين مفيد أطلقه ، وواضح أغلقه ، ومخصص عممه ، ومعين أبهمه ، ومُفَصَّل أجْمَلَهُ ، ومُوجز طوّله .

والمقصد الثاني: التنبيه على الخلاف الواقع في الأحكام ، ونسبته إن أمكن إلى من ذهب إليه من الأئمة الأعلام ، فإنّه يذكر حكماً وقع الاتّفاق عليه الاجماع ، ويُردفه بآخر وُجد فيه الاختلاف ، والنزاع ، وربما اختار ما ليس بالمختار ، ولا المشهور ، وترك ما عليه العمل من مذاهب الجمهور .

والمقصد الثالث : حلّ ما يهجس في أنفس الناشئة من مشكلاتها ، وفتح ما يلبس من مقفلاتها ، ولم أقصد التكثير من الكلام ، ولا التمثيل لما وضح للأفهام .

---

(١) الوافي بالوفيات ١٨٥/٥.
(٢) منهج السالك ١ .

المَبْحَثُ الثّانِي

المُرادِي وَكِتَابُهُ : تَوْضِيحُ المَقَاصِدِ وَالمَسَالِكِ بِشَرْحِ أَلْفِيّةِ ابْنِ مَالِك

أولاً : المُرَادِي : اسْمُهُ وَنَسَبُهُ[١] :

الشيخ العلامة بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبد الله بن على المرادي ، المصريّ المولد النحويّ ، اللغويّ ، الفقيه المالكيّ البارع ، المعروف بابن أم قاسم ، وهي جدته أم أبيه ، واسمها زهراء، وكانت أول ما جاءت من المغرب عرفت بالشيخة ، فكانت شهرته تابعة لها ، وله كرامات حيث إنّه رأي النبي – صلى الله عليه وسلم – في المنام ، فقال له : يا حسن ؛ اجلس نفع الناس بمكان المحراب بجامع مصر العتيق بجوار المصحف .

❑ **مَوْلِدُهُ وَحَيَاتُهُ :**

لم تذكر كتب التراجم والطبقات التي وقفتُ عليها ، تاريخ مولده ، وذكر السيوطي و الزركلي أنّ المرادي ولد في مصر، وشهرته وإقامته بالمغرب[٢] ، هو المصري المولد الأسفيّ المغربيّ المحتد الفقيه النحويّ اللغويّ التصريفيّ ، البارع الأوحد في فنون من العلم ، وكان تقياً صالحاً[٣] .

❑ **شُيُوخُهُ :**

تلقّى الشيخ المرادي العلم على يد مجموعة من العلماء والشيوخ عصره ، حيث أخذ عنهم النحو ، والعربية ، القراءات والفقه ، ومنهم[٤] :

١. أبو حيان الأندلسي[٥] .
٢. أبو زكريا الغماري[٦] .
٣. الشيخ شرف الدين المالكي[٧] .

---

(١) غاية النهاية في طبقات القرّاء ٢٢٧/١ والدرر الكامنة ١٣٩/٢ وبغية الوعاة ٥١٧/١ والأعلام ٢١/٢ ومعجم حفاظ القرآن عبر التاريخ ١٤٨/٢.
(٢) بغية الوعاة٥١٧/١ والأعلام ٢١١/٢ .
(٣) غاية النهاية في طبقات القرّاء ٢٢٧/١ وطبقات المفسرين للداوودي ١٤٣/١ .
(٤) غاية النهاية في طبقات القرّاء٢٢٧/١ وبغية الوعاة٥١٧/١ وشذرات الذهب ٨/ ٢٧٥.
(٥) هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان ، الإمام أثير الدين أبو حيان الأندلسي الغرناطي النفزيّ، نسبة إلى نفزة قبيلة من البربر، نحوي عصره ، ولغويه ، ومفسّره ، ومحدثه ، ومقرئه ، ومؤرخه ، وأديبه ، وتوفي (٧٤٥هـ) . طبقات المفسرين للداوودي ٢٨٧/٢ وفهرس الفهارس ١٥٥/١ .
(٦) هو يحيى بن موسى بن سعيد بن أحمد ، أبو زكريا الغماري المعروف بالميلي ، مقرئ بجاية اليوم ، وقرأ على بعض أصحاب الصائغ ، ورجع إلى بلاده ، وأخبرني غير واحد من أصحابه الواردين علينا من تلك البلاد أن ذهنه جيد واعتناءه بالقراءات تام وحرصه زائد ، وتوفي(٧٦٠هـ) . غاية النهاية ٣٩٧/٢ .
(٧) هو عيسى بن مخلوف بن عيسى المغيلي ، وكان من فضلاء المالكية ، وأعيانهم بالديار المصرية وولي قضاء المالكية بها فحمدت سيرته ، وتوفي(٧٤٦هـ) . الديباج المذهب ٧٤/٢ .

٤. مجد الدّين التسترِي النحوي[١] .

٥. سراج الدين الدمنهوري[٢] .

❑ **تَلَامِيذُهُ :**

اشتغل المرادي بالتدريس في القاهرة ، ولا بدّ للشيخ العلامة من تلاميذ ، ولكن لم تذكر كتب التراجم ، والطبقات التي اطّلعتُ عليها سوى تلميذين[٣] ، وهما :

١.جلال بن أَحْمد بن يُوسُف التزيتي[٤] .

٢. أَبُو الفِدَاء التنوخي[٥] .

❑ **مَكَانَتُهُ العِلْمِيّةُ وَالثَقَافِيّةُ :**

الشيخ العلامة المرادي المعروف بابن أم قاسم ، أحد أئمة النحاة في عصره ، فقد قال السيوطي معرفاً بأبي حيان[٦] : "أخذ عنه أكابر عصره ، وتقدموا في حياته كالشيخ تقي الدين السبكي ، وابن أم قاسم" .

وقد كان المرادي بارعاً في شتى علوم عصره ، مثل : العربية ، والنحو ، والقراءات والفقه، وقال عنه ابن حجر العسقلاني[٧] : "كان إماماً في العربية شرح ألفية ابن مالك ، كَانَ عَارِفًا بالفقه الْمَالِكِي ، وَالْأُصُول ، وَله كرامات كَثِيرَة ، مِنْهَا أَنّه رأى النَّبِي – ﷺ– فِي النّوم ، فَقَالَ : لَهُ يَا حسن ، اجْلِسْ انفع النَّاس بمَكَان الْمِحْرَاب بِجَامِع مصر الْعَتِيق بجوار الْمُصحف ".

---

(١) هو إسماعيل بن محمد بن عبد الله التستري مجد الدين ، إمام صفة صلاح الدين بالصلاحية ، ثم خانقاه سرياقوس شيخ القراء العلامة الأوحد الأستاذ المقرئ النحوي الأصولي الشافعي ، برع في القراءات والأصول والعربية ، توفي(٧٤٨هـ) . غاية النهاية ١٦٨/١ وبغية الوعاة ٤٥٥/١ .

(٢) هو عمر بن محمد بن علي بن فتوح سراج الدين الدمنهوري المصري الشافعي ، العلامة الأوحد المقرئ الفقيه المفتي شيخ القراء ، برع فِي النَّحْو ، والقراءات ، والْحَدِيث وَالْفِقْه ، وَكَانَ جَامعاً للعلوم ، وتوفي(٧٥٢هـ) . غاية النهاية ٥٩٧/١ وبغية الوعاة ٢٢٣/٢ .

(٣) الدرر الكامنة ١٠/١ و بغية الوعاة ٤٨٨/١.

(٤) هو جلال بن أحمد بن يوسف ، الإمام الحبر الفقيه العلامة جلال الدين القاهري ، له مؤلفات منها: شرح شرح المشارق ، وشرح المنار، وشرح التلخيص ، وأخذ العربية عَن ابْن عقيل ، وَابْن أم قَاسم ، توفي(٧٩٣هـ) . انظر : بغية الوعاة ٤٨٨/١ والأعلام ١٣٢/٢ .

(٥) هو إِبْرَاهِيم بن أَحْمد بن عبد الْوَاحِد بن عبد الْمُؤمن بن سعيد بن كَامِل بن علوان التنوخي البعلي الأَصْل الدِّمَشْقِي المنشأ نزيل الْقَاهِرَة ابْن القَاضِي شهَاب الدّين الحريري أَبُو إِسْحَاق ، وعني بالقراءات ، فَأخذ عَن الْبُرْهَان الجعبري ، والمرادي ، توفي(٨٠٠هـ) . الدرر الكامنة ٩/١-١٠ .

(٦) بغية الوعاة ٢٨٠/١ .

(٧) الدرر الكامنة ١٣٩/٢ .

ووصف ابن حجر، والسيوطي، والداوودي المرادي ، فقالوا : وصنف وتفنن، وأجاد[١] ، وعالم مشارك في النحو والتفسير، والفقه، والأصول، والقراءات والعروض[٢] . وقال ابن العماد عن المرادي[٣]: "النحويّ اللغويّ الفقيه المالكي البارع" .

❐ **مُؤَلَفَاتُهُ :**

أضاف المرادي إلى المكتبة العربية مجموعة من الكتب القيمة ، والمفيدة في التفسير، والنحو، القراءات ، واللغة ، والعروض ، ومن هذه الكتب [٤]:

١. إعراب القرآن .
٢. تفسير القرآن الكريم .
٣. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك .
٤. الجنى الداني في حروف المعاني .
٥. رسالة في الجمل التي لا محل لها من الإعراب .
٦. شرح التسهيل لابن مالك .

❐ **وَفَاتُهُ :**

تُوفِيّ الشيخ المرادي ، بسَرْياقَوْس بليدة في نواحي القاهرة بمصر ، يوم عيد الفطر سنة تسع وأربعين وسبعمائة[٥] ، ذكر ابن حجر أنّه تُوفِيّ سنة خمس وخمسين وسبعمائة[٦] .

ثانياً : كَتَابُهُ : تَوْضِيحُ المَقَاصِدِ وَالمَسالِكِ بِشَرْحِ أَلْفِيَّة ابْنِ مَالِك :

يُعَدُّ كتاب المرادي توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، ومن أهم الشروح التي تناولت شرح ألفية ابن مالك ، وأسهلها ، ويقع كتاب المرادي ، بتحقيق الدكتور: عبد الرحمن على سليمان ، في ثلاثة مجلدات ، حيث بدأ المرادي كتابه بخطبه قصيرة بدأها بحمد الله ، والصلاة على رسول الله – عليه السلام – ، ثم ذكر سبب تأليفه لهذا الكتاب ، فقال المرادي[٧] : : " فهذا توضيح مختصر لمقاصد ألفية ابن مالك – رحمه الله تعالى – يجلو معانيها على طلابها، ويظهر محاسنها على حفاظها ، سألينه بعض حفاظها المعتنين باستنباط فوائدها من ألفاظها، فأجبته إلى ذلك رغبة في الثواب ، وتقريباً على الطلاب ، وبالله أستعين، وهو الموفق والمعين" . وسار المرادي على منهج واضح ، وسهل الفهم ، واتّبع في شرحه طريقة السؤال

---

(١) الدرر الكامنة ١٤٠/٢ وبغية الوعاة ٥١٧/١ وطبقات المفسرين للداوودي ١٤٢/١ .
(٢) الدرر الكامنة ١٤٠/٢ وبغية الوعاة ٥١٧/١ وطبقات المفسرين للداوودي ١٤٢/١ .
(٣) شذرات الذهب ٢٧٤/٨ .
(٤) غاية النهاية في طبقات القرّاء ٢٢٧/١ وبغية الوعاة ٥١٧/١ وشذرات الذهب ٢٧٥/٨ والأعلام ٢١١/٢ ومعجم حفاظ عبر التاريخ ١٤٨/٢ .
(٥) غاية النهاية في طبقات القرّاء ٢٢٧/١ وبغية الوعاة ٥١٧/١ وشذرات الذهب ٢٧٥/٨ .
(٦) الدرر الكامنة ١٤٠/٢.
(٧) توضيح المقاصد والمسالك ١٦١/١ .

والجواب ، حتي يسهله على المستفيدين منه من العلماء ، وطلاب العلم ، ويمكن إجمال منهج المرادي في شرحه لألفية ابن مالك في النقاط الآتية:

- قام المرادي بترتيب وتصنيف كتابه على نفس نمط أبواب ألفية ابن مالك ، فبدأ كتابه من مقدمة ابن مالك ، ثم باب الكلام وما يتألف منه ، حتي باب الإدغام .
- كان المرادي يذكر البيت من الألفية ، أو البيتين ، ثم يقوم بالشرح ، يناقش المسائل النحوية ، أو الصرفية الواردة في هذا البيت ، ويقدم في بعض الأحيان تعريفاً لبعض أبواب الألفية .
- يذكر آراء العلماء في المسائل التي يحتويها البيت من ألفية ابن مالك ، ويبدي رأيه في آراء العلماء أحياناً ، ويذكر بعض أسماء الكتب التي استفاد منها .
- كان يستخدم طريق السؤال ، والجواب في شرحه لبسط الفائدة ، ويوضح مفردات المصطلح النحوي الموجود في ألفية ابن مالك .
- اعتمد المرادي في شرحه على مجموعة من الكتب ، والعلماء ، منهم : سيبويه ، والخليل ، والأخفش ، وابن مالك ، ومن الكتب : كتاب سيبويه ، وكتاب التسهيل وشرحه .

المَبْحَثُ الثَّالِثُ

ابْنُ الوَرْدِي وَكِتَابُهُ : تَحْرِيرُ الخُصَاصَةِ فِيْ تَيْسِيرِ الخُلَاصَةِ

أولاً : ابْنُ الْوَرْدِي : اسْمُهُ وَنَسَبُهُ(١) :

العلامة الشيخ أبو حفص عمر بن مظفر بن عمر بن محمد بن أبي الفوارس بن زيد الدين ابن الوردي ، المعريّ ، الحلبيّ ، الشافعيّ ، القاضي الأجل ، والإمام الفقيه ، الأديب الشاعر، وهو أحد فضلاء عصره، وفقهائه ، وأدبائه ، وشعرائه ، تفنن في العلوم ، وأجاد في المنثور ، والمنظوم .

❑ **مَوْلِدُهُ :**

وُلِدَ الشيخ العلامة ابن الوردي ، في معرة النعمان بسورية ، سنة إحدى وتسعين وستمائة هجري ، وولي القضاء بمَنْبِجٌ(٢)، عاش في حلب حتى توفي(٣) .

---

(١) فوات الوفيات ١٥٧/٣ والدرر الكامنة٥٤٢/١ وبغية الوعاة٢٢٦/٢ وشذرات الذهب ٢٧٥/٨ والبدر الطالع ١٥٤/١ والأعلام ٦٧/٥ ومعجم المؤلفين ٤/٨ .

(٢) مدينة منبج بالفتح ثم السكون، وباء موحدة مكسورة، وجيم: وهو بلد قديم وما أظنه إلا روميّا إلا أن اشتقاقه في العربية يجوز أن يكون من أشياء ، من مدن سورية المشهورة وكان فتحها أبو عبيدة بعد أن فتح حلب وأنطاكية أقدم عليها عياضا ثم لحقه إليها وصالح أهلها على مثل صلح أنطاكية ، انظر : معجم البلدان ٢٠٥/٥ ونهر الذهب في تاريخ حلب ٣٩٧/١ .

(٣) الأعلام ٦٧/٥ ومعجم المؤلفين ٣/٨ .

❑ **مَكَانَتُهُ العِلْمِيّةُ :**

ذكرت كتب التراجم ، والطبقات التي وقفتُ عليها ، بأنّ ابن الوردي أحد فضلاء عصره ، وفقهائه ، وأدبائه وشعرائه ، فقد تفنن في العلوم ، أجاد المنثور ، والمنظوم ، فنظمه جيد للغاية ، وفضله بلغ النهاية، كان إماماً بارعاً بالفقه ، والنحو والأدب ، وأما شعره ففي الذروة العليا والطبقة القصوى ، وله فضائل مشهودة، وألف في التاريخ ، والجغرافية ، والعلوم الطبيعية، والأنساب، والتفسير، وتفسير الأحلام، ووصف الجواهر، والأحجار، فضلاً عن التصوف ، والنحو، والشعر والنثر، وما نظمه فيها من منظومات فائقة مجيدة[١] . ومن أقوال أصحاب كتب التراجم والطبقات في الشيخ العلامة ابن الوردي :

وقال ابن حجر العسقلاني ، والسبكي عنه[٢] : "أقسم بِاللَّه لم ينظم أحد بعده الْفِقْه إِلَّا وَقصر دونه ، شعره أحلى من السكر المكرر ، وأغلى قيمة من الجوهر" .

وقال ابن قاضي شهبة : "له مقدمة في النحو اختصر فيها الملحة سماها التحفة ، وشرحها، وله تاريخ حسن مفيد ، وأرجوزة في تعبير المنامات ، وديوان شعر لطيف ، ومقامات مستظرفة، وناب في الحكم بحلب في شبيبته عن الشيخ شمس الدّين بن النّقيب ، ثم عزل نفسه، وحلف لا يلي القضاء ، لمنام رآه ،وكان ملازماً للاشغال ،والاشتغال والتصنيف ، شاع ذكره ، واشتهر بالفضل اسمه[٣] .

وقال عنه الزركلي ، وعمر كحالة[٤] : "هو المعريّ ، الحلبيّ ، الشافعيّ ، المعروف بابن الوردي (زين الدين) فقيه ، أديب ، ناثر ، ناظم ، لغوي ، نحوي ، مؤرخ ، ولد بمعرة النعمان بسورية ، وولي القضاء بمنبج ، وتوفي بحلب ، وقد جاوز الستين" .

❑ **شُيُوخُهُ وَتَلَامِيذُهُ :**

لم تذكر كتب التراجم والطبقات التي اطّلعتُ عليها من تلاميذ ابن الوردي ، وهناك بغض المصادر، والمراجع ذكرتُ بعض شيوخه ، ومنهم : عبد الرحيم بن إبراهيم بن هبة الله بن المسلم ابن هبة الله بن حسان ، وقاضي القضاة نجم الدين أبو محمد ابن قاضي القضاة شرف الدين ، الجهينيّ الحمويّ الشافعيّ ، المعروف بابن البارزي ، قاضي حماة ، وابن قاضيها[٥] ، وفَخر الدّين عُثْمَان بن زين الدّين عَليّ بن عُثْمَان الْمَعْرُوف بِابْن خطيب جبرين قَاضِي حلب ، وبرهَان الدّين بن الشَّيْخ تَاج الدّين الْفَزارِيّ[٦] .

---

(١) فوات الوفيات ١٥٧/٣ وبغية الوعاة ٢٢٦/٢ وشذرات الذهب ٢٧٥/٨ والبدر الطالع ٥١٤/١ .
(٢) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي٧٤/١٠ و الدرر الكامنة ٢٢٩/٤ .
(٣) شذرات الذهب ٢٧٦/٨ .
(٤) الأعلام ٦٧/٥ ومعجم المؤلفين ٣/٨ .
(٥) شذرات الذهب ٢٧٥/٨ والبدر الطالع ٥١٤/١ .
(٦) انظر: تاريخ ابن الوردي ٢٦٦/٢-٣١٢ .

مُؤَلَفَاتُهُ[١]:

أَلّفَ الشيخ العلامة ابن الوردي مجموعة كبيرة من الكتب في شتى العلوم ، حيث أَلّفَ في التاريخ ، واللغة ، والنحو ، والتصريف ، والحديث وغيرها من علوم عصره ، من كتبه :

١. البهجة في نظم الحاوي الصغير .
٢. مختصر الملحة نظمها .
٣. تاريخ ابن الوردي .
٤. شرح ألفية ابن مالك .
٥. ضوء الدرة على ألفية ابن معطي .
٦. اللباب في علم الإعراب .
٧. تذكرة الغريب في النحو نظمها وشرحها .
٨. منطق الطير في التصوف .
٩. أرجوزة في تعبير المنام .

❑ **نَظْمُهُ :**

قال ابن حجر العسقلاني ، والسبكي عنه[٢] : "أقسم بِاللَّه لم ينظم أحد بعده الْفِقْه إِلَّا وَقصر دونه ، شعره أحلى من السكر المكرر ، وأغلى قيمة من الجوهر" . ومن شعره [٣]:

لا تقصـــدِ القاضـــي إذا أدبـــرَتْ — دنيـاكَ واسـألْ مِـنْ جـوادٍ كـريمْ

كيـف تُرجّـي الـرزقَ مِـنْ عنـدِ مَـنْ — يُفتـي بـأنَّ الفلـسَ مـالٌ عظـيمْ

وله أيضاً :

لَا أكـــره الْغَيْبَـــة مـــن حَاسِـــد — يفيـــدني الشُّـــهْرَة والأجـــرا

❑ **وَفَاتُهُ :**

عاش ابن الوردي طيلة حياته في خدمة العلم ،والعلماء ، وألّف مجموعة كبيرة من الكتب ، وتُوفِيّ بسبب الطاعون في السابع من ذي الحجة لسنة تسع وأربعين وسبعمائة هجري – رحمه الله – دفن في مدينة حلب[٤] . وقال ابن حجر العسقلاني[٥] : "تُوفِيّ في ربيع الأول سنه سبع سبع وثمانين وسبعمائة بحلب".

---

(١) فوات الوفيات ١٦٠/٣ وبغية الوعاة ٢٢٧/٢ والأعلام ٦٧/٥ .
(٢) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي١٠/٧٤ و الدرر الكامنة ٤ /٢٢٩ .
(٣) فوات الوفيات ١٥٧/٣ وبغية الوعاة ٢٢٧/٢ وشذرات الذهب٨/٢٧٦ .
(٤) الأبيات من السريع لابن الوردي في فوات الوفيات ١٦٠/٣ وبغية الوعاة ٢٢٧/٢ وشذرات الذهب٨/٢٧٦ ومعجم المؤلفين ٣/٨ .
(٥) الدرر الكامنة١/٥٤٢ .

ثانياً : كَتَابُهُ تَحْرِيرِ الخُصَاصَةِ فِيْ تَيْسِيرِ الْخُلَاصَةِ :

يقع كتاب ابن الوردي في مجلد واحد ، بتحقيق الدكتور : محمد مزعل خلاطي ، بدأ ابن الوردي شرحه بذكر اسمه ، وحمد الله ، وصلى على رسول الله – ﷺ– ووضح أهمية ألفية ابن مالك ، ثم ذكر سبب تأليفه لهذا الشرح ، فقال[1] : "رأيتُ أن ابن المصنف ، قد شرحها شرحاً وافياً ، ولكني وجدتُ من يقول : إنّه لم يحافظ فيه على حل معظمها ، ولم يفهمها المتعلمون ، فطلب مني أستاذي القاضي : جمال الدين أبو المحاسن ، أن أشرحها مختصراً برسم خزانته ، فاستخرت الله على شرحها ، استعنته في حلها حلاً ميسراً ، أراعي فيه تفصيل مجملها ، وتقييد مطلقها ، وأحافظ غالباً على ذكر أمثلتها ، وفتح مغلقها" .

سار ابن الوردي في شرحه كما سار شراحها الآخرون، على نهج ابن مالك في ترتيب الموضوعات ؛ لأن هذه الشروح هي شرح لمتن الألفية .

يستميز شرح ابن الوردي ؛ بأنّه لا يورد أبيات الألفية عند شروعه بشرح المسائل النحوية ، والصرفية إلا ما ندر، وقد يكتفي بإشارات منها ، وقد يذكر البيت من الألفية عند اعتراضه عليه، وكان يشرح بعض المعاني الصعبة الغامضة على القارئ ، وأحياناً يشرح الشاهد ويعربه .

استشهد ابن الوردي في شرحه ، بالآيات القرآنية ، والحديث الشريف ، والأشعار ، وأقوال العرب ، وذكر ابن الوردي في شرحه آراء العلماء في المسائل التي تناولها في شرحه ، وكان يبدي رأيه في بعض هذه الآراء سواء بالموافقة أم الاعتراض ، وكان يذكر بعض أسماء الكتب التي اعتمد عليها في شرحه ، أحياناً يذكر المعلومات ، ولا يشير إلى مصدر تلك المعلومات .

المَبْحَثُ الرَابِعُ

ابْنُ هِشَامِ الأَنْصَارِي وَكِتَابُهُ : أَوْضَحُ المَسَالِكِ إِلِى أَلَفِيّة ابْنِ مَالِك

أولاً : ابْنُ هِشَامِ الأَنْصَارِي : اسْمُهُ وَنَسَبُهُ[2] :

الشيخ الإمام العلامة الفاضل ، جمال الدين ، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري ، الحنبليّ ، النحويّ المشهور .

❑ **مَوْلِدُهُ :**

ولد الشيخ ابن هشام الأنصاري في مصر في ذي العقد سنة ثمان وسبعمائة هجري ، وكان في أول عمره ، قد تفقه للشافعي ، ثم انتقل أخيراً إلى مذهب الإمام أحمد – ﷺ– وحضر مدارس الحنابلة[3] .

---

(١) تحرير الخصاصة ٦٤ .

(٢) الدرر الكامنة ٩٣/٣ والنجوم الزاهرة ٣٣٦/١٠ وبغية الوعاة٦٨/٢وشذرات الذهب ٣٢٩/٨ والأعلام١٤٧/٤ ومعجم حفاظ عبر التاريخ١٤٩/٢ .

(٣) انظر: أعيان العصر وأعوان النصر٦/٣ والدرر الكامنة ٩٣/٣ وبغية الوعاة ٦٨/٢ وشذرات الذهب ٣٢٩/٨ والأعلام ١٤٧/٤ .

❐ **مَكَانَتُهُ العِلْمِيّةُ :**

تمتع ابن هشام الأنصاري بمكانة علمية مرموقة في عصره ، فقد كان ذا ثقافة موسوعيّة كرّس حياته للعلم ، والعلماء ، وتأليف الكتب في النحو، والتفسير، والعروض ، والفقه والحديث، ويتبين لنا مكانته من خلال أقوال العلماء وأصحاب كتب التراجم والطبقات فيه :

قال عنه ابن تغري بردي(١) : "وكان بارعاً في عدّة علوم ، لاسيما العربية ؛ فإنه كان فارسها ، ومالك زمامها ، وكان أوّلاً حنفيّا ، ثم استقرّ حنبليّاً ، وتنزّل فى دروس الحنابلة" .

وقال عنه ابن العماد(٢): "وأتقن العربية ، ففاق الأقران ، بل الشيوخ ، وحدّث عن ابن جماعة بالشاطبية ، وتخرّج به جماعة من أهل مصر وغيرهم ، وتصدّر لنفع الطالبين ، وانفرد بالفوائد الغريبة ، والمباحث الدقيقة ، والاستدراكات العجيبة ، والتحقيق البالغ ، والاطلاع المفرط، والاقتدار على التّصرّف في الكلام ، والملكة التي كان يتمكن من التعبير بها عن مقصوده بما يريد مع التواضع ، والبرّ، والشفقة ، ودماثة الخلق ، ورقة القلب". وذكر ابن حجر(٣): " قَالَ لنا ابْن خلدون مَا زلنا ، وَنحن بالمغرب نسْمع أَنّه ظهر بِمصْر عَالم بِالْعَرَبِيَّةِ يُقَال لَهُ : ابْن هِشَام أنحى من سِيبَوَيْهٍ" . وقال عنه أبو إسحاق برهان الدين(٤): "الشَّيْخ العَلامَة منقح الأَلْفَاظ مُحَقّق الْمعَانِي صَاحب التصانيف المفيدة ، اشْتهر ، وَسَار ذكره فِي الْآفَاق وانتهت إِلَيْهِ مشيخة النَّحْو فِي الديار المصرية ، وَكَانَ كثير الدّيانَة وَالْعِبَادَة " .

❐ **شُيُوخُهُ :**

تلقّى ابن هشام الأنصاري العلم على يد مشاهير علماء عصره ، ممن عاشوا في مصر قبلة العلماء ، وطلاب العلم آنذاك ، من شيوخ ابن هشام(٥) :

١. بدر الدين ابن جماعة(٦) .
٢. تاج الدين الفاكهاني(٧) .

---

(١) النجوم الزاهرة ٣٣٦/١٠ .
(٢) شذرات الذهب ٣٣٠/٨ .
(٣) الدرر الكامنة ٩٤/٣ .
(٤) المقصد الأرشد ٦٦/٢ .
(٥) انظر: الدرر الكامنة ٩٣/٣ والمنهل الصافي١٣٢/٧ وبغية الوعاة٦٨/٢ وشذرات الذهب٣٢٩/٨ .
(٦) هو محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعيّ ، بدر الدين ، أبو عبد الله: قاض ، من العلماء بالحديث وسائر علوم الدين ، وولي الحكم والخطابة بالقدس ، ثم القضاء بمصر ، كان من خيار القضاة. وتوفي بمصر(٧٣٣هـ) . الأعلام ٢٩٧/٥ .
(٧) هو عمر بن علي بن سالم بن صدقة اللخمي الإسكندري ، تاج الدين الفاكهاني : عالم بالنحو، من أهل الإسكندرية ، زار دمشق ، وَمهر فِي الْعَرَبيَّة والفنون، وتفقه لمَالِك ، توفي(٧٣٤هـ) . بغية الوعاة ٢٢١/٢ والأعلام ٥٦/٥ .

٣. شهَاب الدّين ابْن المرحل[١] .

٤. أبو الحسن التبريزي[٢] .

❑ **تَلَامِيذُهُ :**

كان ابن هشام الأنصاري من أشهر علماء عصره ، ومن أئمة اللغة ، والنحو في زمانه، لذلك تتلمذ عليه عدد من العلماء ، منهم :

١. نور الدّين النَّحْوِيّ[٣] .

٢. ابن الفرات المالكي[٤].

٣. ابْن الشَّيْخ جمال الدّين[٥].

❑ **نَظْمُهُ:**

نظم ابن هشام الأنصاري مجموعة من القصائد الشعرية ، ومن أشعاره[٦] :

وَمَـنْ يَصْـطبرُ للْعلـمِ يَظْفـرُ بِنَيْلـهِ … وَمن يخْطب الْحَسْنَاء يصبرعلى الْبَذْل

وَمن لَا يذل النَّفس فِي طلب الْعلَا … يَسِـيرا يَعـش دهـرا طَـويلا أَخَـا ذل

ولـه :

سـوءُ الْحسـابِ أَن يُؤَاخَـذَ الْفَتَـى … بِكُـلِ شَـيْءٍ فِـي الْحَيَـاةِ قَـدْ أَتَـى

(١) هو عبد اللطيف بن عبد العزيز ، الشيخ الإمام النحوي المقرئ شهاب الدين بن المرحل الحراني ، كان في النحو علامة، له فيه أمارات بينة وعلامة ،توفي(٧٤٤هـ) . انظر: الوافي بالوفيات ٨١/١٩ والدرر الكامنة ٢٠٩/٣ .

(٢) هو علي بن عبد الله بن الحسين بن أبي بكر الأردبيلي التبريزي ، أبو الحسن تاج الدين: باحث، من علماء الشافعية. ولد في أردبيل (بأذربيجان) وسكن تبريز ، ورحل إلى بغداد ، ومات بالقاهرة (٧٤٦هـ) . الأعلام ٣٠٦/٤ .

(٣) هو عَليّ بن أَبى بكر بن أَحْمد البالسي الْمصْرِيّ نور الدّين النَّحْوِيّ أَخذ عَن ابْن هِشَام والاسنوي وَغَيرهمَا وَسمع من ابْن عبد الْهَادِي والميدومي وبرع وتميز وَمَات كهلا وَلم يحدث وَذَلِكَ فِي جُمَادَى الْآخِرَة ، توفي (٧٦٧هـ) . الدرر الكامنة ٣٩/٤ .

(٤) هو عبد الخالق بن علي بن الحسين بن الفرات المالكي ، موقّع الحكم. برع في الفقه ، وشرح مختصر الشيخ خليل ، وحمل عن الشيخ جمال الدّين بن هشام، وكتب الخط المنسوب، ودرّس ، ووقّع على القضاة راتبة مراراً ، توفي (ت٧٩٤هـ) . شذرات الذهب ٥٧٠/٨ .

(٥) هو مُحَمَّد بن عبد الله بن يُوسُف بن هِشَام الْعَلامَة محب الدّين ابْن الشَّيْخ جمال الدّين، النَّحْوِيّ بن النَّحْوِيّ، النَّحْوِيّ، وَكَانَ أوحد عصره فِي تَحْقِيق النَّحْو، قال السيوطي : سَمِعت شَيخنَا قَاضِي الْقُضَاة علم الدّين البُلْقِينِيّ يَقُول: كَانَ وَالِدي يَقُول: هُوَ أنحى من أَبِيه ، توفي(ت٧٩٩هـ) . انظر : بغية الوعاة ١٤٨/١ .

(٦) الأول والثاني من الطويل ، والثالث من الكامل لابن هشام الأنصاري في الدرر الكامنة٩٤/٣وبغية الوعاة٦٩/٢ وشذرات الذهب٣٣٠/٨.

❑ **مُؤَلَفَاتُهُ :**

كان ابن هشام طيلة حياته منكباً على الكتابة ، والتصنيف في مختلف العلوم ، فكتب كثيراً ، ومن كتبه [1]:

كتاب الإعراب عن قواعد الإعراب ، وكتاب الألغاز ابن هشام ، وكتاب أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، وكتاب التحصيل والتفصيل ، وكتاب التذييل والتكميل ، وكتاب التذكرة ، وكتاب الجامع الصغير، وكتاب الجامع الكبير ، وكتاب شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، وكتاب شرح البردة (شرح بانت سعاد) ، وكتاب شرح اللمحة لأبي حيان ، وكتاب قطر الندى، وكتاب شرح قطر الندى وبل الصدى، وكتاب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب .

❑ **وَفَاتُهُ :**

انتقل الشيخ ابن هشام الأنصاري إلى جوار ربّه ، في ليلة الجمعة الخامس من ذي القعدة سنة إحدى وستين وسبعمائة هجري ، ودفن بعد صلاة الجمعة بمقابر الصوفية خارج باب النصر من القاهرة[2] ، وقد رثاه ابن نباتة بقوله :

سقى ابْن هِشَام فِي الثرى نوء ... يجر على مثواه ذيل غمام

سأروي لَهُ من سيرة الْمَدْح مُسْندًا ... فَمَا زلت أروي سيرة ابْن هِشَام[3]

ورثاه ابْن الصاحب بدر الدّين بقوله :

تهنأ جمال الدّين بالخلد أنّني ... لفقدك عيشى ترحة ونكال[4]

ثانياً : كِتَابُهُ : أَوْضَحُ المَسَالِكِ إِلى أَلَفِيّة ابْنِ مَالِك :

يعتبر كتاب ابن هشام الأنصاري من أهم الشروح التي تناول ألفية ابن مالك ، يقع كتابه في مجلدين ، وكل مجلد يحتوي على جزأين ، بتحقيق الدكتور : محمد محيي الدين عبد الحميد، وبدأ شرحه بخطبة قصيرة ، حمد الله فيها ، وصلى على رسول الله – عليه السلام- ، ثم بين سبب تأليفه هذا الشرح ، فقال[5]: " وقد أسعفت طالبيه ، بمختصر يُدانيه ، وتوضيح يسايره ويباريه ، أحل به ألفاظه ، وأوضح معانيه ، وأحلل به تراكيبه ، وأنقح مبانيه ، وأعذب به موارده، وأعقل به شوارده ، ولا أخلي منه مسألة شاهد أو تمثيل ، وربما أشير فيه إلى خلاف ، أو نقد أو

---

(١) الدرر الكامنة ٩٤/٣ والنجوم الزاهرة ٣٣٦/١٠ وبغية الوعاة ٦٩/٢ وشذرات الذهب٣٣٠/٨ والأعلام١٤٧/٤.
(٢) انظر: الدرر الكامنة ٩٥/٣ وشذرات الذهب٣٣١/٨ .
(٣) البيتان من الطويل لابن نباتة في الدرر الكامنة ٩٤/٣ وبغية الوعاة ٧٠/٢ .
(٤) البيت من الطويل لابن الصاحب بدر الدين في الدرر الكامنة ٩٤/٣ .
(٥) أوضح المسالك ١٣/١ .

تعليل ، ولم آل جهدًا في توضيحه، وتهذيبه ، وربما خالفته في تفصيله وترتيبه ، وسميته: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك" .

يمكن إجمال منهج ابن هشام الأنصاري في كتابه في النقاط الآتية :

- سار ابن هشام الأنصاري في شرحه على نفس ترتيب ابن مالك لألفيته ، فصنف شرحه على نفس أبواب ألفية ابن مالك مع اختلاف قليل ، من حيث تقديم بعض الموضوعات، وتأخير البعض الآخر.
- لم يذكر ابن هشام الأنصاري أبيات الألفية في شرحه ، إنما قام بشرح موضوعات أبيات ابن مالك دون أن يذكر أبيات الألفية .
- أورد ابن هشام الأنصاري آراء العلماء في شرحه ، وكان يبدي رأيه أحياناً في هذه الآراء .
- يهتم ابن هشام بالجانب اللغوي لألفاظ ألفية ابن مالك ، فكان يوضحها ، ويبدي رأيه فيها.
- يتميز شرح ابن هشام بجودة اختصار خبرات السابقين له، وإعادة وضعها في قالب خاص يسهل على الطلاب فهمها.
- تنوعت الشواهد التي استخدمها في شرحه ، فأكثر من الاستشهاد بالقرآن الكريم ، والحديث الشريف ، وأقوال العرب وأشعارهم .
- يقوم منهج ابن هشام أيضاً على تحليل التراكيب ، ومتابعه الشواهد ، والأمثلة .

المَبْحَثُ الخَامِسُ

ابْنُ القَيِّمِ الجَوْزِيةِ وَكِتَابُهُ : إِرْشَادُ السّالِكِ إلى حَلْ أَلْفِيّةِ ابْنِ مَالِك

أولاً : ابْنُ القَيِّمِ الجَوْزِيةِ : اسْمُهُ وَنَسَبُهُ[١] :

الشيخ العلامة الفقيه، إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب ، شرف الدين الدمشقيّ الزُّرْعيّ الحنبليّ ، وهو عالم في النحو ، والفقه ، ابن الشيخ المفنن المعروف بابن القيم الجوزية.

❒ **مَوْلِدُهُ :**

ولد الشيخ العلامة ابن ابن القيم الجوزية في سنة تسع عشرة وسبعمائة هجري[٢] ، وقيل :إنّه ولد سنة ست عشرة وسبعمائة هجري[٣] ، وقال ابن كثير [٤] :"بلغ من العمر ثماني وأربعين سنة"، مع العلم أنّه توفي سنة سبع وستين سبعمائة ، وهذا يثبت أنّه ولد سنة تسع وعشرة وسبعمائة .

---

(١) الوفيات لابن رافع٢/٣٣والدررالكامنة١/٦٥ والمقصد الأرشد ١/٢٣٥ والدارس في تاريخ المدارس ٢/٦٩ وهدية العارفين ١/١٦ ومعجم المؤلفين١/٨٨ .

(٢) تحفة الترك فيما يجب أن يعمل في الملك ٧٦ ومعجم المؤلفين ١/٨٨ .

(٣) الوفيات لابن رافع ٢/٣٠٤ .

(٤) الدارس في تاريخ المدارس ٢/٧٠

❑ **شُيُوخُهُ وَتَلَامِيذُهُ :**

سمع ابن القيم الجوزية من ابن الشيخة ، وابن تيمية ، وأبيه ، وحضر على منصور بن سليمان البعليّ ، وأيوب ابن نعمة النابلسيّ ، والإمام شهاب الدين أحمد بن سليمان الطائي الحنلبيّ[١].أما بالنسبة لتلاميذه فلم أعثر على أحد من تلاميذه في كتب التراجم التي وقفتُ عليها.

❑ **مُؤَلَفَاتُهُ :**

من آثار ابن القيم الجوزية العلمية التي حصلت عليها من خلال البحث في كتب المصادر والتراجم [٢]:

١. اختلاف المذهبين، تعرض فيه للمسائل الخلافية بين أحمد والشافعي .
٢. إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك .
٣. رسالة اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية النميري .
٤. مدارج السالكين .

❑ **مَكَانَتُهُ العِلْمِيةُ :**

اشتغل في أنواع العلوم ، وأفتى ، ودرّس ، وناظر ، وهو عالم في النحو ، والفقه ، وذكره الذهبي في معجمه المختص ، وقال: تفقه بأبيه ، وشارك بالعربية، وسمع ، وقرأ ، وتنبه ، وأسمعه أبوه بالحجاز ، وطلب بنفسه ، وقال ابن رافع : طلب الحديث ، وأفتى ، وتفقه ، واشتغل بالعربية ، ودرس بالصدرية ، زاد ابن كثير ، والتدمرية ، وله تصدير بالجامع الأموي ، وخطابة جامع خليخان يعني بالقراونة . قال شيخنا قاضي القضاة تقي الدين ابن قاضي شهبة : وكان له أجوبة مسكته ، وقد وقع بينه ، وبين ابن كثير في بعض المحافل؛ فقال له ابن كثير: أنت تكرهني؛ لأني أشعري ، فقال له: لو كان من رأسك إلى قدمك شعر ما صدقك الناس أنك أشعري[٣] ، ونقل ابن حجر العسقلاني قول ابن كثير[٤]: "كَانَ فَاضلاً فِي النَّحْو ، وَالْفِقْه على طَرِيقَة أَبِيه ودرس بأماكن .

---

(١) إرشاد السالك ٧٢/١ وتحفة الترك فيما يجب ان يعمل في الملك ٧٦ والدرر الكامنة ٦٥/١ والدارس في تاريخ المدارس ٦٩/٢ .
(٢) تحفة الترك ٧٦ وإرشاد السالك ٢٧/١-٢٨ .
(٣) المقصد الأرشد ٢٢٦/١ والدارس في تاريخ المدارس ٦٩/٢-٧٠
(٤) الدرر الكامنة ٦٥/١ .

❑ **وَفَاتُهُ :**

انتقل العلامة الشيخ إبراهيم بن محمد ابن الجوزية ، المشهور ابن القيم الجوزية إلى جوار ربّه يوم الجمعة مستهل صفر سنة سبع وستين وسبعمائة هجري بالمزة ، ودفن عند والده بباب الصغير ، حضر جنَازَته الْقُضَاة والأعيان ، وَكَانَت جَنَازَة حافلة ،وقد بلغ من العمر ثمانياً وأربعين ، وترك مالاً كثيراً" (١) .

ثانياً : كتابه: إِرْشَادُ السّالِكِ إلى حَلْ أَلْفِيّةِ ابْنِ مَالِك :

يعد كتابه من الشروح التي شرحت ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري ، ويقع كتابه في مجلدين ، تحقيق الدكتور : محمد بن محمد السهيلي ، وبدأ شرحه بتعريف اسمه ، حمد الله ، ثم بين سبب تأليفه لهذا الشرح ، فقال(٢) : "فأن بعض من قرأ كتاب الخلاصة ، وأظهر إلى فهم معانيه الخصاصة ، طلب مني أن أوضح له ما تضمنه من الفوائد ، وأكثر من ذلك في المصادر ، والموارد إلى أن استخرت الله تعالى بإملاء شرح يوضح معانيه ، من غير تعرض لزيادة على ما فيه إلّا حيث دعت الفاقة ، واجتهد في تحريره حسب الطاقة " .

يمكن إجمال منهج ابن القيم الجوزية فيما يلي :

سار إبراهيم ابن القيم الجوزية في شرحه لألفية ابن مالك ، على طريقة كثير من شراح المتون ، فيذكر البيت ، أو البيتين ، أو ثلاثة أبيات ، وقد يزيد على ذلك أحياناً ، ثم يأخذ في شرحها، وتحليلها ، بأسلوب سهل ، وواضح ، وعبارات مختارة ، مختصرة ، ويناقش المسائل النحوية ، والصرفية الواردة في كل بيت من أبيات الألفية .

ومما يميز منهج ابن القيم في كتابه ، أنّه في كل باب فيه يفتتحه بتمهيد يسير ، ويذكر فيه الحد الاصطلاحي لذلك الباب .

ذكر في شرحه بعض آراء العلماء في المسألة التي يناقشها ، وأحياناً يذكر أسماء العلماء، وأحياناً أخرى لا يذكر أسماء العلماء ، وأحياناً يبدي رأيه في هذه الآراء للعلماء .

استشهد ابن القيم الجوزية في شرحه ، بالآيات القرآنية ، والقراءات ، والأحاديث ، وأقوال العرب وأشعارهم .

---

(١) تحفة الترك ٧٦ والمقصد الأرشد ٢٣٦/١ والدرر الكامنة ٦٥/١ وشذرات الذهب٣٥٧/٨ .
(٢) إرشاد السالك ٧١/١ .

المَبْحَثُ السَّادِسُ

ابْنُ عَقِيلٍ وَكِتَابُهُ : شَرْحِ ابْنِ عَقِيلٍ عَلَى الأَلْفِيَّة ابْنِ مَالِكِ

أولاً : ابْنُ عَقِيلٍ : اسْمُهُ وَنَسَبُهُ[(١)] :

الشيخ العلامة أبو محمد ، عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن محمد بن عقيل بن عبد الله بن مُحَمَّد بن بهاء الدّين الْحلَبِيّ ، القرشيّ ، الهاشميّ ، العقيليّ ، الآمديّ ، الهمذانيّ الأصل ، ثم البالسيّ المصريّ ، قاضي القضاة ، بهاء الدين بن عقيل الشافعيّ ، وينتهي نسبه إلى عقيل بن أبي طالب .

❑ **مَوْلِدُهُ وَحَيَاتُهُ :**

ولد الشيخ العلامة ابن عقيل ، يوم الجمعة التاسع من المحرم في القاهرة ، سنة ثمان وتسعين وستمائة هجري[(٢)] ، وقال ابن حجر العسقلاني : "ولد سنة سَبْعمِائَة ، وقرأت بِخَط الشَّيْخ بدر الدّين الزَّرْكَشِيّ ، ولد سنة أربع وتسعين وستمائة هجري ، وَقدم الْقَاهِرَة مملقاً فلازم الِاشْتِغَال إِلَى أَن مهر"[(٣)] . ناب في الحكم عن القزوينيّ بالحسينية ، وعن العز بن جماعة بالقاهرة ، فسار سيرة حسنة ، ثم عزل لواقع وقع منه في حق القاضي موفق الدين الحنبلي في بحث ، فتعصّب صرغتمش له ، فولي القضاء الأكبر ، وعزل ابن جماعة ، فكانت ولايته ثمانين يوماً ، وكان قوي النفس ، يتيه على أرباب الدولة ، وهم يخضعون له ، ويعظمونه ، ودرّس بالقطبية العتيقة ، والخَشَابِيّة ، والجامع الناصريّ بالقلعة ، وولي درس التفسير بالجامع الطولونيّ بعد شيخه أبي حيّان[(٤)] .

❑ **شُيُوخُهُ :**

أخذ ابن عقيل علوم اللغة ، والنحو ، والتفسير ، الحديث ، والفقه عن أكابر علماء عصره ، الذين التقى بهم ، ومن شيوخه[(٥)] الذين تتلمذ على أيديهم :

١. ابن الصابوني[(٦)] .

---

(١) غاية النهاية في طبقات القرّاء ٤٤٨/١ والمنهل الصافي ٩٤/٧ وبغية الوعاة ٩٦/٢ وطبقات المفسرين للداوودي ٢٤٠/١ والأعلام ٩٦/٤ ومعجم المؤلفين ٧٠/٦ .

(٢) غاية النهاية في طبقات القرّاء ٤٢٨/١ والمنهل الصافي ٩٤/٧ وبغية الوعاة ٤٧/٢ وطبقات المفسرين للداوودي ٢٣٩/١ ومعجم المؤلفين ٧٠/٦ .

(٣) الدرر الكامنة ٤٢/٣ والأعلام ٩٦/٤ .

(٤) طبقات المفسرين للداوودي ٢٤٠/١ .

(٥) انظر: الدرر الكامنة ٤٢/٣ والمنهل الصافي ٩٥/٧ وبغية الوعاة ٤٧/٢ وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبه ٢٤٠/١ .

(٦) هو محمد بن علي بن محمود ، أبو حامد، جمال الدين المحمودي ، ابن الصابوني: من حفاظ الحديث، العارفين برجاله ، من أهل دمشق ، وكان فاضلاً ، أديباً ، شاعرًا، عالمًا ، توفي(٦٨٠هـ) . تاريخ الإسلام ٧٤٣/١٥ والأعلام ٢٨٢/٦ .

٢. تقي الدين ابن الضائع[١] .
٣. أبو الحسن القونوي[٢] .
٤. الشيخ برهان اليد الواني[٣] .
٥. أبو حيان الغرناطي الأندلسي[٤] .

❑ **تَلَامِيذُهُ :**

قرأ عليه شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني ، وتزوج بابنته ، فأولادها قاضي القضاة جلال الدين ، وأخاه بدر الدين ، وروى عنه سبطه جلال الدين ، والجمال بن ظهيرة ، والشيخ ولي الدين العراقي[٥] .

❑ **مُؤَلَفَاتُهُ :**

ألّفَ الشيخ ابن عقيل مجموعة من الكتب القيمة في التفسير، والنحو ، والفقه ، ومن هذه الكتب[٦] :

١. التفسير ، ووصل فيه إلى أواخر سورة آل عمران .
٢. الذخيرة في تفسير القرآن .
٣. شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك وسماه المساعد في شرح التسهيل .
٤. مختصر الشرح الكبير.
٥. مختصر شرح الرافعي لوجيز الغزالي في فروع الفقه الشافعي .
٦. تيسير الاستعداد لرتبة الاجتهاد .

---

(١) هو عبد الله بن مُحَمَّد بن أَحْمد بن عبد الْخَالِق بن عَليّ بن سَالم بن مكي زين الدّين ابْن الشَّيْخ تقى الدّين ابْن الصَّائِغ المقرىء ، توفي(٧٢٥هـ) . الدرر الكامنة ٦٦/٢ .

(٢) هو علي بن إسماعيل بن يوسف القونوي ، أبو الحسن ، علاء الدين: فقيه ، من الشافعية. ولد بقونية، نزل بدمشق سنة(٦٩٣هـ) وانتقل إلى القاهرة ، فتصوف، وتلقى علوم الأدب الفقه. ثم ولي قضاء الشام ، توفي (٧٢٩هـ) . بغية الوعاة ١٤٩/٢ والأعلام ٢٦٤/٤ .

(٣) هو محمد بن إبراهيم بن محمد بن أحمد الواني ، الخلاطي ، الهمداني ، الدمشقي ، الحنفي ، المؤذن ، توفي(٧٣٥هـ) . الدرر الكامنة ١٨/٥ .

(٤) هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان الإمام أثير الدين أبو حيان الأندلسي الغرناطي النفزيّ ، ، نسبة إلى نفزة قبيلة من البربر، نحوي عصره، ولغويه ، ومفسّره ، ومحدثه ، ومقرئه ، ومؤرخه وأديبه ، وتوفي (٧٤٥هـ) . طبقات المفسرين للداوودي ٢٨٧/٢ وفهرس الفهارس ١٥٥/١ .

(٥) بغية الوعاة ٤٨/٢ وطبقات المفسرين للداوودي٢٤٠/١ .

(٦) غاية النهاية في طبقات القرّاء ٤٢٨/١ والدرر الكامنة ٤٤/٣ وبغية الوعاة ٤٨/٢ والأعلام ٩٥/٤-٩٦ ومعجم المؤلفين ٧٠/٦ .

❑ **مَكَانَتُهُ العِلْمِيّةُ :**

لقد حظي الإمام الشيخ ابن عقيل بمكانة علمية عظيمة ، ويتضح لنا ذلك ، من خلال أقوال العلماء الذين ترجموا له ، ومن أقوال العلماء في ابن عقيل :

قال ابن قاضي شهبة عنه(١) : "وكان قوي النَّفس يتيه على أَرْبَاب الدولة ، ويخضعون لَهُ وَلَا يتَرَدَّد إِلَى أحد ، وَالنَّاس إِلَى بَابه ، وَعِنْده حشمة بَالِغَة ، وتنطع زَائِد فِي الملبس والمأكل وَلَا يبْقى على شَيْء ، وكان فيه لثغة" .

قال ابن حجر العسقلاني(٢) : "ولازم أبا حَيَّان حَتَّى كَانَ من أجل تلاميذه ، وَحَتَّى صَار يشْهد لَهُ بالمهارة فِي الْعَرَبيَّة حَتَّى قَالَ : مَا تَحت أَدِيم السَّمَاء أنحى من ابْن عقيل ، قَرَأَ النَّحْو وبرع فِيهِ ، وَولي نِيَابَة الحكم بالحسينية عَن الْقزْوِينِي ، وَتَوَلَّى نِيَابَة الحكم بِمصْر والجيزة ، وَكَانَ يتعاني التأنق البَالِغ فِي ملبسه ، ومأكله ومسكنه ، وَمَات وَعَلِيهِ دين ، وَكَانَ لَا يبقي على شَيْء- رَحمَه الله- ، قَالَ الأسنوي فِي الطَّبَقَات : عرف النَّاس فِي تِلْكَ الْمدَّة اللطيفة مِقْدَار الرجلَيْن، قَالَ: وَكَانَ إِمَامًا فِي الْعَرَبيَّة ، والمعاني وَالْبَيَان ، وَيتَكَلَّم فِي الْفِقْه وَالْأُصُول كلَاماً حسناً ، وتلا بالسبع عندما التقى ابْن الصَّائِغ ، وَكَانَ غير مَحْمُود في التَّصَرُّفَات الْمَالِيَّة ، حاد الْخلق ، وَقد درس بزاوية الشَّافِعِي أخيراً ، ودرس بأماكن مِنْهَا التَّفْسِير بالجامع الطولوني" .

قال ابن الجزري(٣) : "الإمام العلامة بهاء الدين شيخ الشافعية بالديار المصرية ، قرأ القراءات السبع على الصائغ ، وأتقن العلوم ، وانفرد بالرئاسة ، وبرع في العربية ، والفقه، والتفسير والأصوليين" .

❑ **نَظْمُهُ(٤) :**

نظم ابن عقيل بعض القصائد ، ومن أبيات الشعر التي نظمها الشيخ ابن عقيل :

قسما بِمَا أوليتم من فَضلكُمْ للْعَبد عِنْد قوارع الْأَيَّام
مَا غاض مَاء وداده وثنائه بل ضاعفته سحائب الإنعام

(١) طبقات الشافعية لابن قاضي ٣/٩٧-٩٨ .
(٢) انظر: الدرر الكامنة ٣/٤٢-٤٣ .
(٣) غاية النهاية في طبقات القرّاء ١/٤٢٨ .
(٤) البيتان من الخفيف لابن عقيل في الوافي بالوفيات ١٧/١٣٧وبغية الوعاة ٢/٤٨ وطبقات المفسرين للداوودي ١/٢٤٢.

❑ **وَفَاتُهُ :**

كانت وفاة الشيخ بهاء الدين ابن عقيل في ليلة الأربعاء الثالث والعشرين من شهر ربيع الأول سنة تسع وستين وسبعمائة هجري ، ودفن بالقرافة قريباً من تربة الشافعي –رضي الله عنه–، مات ، وعليه دَيْن[1] .

ثانياً : كِتَابُهُ : شَرْح ُابْنِ عَقِيلِ عَلَى أَلْفِيّةِ ابْنِ مَالِكِ :

يُعدُّ شرح ابن عقيل من أهم الشروح التي شرحت ألفية ابن مالك ، ويقع هذا الشرح في مجلدين، وكل مجلد يحتوي على جزأين ، تحقيق الدكتور: محمد محي الدين عبد الحميد ، ولم يبدأ ابن عقيل شرحه بخطبة ، كما فعل الشراح ، بل بدأ شرحه مباشرة ، ولم يبين سبب تأليفه لهذا الشرح ، وهو من الشروح المناسبة للمبتدئين في تعلم علوم اللغة العربية ، لما يتسم به من السهولة ، وعدم التعقيد ، وبعده عن كثرة الخلاف في المسائل التي تناولها الشرح ، الاعتراض ، والاطراد ، لأجل ذلك يعدّ شرح ابن عقيل من الشروح التي تدرس في الجامعات لطلاب اللغة العربية . من خلال الاطلاع على شرح ابن عقيل ، يمكن إجمال منهجه في النقاط الآتية :

- سار ابن عقيل في شرحه على نظام ألفية ابن مالك ، فرتب أبواب ، وفصول شرحه على نفس ترتيب ابن مالك لألفيته .
- كان يذكر ابن عقيل بيت، أو بيتن أو أكثر من أبيات الألفية ، وثم يتناوله بشرح المسائل النحوية أو الصرفية، وتحليلها ، حتى يفهما طلاب العلم بطريقة سهلة وواضحة.
- كان يذكر لغات الإعراب ، واللهجات في المسائل التي يتعرض لها في شرحه .
- ذكر ابن عقيل آراء العلماء في المسائل النحوية ، والصرفية ، أثناء مناقشته لأبيات ابن مالك ، وكان أحياناً يبدي رأيه في هذه الأبيات .
- استشهد ابن عقيل في شرحه بالقرآن الكريم، والحديث الشريف ، وأقوال العرب وأمثالهم ، وأشعارهم .

من خلال قراءة شرح ابن عقيل ، يبدو لنا أن ابن عقيل كان حريصاً أن يكون شرحه يوصف بالسهولة التي تمكن أغلب الناس ، وطلاب العلم على فهم محتويات شرحه ، وتسهيل ألفية ابن مالك لطلابها ، الذين يرغبون في فهمها .

---

(١) المنهل الصافي ٩٧/٧ وبغية الوعاة ٤٨/٢ وطبقات المفسرين للداوودي٢٤١/١ والأعلام ٩٦/٤ ومعجم المؤلفين ٧٠/٦ .

المَبْحَثُ السّابِعُ

ابْنُ جَابِرِ الـهَوَارِي وَكِتَابُهُ : شَرْحُ أَلْفِيّةِ ابْنِ مَالِكِ

أولاً: ابْنُ جَابِرِ الـهَوَارِي : اسْمُهُ وَنَسَبُهُ[١] :

الشيخ العلامة ابن جابر محمد بن أحمد بن علي بن جابر الهواريّ الأنديّ ، أبو عبد الله الضرير صاحب البديعية، المالكيّ النحويّ ، رفيق أبي جعفر الرُّعَيْني ، وهما المشهوران بالأعمى والبصير، وكان ابن جابر يؤلف ، وينظم ، و الرُّعَيْني يكتب ، قدم إلى دمشق ، وسمع بها على شيوخ عصره ، وتوجه من دمشق إلى حلب في أُخر سنة ثلاث وأربعين وسبعمائة هجري .

❑ **مَوْلِدُهُ :**

أجمعت جميع كتب التراجم ، والطبقات[٢] التي وقفتُ عليها ، أنَّ ابن جابر ولد سنة ثمان وتسعين وستمائة هجري بالمرية[٣] ، فقد قال الصفدي[٤] : "اجتمعتُ بِهِ ، وَسَأَلته عَن مولده فَقَالَ: سنة ثمانٍ وَتِسْعين وستمائة بالمرية " .

❑ **شُيُوخُهُ :**

تلقى الشيخ ابن جابر الهواري علوم اللغة ، والقرآن ، والحديث ، والفقه والنحو على يد أكابر عصره ، من شيوخه[٥] :

١. أبو عبدالله الزواوي[٦] .
٢. أبو حيان الغرناطي الأندلسي[٧] .
٣. علي بن أبي عبد الله محمد بن سيد الرندي[٨] .
٤. أبو العباس ابن يربوع[٩] .

---

(١) الوافي بالوفيات ١١٠/٢ وإنباء الغمر بأبناء العمر ١٨٦/١ والدر الكامنة ٧٠/٥ والتحفة اللطيفة في تاريخ المدينة /٤٢٢ وبغية الوعاة ٣٤/١ وشذرات الذهب٤٦٢/٨ وديوان الأسلام ٩٩/٢ والأعلام ٣٢٨/٥ .

(٢) الدرر الكامنة ٧٠/٥ والتحفة اللطيفة ٤٢٢/٢ وبغية الوعاة ٣٤/١ والأعلام ٣٢٨/٥ .

(٣) المَرِيَّةُ: بالفتح ثم الكسر، وتشديد الياء بنقطتين من تحتها وهي مدينة كبيرة من كورة البيرة من أعمال الأندلس . معجم البلدان ١١٩/٥ .

(٤) الوافي بالوفيات ١١٠/٢ .

(٥) الوافي بالوفيات ١١١/٢ والدرر الكامنة ٧٠/٥ وبغية الوعاة الوعاة ٣٤/١

(٦) لم أقف على ترجمة له .

(٧) هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان الإمام أثير الدين أبو حيان الأندلسي الغرناطي النفزيّ، نسبة إلى نفزة قبيلة من البربر، نحوي عصره، ولغويه ، ومفسّره ، ومحدثه ، ومقرئه ، ومؤرخه وأديبه ، وتوفي (٧٤٥هـ) . طبقات المفسرين للداوودي ٢٨٧/٢ وفهرس الفهارس ١٥٥/١ .

(٨) لم أقف على ترجمته .

(٩) هو أَحْمد بن مُحَمَّد بن أبي الْعَيْش بن يَرْبُوع المري السبتي أَبُو الْعَبَّاس ،وَكَانَ كَبِير المنصب من أهل الْيَقِين والمشاركة غَايَة فِي الْوَقار وَحسن السمت والتعاظم مَعَ الظّرْف وَكَانَت لَهُ عِنْد سُلْطَان الْمغرب حظوة ومكانة وَاسْتَعْملهُ فِي السفارة بَينه وَبَين الْمُلُوك ، توفي(٧٤٩هـ) . الدرر الكامنة ٣٤٥/١ .

❑ **تَلَامِيذُهُ :**

لم تذكر كتب المصادر، والتراجم التي وقفتُ عليها من تلاميذ ابن جابر الهوارى[1] سوى تلميذين، وهما :

١. أبو جعفر الرعيني الأندلسي الغرناطي[2] .

٢. ناصر الدين أبو المعالي[3] .

❑ **مَكَانَتُهُ الْعِلْمِيّةُ :**

يُعَدّ ابن جابر الهواري من شرّاح ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري ، وله مكانة علمية قيمة في عصره ، كان يؤلف ، وينظم هو أعمى ، ويمكن أن نتعرف إلى مكانته العلمية من خلال أقوال العلماء ، وأصحاب التراجم فيه ، من أقوالهم :

قال ابن العماد عنه[4] : "كان الشيخ العلامة ابن جابر الهواري الأندلسي يؤلف ، وينظم الشعر ، وأجاز لمن أدرك حتاته" .

وقال الصفدي عنه[5] : "وينظم الشعر جيداً " . وقال ابن حجر العسقلاني عنه [6]:" كان كثير النظم ، عالماً بالعربية ، وانتفع به أهل تلك البلاد " ، وقال شمس الدين السخاوي[7] عن ابن جابر الهواري : "قال ابن فرحون عنه : صاحبنا ، وأخونا في الله الشيخ الإمام العلامة وحيد دهره ، وفريد عصره لسان الأدب حجة العرب مجمع أسباب الفضائل صاحب القصيدة الغراء الطويلة المستهلة على علم البديع التي أولها بطيبة :

بِطَيبَــةَ انــزِل وَيَمِّــم سَــيِّدَ الأُمَــمِ وَانشُــر لَــهُ المَـدحَ وَانِثُـر أَطيَـبَ[8]

وقال عمر كحالة[9]: "عالم ، أديب ، مشارك في علوم القرآن والنحو والفقه والحديث، من أهل مرية ، رحل من الأندلس إلى المشرق فدخل مصر والشام ، وأقام بحلب" .

---

(١) بغية الوعاة ١/٣٤-٣٥ .

(٢) هو أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني أبو جعفر الغرناطي الأندلسي ارتحل إلى الحج فرافق أبا عبد الله بن بن جابر الأعمى فتصاحبا وترافقا إلى أن صارا يعرفان بالأعميين ، وسمعا في الرحلة من أبي حيان ، وكان أبو جعفر شاعراً ماهراً عارفاً بفنون الأدب ، توفي(٧٧٩هـ) . بغية الوعاة ١/٣٥ والأعلام ١/٢٧٤ .

(٣) هو ابن عشائر ، الحافظ ناصر الدين أبو المعالي محمد بن علي السالمي الحلبي ، ولد في ربيع سنة اثنتين وأربعين وسبعمائة ، وأخذ عن التاج السبكي وابن قاضي الجبل والأعمى، والبصير، وله مجاميع وتاريخ وتعاليق ، توفي(ت٧٨٩هـ) . حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ١/٣٦٢ .

(٤) شذرات الذهب ٨/٤٦٢ .

(٥) الوافي بالوفيات /١١٠٢ .

(٦) الدرر الكامنة ٥/٧١ .

(٧) التحفة اللطيفة ٢/٤٢٢-٤٢٣ .

(٨) البيت من البسيط لابن جابر الهواري في التحفة اللطيفة ٤٢٣ .

(٩) معجم المؤلفين ٨/٢٩٤ .

❑ **نَظْمُهُ :**

كان يشتهر الشيخ ابن جابر الهواري بنظم الشعر، كما ذكر أصحاب التراجم ، والطبقات، فكان يجيد نظم القصائد ، فهو ينظم ، وصاحبه الرعيني يكتب ما يؤلفه ابن جابر وينظمه، وله ديوان شعر ، ومن نظمه [1] :

إنّ البَرَاعــةَ لَفْــظٌ أَنْــت مَعْنَــاهُ	**وَكُـل شَــيْء بـديع أَنْـت مَعْنَـاهُ**
أنشـاد نظمـك أشـهى عِنْـد سـامعه	**مـن نظـم غَيْـرك لَـو أسـحق غنـاهُ**
تحجب الشّعْر عَن قوم وَقد جهدوا	**وَعِنْــدنَا جِئْتــه أبــدى محيـــاه**

❑ **مُؤَلَّفُاتهُ[2] :**

١. شرح ألفية ابن مالك .
٢. شرح ألفية ابن معط .
٣. العين في مدح سيد الكونين .
٤. غاية المرام في تثليث الكلام .
٥. المقصد الصالح في مدح الملك الصالح .
٦. نظم الفصيح .
٧. نظم فصيح ثعلب .
٨. نظم كافية المحتفظ .

❑ **وَفَاتُهُ[3] :**

انتقل ابن جابر الهواري إلى جوار ربّه في جمادي الأخرة سنة ثمانين وسبعمائة هجري بقرية إلبيرة ، قضاها في عبادة الله ، وخدمة العلم والعلماء .

---

(١) الأبيات من البسيط لابن جابر الهواري في الوافي بالوفيات ١١١/٢–١١٢ ونفح الطيب ٦٨٤/٢ .
(٢) الدرر الكامنة ٧١/٥ وبغية الوعاة ٣٥/١ وشذرات الذهب ٤٦٢/٨ وديوان الإسلام١٠٠/٢ والأعلام ٣٢٨/٥ ومعجم المؤلفين٢٩٤/٧ .
(٣) أنباء الغمر بأبناء العصر ١٨٦/١ والدرر الكامنة ٧١/٥ وبغية الوعاة ٣٥/١ وشذرات الذهب ٤٦٢/٨ والأعلام ٣٢٨/٥ .

ثانياً : كِتَابُهُ شَرْح أَلْفِيّةِ ابْنِ مَالِك :

يُعَدُّ شرح ابن جابر الهواري من الشروح التي شرحت ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري ، يقع هذا الشرح في مجلدين، وكل مجلد يحتوي على جزأين ، تحقيق الدكتور: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، وحيث بدأ ابن جابر شرحه بخطبة قصيرة ، وشملت علي : التعريف بابن جابر الهواري ، وحمد الله ، والصلاة على رسوانا الكريم – عليه السلام – ، ثم مدح اللغة العربية ، ووضح أهميتها ، ثم بيّن سبب تأليفه لهذا الشرح ، فقال[(١)] : "وكان قد وقع ببالي أن أقيد على الألفيّة ، المرسومة بالخلاصة للإمام ابن مالك تقييداً ، يطلق عقالها ، ويسهل للناظرين نوالها ، ويفتح للمتأملين مقفلها ، ويحل للمشتغلين مشكلها ، ولما رأيتُ من إصغاء الناس إليها ، واعتكافهم عليها ، وهي مع ذلك ، قد عسر عليهم مرامها ، فتفرغت عن المشاغل، وتخليت عن العارض ، والشاغل ، ووجدت السبيل إلى ماكنت أحث به النفس من التقييد على هذا الكتاب راجياً من الله في ذلك أجزل الثواب ، فشرعت قاصداً طريق البيان ، والحل غير مشغب على الناظر بزيادة النقل" .

يمكن إجمال منهج ابن جابر الهواري في شرحه لهذا الكتاب في النقاط الآتية :

- سار ابن جابر الهواري في شرحه ، نفس ترتيب ابن مالك لألفيته ، فرتب ابن جابر شرحه حسب أبواب ، وفصول ألفية ابن مالك .
- ذكر ابن جابر بيتاً أو بيتين أو أكثر من ذلك ، ثم يبدأ بالشرح ، والتوضيح ، والتمثيل ، والاستشهاد .
- التقديم في أول الأبواب والفصول في شرحه ، مثل : كما فعل في اسم الإشارة ، وأحرف الجر ، والعناية الفائقة بفهم مراد الناظم ، والتوصل إليه بالإعراب .
- يذكر ابن جابر الهواري آراء العلماء في المسائل التي يناقشها في شرحه ، أحياناً يبدي رأيه في هذه الآراء .
- استشهد ابن جابر الهواري في شرحه بالقرآن الكريم ، والحديث الشريف ، وأقوال العرب وأشعارهم .

---

(١) شرح ألفية ابن مالك ١/٦١-٦٢ .

المَبْحَثُ الثَّامِنُ

الشّاطِبِيّ وَكِتَابُهُ : المَقَاصِدُ الشّافِيةُ فِيْ شَرْحِ الخُلَاصَةَ الكَافِية

أولاً : الشّاطِبِيّ : اسْمُهُ وَنَسَبُهُ(١) :

الشيخ العلامة أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخميّ المالكيّ ، الشهير بالشاطبي نسبة إلى مدينة الشاطبة التي ولد فيها ، ونشأ في مدينة غرناطة ، أصوليّ حافظ محدث ، لغويّ مفسر مع الصلاح ، والعفة ، والورع ، واتِّباع السنة واجتناب البدع .

❑ **مَوْلِدُهُ :**

أغلب كتب التراجم والطبقات التي وقفتُ عليها ، لم تحدد مولد الشيخ الشاطبي ، ولكن هناك بعض الكتب أشارت إلى مولده ، فقال محمد المغراوي(٢) : "قيل: ولد سنة عشرين وسبعمائة هجري ، نشأ بغرناطة " ، وقال شايع الأسمري(٣) : "لم تُسلط كتب التراجم المُعْتَمدَة الأضواء على مَكَان وِلَادَته ، وَلَا عَن تاريخها ، وَلَا عَن كيفيّة نشأته ، إِلَّا أَن الَّذِي يَبْدُو – وَالله أعلم– أَن أَصله كَانَ من مَدِينَة شَاطِبَة ، وَأَنَّه ولد فِي مَدِينَة غرناطة ، قبيل سنة عشرين وسبعمائة هجري" .

❑ **شُيُوخُهُ :**

تلقّى الإمام الشاطبي علوم اللغة ، والقرآن ، والحديث والفقه على يد الكثير من العلماء مدينة غرناطة ، والوافدين إليها ، ومن شيوخه(٤) :

١. أبو عبد الله ابن الفخّار (٥) .
٢. أبو سعيد التغلبي الغرناطي(٦) .
٣. أبو عبد الله التلمساني(٧) .
٤. أبو بكر المقرئ(٨) .

---

(١) المقاصد الشافية ١/١ والفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي ٢٩١/٢ والأعلام ٧٥/١ وفهرس الفهارس ١٩١/١ وموسوعة مواقف السلف في العقيدة ٤٠٤/٨ ونظرية المقاصد عند الشاطبي ٩٠ .

(٢) موسوعة مواقف السلف في العقيدة ٢٠٤/٨ .

(٣) مع الامام أبي إسحاق الشاطبي في مباحث من علوم القرآن الكريم وتفسيره ٢١ .

(٤) فهرس الفهارس ١٩١/١ وموسوعة مواقف السلف في العقيدة ٤٠٤/٨ ونظرية المقاصد عند الشاطبي ٩١ ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ٢١٠ .

(٥) هو أبو عبد الله محمد بن علي بن أحمد الخولاني ، يعرف بابن الفخّار وبالإلبيري ، النحوي ، كان فاضلاً، تقياً، عاكفاً على العلم ، ملازماً للتدريس ، توفي(٧٥٤هـ) . شذرات الذهب ٣٠٠/٨ .

(٦) هو فرج بن قاسم بن أحمد بن لب، أبو سعيد التغلبي الغرناطي : نحوي، من الفقهاء العلماء ، انتهت إليه رئاسة الفتوى في الأندلس ، ولي الخطابة بجامع غرناطة ، توفي(٧٨٢هـ) . بغية الوعاة ٢٤٣/٢ .

(٧) هو محمد بن أحمد بن محمد بن مرزوق ، العجيسي التلمساني ، شمس الدين أبو عبد الله الشهير بالخطيب، له مشاركة في فنون الادب والدين والعلم ، وتوفي(٧٨١هـ) . معجم أعلام الجزائر ٢٨٩/١

(٨) هو محمد بن محمد بن أحمد بن أبي بكر، أبو عبد الله القرشي التلمساني، الشهير بالمقري: باحث، من الفقهاء الأدباء المتصوفين. من علماء المالكية ، توفي (٧٥٨هـ) . الأعلام ٣٧/٧ .

❒ **تَلَامِيذُهُ :**

تتلمذ على يد الأمام الشاطبي مجموعة من العلماء في مدينة غرناطة ، وذكرت كتب التراجم ، والطبقات بعض أسماء تلاميذ الشاطبي ، ومنهم(١) :

١. أبو يحيى ابن محمد بن عاصم ، توفي سنة ثلاث عشرة وثمانمائة هجري .
٢. أخوه القاضي ، أبو بكر ابن عاصم ، توفي سنة تسع وعشرين وثمانمائة هجري .
٣. محمد بن محمد بن علي بن عبد الواحد الأندلسي ، توفي سنة اثنتي وعشرين وثمانمائة .
٤. أبو جعفر، أحمد القصار الأندلسي الغرناطي .

❒ **مُؤَلَفَاتُهُ :**

أَلّفَ الإمام أبو إسحاق الشاطبي مجموعة من الكتب القيمة في النحو ، والفقه ، وعلوم القرآن الكريم والحديث الشريف ، من هذه الكتب(٢) :

١. كتاب أصول النحو .
٢. كتاب الاعتصام .
٣. كتاب الإفادات والإنشادات .
٤. كتاب رسالة في الأدب .
٥. كتاب شرح رجز ابن مالك في النحو .
٦. كتاب عنوان الاتفاق في علم الاشتقاق .
٧. كتاب فتاوى الإمام الشاطبي .
٨. كتاب المجالس ، شرح كتاب البيوع من صحيح البخاري.
٩. كتاب المقاصد الشافية في شرح الخُلاصة الكافية .
١٠. كتاب الموافقات في أصول الشريعة .

❒ **مَكَانَتُهُ الْعِلْمِيّةُ :**

احْتَلَ الإمام الشاطبي مكانة علمية رفيعة بين علماء عصره ، ويتّضح لنا ذلك من خلال أقوال العلماء ، وأصحاب التراجم فيه ، فقد قال فيه محمد المغراوي(٣): "أصولي ، حافظ ، محدث، لغوي مفسر مع الصلاح والعفة ، والورع ، واتباع السنة واجتناب البدع ، كان – رحمه الله– من العلماء العاملين المجاهدين في إظهار الدين ، وإبطال البدع وإماتتها" . قال أحمد التنبكتي : "الإمام العلامة المحقق القدوة ، الحافظ الجليل المجتهد ، كان أصولياً ، مفسراً ،

---

(١) برنامج المجاري ١١٦ وفهرس الفهارس ١/١٩١ وموسوعة مواقف السلف في العقيدة ٨/٤٠٤ ونظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي ٩٢ .
(٢) نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي ٩٣–٩٤–٩٥ والفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي ٢/٢٩١ وهدية العارفين ١/١٨ والأعلام ١/٧٥ .
(٣) موسوعة مواقف السلف في العقيدة ٨/٤٠٤–٤٠٥ .

فقيهاً، محدثاً ، لغوياً ، من أفراد العلماء المحققين الأثبات ، وأكابر الأئمة المتفننين الثقات ، له القدم الراسخ ، والإمامة العظمى في الفنون ، من التحري والتحقيق ، له استنباطات جليلة ، ودقائق منيفة ، وفوائد لطيفة ، وأبحاث شريفة ، وقواعد محررة محققة ، وبالجملة فقدره في العلوم فوق ما يذكر، وتحليته في التحقيق فوق ما يشتهر . وقال أيضاً : كان ثبتاً ، ورعاً صالحاً زاهداً سنياً إماماً مطلقاً ، على قدم راسخ من الصلاح ، والعفة ، والتحري والورع . وقال محمد مخلوف: العلامة المؤلف ، المحقق ، النظار، أحد الجهابذة الأخيار، وكان له القدم الراسخ في سائر الفنون والمعارف" [١].

❒ **نَظْمُهُ:**

ومن نظمه في مدح الشفاء لما أرسل شيخه الخطيب ابن مرزوق للأندلس يطلب من علمائها نظم قصائد تتضمن مدح الشفاء ، ليجعلها في طالعة شرحه عليه ، وقال الشاطبي في مطلعها[٢] :

يَا مَنْ سَمَا لِمَرَاقِي الْمَجْدِ مَقْصَدهُ ... فَنَفْسـهُ بِنَفْـيس الْعِلـمِ قَـدْ كَلفـتْ

هَذِيْ رِيَـاضُ يَـرْوُقُ الْعِلَـمُ مَخْبَرَهـا ... هَـيْ الْشَـفَا لِنْفُـوسِ الْخَلْـقِ إنْ

وقال عندما ابتلي في البدع:

بُلِيــتُ يَــا قَــومُ وَالْبلَــوَى منوعــةُ ... بِمَـنْ أُدَارِيــه حَتْـى كَـادَ يُرْدِينِـي

دَفْــعُ الْمَضَــرةِ لا جَلبــاً لَمَصْـلَحة ... فَحَسْبِي اللهَ فِيْ عَقْلِي وَفِيْ دِينِـي

❒ **وَفَاتُهُ :**

انتقل الشيخ الإمام أبو إسحاق إلى جوار ربّه ، يوم الثلاثاء من شعبان من سنة تسعين وسبعمائة هجري ؛ حيث عاش في غرناطة ، وتوفي فيها[٣] .

---

(١) موسوعة مواقف السلف في العقيدة ٤٠٤/٨–٤٠٥ ونظرية المقاد عند الامام الشاطبي ٩٠.
(٢) الأبيات من البسيط للشاطبي في نظرية المقاصد عند الشاطبي ١٠١/١ والاعْتِصَام للشاطبي ٥٠ .
(٣) انظر: هدية العارفين ١٨/١ والفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي٢٩٢/٢ والأعلام ٧٥/١ ومعجم المؤلفين ١١٨/١ .

ثانياً : كِتَابُهُ : المَقَاصِدُ الشّافِيةُ فِيْ شَرْحِ الخُلَاصَةَ الكَافِية :

يُعَدُّ كتاب المقاصد الشافية للشاطبي من أعظم الشروح التي شرحت ألفية ابن مالك ، فالشاطبي لم يترك شاردة، ولا واردة إلا ذكرها في شرحه ، فقد حلل الألفية تحليلاً شاملاً ، وناقش في آراء العلماء ، وخاصة آراء ابن مالك ، وذكر المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين .

ويقع كتاب الشاطبي المحقق في عشرة أجزاء ، التسعة الأجزاء الأولى لشرح ألفية ابن مالك، والجزء العاشر ذكر فيه فهرس الموضوعات ، والآيات القرآنية ، والأحاديث ، أقوال العرب، وأشعارهم ، والأعلام ، وحيث قامت جامعة أم القرى في المملكة العربية السعودية بتحقيق هذا الكتاب ، وساهم مجموعة من الأساتذة في تحقيق هذا الكتاب ، من هؤلاء الدكتور: عبد الرحمن بن سلمان العثيمين ، قام بتحقيق الجزء الأول ، وقد حقق الدكتور عياد بن عيد الثبيتي الجزء الثالث .

وبدأ الشاطبي كتابه : المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، بخطبة شملت على : التعريف بصاحب الكتاب ، وحمد الله ، والصلاة على رسول الله – عليه السلام – ، ثم بيّن سبب تأليفه لهذا الشرح ، فقال(١) : "أما بعد فإنّ بعضَ من يجب عليّ إسعافه ، ولا يسعُني خلافه ، كان قد أشار عليّ أن أقيد على أرجوزة العلامة ابن مالك ، المسماه بـ(**الخلاصة**) شرحاً يوضح مشكلها ، ويفتح ، ويرفع على منصة البيان فوائدها ، ويجلو في محك الاختيار فرائدها ، ويشرح ما استبهم من مقاصدها ، ثم وضح المراحل التي مر بها تأليف هذا الشرح ، وثم صنّف قرّاء هذا الشرح إلى ثلاث أنواع : عالم طالب للمزيد من علمه ، أو متعلم باحث عن العلم ، أو طالب العثرات ، ومثله لا يعتمد عليه".

وقد بين الإمام الشاطبي في ختام شرحه الألفية مقصده من شرح ألفية ابن مالك ، فقال الشاطبي(٢) : "لم أقصد الاختصار الذي قصده غيري ممن شرح هذا النظم لأمور أكيدة :

أحدها : أن واضعه لم يضعه للصائم عن هذا العلم جملة ، ولو قصد ذلك لم يضعه هذا الوضع؛ إذ كثير منه مبني على أخذ الفوائد ، والقواعد ، والشروط من التمثيلات والمفهوم ، والإشارة الغامضة ، والمبتدئ لا يليق به هذا التعليم ، ولا يسهل عليه قصد الإفادة ، إذا كان كذلك لم يكن لائقاً بشرحه الاختصار المحض ، والاقتصار غبي مجرد التمثيل وما يليه .

الثاني : الناظم لم يقتصر في كثير من هذا النظم على مجرد النقل ، لا يقوم على التعليل ، بل نبّه على التعليل ، وذكر مسائل الخلاف ، واختيار أفضل الأقوال بالحجة ، والدليل ، فالشاطبي كان يوافق الناظم إذا كان رأيه صحيحاً ، والاعتذار عنه إذا كان رأيه غير صحيح .

---

(١) انظر: المقاصد الشافية ١/١-٢ .

(٢) انظر: المقاصد الشافية ٩/٤٨٥-٤٨٦ .

الثالث : أن فيه من القواعد الكلية والقوانين العاقدة ما ينبغي بسطه ، ولا يسع اختصاره ، فلو قصد قاصد اختصار الكلام ، لأدى ذلك إلى إخلال مقصد الشرح .

ويمكن إجمال منهج الإمام الشاطبي في شرحه لألفية ابن مالك في النقاط الآتية :

- سار الشاطبي على نفس ترتيب ابن مالك للألفية من حيث الأبواب والفصول ، وكان يذكر البيت ،أو البيتين أو أكثر من أبيات الألفية ، ثم شرح تلك الأبيات بشكل مفصل .
- اهتم الإمام الشاطبي بذكر المصادر التي أخذ منها ، واستفاد منها في شرحه لألفية ابن مالك ، ومن الكتب التي استفاد منها الشاطبي ، كتاب سيبويه ، وكتب ابن مالك ، وذكر أيضاً آراء العلماء في شرحه من أمثال: سيبويه ، والخليل ، الفراء ، والمبرد ، والأخفش، وابن خروف ، وبعض شيوخه من النحاة .
- شرح الإمام الشاطبي كل صغيرة وكبيرة من ألفية ابن مالك في شرحه ؛ حيث اهتم بشرح مفرداتها ، وبيان دلالتها ، ومدى مطابقتها للمعني ، وحرص على إعراب أبيات ابن مالك بشكل مفصل ، أحياناً كان يوافق أو يعارض ابن مالك بطريقة محترمة .
- استخدم الإمام الشاطبي طريقة السؤال، والجواب في شرح ألفية ابن مالك من أجل تسهيل الفهم وتوضيح المعني .
- استشهد الإمام الشاطبي بالقرآن الكريم ، والحديث الشريف ، وأقوال العرب وأشعارهم .
- ذكر الشاطبي آراء العلماء في المسائل التي ناقشها في شرحه ، ونسب الآراء إلى أصحابها ، والموازنة بينها، والاهتمام بترجمة الأعلام ، وكان يبدئ رأيه في هذه الآراء، واهتم بمسألتي القياس ، والسماع .

شرح الشاطبي لألفية ابن مالك يعدُّ من أكبر الشروح التي تناولت شرح ألفية ابن مالك ، فهو بمثابة موسوعة نحوية ، وعلمية ؛ حيث تعرض الإمام الشاطبي لكل صغيرة وكبيرة في ألفية ابن مالك ، ويحتاج قارئ شرح الإمام الشاطبي إلى تروٍ ، واستقصاء من أجل فهم ما يكتبه الإمام الشاطبي في شرحه ، وقال التنبكتي عن شرح الشاطبي[١]: "لم يؤلف عليها – أي على الخلاصة المعروفة بالألفية – مثله ، بحثاً ، وتحقيقاً ، فيما أعلم" .

---

(١) الأعلام ٥١/٧ .

الفَصْلُ الثَّانِـي

آرَاءُ الأَخْفَشِ الأَوْسَطِ النَحْوُيّة عِنْدَ شُرَّاحِ أَلْفِيّةِ ابْنِ مَالِكٍ فِيْ القَرْنِ الثَّامِنِ الـهِجْرِيّ

بَابُ الكَلَامِ وَمَا يَتَألفُ مِنْهُ

١. التَنْوِينُ

قال ابن مالك :

بـــــالجَرِّ وَالْتَّنْـــــوِينِ وَالنِّـــــدَا وَأَلْ   وَمُسْـــنَدٍ لِلِاسْــمِ تَمْيِيـــزٌ حَصَـــلْ

قال المرادي[(١)] : "ذكر ابن مالك للاسم خمس علامات ، ومنها التنوين : وهو عند سيبويه والجمهور خمسة أقسام : تمكين ، وتنكير ، وعوض ، ومقابلة ، وترنم ، وزاد الأخفش التنوين الغالي ، وأنكره السيرافي ، والزجاج ، وقيل :هو قسم الترنم" .

وقال ابن عقيل[(٢)] : "والتنوين الغالي : وأثبته الأخفش ، وهو الذي يلحق القوافي" .

وقال الشاطبي[(٣)] : "والتنوين المسمى بالغالي ، نحو ما أنشد أبو الحسن في كتاب القوافي لرؤبة بن العجاج :

وَقَـاتِمِ الأَعْمَـاقِ خَـاوِي المُخْتَـرَقْنْ   مُشْـتَبِهِ الأَعْـلَامِ لَمَّـاعِ الخَفَقْنْ[(٤)]

التوضيح والتحليل :

ذكر المرادي ، وابن عقيل والشاطبي قول الأخفش في تنوين الغالي ، وهو اللاحق للقوافي المقيدة زيادة على الوزن، والغالي من الغلو ، وهو زيادة ، حيث قال المرادي[(٥)] : "والغالي : هو اللاحق للروي المقيد، وهو كتنوين الترنم في عدم الاختصاص بالاسم" . وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في اعتبار التنوين الغالي من أنواع التنوين الذي يختص بالاسم .

وأما ابن عقيل فقال[(٦)] : "وظاهر كلام المصنف أن التنوين كله من خواص الاسم ، وليس كذلك ، بل الذي يختص به الاسم ، إنما هو : التمكين ، التنكير، والمقابلة ، والعوض ، وأما تنوين الترنم ، والغالي فيكونان في الاسم ، والفعل والحرف" . وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في اعتبار التنوين الغالي من علامات الاسم .

وقال الشاطبي[(٧)] : "فهما غير مختصين – التنوين الترنم ، والغالي – بالاسم ؛ لأن الروي قد يكون بعض فعل ، وبعض حرف ، كما يكون بعض اسم" . وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في اعتبار التنوين الغالي يختص بالاسم فقط . الغالي وَهُوَ اللَّاحِق لآخر القوافي الْمقيدَة، والراجح هنا اعتبار التنوين الغالي ليس من أنواع التنوين الذي يختص بالاسم .

---

(١) توضيح المقاصد ١/٢٧٥– ٢٧٦ .
(٢) شرح ابن عقيل ١/٢١ .
(٣) المقاصد الشافية الكافية ١/٤٥ .
(٤) البيت من الرجز لرؤبة في ديوانه١٠٤ واللمحة ١/١٦١ ، وبلا نسبة في همع الهوامع ٢/٦٢١ .
(٥) توضيح المقاصد والمسالك ١/٢٨٠ .
(٦) شرح ابن عقيل ١/٢١ .
(٧) المقاصد الشافية الكافية ١/٤٥ .

٢. يَاءُ المُخَاطَبَةُ

قال ابن مالك :

بتَــا فَعَلْــتَ وَأَتَــتْ وَيَــا افْعَلِــي   وَنُــــونِ أقْــبِلَنَّ فِعْـــلٌ يَنْجَلِـــي

قال المرادي[١] : "ذكر ابن مالك أربع علامات للفعل ، ومنها : يا افعلي ، وهي ياء المخاطبة ، وهي اسم مضمر عند سيبويه والجمهور ، وحرف عند الأخفش والمازني" .

التوضيح والتحليل :

انفرد المرادي بذكر قول الأخفش في ياء المخاطبة ، وهي من العلامات التي تميز الفعل؛ حيث اعتبرها الأخفش حرفاً ، وذكر المرادي قول الأخفش ، ورأي سيبويه ، والجمهور فيها من دون أن يعلق على ذلك . يبدو الأرجح هنا اعتبار قول سيبويه ، والجمهور، هو الصحيح ؛ لأنها لها محل من الإعراب ، ولو أنها حرف لكانت لا محل لها من الإعراب .

بَابُ المُعْرَبِ وَالمَبْنِي

٣. القَوْلُ فِي أَسْمَاءِ الأَفْعَالِ

قال ابن مالك :

وَكَنِيابَـــةٍ عَـــنِ الفِعْـــلِ بـــلا   تَــــأَثُّرٍ وَكافْتِقَـــارٍ أُصِّـــلا

قال المرادي[٢] : "ما ذكر من أن أسماء الأفعال لا تتأثر بالعوامل لا لفظاً ولا محلاً هو مذهب أبي الحسن الأخفش ، ومن وافقه عليه" .

التوضيح والتحليل :

انفرد المرادي بذكر قول الأخفش في أسماء الأفعال ؛ بأنها لا تتأثر بالعوامل لا لفظاً ولا محلاً ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش ، في اعتبار أسماء الأفعال لا تتأثر بالعوامل لا لفظاً ولا محلاً . وقال السيوطي[٣] : "أسماء الأفعال فإِنَّها تلزم النِّيَابَة عَن أفعالها فتعمل عَملهَا وَلَا تتأثر هِيَ بالعوامل ، فَأَشْبَهت الحُرُوف العاملة عمل الْفِعْل، وَهِي إِن وَأَخَوَاتها فَإِنَّهَا تعْمل عمل الفِعْل وَلَا تتأثر بالعوامل وَهَذَا على مَذْهَب من يرى أَن أَسمَاء الْأَفْعَال لَا مَحل لَهَا من الْإِعْرَاب ، وَهُوَ رَأْي الْأَخْفَش ، وَنسبه فِي الإيضاح للجمهور ، وفيهَا قولان آخران، أَحدهما : أَن محلهَا نصب بأفعال مضمرة وعليه المازني، وَالثَّانِي : أَنَّها فِي محل رفع بالِابْتِدَاءِ" . واسم الفعل لا يسمى اسماً فقط ؛ لأنه لا يدل على معنى في نفسه غير مقترن بزمن ، كما لا يسمى فعلاً فقط ؛ لأنه يقبل علامات الاسم ، وهو لا يتأثر بالعوامل ، ويبدو لي أن رأي الأخفش هنا صحيح .

---

(١) انظر: توضيح المقاصد ٢٨٨/١-٢٨٩ .
(٢) توضيح المقاصد ٣٠٠/١ .
(٣) همع الهوامع ٦٩/١ .

٤. فَعْلُ الأَمْرِ الخَالِي مِنْ اللَامِ

قال ابن مالك :

وَفِعْــــلُ أَمْــــرٍ وَمُضِـــــيٍّ بُنِيَـــا   وَأعْرَبُـــوا مُضَـــارِعاً إنْ عَرِيَـــا

قال أبو حيان[١] : "فعل الأمر ، فعلى قسمين : معرب بإجماع ، وهو ما دخلت عليه لام الأمر، ومبني باختلاف ، وهو الأمر العاري من اللام ، ومذهب الكوفيين أنّه معرب ، وكان الأخفش يستجيد قول الكوفيين" .

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الأخفش في فعل الأمر الخالي من اللام ، نحو: اذهب إلى البيت، فالأخفش كان يستجيد مذهب الكوفيين فيه ، ومذهبهم : أنّه معرب بتقدير حرف جزم قبل فعل الأمر الخالي من اللام ، وحيث ذكر أبو حيان أيضاً مذهب البصريين ، فقال أبو حيان[٢] : "فمذهب البصريين أنّه مبني". لم يبد أبو حيان رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة ، لكنّه قال عن مذهب الكوفيين[٣] : "وهو اختيار أبي علي بن أبي الأحوص من شيوخنا" . ويبدو أن الراجح في فعل الأمر الخالي من اللام أنّه مبني ؛ لأن الأصل في الأفعال البناء ، ولأن إعمال الحرف المحذوف ضعيف .

٥. اتِصَالُ نُونِ التوكِيدِ بِالفِعْلِ المُضَارِعِ

قال ابن مالك :

مِــنْ نُــونِ تَوْكِيــدٍ مُبَاشِــرٍ وَمِــنْ   نُــونِ إنَــاثٍ كَيَــرُعْنَ مَــنْ فُــتِنْ

قال أبو حيان[٤] : "أما نون التوكيد ؛ فإنها إذا اتصلت بالمضارع المعرب احتراز عن اتصالها بالمضارع الذي لحقته نون الإناث يُبنى مطلقاً معها في مذهب الأخفش سواء أكان المضارع مما رفع بالنون ، أو لم يكن" .

وقال المرادي[٥] : "ذهب الأخفش ، وطائفة إلى البناء مطلقاً ، وذهب قوم إلى الإعراب مطلقاً" .

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان ، والمرادي قول الأخفش في اتصال نون التوكيد بالفعل المضارع ، وهو عنده بناء الفعل المضارع مطلقاً عند اتصالها به سواء أكانت مباشرة أم غير مباشرة ، فيكون

---

(١) منهج السالك ٧ .
(٢) منهج السالك ٧ .
(٣) منهج السالك ٧ .
(٤) المنهج السالك ٧ .
(٥) توضيح المقاصد ٣٠٦/١ .

الفعل المضارع معها مبنياً على الفتح ، وأورد أبو حيان أقوال النحاة في اتصال نون التوكيد بالفعل المضارع ؛ فقال(١) : "هناك من النحاة من فرق بين نون التوكيد المباشرة ، وغير المباشرة؛ فعند اتصال نون التوكيد المباشرة بالفعل المضارع يبنى ، وعند اتصال نون التوكيد غير المباشرة لا يبنى الفعل المضارع ، وهذا ظاهر كلام المصنف ، وقال: ترجيح هذه المذاهب، والاستدلال عليها ليس هذا موضعها". فذكر أبو حيان آراء النحاة في هذه المسألة ، ولم يبد رأيه في هذه المسألة .

وقال المرادي(٢) : "والضابط : أن ما كان رفعه بالضمة إذا أكد بنون التوكيد بني لتركيبه معها ، وما كان رفعه بالنون إذا أكد بنون التوكيد لم يبنَ لعدم التركيب ؛ لأن العرب لا تركب ثلاثة أشياء ، ما ذهب إليه الناظم من التفصيل في نون التوكيد بين المباشرة وغير المباشرة ، وهو المشهور، والمتصور" .وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في اعتبار بناء الفعل المضارع ، إذا اتصل به نون التوكيد المباشرة ، وغير المباشرة مطلقاً .

ويبدو أنّ الراجح بناء الفعل المصارع إذا اتّصلت به نون التوكيد المباشرة ، إعراب الفعل المضارع إذا فُصل بينه ، وبين نون التوكيد بواو الجماعة ، أو ياء المخاطبة ، نحو : هل تضربنّ يا زيدون ، والأصل تضربوننّ ، فحذفت النون الأولى لتوالي الأمثال ، فصار تضربونّ ، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين ، فصار تضربنّ .

٦. القَولُ فِي إِعْرَابِ المُثَنَى

قال ابن مالك :

بِالأَلِفِ ارْفَعِ الْمُثَنَّى وَكِلا إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافاً وُصِلاَ

قال أبو حيان(٣) : "ذهب الأخفش ، والمازني ، والزياديُّ والمبرد إلى أن هذه الحروف دلائل إعراب ، وليست بإعراب ، وذهب آخرون إلي أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف التي قبل هذه الحروف ، ونسب هذا إلي الأخفش" .

وقال الشاطبي(٤) : "وذهب الأخفش، والمبرد إلى أن الإعراب مقدر في الحرف قبل العلامة وحرف اللين علامة على ذلك" .

---

(١) انظر: المنهج السالك ٧ .
(٢) توضيح المقاصد والمسالك ٣٠٦/١ .
(٣) منهج السالك ٩ .
(٤) المقاصد الشافية ١٦١/١ .

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان ، والشاطبي قول الأخفش في إعراب المثنى بالأحرف ، فأما أبو حيان فذكر قول الأخفش في إعراب المثنى بالأحرف ، فالأحرف عند الأخفش دلائل إعراب ، وليست إعراب، وأن إعراب المثنى يكون بحركات مقدرة قبل أحرف المثنى ، وقال أبو حيان(١) : "وذهب آخرون إلى أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف التي قبل هذه الحروف ، ونسب هذا إلى الأخفش ، وذهب الكوفيون إلى أن الحروف هي الإعراب ، وقال بذلك الخليل وسيبويه ، وقال أبو حيان : وذهب بعض أصحابنا المغاربة إلى أن هذه الحروف ، هي أحرف علة ، وهو حرف إعراب ، وهو دليل على الإعراب ، وهو الإعراب نفسه" . ولم يبد أبو حيان رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة ، إنما ذكر قول الأخفش ، ومعه أقوال النحاة .

وأما الشاطبي فذكر قول الأخفش في إعراب المثنى ، بإنّه مقدر في الحرف الذي قبل أحرف المثنى ، وذكر معه أقول النحاة ، وقول ابن مالك في إعراب المثنى ، فقال(٢) : "مذهب ابن مالك ، هو أن الألف هي العلامة كالضمة في المفرد ، وكذلك يقول في الياء في الجر ، والنصب إنها العلامة نفسها من غير تقدير شيء ، ومنهم من جعل الإعراب بالحركات المقدرة في الألف والياء ، فهو عند هؤلاء لم يخرج عن قاعدة الإعراب بالضمة رفعاً ، والفتحة نصباً وبالكسرة جراً ، ثم ذكر قول الأخفش السابق في إعراب المثنى ، وثم قال الشاطبي : ولا حاجة بنا إلى الكلام في إبطالها ، وتصحيح مذهب الناظم ، وقال : فإن حروف اللين نجدها تختلف لاختلاف العوامل ، كما تختلف الحركات ؛ فندعي أنها هي الإعراب " . وقول الشاطبي هذا يدل أنّه اعترض على مذهب الأخفش في اعتبار أن أحرف المثني ليست إعراب ، بل أن الإعراب مقدر في الحرف قبل أحرف المثنى . والراجح إعراب المثنى بالأحرف ، فيعرب في حالة الرفع بالألف ، وفي حالة النصب والجر يكون بالياء .

٧. الأَسْمَاءُ التِي عَلى صِيغَةِ المُثَنَى

قال ابن مالك :

كِلْتَــا كَــذَاكَ اثْنَــانِ واثْنَتَــانِ   كَــابْنَيْنِ وَابْنَتَــينِ يَجْرِيَــانِ

قال أبو حيان(٣) : "إذا سميت بالمثنى فحكمه في الإعراب حكم المثنى ، فتقول في رجل سمّيته زيدان : قام الزيدان ، ورأيتُ الزيدين ، ولا يجوز تثنيته إذا كان على ستة أحرف فما زاد ، نحو: خَلِيلان ، فلا تقول : قام خليلانان ، ولا رأيت خليلانيْن ، وهذا أصل كبير من أصول الأخفش" .

---

(١) منهج السالك ٩ .
(٢) انظر: المقاصد الشافية ١/١٦٠-١٦١ .
(٣) منهج السالك ١٠ .

التوضيح والتحليل:

انفرد أبو حيان بذكر قول الأخفش في أنّه لا يجيز تثنية الأسماء التي تأتي على صيغة المثني ، نحو : خليلان ، وزيدان ، إذا كانت على ستة أحرف فأكثر ، وقال أبو حيان قبل ذكر قول الأخفش(١) : "ولا يجوز تثنيته إذا كان على ستة أحرف فما زاد ، نحو : خَلِيلان ، فلا تقول: قام خليلانان ، ولا رأيت خليلانيْن ، وهذا أصل كبير من أصول الأخفش" . وهذا يدل على موافقته لقول الأخفش في هذه المسألة .

٨. القَوَلُ فِي تَفْسِيرِ كَلِمَةِ (العَوَالِم)

قال الشاطبي(٢) : "لكنهم اختلفوا في تفسير العَوالم التي جمعت هذا الجمع ؛ فمنهم من ذهب إلى أنها أصناف الخلق ما عقل منها ، وما لم يعقل ، وهذا ظاهر كلام الجوهري ورأي أبي الحسن" .

التوضيح والتحليل :

انفرد الشاطبي بذكر قول الأخفش في تفسير كلمة (العَوالم) التي جمعت هذا الجمع ، ثم قال الشاطبي بعد ذكر قول الأخفش(٣) : "ومنهم من ذهب إلى أنها أصناف العقلاء ، وهم الإنس، والجن والملائكة ، وهو رأي أبي عبيد ، ومنهم من ذهب إلى غير ذلك مما لا يحتاج إلى ذكره ، فالأول صحيح في القياس – قول الأخفش– من باب التغليب " . وهذا يدل على موافقته لقول الأخفش في هذه المسألة .

٩. حَرَكَةُ إِعْرَابِ جَمع المُؤَنَث السَّالِمِ فِي النَصْبِ

قال ابن مالك :

وَمَـــا بِتَـــا وَأَلِـــفٍ قَـــدْ جُمِعَـــا   يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعا

قال أبو حيان(٤) : "ذهب الأخفش إلى أنها حركة بناء ، وأنّه في حالة النصب مبني، وتابعه على ذلك المبرد ، وشبهاه بأمس في أنّه يعرب في حال ، ويبنى في حال" .

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر رأي الأخفش في حركة إعراب جمع المؤنث السالم في النصب ، وهي عند الأخفش حركة بناء ، وذكر قول الجمهور في حركة جمع المؤنث السالم في النصب ، وهو

---

(١) منهج السالك ١٠ .
(٢) المقاصد الشافية ١٨٤/١ .
(٣) انظر: المقاصد الشافية ١٨٤/١ .
(٤) منهج السالك ١١ .

أنها حركة إعراب ، ثم قال : وترجيج ما ينبغي ترجيحه في غير هذا[١] . وهذا يدل أنّه لم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة . يبدو أن حركة نصب جمع المؤنث السالم هي حركة إعراب ، وليست حركة بناء ؛ لأن الاسم الممنوع من الصرف يجر بالفتحة نيابةً عن الكسرة .

١٠. القَوْلُ فِي حَرَكَةِ مَا لَا يَنْصَرِف فِيْ حَالةِ الجَرِ

قال ابن مالك :

وَجُــرَّ بِالْفَتْحَـــةِ مَـــالا يَنْصَـــرِفْ　　　مَـالَمْ يُضَـفْ أَوْيَـكُ بَعْـدَ ألْ رَدِفْ

قال أبو حيان[٢] : "وذهب الأخفش، والمبرد إلى أنّه مبني في حالة الجر، كما تقدم من مذهبهما فيما جُمع بالألف والتاء في حالة النصب" .

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الأخفش في حركة ما لا ينصرف في حالة الجر، بأنها عند الأخفش حركة بناء ، وذكر قول الجمهور فيها ، وهو أنها حركة إعراب ، وأنّه حُمِلَ فيه المجرور على المنصوب لغة ذكروها في باب ما لا ينصرف[٣]. فذكر أبو حيان قول الأخفش ، وقول الجمهور في حركة جر ما لا ينصرف دون أن يبدي رأيه في هذين القولين . ويبدو في حركة الممنوع من الصرف في حالة الجر ، هي حركة إعراب ، فالممنوع من الصرف يعرب في حالة الرفع بالضمة ، وفي حالة النصب بالفتحة ، وفي حالة الجر بالفتحة إذا كان نكرة ، ويجر بالكسرة إذا كان مُعرفاً بأل التعريف أو بالإضافة .

١١. إعْرَابُ الأَفْعَالِ الخَمْسَةِ بِالأَحْرفِ

قال ابن مالك :

وَاجْعَــلْ لِنَحْــوِ يَفْعَــلاَنِ النُّونَــا　　　رَفْعــــاً وَتَــــدْعِينَ وَتَسْــــأَلُونَا

قال أبو حيان[٤] : "وزعم الفارسي أن هذه الأفعال معربة ، ولا حرف إعراب فيها ، وقال الفارسي : لأنه لا يكون حرف الإعراب فيها النون لسقوطها للعامل ، وهي حرف صحيح ، ولا يكون الضمير ؛ لأنّه الفاعل ، لأنّه ليس في آخر الكلمة ، وحرف الإعراب لا يلزم الحركة ، ولم يبق إلا أن تكون معربة ، ولا حرف إعراب فيها ، وقول الفارسي هذا شبيه بقول الأخفش فيها إنها دليل الإعراب" .

---

(١) انظر: منهج السالك ١١ .
(٢) منهج السالك ١٢ .
(٣) منهج السالك ١٢ .
(٤) منهج السالك ١٣ .

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الأخفش في إعراب الأفعال الخمسة ، وهو أنّ الأفعال الخمسة لا تعرب بالحروف ؛ لأن الحروف دليل إعراب فيها ، ويتفق قول الأخفش هنا مع قول الفارسي ، وذكر مع قول الأخفش أقوال النحاة في إعراب الأفعال الخمسة ، فقال أبو حيان(١) : "فأما مذهب الجمهور في إعراب الأفعال الخمسة ، هو إعراب الأفعال الخمسة في حالة الرفع بثبوت النون ، وفي حالة النصب ، والجزم بحذف النون ، وأما أبو زيد السهيلي كان يذهب إلى إن إعراب الأفعال الخمسة بحركات مقدرة في لاماتها منع من ظهورها اشتغال اللامات بالحركات التي استدعتها الضمائر، وذلك في حالة الرفع والنصب ، وتحذف تلك الحركات المقدرة في حالة الجزم ، وقال أبو حيان(٢) : "وحرف الإعراب عندنا ، وهو لام الفعل ، بمعنى أنّه كان ينبغي أن يكون علامة الإعراب فيه ، كما كان قبل أن تتصل به هذه الضمائر" . وهذا يدل على أنه اعتراض على قول الأخفش في اعتبار الأحرف دليل إعراب، وليست إعراب .

الأفعال الخمسة هي كل فعل مضارع اتّصلت به واو الجماعة ، أو ألف الاثنين أو ياء المخاطبة ، والمشهور في إعراب الأفعال الخمسة أنها ترفع بثبوت النون ، وتنصب وتجزم بحذف النون .

بَابُ الضّمِيرِ

١٢. القَوْلُ فِيْ يَاءِ (سَليهِ)

قال ابن مالك :

كَالْيَـاءِ وَالْكَـافِ مِـنِ ابْنِـي أكْرَمَـكْ   وَالْيَـاءِ والهَـا مِـنْ سَـليهِ مَـا مَلَـكْ

قال الشاطبي(٣) : "وكان يكفيه الإتيان ببعضها لينبه على فوائد محتاج إلى ذكرها ، منها: خاصة بياء (سَليهِ) وهي الإشعار بأنها عنده من قبيل الضمائر حقيقة كالياء في (ابني) باتفاق ، لا من قبيل العلامات الدالة على تأنيث الضمير المستتر كالتاء في قامت وقائمة، والأول: الذي ارتضاه ، وهو مذهب سيبويه والجمهور ، والثاني : ذهب إليه الأخفش الأوسط والمازني" .

التوضيح والتحليل :

انفرد الشاطبي بذكر قول الأخفش في ياء (سَليهِ) بأنّها من قبيل العلامات الدالة على تأنيث الضمير المستتر ، ثم قال الشاطبي(٤) : "ومن حجة الأخفش أن فعل المفرد مذكر كان أو مؤنث ، لا يبرز ضميره نحو : زيد يقوم ، وهند تقوم ، فقد ثبت في الاستتار على الجملة في

(١) انظر: منهج السالك ١٢-١٣ .
(٢) منهج السالك ١٣ .
(٣) المقاصد الشافية ٢٦٣/١-٢٦٤ .
(٤) المقاصد الشافية ٢٦٥/١ .

فعل المفرد، ولم يثبت إبرازه إلا في محل النّزاع ، والمصير إلى ما ثبت أولى". ثم قال الشاطبي[1] : "للأخفش أن يقول : تلحق العلامة آخر الفعل لإزالة اللبس ، وهي الياء ، والضمير يستتر على ما يجب" . فذكر الشاطبي قول الأخفش في هذه المسألة ، وذكر معه حجة الأخفش في اختيار هذا القول في يا (سَليهِ) ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش .

١٣. القَوْلُ فِي (إيّا) وَمَا يَتّصلُ بِهَا

قال ابن مالك :

وَذُو انْتِصَــابٍ فِــي انْفِصَــالٍ جُعِـلا ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ إيّــايَ والتَّفْرِيــعُ لَــيْسَ مُشْــكِلاَ

قال أبو حيان[2] : "قال صاحب هذه الأرجوزة : إن مذهب الخليل ، والأخفش والمازني ، أن (إيّا) في النصب نظير (أنا) في الرفع ، ويليه أسماء تدل على متكلم أو غيره مضاف إليها أيّا ، وتفتح همزتها ، فيقال : أيّاك ، وتخفف الياء مع كسر الهمزة ومع فتحها" .

وقال الشاطبي[3] : "ويتعلق بكلامه مسألتان ، أحداهما : إنّ (إيّا) في نص كلامه من قبيل الأسماء المضمرة ، وهذا مذهب الخليل ، وسيبويه ، والأخفش ، والمازني والجمهور" .

وقال الشاطبي[4] : "والثانية : أنّ الياء في (إيّاي) ، والكاف في (إياك) ، وسائر ما يلحق (إيّا) ، لم يبين الناظم ماهي ، أهي أسماء أم حروف؟ إذ يحتمل الوجهين على مذهبه في أن (إيّا) فإلى الأول ذهب الخليل ، واختاره المؤلف في التسهيل ، وإلى الثاني ذهب الأخفش ، فيما حكاه ابن جني عن الفارسي" .

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان ، والشاطبي قول الأخفش في(أيّا) ، فأما أبو حيان فنقل مذهب الأخفش عن ابن مالك ، وهو اعتبار(أيّا) في النصب نظير(أنا) في الرفع ، ولم يبد رأيه في مذهب الأخفش في هذه المسألة .

وأما الشاطبي فذكر للأخفش قولين في (إيّا) ، الأول : أنها من قبيل الأسماء المضمرة ، وهو قول ابن مالك ، ووافق الشاطبي الأخفش في ذلك ؛ لأنه ، قال[5] : "والأصح ما ذهب إليه الناظم" . والقول الثاني للأخفش: الضمائر التي تتصل بـ(إيّا) هي حروف على مذهب الأخفش، وذكر الشاطبي هنا قول الأخفش في هذه المسألة ، وذكر معه قول الخليل : اعتبرها الخليل أسماء . ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

---

(١) المقاصد الشافية ١/٢٦٥ .
(٢) منهج السالك١٧-١٨ .
(٣) المقاصد الشافية ١/٢٨٦ .
(٤) المقاصد الشافية ١/٢٨٨-٢٨٩ .
(٥) المقاصد الشافية ١/٢٨٧ .

بَابُ المَوْصُول

١٤. تَعْرِيفُ المَوْصُولات

قال أبو حيان[١] : "اختلف الناس في تعريف الموصولات ، فذهب الأخفش إلى أنها تَعَرّفت بالألف واللام ، قالوا : الذي ليس فيه ألف ولام ؛ فهو على نية ما فيه الألف واللام نحو : من وما ".

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الأخفش في تعريف الموصولات ، وذكر معه تعريف الفارسي ، وهو : "إنها تعرفت بالعهد الذي في الصلة ، ولم تعرف بالألف واللام"[٢] . وقال أبو حيان عن مذهب الأخفش[٣] : "ومذهب الأخفش هو المختار" . ويدل هذا على موافقته لقول الأخفش في تعريف الموصولات بالألف واللام .

١٥. القَوْلُ فِيْ (مَا) المَصْدَرِيةِ

قال ابن مالك :

وَمَـنْ وَمَـا وَأَلْ تُسَـاوِي مَـا ذُكِـرْ وَهكَـذَا ذُو عِنْـدَ طَـيِّءٍ شُـهِرْ

قال أبو حيان[٤] : "وأما (ما) فتكون اسماً ، وتكون حرفاً ، وأنها حرف إذا كانت مصدرية، نحو: أعجبني ما قمت ، أي قيامك ، وبهذا قال الكوفيون ، وخالف الأخفش في المصدرية ، فزعم أنّها اسم" .

وقال المرادي[٥] : "ذهب الأخفش وابن السراج إن(ما) المصدرية اسم تحتاج إلى عائد" .

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان ، والمرادي قول الأخفش في(ما) المصدرية ، فأما أبو حيان فذكر قول الأخفش في(ما) المصدرية ، وهي عنده اسم ، وقال[٦] : "إنها حرف إذا كانت مصدرية" . فهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

وأما المرادي فذكر قول الأخفش في(ما) المصدرية فهي عند الأخفش اسم يحتاج إلى عائد، ثم قال المرادي[٧] : "والصحيح : أنها حرف فلا تحتاج إلى عائد ، وهو مذهب سيبويه" . وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

(١) منهج السالك ٢٥ .
(٢) منهج السالك ٢٥ .
(٣) منهج السالك ٢٥ .
(٤) منهج السالك ٢٧ .
(٥) توضيح المقاصد والمسالك ٤١٨/١ .
(٦) منهج السالك ٢٧ .
(٧) توضيح المقاصد والمسالك ٤١٨/١ .

١٦. القَوْلُ فِي (أَلْ) الْتِي بِمَعْنَى الّذِيَ أَو الّتِي

قال أبو حيان[١] : "أما(أل) التي بمعنى الذي أو التي ، نحو: الضارب، والضاربة ، تريد الذي ضرب ، أو التي ضربت ، ففيها خلاف ، ذهب الأخفش إلى أنها حرف تعريف كـ(أل) التي في الرجل ، وليست بموصولة " .وقال المرادي[٢] : "(أل) يشترك فيه العاقل وغيره ، وذهب الأخفش إلى أنها حرف تعريف". وقال ابن هشام[٣]: " وأما(أل) ليست موصولاً حرفياً، ولا حرف تعريف خلافاً لأبي الحسن". وقال الشاطبي[٤] : "والأخفش قال:هي حرف تعريف غير موصول". موصول".

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان ، والمرادي ، وابن هشام ، والشاطبي قول الأخفش في(أل) التي بمعني الذي أو التي، وهي عند الأخفش حرف تعريف . فأما أبو حيان فذكر قول الأخفش في(أل) التي بمعنى الذي أو التي ، وذكر معه أقوال النحاة فيها ، وقال[٥] : زعم المازني ، أنها حرف موصول ، وذهب ابن السراج ، والفارسي ، وأكثر النحويين إلى أنها اسم" . لم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

وأما المرادي فذكر قول الأخفش في (أل) ، وهي عند الأخفش حرف تعريف ، وذكر معه أقوال النحاة فيها ، وقال[٦] : "وهي اسم موصول عند الجمهور، وذهب المازني إلى أنها حرف موصول ، وقال المرادي : والصحيح أنها اسم لأوجه : أحدها عود الضمير عليها في نحو : قد أفلح المتقي ربه". وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

وأما ابن هشام فذكر قول الأخفش في (أل) ، وهي عنده حرف تعريف ، وقال :"ولا حرف تعريف خلافاً لأبي الحسن"[٧]. وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

وأما الشاطبي فذكر قول الأخفش في (أل) ، وهي عنده حرف تعريف ، وقال[٨] : "وأما (أل) فهي عند الجمهور في هذا الباب ، هي اسم ، فالدليل على أنها في هذا الباب اسم عود الضمير عليها ، نحو: جاءتني الضاربها زيد في فصيح الكلام ، فالهاء في الضاربها ، لم يتقدم عليه ما يعود عليه إلا (أل) ؛ فدل ذلك على إنها اسم" . وقول الشاطبي هذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة . الراجح أنها اسم ؛ لأن الضمير يعود عليها .

---

(١) منهج السالك ٢٧/١ .
(٢) توضيح المقاصد والمسالك ٤٣٤/١ .
(٣) أوضح المسالك ١٣٨/١ .
(٤) المقاصد الشافية ٤٤٧/١ .
(٥) انظر: منهج السالك ٢٧ .
(٦) توضيح المقاصد والمسالك ٤٣٤/١ .
(٧) انظر: أوضح المسالك ١٣٨/١ .
(٨) انظر: المقاصد الشافية ٤٤٧/١ .

١٧. القَوْلُ فِي (ذَا)

قال ابن مالك :

وَمِثْــلُ مَــا ذَا بَعْـدَ مَــا اسْــتِفْهَامِ   أَوْ مَــنْ إِذَا لَــمْ تُلْــغَ فِــي الْكَــلاَمِ

قال الشاطبي[١]: "أن تكون (ذا) غير ملغاة في الكلام ، وإليه أشار بقوله : إذا لم تلغ في الكلام ، إلغاء (ذا) على وجهين : أحدهما حقيقي ، والآخر حكمي ، أما الحقيقي : فأن تجعل مقدرة السقوط كأنها لم تذكر ، ومنه ما أنشد الفارسي في التذكرة عن أبي الحسن :

يَـا خـزر تَغْلب مَـاذَا بـالَ نِسْـوتُكم   لَا يَسْتَفِقن إِلَـى الـدَّيرين تَحْنانَـا[٢]

قال أبو الحسن : أراد ما بال نسوتكم ، إذ لا معنى لـ (ذا) في البيت " .

التوضيح والتحليل :

ذكر الشاطبي قول الأخفش في إلغاء (ذا) بعد (ما) الاستفهامية ، حيث ذكر الشاطبي قول الأخفش من أجل الاستدلال على إلغاء (ذا) بعد (ما) الاستفهامية ، وصنفه الشاطبي ضمن الإلغاء الحقيقي . وكلام الشاطبي يدل على موافقته لقول الأخفش .

١٨ . التَوْكِيدُ وَالنَسَقُ عَلى العَائِدِ عَلى المَوْصُولِ المَحْذُوفِ

قال ابن مالك :

إِنْ صَــلَحَ الْبَــاقِي لِوَصْــلٍ مُكْمِــلِ   وَالْحَــذْفُ عِنْــدَهُمْ كَثِيــرٌ مُنْجَلــي

فِـــي عَائِـــدٍ مُتَّصِـــلٍ إِنِ انْتَصَـــبْ   بِفِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ كَمَنْ نَرْجُو يَهَبْ

قال المرادي[٣] : "إذا حذف العائد المنصوب بشرطه ، ففي توكيده والنسق عليه خلاف، أجازه الأخفش والكسائي ، ومنعه ابن السراج ، وأكثر المغاربة ، واختلف عن الفراء " .

وقال الشاطبي[٤] : " وقال الرماني : واختلفوا في النسق على المحذوف في الصلة والتأكيد، والتأكيد، كقولك: الذي نفسه قائمٌ زيدٌ ، والذي وعمرو قائمان زيدٌ ، فأجازه الأخفش ، ونفاه ثعلب ، وابن السراج" .

التوضيح والتحليل :

أما المرادي فذكر قول الأخفش في التوكيد والنسق على حذف العائد المنصوب ، وذكر معه آراء النحاة دون تفضيل قول على آخر، ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

---

(١) المقاصد الشافية ٤٦٢/١ .
(٢) البيت من البسيط لجرير في تاج العروس ٤٩٦/٤٠ والجنى الداني في حروف المعاني ٢٤٠ ، وبلا نسبة في مغني اللبيب ٣٩٦/١ وهمع الهوامع ٣٢٨/١ .
(٣) توضيح المقاصد والمسالك ٤٥٦/١ .
(٤) المقاصد الشافية ٥٢٦/١ .

وأما الشاطبي فنقل قول الأخفش في النسق والتأكيد على المحذوف في الصلة ، ثم قال عن قول الأخفش الشاطبي[1] : قد يقال : إن الأول – وهو الجواز– أولى ؛ لأن دليل الحذف موجود وهو نفسه" . وهذا يدل على موافقة الشاطبي لقول الأخفش في هذه المسألة .

١٩. الضَمِيرُ الُمتَصِل بِالوَصفِ

قال أبو حيان[2]: "وقول ابن مالك : أَوْ وَصْفِ ، سوّى الناظم بين ما نتصب بفعل ، وبين ما نتصب بوصف في أن الحذف في الضمير كثير ، أما الفعل فصحيح ، وأما الوصف ، فإما أن يكون فيه (أل) أو لا ، وإن كانت فيه(أل) ، نحو: الضاربها زيد هندٌ ، فلا يجوز حذفه عند الجمهور، وأجازه بعضهم ، وقد اختلف عن الكسائي في ذلك ، وهذا على خلاف في هذا الضمير، فمذهب الأخفش أنّه منصوب " .

وقال الشاطبي[3]: "فإذا قلت : زيدٌ أنا ضاربه ، أو زيدٌ أنا الضاربه ، ففي موضع الهاء من الإعراب ثلاثة أقوال ، منها : أحدها : أن الهاء في موضع نصب على الإطلاق كانت الصفة بالألف واللام أو لا ، وهو رأي الأخفش ، ونقل عن هشام الكوفي" .

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان ، والشاطبي قول الأخفش في الضمير المتصل بالوصف سواء أكان الوصف معرفة ، أو نكرة ، نحو : الضاربها زيد هِنْد ،زيدٌ أنا ضاربه ، فالضمير عند الأخفش منصوب ، فأما أبو حيان فذكر قول الأخفش في الضمير ، وذكر معه أقوال النحاة ، فقال[4] : " وذهب المازني ، وأبو عمر أنّه مجرور ، وذهب الفراء أنّه يجوز أن يكون منصوباً ، ومجروراً ، ومذهب سيبويه اعتبار هذا الضمير بالظاهر ؛ فحيث جاز في الظاهر النصب والخفض جاز في الضمير مثل ذلك نحو : جاءني الضاربا زيداً ، ويجوز الضاربا زيدِ ، فإذا قلت : الضارباهما غلاماك الزيدان ، أجاز في (هما) النصب والجر" . يتضح مما سبق أن أبا حيان ذكر آراء النحاة دون تفضيل أي الأقوال ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

وأما الشاطبي فذكر قول الأخفش في الضمير المتصل بالصفة المعرفة أو النكرة ، فالضمير عند الأخفش منصوب ، وذكر معه أقوال النحاة ، فقال[5] : والثاني : أنها في موضع جر مطلقاً، وهو رأي الجرمي ، والمازني والمبرد ، والثالث : أن الضمير معتبر بالظاهر ، فإذا كان الظاهر عند وقوعه هنالك مجروراً لا غير فالضمير كذلك" . وقال الشاطبي[6] : " والاحتمال

---

(١) المقاصد الشافية ٥٢٦/١ .
(٢) منهج السالك ٣٢ .
(٣) انظر: المقاصد الشافية ٥٢٩/١ .
(٤) منهج السالك ٣٢ .
(٥) المقاصد الشافية ٥٢٩/١ .
(٦) انظر: المقاصد الشافية ٥٢٩/١ .

والاحتمال الأول – يقصد به قول الأخفش – أرجح ، وهو الذي ذهب إليه في غير هذا النظم" . وهذا يدل على موافقته لقول الأخفش في هذه المسألة .

٢٠. القَولُ فِيْ اللّات وّالعُزَى

قال ابن مالك :

وَقَـــدْ تُـــزَادُ لازِمـــاً كَـــالَّلاتِ   والآنَ والَّـــذِينَ ثُـــمَّ الَّـــلاتِ

قال الشاطبي[١] : "اللات :هو اسم صنم كان بالطائف ، أصله اللّاتّ اسم فاعل ، وهو رجل كان يَلت السويق للحاج إذا قدموا ، وكانت العرب تعظم هذا الرجل لإطعامه الناس في كل موسم من مواسم الحج ، وقد قرأ ابن عباس ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللّات﴾[٢] على فاعل من لت فالألف واللام في (اللات) عند الناظم زائدتان ، وهو مذهب الأخفش فيها ، وفي (العزى) .

التوضيح والتحليل :

انفرد الشاطبي بذكر قول الأخفش في اللام التي تدخل على(اللّات وّالعُزَى) ، هو أن الألف واللام زائدتان فيهما ، ثم قال الشاطبي[٣] : "ويدل على صحة مذهبه- الأخفش- أنهما علمان بمنزلة يغوث ، ويعوق ، ونسر ومناة ، فهذه كلها أعلام غير محتاجة في تعريفها إلى أداة " . وكلام الشاطبي يدل على موافقته لقول الأخفش في هذه المسألة . الراجح أن قول الأخفش هنا صحيح ؛ لأن(اللات والعزى) اسمان فلا تحتاج إلى (أل) التعريف .

٢١. القَوْلُ فِي (الآنَ)

قال الشاطبي[٤] : "من الأمثلة (الآن) وهو اسم للزمان الحاضر ، والألف واللام فيه زائدة على ذلك الأخفش" .

التوضيح والتحليل :

انفرد الشاطبي بذكر قول الأخفش في زيادة ألف ولام كلمة(الآنَ) ، ثم قال الشاطبي بعد قول الأخفش[٥] :"وقد خالف في ذلك طائفة، وجعلوها للتعريف من الأصل الأول". كلام الشاطبي الشاطبي هنا يدل على موافقته لقول الأخفش في هذه المسألة . الراجح أن قول الأخفش صحيح .

---

(١) المقاصد الشافية ١/٥٥٩-٥٦٠ .
(٢) سورة النجم ١٩/٥٣ .
(٣) المقاصد الشافية ١/٥٦٠ .
(٤) المقاصد الشافية ١/٥٦٠ .
(٥) المقاصد الشافية ١/٥٦٠ .

بَابُ الابْتِدَاءِ

٢٢. الابْتِدَاءُ بِالْوَصْفِ النَكَرَةِ العَارِي مِنْ الاسْتِفْهَامِ وَالْنَفِي

قال ابن مالك :

وَقِــسْ وَكَاسْــتِفْهَامٍ النَّفْــيُ وَقَــدْ يَجُــوزُ نَحْــوُ فَــائِزٌ أُولُــو الرَّشَــدْ

قال أبو حيان(١) : "وقد يبتدأ بالوصف العاري من الاستفهام والنفي ، ويرفع ما بعده على أنّه معمول له أغنى عن الخبر ، نحو : قائم الزيدون ، والأخفش أجاز ذلك" .

وقال المرادي(٢) : "إشارة إلى جواز الابتداء بالوصف المذكور مجرداً من النفي والاستفهام، وهو قليل ، ومثل قوله : وقد يجوز نحو : فائز أولو الرشد ، ونقل المصنف عن سيبويه جوازه على القبح ، وعن الأخفش أنّه يرى ذلك حسناً " .

وقال ابن هشام(٣) : "ولابد لوصف المذكور من تقدم نفي أو استفهام خلافاً للأخفش ، والكوفيين ولا حجة لهم في ، نحو :

خَبيــرٌ بَنُــو لهــبٍ فَــلاَ تَــكُ مُلْغِيــا مَقَالَــةَ لِهْبِــي إذَا الطيــرُ مَــرَّتِ(٤)

وقال ابن عقيل(٥) : "ومذهب البصريين إلا الأخفش أن هذا الوصف لا يكون مبتدأ إلا إذا إذا اعتمد على نفي أو استفهام ، وذهب الأخفش والكوفيون إلى عدم اشتراط ذلك ؛ فأجازوا : قائمٌ الزيدان ، فقائم: مبتدأ ، والزيدان : فاعل سد مسد الخبر" .

وقال الشاطبي(٦): "ذهب الأخفش إلى جواز ذلك من غير تقدم استفهام ، ولا غيره ، فتقول على قول الأخفش : قائمٌ الزيدان ، وخارجٌ الصالحون ، ونحو ذلك" .

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان ، والمرادي ، وابن هشام ، وابن عقيل والشاطبي قول الأخفش في هذه المسألة ، فيجوز عند الأخفش الابتداء بالوصف النكرة دون الاعتماد على الاستفهام أو النفي، فأما أبو حيان فذكر قول الأخفش جواز الابتداء بالوصف النكرة دون أن يسبق بنفي أو غيره، وقال أبو حيان(٧) : "أجاز ذلك الأخفش ، واتبعه الناظم مستدلاً على صحة ذلك بقول الشاعر:

خَبيــرٌ بَنُــو لهــبٍ فَــلاَ تَــكُ مُلْغِيــا مَقَالَــةَ لِهْبِــي إذَا الطيــرُ مَــرَّتِ

---

(١) منهج السالك ٣٧ .
(٢) توضيح المقاصد والمسالك ٤٧٢/١ .
(٣) انظر: أوضح المسالك ١٦٨/١-١٧١ .
(٤) البيت من الطويل ، وهو قول لبعض الطائيين في شرح الكافية الشافية ٧٤/١، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١٨١/١ وهمع الهوامع ٣٦٢/١ .
(٥) شرح ابن عقيل ١٥٦/١-١٥٧ .
(٦) المقاصد الشافية ٥٩٤/١ .
(٧) انظر: منهج السالك ٣٧ .

فخبير: مبتدأ ، وبنو: فاعل سد مسد الخبر ، وقال أبو حيان : وليس فيه عندي دليل " . وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

وأما المرادي فنقل قول الأخفش في هذه المسألة ، وقال(١): "أشار ابن مالك إلى جواز الابتداء بالوصف النكرة مجرداً من النفي والاستفهام ، وهو قليل ، ونقل ابن مالك عن سيبويه جوازه على قبح ، ونقل غيره أن مذهب البصريين غير الأخفش المنع" . ولم يبد رأيه في قول الأخفش .

وأما ابن هشام فنقل قول الأخفش في جوازه الابتداء بالوصف النكرة دون الاعتماد على نفي ، أو استفهام ، وقال(٢): "ولا بد لوصف المذكور من تقدم نفي أو استفهام" . ومن كلام ابن هشام يتضح لنا أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

وأما ابن عقيل فذكر قول الأخفش في جواز الابتداء بالوصف النكرة الذي لا يسبق بنفي أو استفهام ، وذكر معه قول البصريين في هذه المسألة بأنهم لا يجيزون ذلك ، لم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

وأما الشاطبي فذكر قول الأخفش في هذه المسألة ، ثم قال(٣) :" والأصح قول الجمهور ، ، وهو اعتماد الوصف النكرة على النفي أو الاستفهام ؛ لأن الوصف قد تقرر فيه أنّه لا يعمل حتي يعتمد على نفي ، أو استفهام" . وهذه العبارة تدل أنّه اعتراض على قول الأخفش جواز بالابتداء الوصف النكرة دون أن تسبق بالنفي والاستفهام .

الراجح أن لا يجوز الابتداء بالوصف النكرة إلا إذا سبق بنفي، نحو : ما عملٌ أحسنُ من المعروف ، أو استفهام ، نحو : هل خُلقٌ أحسنُ من عفة النفس ، أو خصص بالوصف ، نحو: جارٌ قريب خير من أخ بعيد ، أو بالإضافة ، نحو : أفضلُ صديقٍ لك من يذكرك بالخير في غيابك ، لأن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة .

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ٤٧٢/١ .
(٢) أوضح المسالك ١٦٨/١ .
(٣) المقاصد الشافية ٥٩٤/١ .

٢٣. القَوْلُ فِي رَبْطِ الجُمْلَةِ بِالمُبْتَدأ

قال ابن مالك :

وَمُفْـــــرَداً وَيَــــأْتِي جُمْلَـــــهْ   حَاوِيَــةً مَعْنَــى الَّـذِي سِـيقَتْ لَـهْ

قال أبو حيان[١] : "أما من جهة الرابط ، فنقول : إما أن تكون الجملة نفس المبتدأ في المعنى ، أو لا ، وإن كانت لم تحتج إلى رابط ، نحو : قولي الله أكبر ، فهذه الجملة لا عائد فيها يعود على المبتدأ ، وإن لم تكن نفس المبتدأ في المعنى فلا بد من رابط ، والرابط المتفق على أحد خمسة أشياء : الضمير، والإشارة ، وإعادته بلفظه ، والعموم ، والعطف بجملة فيها ضمير المبتدأ على جملة عارية منه " ، وقال أبو حيان[٢] :" أجاز الأخفش أن يكون الرابط إعادة المبتدأ بمعناه ، نحو : زيد قام أبو عمرو ، إذا كان أبو عمرو كنيته زيد" .

وقال ابن هشام[٣] : "قال الأخفش : أو غيرهم: أي، رابط ضمير المبتدأ ظاهر أو مقدر، نحو قوله تعالى :﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ ﴾[٤] وهو قصد هنا إعادة المبتدأ بمعناه ، فجعل الأخفش جملة : إنا لا نضيع أجر المصلحين، خبر المبتدأ (الذين) ، ورابط إعادة المبتدأ بمعناه" .

وقال الشاطبي[٥] : "إن قول: حاوية معنى الذي سيقت له، يحتمل تفسرين ، أحدهما : عام، وهو أن يريد ما هو أعم من الضمير ، إذ المقصود الربط بين الجملة والمبتدأ ، وجملة ما ذكروا من ذلك خمسة أشياء ، ومنها : إعادة المبتدأ بمعناه لا بلفظه ، نحو : زيد قام أبو عبدالله، ويذكر هذا عن الأخفش ، واستدل بذلك بقول الشاعر :

إِذَا المَرْءُ لَمْ يَخْشَ الكَرِيْهَةَ أَوْشَكَتْ   حِبَالَ الهُوَيْنِي بِالفَتَى أَنَ تَقَطَّعَا[٦]

فالمعنى أوشكت حبال الهوينا به أن تقطع ، فوضع الفتى موضعه" .

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان ، وابن هشام والشاطبي قول الأخفش في رابط الجملة بالمبتدأ ، وهو إعادة المبتدأ بمعناه ، وحيث اعترض أبو حيان على قول الأخفش في هذه المسألة ، وقال[٧]:" لا يجوز أن تربط بالمعنى لا شيء من الروابط التي قدما أنها متفق عليها ، خلافاً لمن زعم أنّه يصح الربط بالمعنى غير ذلك ، نحو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْواجاً

---

(١) منهج السالك ٣٩ .
(٢) منهج السالك ٣٩ .
(٣) أوضح المسالك ١/١٧٧ .
(٤) سورة الأعراف ٧/١٧٠ .
(٥) انظر: المقاصد الشافية ١/٦٣٠-٦٣١-٦٣٣-٦٣٤ .
(٦) البيت من الطويل للكلحبة اليربوعيّ في الذخائر والعبقريات ٢/٢١٤ ، وبلا نسبة في الخصائص ٣/٥٥ .
(٧) منهج السالك ٣٩ .

يَتَرَبَّصْنَ﴾[(١)] فقال يتربص في موضع الخبر ، وقد ربط بالمعنى ؛ لأن التقدير يتربص أزواجهم، فبعض الجملة قام مقام مضاف إلى العائد فحصل ، وهذا عندنا متأول" .

وأما ابن هشام ذكر قول الأخفش في ربط الجملة بالمبتدأ من ضمن روابط الجملة بالمبتدأ، وذكر ابن هشام قول الأخفش دون أن يبدي رأيه فيه .

وأما الشاطبي فقد ذكر قول الأخفش في ربط الجملة بالمبتدأ ، وهو إعادة المبتدأ بمعناه من روابط الجملة بالمبتدأ الخمسة ، وقال الشاطبي[(٢)] : "واستشهاد الأخفش صحيح ؛ لأنه إنما استشهد بوقوع الأول بمعناه ، حيث يقع الضمير في (الفتى) – في شاهده – موضوع موضع الضمير بلابد" . وهذا يدل على موافقته لقول في هذه المسألة .

٢٤. المُبْتَدَأُ الّذِي خَبَرهُ ظَرْف أَوْ جَارِ وَمَجْرُور

قال ابن مالك :

وَأَخْبَـرُوا بِظَـرْفٍ أَوْ بِحَـرْفِ جَـرْ نَـاوِينَ مَعْنَـى كَـائِنٍ أَوِ اسْـتَقِرْ

قال أبو حيان[(٣)] : "واختلفوا في الظرف والمجرور، إذا وقعا خبراً للمبتدأ ، نحو : زيد أمامَك، وزيدٌ في الدار، على أربعة أقوال ، ومنها : إنهما من قبيل المفرد ، والعامل فيهما كائن أو مستقر ، وقد نسب هذا إلى سيبويه ، وهو مذهب الأخفش " .

وقال ابن عقيل[(٤)] : "واختلف النحويون في هذا : مذهب الأخفش إلى أنّه من قبيل الخبر بالمفرد، وإن كلاً منهما متعلق بمحذوف ، ذلك المحذوف اسم فاعل ، والتقدير : زيد كائن أو مستقر عندك أو في الدار، ونسب هذا لسيبويه" .

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان ، وابن عقيل قول الأخفش في الخبر إذا كان ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً ، وهو من قبيل المفرد ، والعامل فيه كائن أو مستقر ، ذكرا قول الأخفش في هذه المسألة دون أن يذكرا رأيهما في قول الأخفش ، وإضافة إلى قول الأخفش أوردا أقوال النحاة في هذه المسألة ، ومن أقوال النحاة في هذه المسألة[(٥)] : " أنهما من قبيل الجمل ، والعامل فيهما كان أو استقر ، ونسب هذا إلى سيبويه ، وبه قال الجمهور، أو أنّه يجوز تقديم الوجهين ، فيكون من قبيل المفرد أو الجمل ، وهو ظاهر قول ابن مالك ، أو أنّه قسم برأسه ليس من قبيل المفرد ، ولا من قبيل الجمل ، وهو مذهب ابن السراج" .

---

(١) سورة البقرة ٢/٢٣٤ .
(٢) المقاصد الشافية ١/٦٣٤ .
(٣) منهج السالك ٤٢ .
(٤) شرح ابن عقيل ١/١٧١ .
(٥) انظر : منهج السالك ٤٢ وشرح ابن عقيل ١/١٧١.

٢٥. الابْتِدَاءُ بِالنَكِرةِ

قال ابن مالك :

وَلاَ يَجُـــــوزُ الابْتِـــــدَا بِـــــالنَّكِرَهْ مَــا لَــمْ تُفِـدْ كَعِنْـدَ زَيْـدٍ نَمِـرَهْ

وَرَغْبَــةٌ فِــي الخَيْـرِ خَيْـرٌ وَعَمَـلْ بِـرٍّ يَـزِينُ وَلْـيُقَسْ مَـا لَـمْ يُقَـلْ

قال الشاطبي[١]: "إنما يذكر متقدمو النحويين هذا الابتداء بالنكرة ، كسيبويه ، والأخفش، والمبرد وابن السراج ما يكثر وجوده مما يسيغ الابتداء بالنكرة لوقوع الفائدة بذكر ذلك كالوصف والعموم ، ولا يوجد لهم في ذلك حصر" .

التوضيح والتحليل :

انفرد الشاطبي بذكر قول الأخفش في جواز الابتداء بالنكرة إذا حصل منها فائدة ، ثم قال الشاطبي[٢] : "والدليل أن المعتبر عندهم في ذلك الجواز والمنع ، أنما هو حصول الفائدة وعدمها ، وأنّه قد تتصف النكرة ، ثم لا يكون في الإخبار عنها فائدة ، فلا يجوز الإخبار عنها". وهذا يدل على موافقته لقول الأخفش في اعتبار الابتداء بالنكرة هو حصول الفائدة منها.

٢٦. تَقْدِيمُ الخَبَرِ إِذَا اتّصلَ بالخَبرِ ضَمْير يَعُودُ عَلى مَا اتّصلَ بالمُبْتَدأ

قال ابن مالك :

وَالأَصْـلُ فِـي الأَخْبَـارِ أنْ تُـؤَخَّرَا وَجَـــوَّزُوا التَّقْـــدِيمَ إذْ لا ضَـــرَرَا

قال أبو حيان[٣] :" فإن كان قد اتصل بالخبر ضمير يعود على ما اتصل بالمبتدأ ، مثل : في داره قيامُ جعفرٍ، وفي بيتها ثوبُ زينبِ ، أجازه الأخفش ، ومنعه غيره" .

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الأخفش جوازه في تقديم الخبر ، إذا اتصل بالخبر ضمير يعود على ما اتصل بالمبتدأ ، دون أن يبدي رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة . الراجح هنا جواز تقديم الخبر المتصل به ضمير يعود على المبتدأ ؛ لأن لا يوجد لبس في ذلك ، فالمبتدأ معروف وهو(قيام) ، والخبر معروف أيضاً وهو شبه الجملة (في داره) .

---

(١) المقاصد الشافية ٣٨/٢ .
(٢) المقاصد الشافية ٣٨/٢ .
(٣) منهج السالك ٤٦ .

٢٧. القَولُ فِي جَوَازِ تَقَدِيم الخَبَرِ

قال ابن مالك :

كَــذَا إذَا مَــا الْفِعْـلُ كَــانَ الْخَبَـرَا   أَوْ قُصِـــدَ اسْــتِعمَالُهُ مُنْحَصِـــرَا

قال الشاطبي[١] : "أما نحو : الزيدان قاما ، فلا إجماع فيه البته ، فقد حكى ابن ولاد في سُؤالاته لأبي إسحاق الزجاج أن أبا إسحاق قال : إن الأخفش، والمبرد يجيزان (قاما الزيدان) على التقديم والتأخير، وباقي البصريين لا يجيزونه " .

التوضيح والتحليل :

ذكر الشاطبي قول الأخفش في جواز تقديم الخبر إذا وقع جملة فعلية ، وذكر معه قول البصريين ، وقال الشاطبي[٢]:" وبهذا قد يعتذر عن الناظم ، في نحو : الزيدان قاما ، بأن يقال : لعله أخذ فيه بمذهب الأكثر ، وإن كان على خلاف ما ذهب إليه في كتابه : التسهيل " . ولم يبد رأيه في قول الأخفش في تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان جملة فعلية .

وفي الأغلب لا يتقدم الخبر على المبتدأ إذا كان الخبر فعلاً ؛ لأنّه لو تقدم الخبر إذا كان فعلاً على المبتدأ ، لتغيرت الجملة من اسمية إلى فعلية .

٢٨. وُجُوبُ تَقْدِيمِ الْخَبَرِ

قال ابن مالك :

كَـــذَا إذَا يَسْـــتَوْجِبُ التَّصْـــدِيرا   كَـــأَيْنَ مَـــنْ عَلِمْتَـــهُ نَصِـــيراَ

قال الشاطبي[٣]: "أجاز الأخفش، والمازني : زيدٌ كيف؟ وعمرو أين ؟ فلم يريا وجوب التقديم هنا" .

التوضيح والتحليل :

انفرد الشاطبي بذكر قول الأخفش في أنّه يجوز تقديم المبتدأ إذا كان الخبر من الأدوات التي لها حق الصدارة ، مثل : كيف وأين ، فالأخفش لم ير وجوب التقديم ، والشاطبي رأيه يخالف ما قاله الأخفش ، فقال [٤] : "لا يجوز أن تقول : زيد كيف ؟ ولا قيامك متى ؟ ، وقال عن قول الأخفش ، والمازني : ولا أدري ما مستندهما في ذلك" . وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش جواز تقديم المبتدأ على الخبر ، إذا كان الخبر من الأدوات التي لها حق الصدارة .

وما أميل إليه لا يجوز تقديم المبتدأ على الخبر إذا كان الخبر من الأدوات التي لها حق الصدارة ، نحو : كيف ، ومتى ، وأين ، بل يجب تقديم الخبر في هذه الحالة .

---

(١) المقاصد الشافية ٢/٧٠ .
(٢) المقاصد الشافية ٢/٧٠ .
(٣) المقاصد الشافية ٢/٨٨ .
(٤) انظر: المقاصد الشافية ٢/٨٨ .

٢٩. القَوْلُ فِيْ حَذْفِ الخْبَرِ مَعْ لام الابْتَداءِ

قال ابن مالك :

وَحَــذْفُ مَــا يُعْلَــمُ جَــائِزٌ كَمَــا   تَقُــولُ زَيْــدٌ بَعْــدَ مَــنْ عِنْــدَكُما

قال الشاطبي(١) : "وقد نص أبو الحسن على ضعف قولك : لحَقٌّ أَنَّهُ ذاهبٌ ، وإنّه على حذف الخبر عند سيبويه ، وإنما استقبحه الأخفش من جهة حذف الخبر خاصة ، وقال : ألا ترى أنك لو قلت : لعبد الله ، ثم أضمرت الخبر ، ولم يحسن ، يعني مع العلم ، وإلا فلا يجوز حذفه ، إذا لم يعلم ، فذلك لحق أنّه ذاهب بالإضافة ، وهو على تقدير : ليقين ذاك أمرك " .

التوضيح والتحليل :

انفرد الشاطبي بذكر رأي الأخفش في حذف الخبر مع لام الابتداء ، فلم يجز الأخفش حذف الخبر بعد لام الابتداء ، وقال الشاطبي(٢) : "فهذا نص على ضعف حذف الخبر هنا ، وقبحه ، قد علل استقباحه بأن لما أكد بالكلام صار مع الحذف كالمتدافعين" . وكلام الشاطبي هنا يدل على موافقته لقول الأخفش في هذه المسألة . وما أميل له أنّه يجوز حذف الخبر مع لام الابتداء إذا كان الخبر اسماً صريحاً في القسم ، نحو : لعمرُك لينجحن المجد . فالخبر في هذه الجملة محذوف تقديره : لعمرك قسمي لينجحن المجد .

٣٠. الخَبَرُ المَحْذُوفُ بَعْدَ المُبْتَدَأ المَعْطُوف عَلَيه بِواو

قال ابن مالك :

وَبَعْــدَ وَاوٍ عَيَّنَــتْ مَفْهُــومَ مَــعْ   كَمِثْــلِ كُــلُّ صَــانِعٍ وَمَــا صَــنَعْ

قال أبو حيان(٣) : "هذا فيه قولان ذكرهما الأخفش في الأوسط ، أحدهما : أن الخبر محذوف تقديره مقروناً أو ما معناه ، والقول الآخر : أنّه لا تحتاج إلى تقدير حذف خبر ، بل هذا الكلام تام ، ولا يحتاج إلى زيادة ؛ لأنه في معنى كل رجل مع صنعته ، وهذا كلام تام لا يحتاج إلى حذف" .

وقال ابن هشام(٤) : "وزعم الكوفيون والأخفش أن نحو: كل رجل وضيعته ، مستغني عن تقدير الخبر ؛ لأن معناه : مع ضيعته".

---

(١) المقاصد الشافية ٩٤/٢ .
(٢) المقاصد الشافية ٩٤/٢ .
(٣) منهج السالك ٥٠ .
(٤) أوضح المسالك ٢٠١/١ .

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان وابن هشام قول الأخفش في الخبر المحذوف بعد المبتدأ الذي يكون معطوفاً عليه بواو هي نص في المعية ، نحو : كلُ رجلٍ وصنعتُه . فأما أبو حيان فذكر للأخفش قولين في الخبر المحذوف بعد المبتدأ المعطوف عليه اسم بواو هي نص في المعية والملازمة ، ولم يبد رأيه في قولي الأخفش في هذه المسألة .

وأما ابن هشام فذكر قول الأخفش في نحو : كلُ رجلٍ وضيعته ، أنّه مستغنٍ عن الخبر، لأن معناه مع ضيعته ، وذكر ابن هشام كلمة زعم مع قول الأخفش ، يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة ، وكان ابن هشام يقدر الخبر المحذوف وجوباً ، وتقديره هنا : كلُ رجلٍ وضيعتُه متلازمان .

الراجح في الخبر المحذوف في نحو : كلُ رجل وصنعته ، أن يكون الخبر محذوفاً وجوباً؛ لأن التقدير : كل رجل وصنعته متلازمان ، فالمبتدأ هنا لا يستغني عن خبره بل هو محذوف وجوباً.

٣١. القَوْلُ فِيْ تَقْدِير الخَبَرِ المَحْذُوفِ

قال ابن مالك :

وَقَبْـلَ حَـالٍ لاَ يَكُـونُ خَبَـرَا ... عَـنِ الَّـذِي خَبَـرُهُ قَـدْ أُضْـمِرَا

قال أبو حيان(١) : "ذكر أنّه يجب حذف الخبر في أربعة مواضع : بعد لولا غالباً ، وفي نص يمين ، وبعد واو ، إذا سد الحال مسد الخبر ، ذهب الأخفش إلى أن التقدير الخبر: ضربي زيداً قائماً ، وهو ضربي زيداً ضربه قائماً ؛ فجعل الخبر محذوفاً ليس الظرف إنما هو ضربه".

وقال المرادي(٢): "يجب حذف الخبر في أربع مواضع منها : قبل حال لا يصلح جعلها خبراً عن المبتدأ المذكور ، وذهب الأخفش إلى أن الخبر المحذوف مصدر مضاف إلى ضمير صاحبها ، والتقدير : ضربي زيداً ضربُه قائماً ، واختاره في التسهيل " .

وقال ابن الوردي(٣) : "ومتى صح جعل الحال خبراً للمبتدأ ، لم يجز أن تسد مسد خبره ، وإن حذف معها ؛ فعلى وجه الجواز ، حكى الأخفش : زيد قائماً ، وخرجت فإذا زيد جالساً" .

وقال ابن هشام(٤): "وأما حذف الخبر وجوباً في مسائل ، ومنها : أن يكون المبتدأ ، إما مصدراً عاملاً في اسم مفسر لضمير ذي حال لا يصح كونها خبراً عن المبتدأ المذكور ، نحو:

---

(١) انظر: منهج السالك ١/٥٠ .
(٢) توضيح المقاصد والمسالك ١/٤٨٦-٤٨٨-٤٨٩ .
(٣) تحرير الخصاصة ١٠٥ .
(٤) أوضح المسالك ١/١٩٦-٢٠١-٢٠٢ .

ضربي زيداً قائماً ، وخبر ذلك مقدر، بمصدر مضاف إلى صاحب الحال عند الأخفش ، واختاره الناظم، فيقدر في: ضربي زيداً قائماً ، ضربي زيداً ضَرْبُه قائماً " .

وقال ابن عقيل[١] : "واحتراز بقوله: لا يكون خبراً ، عن الحال التي تصلح أن يكون خبراً عن المبتدأ المذكور ، نحو ما حكى الأخفش – رحمه الله – من قولهم : زيد قائماً ، فزيد : مبتدأ، والخبر مخذوف ، والتقدير: ثبت قائماً ، وهذه الحال تصلح أن تكون خبراً ، فتقول : زيد قائم ، فلا يكون الخبر واجب الحذف" .

وقال ابن جابر الهواري[٢] : "وحكى الأخفش: زيدٌ قائماً ، بنصب قائم على الحال ، والخبر محذوف جوازاً " .

وقال الشاطبي[٣]: "ثم نقول: إن قوله :لا تكون خبراً ، يعني الخبر الاصطلاحي يريد بذلك التحرر من الحال التي يصح جعلها خبراً عن المبتدأ ، فإن متى صح ذلك ، لم يلزم حذف الخبر وسد الحال مسده ، بل إن كان فعلى الجواز ، كما ذكر عن الأخفش أنّه حكى : زيد قائماً، تقديره، زيد موجود قائماً" .

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان ، والمرادي ، وابن الوردي ، وابن هشام ، وابن عقيل ، ابن جابر الهواري والشاطبي قول الأخفش في حذف الخبر قبل الحال ، وتقديره ، فأما أبو حيان فذكر قول الأخفش في تقدير الخبر في قوله : ضربي زيداً ضربُه قائماً ، وجعل الأخفش الخبر **(ضربُه)** وليس الظرف ، وذكر معه أقوال النحاة في ، فقال[٤] : مذهب من يقول: إن ضربي مبتدأ ، وإن الخبر محذوف ، وإنّه إذا كان المصدر المبتدأ به ماضياً قُدر الخبر إذ كان ، وإن كان مستقبلاً قُدر إذا كان ، وهذا مذهب مشاهير البصريين ، ومن ذهب إلى أنّه مبتدأ لا خبر له لوقوعه موقع الفعل فكأنك قلت : ضربت زيداً قائماً . ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

وأما المرادي فذكر قول الأخفش في تقدير الخبر قبل الحال ، هو مصدر مضاف إلى ضمير صاحبها ، والتقدير : ضربي زيداً ضربُه قائماً ، فكلمة **(ضربُه)** هو الخبر المحذوف عند الأخفش ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

وأما ابن الوردي فذكر قول الأخفش في جواز حذف الخبر هنا ، نحو : زيدٌ قائماً ، وقول ابن الوردي : فعلى وجه الجواز ، يدل على موافقته لقول الأخفش في هذه المسألة .

---

(١) شرح ابن عقيل ١/٢٠٣ .
(٢) شرح ألفية ابن مالك ١/٢٩٧ .
(٣) المقاصد الشافية ٢/١١٤ .
(٤) انظر : منهج السالك ١/٥٠ .

وأما ابن هشام فذكر قول الأخفش في تقدير الخبر قبل الحال في نحو : ضربي زيداً قائماً، بمصدر مضاف إلى صاحب الحال ، و قال ابن هشام [١]: "وخبر ذلك قُدر بإذ كان أو إذا كان عند البصريين" ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

وأما ابن عقيل فذكر حكاية الأخفش في جواز حذف الخبر هنا ، نحو : زيدٌ قائماً، وتقدير الخبر هنا : زيدٌ ثبت قائماً ، فهذه الحال تصلح أن تكون خبراً عن المبتدأ ، فتقول : زيدٌ قائمٌ ، فلا يكون الخبر واجب الحذف ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

وأما ابن جابر الهواري فذكر قول الأخفش في جواز حذف الخبر في نحو : زيدٌ قائماً ، وقال ابن جابر الهواري : وهذا الحذف جائز ، وهذا يدل على موافقته لقول الأخفش .

وأما الشاطبي فذكر قول الأخفش في جواز حذف الخبر قبل الحال ، وقال [٢]: ومثل هذه الحال لا تسد مسد الخبر فيخذف لزوماً ، لإمكان جعله خبراً بنفسه من غير احتياج إلى التقدير، ويدل هذا على موافقته لقول الأخفش في هذه المسألة.

٣٢. القَوْلُ فِيْ وُقوعِ الحَالِ غَيْر مُفْرَدةِ

قال الشاطبي[٣] : "من مواضع الخلاف: الحال إذا كانت غير مفردة ، هل يجوز وقوعها هنا سادة مسد الخبر أو لا ؟ ومنهم من أجاز ذلك على الجملة كالكسائي ، والفراء ، والأخفش والسيرافي ، ومال له ابن خروف ، نحو : إكرامُك زيداً أبوه مطلقٌ " .

التوضيح والتحليل :

انفرد الشاطبي بذكر قول الأخفش في الحال غير المفردة هل تسد مسد الخبر، وحيث أجاز الأخفش ذلك ، وذكر أيضاً قول سيبويه في هذه المسألة فقال الشاطبي[٤] : " ومنع ذلك سيبويه ، وقال الشاطبي[٥] : "وحجة من أجاز السماع المتقدم ، والقياس على المفرد ، وحجة من منع دور ذلك السماع مع أن نيابة الحال هنا عن الخبر على خلاف القياس" .ويبدو لنا أن الشاطبي ذكر أقوال النحاة في هذه المسألة ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش .

---

(١) أوضح المسالك ١٠٢/١ .
(٢) أوضح المسالك ١٠٢/١ .
(٣) المقاصد الشافية ١٢٤/٢ .
(٤) المقاصد الشافية ١٢٤/٢ .
(٥) المقاصد الشافية ١٢٤/٢ .

٣٣. القَوْلُ فِيْ إِعْرابِ (فَحَسْبُكَ)

قال الشاطبي[١] : " وقد تحصل الناظم أربعة مواضع مما يلزم فيه الحذف ، وذكرها في التسهيل ، وثَمَّ أشياء أُخر غير قياسية ، كقولهم : حَسْبُكَ يَنَمِ ، فحسبك : مبتدأ ناب عن خبره الجواب ، وقد قال الأخفش : إن لا خبر له لتأوله باكفف" .

التوضيح والتحليل :

انفرد الشاطبي بذكر قول الأخفش في هذه المسألة ، وهو أنه لا خبر له ، ولكن قال الشاطبي[٢] : فحسبك : مبتدأ ناب عن خبره الجواب . فيبدو من كلام الشاطبي أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

٣٤. القَوْلُ فِيْ تَعَددُ الخَبَر لفظاً دُوَنَ مَعْنَى

قال ابن مالك :

وَأَخْبَـــرُوا بِـــاثْنَيْنِ أَوْ بِـــأَكْثَرا ... عَــنْ وَاحِــدٍ كَهُــمْ سَــرَاةٌ شُــعَرَا

قال الشاطبي[٣] : "أن يتعدد الخبر لفظاً دون معنى لقيامه مقام خبر واحد لفظاً ومعنىً ، كقولهم : هذا حلوٌ حامضٌ ، وقد عد الجمهور هذا الإخبار بخبرين لا بخبر واحد ، ونقل عن الأخفش خلاف هذا ، وأن الثاني صفة للأول لا خبر" .

التوضيح والتحليل :

انفرد الشاطبي بذكر قول الأخفش في تعدد الخبر لفظاً دون معني ، حيث قال فيه الأخفش: أن الثاني صفة لا خبر ، نحو قولهم : هذا حلوٌ حامضٌ ، ثم قال الشاطبي[٤] : " وهو ضعيف عندهم ، وأبطل الفارسي قول الأخفش في هذه المسألة " . ولم يبد رأيه في قول الأخفش في اعتبار تعدد الخبر لفظاً لامعنى ، أن الثاني صفة وليس خبراً .

الراجح هنا اعتبار حلو وحامض خبران للمبتدأ في قولهم : هذا حلوٌ حامضٌ ، وليس جعل حامض صفة لحلو، وذلك مثل قوله تعالى : ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾[٥] ، فالغفور والودود وذو جميعها أخبار لمبتدأ واحد .

---

(١) المقاصد الشافية ١٢٦/٢.
(٢) المقاصد الشافية ١٢٦/٢.
(٣) المقاصد الشافية ٢/ ١٢٩.
(٤) المقاصد الشافية ٢/ ١٢٩.
(٥) سورة البروج ١٤/٨٥ .

بَابُ مَا وَلَا وإنْ المشبهات بليس

٣٥. الْقَوْلُ فِيْ تَقْدِيمِ خَبر(مَا)

قال ابن مالك :

إعْمَـالَ لَـيْسَ أُعْمِلَـتْ مَـا دُونَ إنْ مَــعَ بَقَــا النَّفْــي وَتَرْتِيــبِ زُكِــنْ

قال أبو حيان[١] : " فإن قدم الخبر منصوباً ، وأدخلت إلا على الاسم ، نحو : ما قائماً إلا زيدٌ ، أجاز ذلك الأخفش ، ومنعها البصريون ".

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الأخفش في تقديم خبر(ما) على اسمها المسبوق بإلا ، فأجاز الأخفش عمل (ما) في هذه الحالة ، وقال أبو حيان [٢] : "من شروط عمل (ما) ألا يتقدم خبرها على اسمها ، فإن تقدم بطل عملها". وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في إعمال (ما) العاملة عمل ليس عندما يتقدم خبرها على اسمها .

الراجح هنا عدم إعمال ما ؛ لأن من شروط عملها ألا يتقدم خبرها على اسمها ، وألا يسبق خبرها بـ(إلا) ، فإذا تقدم خبرها على اسمها لا تعمل .

٣٦. القَولُ فِيْ عَمَلِ (لات)

قال ابن مالك :

وَمَـا لِـلاَتَ فِـي سِـوَى حِـينِ عَمَـل وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا وَالْعَكْسُ قَلْ

قال أبو حيان[٣] : "وهذا الذي اخترناه من أن (لات) لا تعمل شيئاً هو مذهب الأخفش" .

وقال المرادي[٤] : "أما (لات) فأثبت سيبويه والجمهور عملها ، ونقل منعه عن الأخفش" .

وقال ابن عقيل[٥] : "ومذهب الأخفش أنها لا تعمل شيئاً ، وأنّه إن وجد الاسم بعدها منصوباً فناصبه فعل مُضْمر، والتقدير :لات أرى حينَ مناصٍ ، وإن وجد مرفوعاً ، فهو مبتدأ والخبر محذوف ، والتقدير : لات حينُ مناصٍ كائنٌ لهم ، والله أعلم " .

وقال الشاطبي[٦] : " أما الأخفش فعنده أنها في القياس لا تعمل شيئاً _ يعني لات ؛ لأنها لأنها حرف وليست بفعل ، فالمرفوع بعدها مبتدأ ، والمنصوب على الظرف ، والمبتدأ يقدر له خبر ، والظرف لا يقدر له شيئاً إلا ما يتعلق بالظرف ، وكذلك يقول في (لا) دون تاء ، فالرفع على الابتداء ، والنصب على إضمار فعلٍ" .

---

(١) منهج السالك ٦٢ .
(٢) انظر: منهج السالك ٦٢ .
(٣) منهج السالك ٦٧/١ .
(٤) توضيح المقاصد والمسالك ٥١١/١.
(٥) شرح ابن عقيل ٢٥٥/١ .
(٦) المقاصد الشافية ٢٤٤/٢ .

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان ، والمرادي ، وابن عقيل والشاطبي قول الأخفش في عمل (لات) فهي على مذهبه لا تعمل شيئاً . فأما أبو حيان فذكر قول الأخفش في (لات) ، وذكر معه قول سيبويه في عمل (لات) ، وهي عنده عملت عمل ليس ، لكن قال أبو حيان[١] : "وهذا الذي اخترناه"، وهو يقصد مذهب الأخفش. وهذا يدل على موافقته لقول الأخفش في هذه المسألة .

وأما المرادي فذكر قول الأخفش في هذه المسألة ، ومعه قول سيبويه والجمهور فيها ، ولم يبد رأيه في هذه الأقوال .وأما ابن عقيل ذكر قول الأخفش في (لات) ، وهو عدم إعمالها ، وذكر معه أقوال النحاة، فقال[٢] : "مذهب الجمهور أنها تعمل عمل ليس ، وقال قوم : إنها لا تعمل ، إلا في أسماء الزمان " . ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

أما الشاطبي فذكر قول الأخفش في عدم إعمال(لات) عمل ليس ، ثم قال الشاطبي عن قول الأخفش[٣]: "الذي قاله الأخفش صحيح" . يدل هذا على موافقته لقول الأخفش في هذه المسألة . والراجح أنها لا تعمل إلا مع أسماء الزمان فقط .

بَابُ أَفْعَالِ المُقَاربةِ

٣٧. القَوْلُ فِيْ (طَفَقَ)

قال ابن مالك :

وَاسْـتَعْمَلُوا مُضَـارِعاً لأَوْشَـكَا وَكَـادَ لا غَيْـرُ وَزَادُوا مُوشِـكَا

قال ابن هشام[٤] : "وهذه الأفعال ملازمة لصيغة الماضي إلا أربعة استعمل لها مضارع ، ومنها ، طَفِقَ ، حكي الأخفش : طَفَقَ يَطْفِقَ كَضَرَبَ يَضْرُبُ ، وطَفِقَ يَطْفَقُ كَعَلِمَ يَعْلُم" .

وقال ابن القيم الجوزية[٥] :" وفي قوله: لا غير، نظر، فإن الأخفش حكى مضارع " طَفَقَ" المفتوحة الفاء على يطَفِق كضَرِبَ يَضْرِبُ" .

وقال الشاطبي[٦]: " قال الأخفش : وبعضهم يقول : طَفَقَ –بالفتح – يَطْفِقُ طفوقاً ".

التوضيح والتحليل :

ذكر ابن هشام ، وابن القيم الجوزية والشاطبي قول الأخفش في الفعل (طفق) وهو من أفعال الشروع ، وقسم من أقسام أخوات كاد ، أغلب هذه الأفعال تأتي بصيغة الماضي ، فأجاز الأخفش الإتيان بالفعل المضارع منه ، فأما ابن هشام فذكر قول الأخفش إتيان الفعل المضارع

(١) منهج السالك ٦٧/١ .
(٢) انظر: شرح ابن عقيل ٢٥٤/١ .
(٣) انظر : المقاصد الشافية ٢٤٤/٢ .
(٤) أوضح المسالك ٢٨٠/١ .
(٥) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ٢٢٥/١ .
(٦) المقاصد الشافية ٢٨٦/٢ .

من الفعل (طفق) ، وقال ابن هشام : وهذه الأفعال ملازمة لصيغة الماضي ، إلا أربعة من ضمنها (طفق) . وهذا يدل على موافقته لقول الأخفش في هذه المسألة .

وأما ابن القيم الجوزية فذكر قول الأخفش في الإتيان بالفعل المضارع من (طفق) للاستدلال على قول ابن مالك : لا غير . وهذا يدل على موافقته الأخفش في هذه المسألة .

وأما الشاطبي فذكر قول الأخفش في الإتيان بالفعل المضارع من الفعل (طفق) ، وقال الشاطبي قبل قول الأخفش(١) : "طفق ، يقال: زيدٌ يفعل كذا يَطْفُقُ طَفَقاً ، أي جعل يفعل ". وهذا يدل على موافقته لقول الأخفش في الإتيان بالفعل المضارع من الفعل (طفق) .

والراجح هنا صحة ما قاله الأخفش في الإتيان بالفعل المضارع من فعل الشروع(طفق) ؛ لأن هناك من كاد وأخواتها تأتي على صيغة المضارع ، نحو : يوشك ، ويكاد ، وحيث قاس الأخفش الإتيان بالمضارع من الفعل (طفق) على الفعل ضَرِبَ يَضْرِب .

بَابُ إنَّ وَأَخَوَاتُها

٣٨. القَوْلُ فِي (لَعَلّ)

قال ابن مالك :

لإنَّ أنَّ لَيْـــــتَ لكِــــنَّ لَعَــــلّ   كَـأنَّ عَكْـسُ مَـا لِكَـانَ مـنْ عَمَـلْ

قال ابن هشام(٢) : قال الأخفش : وللتعليل نحو : أفرغ عملك لعلنا نتغدى ، ومنه قوله تعالى :﴿ لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ ﴾ (٣) .

وقال الشاطبي(٤) : "ولعل للترجي ، ويدخلها معنى الإشفاق ، وعند الأخفش ، قد تكون للتعليل، وعلى ذلك حمل قوله تعالى: ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾(٥) أي ليتذكر أو يخشى" .

التوضيح والتحليل :

ذكر ابن هشام والشاطبي قول الأخفش في المعنى الذي تحمله (لعل) وهو التعليل ، فأما ابن هشام فذكر قول الأخفش في المعنى التي تحمله (لعل) ، وذكر معه بعض المعاني التي تحملها(لعل) ، ومنها :"التوقع، والترجي في المحبوب ، أو الإشفاق في المكروه ، وقال الكوفيون: للاستفهام"(٦). ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

---

(١) المقاصد الشافية ٢/٢٨٥ .
(٢) أوضح المسالك ١/٢٨٩ .
(٣) سورة طه ٢٠/٤٤ .
(٤) المقاصد الشافية ٢/٣١٢ .
(٥) سورة طه ٢٠/٤٤ .
(٦) انظر : أوضح المسالك ١/٢٨٩ . .

وأما الشاطبي فذكر قول الأخفش ، وذكر معه بعض المعاني التي تحملها لعل ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش في اعتبار (لعل) تحمل معنى الترجي . وقال الأخفش في كتابه معاني القرآن(١): " وتقول للرجل: اِعْمَلْ عَمَلَكَ لَعَلَّكَ تَأْخُذُ أَجْرَكَ ، أي: لِتَأْخُذَه".

٣٩. دُخُولُ اللامِ علَى خَبَرِ (إنّ) وَأَخَوَاتِهَا غَير المُتَصَرفِ

قال ابن مالك :

وَلاَ يَلِــي ذِي الَّــلامَ مَـا قَـدْ نُفِيَـا وَلاَ مِــنَ الأَفْعَــالَ مَــا كَرَضِــيَا

قال ابن عقيل(٢): "وإن كان ماضياً غير متصرف ، فظاهر كلام المصنف جواز دخول اللام عليه ؛ فتقول : إنّ زيداً لنعم الرجل، وإنّ عمراً لبئس الرجل ، وهذا مذهب الأخفش، والفراء، والمنقول أن سيبويه لا يجيز ذلك" .

التوضيح والتحليل :

انفرد ابن عقيل بذكر قول الأخفش في دخول اللام على خبر (إنّ) إذا كان ماضياً غير متصرف، وذكر معه قول سيبويه ، وهو لا يجيز في ذلك ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش .

٤٠. القَوْلُ فِيْ المَعْمُولِ الّذي يَتَوَسط بَيْنَ الخَبرِ وَالمُبْتَدأ

قال ابن مالك :

وَتَصْـحَبُ الْوَاسِـطَ مَعْمُـولَ الْخَبَـرْ وَالْفَصْـلَ وَاسْـماً حَـلَّ قَبْلَـهُ الْخَبَـرْ

قال أبو حيان(٣) : "فإن كان الخبر مما لا يجوز أن تدخل اللام عليه ، نحو : كونه ماضياً فلا يجوز دخول اللام على المعمول – ظرف أو مجرور أو مفعول– ، مثال ذلك : إن زيداً عمراً ضرب ، لا يجوز لعمراً ضرب ، لأنه لا يجوز أن زيداً لضرب عمراً ، أجاز ذلك الأخفش".

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الأخفش في جواز دخول اللام على الفعل الماضي ، إذا كان خبراً ، أجاز دخول اللام على المعمول ، وقول أبي حيان : لا يجوز : إن زيداً لضرب عمراً ، يدل هذا أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

(١) معاني القرآن للأخفش ٤٤٣/٢ .
(٢) شرح ابن عقيل ٢٩٢/١.
(٣) منهج السالك ٨٠ .

٤١ . إِعْمَالُ (إنّ) وَأَخَوَاتِها عِنْدَ اتّصَال (مَا) بها

قال ابن مالك :

وَوَصْلُ مَا بِذِي الحُرُوفِ مُبْطِلٌ إِعْمَالَهَا وَقَدْ يُبَقَّى العَمَلُ

قال أبو حيان[١] : "إذا اتصلت ما غير الموصولة بهذه الحروف ، نحو : إنما زيدٌ قائمٌ ، ففي ذلك أربعة مذاهب ، أحدها : أنها تكفها عن العمل ، ويرفع ما بعدها بالابتداء والخبر ، إلا ليت فيجوز أن تتصل بها كافة فلا تعمل كأخواتها ، ويجوز أن تتصل بها زائدة فتعمل ، وهذا منقول عن سيبويه ، والفراء وهو مذهب الأخفش وهو الصحيح " .

وقال أبو حيان[٢] : "وحكى الأخفش والكسائي عن العرب : إنما زيداً قائمٌ ، بإعمال أن مع إلحاق (ما) بها ".

وقال ابن الوردي[٣] : "إذا دخلت (ما) الزائدة بـ(إنّ) أو إحدى أخواتها ، بطل العمل ، وقد يبقى العمل حتى في غير (ليت) لما ذكر ابن برهان : أن الأخفش روى : إنما زيداً قائمٌ ، وعزي إلى الكسائي مثله ".

وقال ابن عقيل[٤] : "وحكى الأخفش ، والكسائي : إنما زيداً قائمٌ" .

وقال ابن جابر الهواري[٥] : "أما في الخمسة غير (ليت) فلم يسمع فيها إبقاء العمل مع دخول (ما) إلا في نقل غريب منه ما حكاه ابن برهان : أن الأخفش حكى : إنما زيداً قائمٌ ، بنصب زيد ، وعزي مثل ذلك للكسائي ، وهو نقل غريب" .

وقال الشاطبي[٦] : "وحكى المؤلف في شرح التسهيل عن الأخفش أنّه روى عن العرب : إنما زيداً قائمٌ ، ونسب مثل ذلك إلى الكسائي عن العرب" .

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان ، وابن الوردي ، وابن عقيل ، وابن جابر الهواري والشاطبي قول الأخفش في إعمال إن وأخواتها عند دخول(ما)غير الموصولة عليها. فأما أبو حيان فذكر للأخفش في هذه المسألة قولين ، القول الأول : إنّ (ما) غير الموصولة عند دخولها على إن وأخواتها تكفها عن العمل إلا ليت ، فيجوز إعمالها عند دخول الكافة عليها ، ولا يجوز إعمالها أيضاً ، هو مذهب الأخفش ، وقال عنه أبو حيان : وهو صحيح . وهذا يدل على موافقة أبي حيان للأخفش في هذا القول .

---

(١) منهج السالك ٨٠ .
(٢) منهج السالك ٨٠ .
(٣) تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة ١٢٤ .
(٤) شرح ابن عقيل ٢٩٦/١ .
(٥) شرح ألفية ابن مالك ٤٠/٢–٤١ .
(٦) المقاصد الشافية ٣٦١/٢ .

وذكر أبو حيان قولاً آخر للأخفش ، وهو أنّه حكى إعمال (إنّ) عند دخول(ما) عليها فروى الأخفش : إنّما زيداً قائمٌ ، وقال أبو حيان[١] : "إنّما كان الصحيح أنّ (ليت) وحدها يجوز فيها الإعمال ، والإلغاء دون سائر أخواتها ؛ لأن ليت بقيت على اختصاصها من أنّه لا يليها إلا الجملة الاسمية بخلاف أخواتها ؛ فأنه يجوز أن يليها الجملة الاسمية والفعلية ". هذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش هذه المسألة .

وأما ابن الوردي فذكر قول الأخفش في إعمال (إنّ) عند دخول (ما) عليها ، وقال ابن الوردي : وقد يبقى العمل في غير ليت ، واستدل بقول الأخفش ، وهذا يدل على موافقته لقول في هذه المسألة .

وأما ابن عقيل فذكر قول الأخفش في إعمال (إنّ) مع دخول (ما) عليها ، وقال ابن عقيل[٢]: "والصحيح المذهب الأول، وهو: أنّه لا تعمل منا مع(ما) إلا ليت ، وأما ما حكاه الأخفش ، والكسائي فشاد" . وهذا يدل أنه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

وأما ابن جابر الهواري فذكر قول الأخفش في إعمال (إنّ) مع دخول (ما) عليها ، وقال ابن جابر بعده : وهو نقل غريب . وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

وأما الشاطبي فذكر قول الأخفش في إعمال (إنّ) مع دخول (ما) عليها ، وقال الشاطبي عن ما رواه الأخفش[٣]: فأعمل عمل (إنّ) مع (ما) ، والسماع في غير هذي معدوم" . وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

وما أميل إليه عند دخول (ما) الكافة على إنّ وأخواتها ، أُبطل عملها إلا مع ليت ؛ فأنّه يجوز فيها الإعمال ، وعدم الإعمال ، وما ذكر في إعمال غير(ليت) مع (ما) الكافة فهو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه .

٤٢. القَوْلُ فِيْ العَطْفِ باعْتِبَارِ المَوْضِعِ

قال ابن مالك :

وَجَـائِزٌ رَفْعُـكَ مَعْطُوفـاً عَلَـى ... مَنْصُـوبِ إنَّ بَعْـدَ أنْ تَسْـتَكْمِلا

قال الشاطبي[٤] : "وأما العطف باعتبار الموضع – وأعنى موضع اسم إنّ ، أو موضع إنّ واسمها – فلا يخلو أن يكون العطف واقعاً قبل الخبر أو بعده ؛ فإن كان بعده فجائز أيضاً بغير خلاف عند النحويين على الجملة ، نحو : إن زيداً قائمٌ وعمرو، ومنه ما أنشده سيبويه لجرير :

(١) منهج السالك ٨٠ .
(٢) شرح ابن عقيل ٢٩٦/١-٢٩٧ .
(٣) المقاصد الشافية ٣٦١/٢ .
(٤) انظر: المقاصد الشافية ٣٦٦/٢-٣٦٧ .

إن الخِلافـــــةَ والنُّبــــوَّةَ فـــــيهمُ   والمَكرُمـــاتُ وســـادةٌ أطهـــارُ[1]

لكنهم اختلفوا في وجه هذا العطف اختلافاً كثيراً ؛ فمنهم من جعل ذلك على عطفاً حقيقةً من باب عطف المفردات ، وأن قولك : إن زيداً قائمٌ وعمرو ، عطف فيه عمرو على موضع زيد ، والذي عليه الأكثر أن الرفع في العطف هي على الابتداء ، واستئناف جملة معطوفة على أخرى وهو الأظهر من كلام سيبويه ، ونقل عن الأخفش" .

التوضيح والتحليل :

انفرد الشاطبي بذكر قول الأخفش في العطف باعتبار الموضع ، وهو أن العطف على الابتداء ، استئناف الجملة المعطوفة على أخرى ، وقال الشاطبي : والذي عليه الأكثر أن الرفع على المعطوف على الابتداء ، وهذا يدل على موافقته لقول الأخفش في هذه المسألة .

٤٣. القَوْلُ فِيْ (إنّ) المُخَفَفَةِ

قال ابن مالك :

وَخُفِّفَـــــتْ إنَّ فَقَـــــلَّ الْعَمَــــلُ   وَتَلْـــزَم الَّـــلامُ إذا مَـــا تُهْمَـــلُ

وَالْفِعْـلُ إنْ لَـمْ يَـكُ نَاسِـخا فَـلاَ   تُلْفِيـــهِ غَالِبـــا بِـــأَنْ ذِي مُوصِـــلا

قال أبو حيان[2] : "إذا خففت (إنّ) ففي أعمالها خلاف ، منعه الكوفيون، وأجازه البصريون على قله ، وإعمالها مع التخفيف مسموع في لسان العرب ، حكاه سيبويه والأخفش ، لكنه قليل" .

وقال ابن عقيل[3] : "وحكى الإعمال سيبويه والأخفش – رحمهما الله – فلا تلزمها حينئذ اللام ؛ لأنها لا تلتبس في هذه الحالة بالنافية ؛ لأن النافية لا تنصب الاسم وترفع الخبر" .

وقال ابن عقيل[4] : "أجاز الأخفش أن يلي (إن) المخفف فعل غير ناسخ ، أجاز الأخفش: إنْ قامَ لأنا " .

وقال ابن هشام[5] : "لا تقاس عليه : إن قام لأنا ، وإن قعد لزيد ، خلافاً للأخفش والكوفيين" .

وقال الشاطبي[6] : "حكى المؤلف عن الأخفش أنّه قال : زعموا أن بعضهم يقول : إنْ زيداً زيداً لمنطلق" . وقال[7] : "أما الكوفيون فلا يعيّنون لذلك ناسخاً من غير ، بل يجيزونها دخولها على كل فعل متصرف ، فيقولون: إنْ ضربت لزيداً ، وأن قام لزيد ، إلى هذا ذهب الأخفش" .

---

(١) البيت من الكامل لجرير في الكتاب ١٤٥/٢ والمفصل ٣٩٣ وبلا نسبة في جامع الدروس العربية ٣١١/٢.
(٢) منهج السالك ٨٢/١ .
(٣) شرح ابن عقيل ٣٠٠/١ .
(٤) شرح ابن عقيل ٣٠٣/١ .
(٥) أوضح المسالك ٣٢١/١ .
(٦) المقاصد الشافية ٣٨٨/٢ .
(٧) المقاصد الشافية ٣٩٤/٢ .

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان ، وابن عقيل ، وابن هشام والشاطبي قول الأخفش في جواز إعمال (إنّ) المخففة . فأما أبو حيان فذكر قول الأخفش في جواز إعمال (إن) المخففة ، وقول أبي حيان: لكنّه قليل ، يدل على موافقته لقول الأخفش في هذه المسألة .

وأما ابن عقيل فذكر للأخفش في هذه المسألة قولين ، أحدهما : أنّه أجاز عمل (إنْ) المخففة ، الآخر : أنّه أجاز أن يلي(أن) المخففة فعل غير ناسخ ، وذكر ابن عقيل قولي الأخفش دون أن يبدي رأيه فيهما .

وأما ابن هشام فذكر قول الأخفش في مجيء بعد (إن) المخففة فعل غير ناسخ ، وقال ابن هشام : ولا يقاس عليه . وهذا يدل على أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

وأما الشاطبي فذكر للأخفش قولين في (إن) المخففة ، الأول : أنّه أجاز عمل (إن) المخففة، ولم يبد رأيه في قول الأخفش هذا ، والقول الثاني : أنّه أجاز دخول (أن) المخففة على كل فعل متصرف . وقال الشاطبي : ومن ذلك ما حكى الأخفش في معانيه في قراءة ابن مسعود:﴿ إن لَّبِثْتُمْ لَقَلِيلاً ﴾[1] ، ثم قال الشاطبي[2] : "وهذا كله لا يبلغ مبلغ أن يقاس عليه" . وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

٤٤. القَوْلُ فِيْ (لَكِنْ) المُخَفَفَةِ

قال ابن مالك :

وَخُفِّفَــتْ كَــأَنَّ أيْضــاً فَنُــوِي   مَنْصُــوبُهَا وَثَابِتــاً أيْضــاً رُوِي

قال المرادي[3] : "وأما (لكن) فإذا خففت لم تعمل ، أجاز يونس والأخفش إعمالها مخففة قياساً " .

وقال ابن هشام[4] : "وتخفف(لكن) فتهمل وجوباً ، نحو: قوله تعالى:﴿وَلَكِن اللهُ قَتَلَهُمْ﴾[5] وعن يونس والأخفش جواز الإعمال ".

وقال الشاطبي[6] : "وما نزع إليه هو مذهب النحويين ماعدا يونس والأخفش ؛ فأنهما أجازا أجازا إعمال (لكن) بعد التخفيف قياساً على أخواتها ، وذلك لم يرد به سماع فلا يبني عليه" .

---

(١) سورة المؤمنون ٢٣/١١٤ .
(٢) انظر: المقاصد الشافية ٢/٣٩٥ .
(٣) توضيح المقاصد والمسالك ١/٥٤٣ .
(٤) أوضح المسالك ١/٣٣٠ .
(٥) سورة الأنفال ٨/١٧ .
(٦) المقاصد الشافية ٢/٣٨٥ .

التوضيح والتحليل:

ذكر المرادي ، وابن هشام والشاطبي قول الأخفش في (لكنْ) المخففة ، وهو جواز إعمالها قياساً ، فأما المرادي فقال: إذا خففت لم تعمل ، وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش .

وأما ابن هشام فذكر قول الأخفش في جواز إعمال (لكن) المخففة ، وقال : إذا خففت(لكن) تهمل وجوبا . وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

وأما الشاطبي فذكر قول الأخفش في جواز إعمال(لكن) بعد تخفيفها قياساً ، ثم قال: وذلك لم يرد به سماع فلا يبنى عليه ، ويدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

يبدو هنا عدم إعمال(لكن) المخففة ؛ لأنه لم يرد في السماع إعمالها ، فإذا خففت(لكن) لم تعمل، إنما أجاز الأخفش عملها مخففة قياساً على أخواتها ، نحو : أنْ ، إنْ .

بَابُ (لا) النَافِيةِ للجِنْسِ

٤٥. عَامِلُ الخَبَرِ بَعْدَ (لا) إذَا كَانَ مُفْرَداً

قال ابن مالك :

فانْصِبْ بها مُضافاً أَوْ مُضارَعَهْ   وَبَعْدُ ذاكَ الْخَبَرَ اذْكُرْ رافِعَهْ

قال أبو حيان[١] : "ولا يبيّن الناظم على أيّ جهة رُفِع الخبر في لا النافية للجنس ، وفيه قولان ، أحدهما : أنّه ارتفع بـ(لا) كما عملت (إنّ) في الخبر، وهو مذهب الأخفش" .

وقال المرادي[٢] : "مذهب الأخفش : أن(لا) أيضاً رافعة له ، ومذهب سيبويه : أنّه مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها ، ولم تعمل إلا في الاسم" .

وقال ابن عقيل[٣] : "ذهب الأخفش إلى أن الخبر مرفوع بـ(لا) فتكون (لا) عاملة في الجزأين كما عملت فيها مع المضاف ، والشبيه به" .

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان ، والمرادي وابن عقيل قول الأخفش في عامل رَفْعِ خبر لا النافية للجنس، وهو أن لا النافية للجنس هي رافعة خبرها . فأما أبو حيان فذكر قول الأخفش في رفع خبر لا النافية للجنس ، ثم قال[٤]: "القول الثاني : ارتفع على أنّه خبر الابتداء ، هذا هو الصحيح " . وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

---

(١) منهج السالك ٨٧ .
(٢) توضيح المقاصد والمسالك ٥٤٥/١ .
(٣) شرح ابن عقيل ٧/٢ .
(٤) منهج السالك ٨٧ .

وأما المرادي فذكر قول الأخفش في رافع خبر لا النافية للجنس ، وذكر معه قول سيبويه فيها ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

وأما ابن عقيل فذكر قول الأخفش في رافع خبر لا النافية للجنس ، وذكر معه قول سيبويه فيها ، فقال[1] : فذهب سيبويه إلى أنّه ليس مرفوعاً بـ(لا) ، وإنما هو مرفوع على أنّه خبر المبتدأ" . ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

الراجح في العامل في خبر لا النافية للجنس هو الابتداء ؛ لأن بعض النحاة اعتبروا أنَّ (لا) النافيةَ للجنس واسمَها في محلّ رفع بالابتداءِ ، وقد تلغى عمل (لا)النافية للجنس في حالات، منها : إذا كان اسمها أو خبرها معرفة ، أو إذا فصل بينها وبين اسمها شبه جملة ، إذا سبقت بحرف جر ، وهذا يدل على أن العامل في خبرها هو الابتداء .

٤٦ . العَطْفُ عَلى اسْمِ (لا) النَافِيةِ لِلجِنْسِ

قال ابن مالك :

وَالْعَطْـفُ إنْ لَـمْ تَتَكَـرَّرْ لا احْكُمـا لَـهُ بِمَـا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَصْلِ انْتَمَـى

قال أبو حيان[2] : "يقول إذا قلت : لا رجلَ وامرأةَ في الدار ، فيجوز رفع امرأة أو نصبها، وحكى الأخفش البناء على الفتح على نية : لا رجلَ ولا امرأةَ " .

وقال ابن الوردي[3] : "وقد يبنى المعطوف غير مكرر معه (لا) حكى الأخفش : لا رجلَ وامرأةَ ، بفتحهما " .

وقال ابن هشام [4] : "فإن عطفت ولم تكرر (لا) وجب فتح الأول ، وجاز في الثاني النصب والرفع ، وأما حكاية الأخفش : لا رجلَ وامرأةَ ، بالفتح فشاذ " .

وقال ابن القيم الجوزية [5] : "حكاية الأخفش : لا رجلَ وامرأةَ " بالفتح فشاذ" .

وقال ابن عقيل[6] : "ولا يجوز البناء على العطف ، حكى الأخفش: لا رجلَ وامرأةَ ، بالبناء بالبناء على الفتح" .

وقال الشاطبي[7] : "وقد حكى الأخفش وكلامهم :" لا رجلَ وامرأةَ " بإسقاط التنوين ، وهو نادر لا يعتد به" .

---

(١) شرح ابن عقيل ٧/٢ .
(٢) منهج السالك ٨٨ .
(٣) تجرير الخصاصة في تيسير الخلاصة ١٣٠ .
(٤) أوضح المسالك ١٩/٢-٢٠ .
(٥) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ٢٦٤/١ .
(٦) شرح ابن عقيل ١٤/٢ .
(٧) المقاصد الشافية ٤٤٣/٢ .

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان ، وابن الوردي ، وابن هشام ، وابن القيم الجوزية ، وابن عقيل والشاطبي قول الأخفش في المعطوف على اسم لا النافية للجنس ، إذا كان مبنياً على الفتح ، أجاز الأخفش في ذلك العطف على البناء على نية تقدير لا النافية للجنس . فأما أبو حيان فذكر قول الأخفش فيها دون أنْ يبدي رأيه في قول الأخفش .

وأما ابن الوردي فذكر قول الأخفش في العطف على اسم لا النافية للجنس ، ويكون المعطوف مبني على الفتح ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش .

وأما ابن هشام وابن القيم الجوزية فقالا : حكاية الأخفش: لا رجلَ وامرأةَ ، بالفتح فشاذ ، فيدل أنهما اعتراضا على قول الأخفش في هذه المسألة . وأما ابن عقيل ذكر قول الأخفش في جواز العطف على اسم لا النافية المبني ، على نية تقدير لا النافية للجنس ، وقال : ولا يجوز البناء على الفتح . وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش .

وأما الشاطبي فذكر قول الأخفش في جواز العطف على اسم لا النافية المبني ، على نية تقدير لا النافية للجنس، وقال : وهو نادر لا يعتد به ، يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

الراجح هنا في قولك : لا رجلَ وامرأة ، الرفع أو النصب ، ويكون النصب بالعطف على محل اسم (لا) الأولى ، والرفع على محلها باعتبار أصلها قبل دخول (لا) وقد علمت أن أصلها مبتدأ مرفوع ، أو على (لا) مع اسمها، وهما بمنزلة المبتدأ . ويبدو لي أنّه لا يجوز بناء المعطوف على الفتح؛ لأجل فصل العاطف، وقد حكى الأخفش: (لا رجل وامرأةَ فيها) بالبناء على الفتح، وهو شاذّ؛ مخرّج على أنّه ركّب المعطوف مع (لا) فبني، ثم حذفت، وأبقي حكمها.

بَابُ ظَنّ وَأَخَوَاتِها

٤٧. القَوْلُ فِيْ العَامِلِ المُتَقَدِمِ

قال ابن مالك :

وَجَــوِّزِ الإلْغَــاءَ لا فِــي الابْتِــدَا وانْـوِ ضَـمِيرَ الشَّـانِ أوْ لامَ ابْتِـدَا

قال ابن هشام[١] : "وقد تبين مما قدمناه أن الفرق بين الإلغاء والتعليق من وجهين ، أحدهما : أن العامل المُلغى لا عمل له البتة ، والعامل المعلق له عمل في المحل ، والثاني : أن سبب التعليق موجب ، فلا يجوز: ظننتُ ما زيداً قائماً ، وسبب الإلغاء مُجَوّز، فيجوز : زيداً ظننتُ قائماً ، وزيداً قائماً ظننتُ . ولا يجوز إلغاء العامل المتقدم خلافاً للكوفيين والأخفش ، واستدلوا بقوله :

.... أنّـي رَأيْتُ مِـلاَكُ الشِّيمةِ الأدَبُ[٢]

وقوله :

.... وَمَـا إخَـالُ لَـدَيْنَا مَنْـكِ تَنْويـلُ[٣]

التوضيح والتحليل :

انفرد ابن هشام بذكر قول الأخفش في العامل المتقدم في ظن وأخواتها ، وأجاز الأخفش إلغاء العامل المتقدم ، فلغى الأخفش عمل(رأيت ، وإخال) فهما عنده غير عاملين ، إلغاء العامل عنده جائز مع تقدم العامل ، كجوازه في التوسط والتأخر؛ والعلة في ذلك ، أن أفعال القلوب ضعيفة عن بقية الأفعال المتعدية ، وهذا الإلغاء أثر من آثار ضعفها ، واعترض ابن هشام على قول الأخفش ، فقال[٤]: "وأجيب بأن ذلك محتمل لثلاثة أوجه: أحدها: أن يكون من التعليق بلام الابتداء المقدرة ، والأصل: لملاك وللدينا ، ثم حذفت ، وبقي التعليق . والثاني: أن يكون من الإلغاء ؛ لأن التوسط المبيح للإلغاء ليس التوسط بين المعمولين فقط ، بل توسط العامل في الكلام مقتضٍ أيضاً ، نعم الإلغاء للتوسط بين المعمولين أقوى ، والعامل هنا قد سبق بأنّي ، وبما النافية ، ونظيره : متى ظننتُ زيداً قائماً ، فيجوز فيه الإلغاء . والثالث : أن يكون من الإعمال على أن المفعول الأول محذوف ، وهو ضمير الشأن ، والأصل: وجدته و إخاله كما حذف في قولهم: إنّ بكَ زيْد مأخوذٌ" .

---

(١) أوضح المسالك ٢/٥٤–٥٨ .

(٢) البيت من البسيط ، لم أقف على قائله، بلا نسبة في شرح الأشموني ٣٦٧/١ وهمع الهوامع ٥٥٢/١ وخزانة الأدب ١٣٩/٩ وشرح الكافية الشافية ٥٥٨/٢ . صدره : كَذَاكَ أُدِّبْتُ، حتَّى صارَ مِنْ خُلقِي .

(٣) البيت من البسيط لكعب بن زهير في ديوانه ٩ والمصباح المنير ٢٢ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣٦٦/١ وهمع الهوامع ٥٥٢/١ وخزانة الأدب ١٤٣/٩. صدره : أَرْجُو وآمُلُ أنْ تَدْنو مَوَدَّتُه.

(٤) أوضح المسالك ٥٨/٢ .

٤٨. حَذْفُ المَفْعُولَيْن اقْتِصَاراً

قال ابن مالك :

ولاَ تُجِـــزْ هُنَـــا بِـــلاَ دَلِيـــلِ سُـــقُوطَ مَفْعُـــولَيْنِ، أَوْ مَفعُـــولِ

قال أبو حيان[١] : "الحذف على قسمين ، اقتصاراً أو اختصاراً ، فحذف الاقتصار : هو حذف الشيء من غير دليل عليه ، وإذا حذفتهما اقتصاراً في ذلك ثلاثة مذاهب ، أحدها : المنع وهو مذهب الأخفش" .

وقال ابن هشام[٢] :" وأما حذفها اقتصاراً – أي لغير دليل – فعن سيبويه ، والأخفش المنع مطلقاً ، واختاره الناظم ، وعن الأكثرين الإجازة مطلقاً ، وعن الأعلم: يجوز في أفعال الظن دون أفعال العِلم" .

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان ، وابن هشام قول الأخفش في حذف مفعولي ظن وأخواتها اقتصاراً ، فمنع الأخفش ذلك . فأما أبو حيان فذكر قول الأخفش في حذف المفعولين اقتصاراً ، وهو المنع ، وذكر معه مذهبين ، فقال[٣] : "المذهب الأول : الجواز، هو قول الجمهور ، وقال أبو حيان قول الجمهور: وهو الصحيح ، والمذهب الثاني : التفصيل ، فيجوز ذلك في ظننتُ وما في معناها ، ويمنع في علمت وما في معناها " . وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

وأما ابن هشام فذكر قول الأخفش في منع حذف مفعولي ظنّ وأخواتها ، وذكر معه قولين هما: الأول : نسبه إلى الأكثرين ، وهو جواز حذف مفعولي ظنّ وأخواتها ، والثاني : أجاز الأعلم ذلك في أفعال الظن دون أفعال العِلم . ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

٤٩. القَوْلُ فِيْ(أنّ) الْمُشَدَدَة أوْ المُخَفَفَة بَعَدَ ظَنّ وَأَخَواتِها

قال أبو حيان[٤] : "ويترتب على ما قدمناه مسألتان : أحداهما : وقوع (أنّ) المشددة وما عملت فيه ، أو(أنْ) المخففة وما عملت فيه بعد ظن وأخواتها ، نحو: ظننت أنّ زيداً قائمٌ ، وظننت أنْ يقوم زيد ، فسيبويه يقول : سد ذلك مسد المفعولين ، والأخفش يجعل الثاني محذوفاً، فيقدر: قيام زيد كائناً ، وبه قال المازني والمبرد وجماعة من المتأخرين" .

التوضيح التحليل:

انفرد أبو حيان بذكر قول الأخفش في (أنّ) المشددة ، أو المخففة ، واسمهما وخبرهما ، بعد ظنّ وأخواتها ، فقال الأخفش : (أن) المشددة ، أو المخففة في محل نصب مفعول واحد،

---

(١) منهج السالك ٩٧ .
(٢) أوضح المسالك ٢/٦٠ .
(٣) منهج السالك ٩٧ .
(٤) منهج السالك ٩٨ .

والثاني مقدر، وذكر معه قول سيبويه في (أنّ) المشددة ، أو المخففة واسمها ، وخبرهما بعد ظنّ وأخواتها ، فعند الأخفش في محل نصب المفعولين لظن وأخواتها . ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة . وما أميل إليه أن (أن) واسمها وخبرها في محل نصب مفعولين ظنّ، لأننا لو حذفنا (أن) أصبحت الجملة: ظننت زيداً قائماً ، وأصل (أن) واسمها وخبرها ، وهو مبتدأ وخبر .

٥٠. اسْتِعْمَالُ (تَقُولُ) بِمَعْنَى تَظِن

قال ابن مالك :

وَأُجْــرِيَ القَــوْلُ كَظَــنٍّ مُطْلَقَــا   عِنْـدَ سُـلَيْمٍ نَحْـوُ قُـلْ ذَا مُشْـفِقَا

قال ابن هشام[١] : "تُحكى الجملة الفعلية بعد القول ، وكذا الاسمية ، وسُلَيْمٌ يُعْمِلُونه فيها عمل ظنّ مطلقاً ، وعليه يُروى قوله :

....   **تَقُولُ هَزِيزَ الرّيحِ مَرَّتْ بِأثْـأبِ**[٢]

بالنصب ، وغيرهم يشترط شروطاً ، وهي : كونه مضارعاً ، وسوّى به السيرافي (قلت) بالخطاب، والكوفيّ (قل) وإسناده للمخاطب ، وكونه حالاً ، قال الناظم ، وكونه بعد استفهام بحرفٍ أو باسم، سمع الكسائي : أتقول للعميان عقلاً ، وقال سيبويه والأخفش : كونهما متصلين ، فلو قلت: أأنت تقول ، فالحكاية ، وخُولِفَا ؛ فإن قدرت الضمير فاعلاً بمحذوف ، والنصب بذلك المحذوف جاز اتفاقاً".

التوضيح والتحليل:

انفرد ابن هشام بذكر قول الأخفش في إعمال(تقول) عمل تظن فتنصب مفعولين ، وهو كونهما متصلين ، يعني به ، أي: لا يفصل بين الاستفهام والفعل(تقول) فاصل ، فإذا فصل بينهما لم تعمل (تقول) عمل (تظن) ، وقال سيبويه[٣] : " متى تقول زيداً منطلقاً ؟ وأتقول عمراً ذاهباً ؟ وأكلَّ يوم تقول عمراً منطلقاً ، لا يفصل بها . فإن قلت : أأَنت تقول زيدٌ منطلقٌ؟ رفعتَ؛ لأنه فُصِلَ بينه ، وبين حرف الاستفهام ، كما فصل في قولك : أأَنت زيدٌ مررتَ به ، فصارت بمنزِلة أخواتها ، وصارت على الأصل". وذكر ابن هشام قول الأخفش في عمل الفعل (تقول) عمل الفعل (تظن) ، وأقوال النحاة في ذلك ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش .

---

(١) أوضح المسالك ٦٦/٢ .

(٢) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ٧٦ والمحكم ٩٢/٤ وأساس البلاغة ٣٧٢/٢ وتاج العروس٣٨٣/١٥ . وصدره : إذا مَا جَرى شَأْوَينِ وابتَلَّ عِطْفُه .

(٣) الكتاب لسيبويه ١٢٣/١ .

بَابُ أعْلَمَ وَأرَى

٥١. حَذْفُ المَفْعُولِ الثَانِي وَالثَالِث دَونَ الْأَوَّلِ

قال ابن مالك :

ومَـا لِمَفْعُـولَيْ عَلِمْـتُ مُطْلَقَـا لِلثَّـانِ وَالثَّالِـثِ أيْضـاً حُقِّقَـا

قال الشاطبي[١] : "هذه ست مسائل تضمن كلام الناظم في إحالة امتناعها ، وهي في الحقيقة ترجع إلى ثلاث مسائل ، ومنها : الثالثة : وهي حذف الثاني والثالث دون الأول ، فوافق الناظم في منعها جماعة ، منهم : ابن خروف ، وشيخه ، خلافاً لمن أجاز ذلك منهم الأخفش والسيرافي" .

التوضيح والتحليل :

انفرد الشاطبي بذكر قول الأخفش في جواز حذف الثاني والثالث دون الأول ، نحو: عمرو أعلمتُ زيدًا قائمٌ ، وذكر معه مذهب ابن مالك في ذلك ، وهو منع حذف الثاني والثالث دون الأول ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

٥٢. المُتَعَدِي بِالْهَمْزَةِ

قال ابن مالك :

وَإنْ تَعَـدَّيَا لِوَاحِـدٍ بِـلا هَمْـزٍ فَلاِثْنَـيْنِ بِـهِ تَوَصَّـلا

قال المرادي[٢] : "قد تقدم في الباب السابق ، أن (علم) بمعنى عرف ، و(رأى) بمعنى أبصر يتعديان إلى واحد ، فإذا دخلت عليها همزة التعدية تعديا بها إلى اثنين ، وكلام المصنف نص على جواز نقل علم العرفانية بالهمزة ، فإن لم يثبت سماعه فهو بطريق القياس ؛ فإن قلت: ظاهر مذهب سيبويه : التعدي بالهمزة قياس في اللازم ، سماع في المتعدي ، وهو الصحيح ، قلت: ظاهر كلام المصنف في شرح التسهيل ، أن ذلك قياس في المتعدي إلى واحد أيضاً ، ومثل في باب تعدي الفعل ، ولزومه : أضربت زيداً عمراً ، وهذا مذهب طائفة من النحويين ، وذهب الأخفش إلى أن التعدي بالهمزة قياس مطلقاً في اللازم ، والمتعدي إلى واحد ، والمتعدي إلى اثنين من غير باب أعطى ، وذهب قوم إلى أنّه سماع مطلقاً ، فهذه أربعة مذاهب ".

التوضيح والتحليل :

انفرد المرادي بذكر قول الأخفش في أن المتعدي بالهمزة قياساً مطلقاً في اللازم ، والمتعدي إلى واحد ، والمتعدي إلى اثنين من باب أعطى ، وذكر معه أقوال النحاة في ذلك ، وقال عن

---

(١) المقاصد الشافية ٥١٨/٢ .

(٢) توضيح المقاصد والمسالك ٥٧٢/١ .

مذهب سيبويه : هو الصحيح ، وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في اعتبار المتعدي بالهمزة في اللازم والمتعدي مطلقاً في القياس .

٥٣. الأَفْعَالُ الّتِي تَنْصُبُ ثَلاَثَة مَفَاعِيل

قال ابن مالك :

وَكَــأرَى السَّــابِقِ نَبَّــا أخْبَــرا حَــدَّثَ أنْبَــأ كَــذَاكَ خَبَّــرَا

قال أبو حيان[١] :"وألحق الأخفش بـ(أعلم وأرى) ما أمكن نقله بالهمزة من باب ظننت قياساً، فأجاز الأخفش : أظننت عمراً زيداً قائماً ، وأزعمت بكراً خالداً منطلقاً ، وأخلت محمداً بشراً قائماً ، وهذا لا يجوز عندنا" .

وقال المرادي[٢]: "وزاد الأخفش: أظن، وأحسب، وأخال ، وأزعم وأوجد ، مستنده القياس" .

وقال الشاطبي[٣] : "وذهب أبو الحسن إلى جواز إلحاق أخوات علم وأرى بهما في التعدية بالهمزة قياساً ، فيقال : أظننت زيداً عمراً أخاك ، وأحسبت بشراً زيداً صديقك ، وما أشبه ذلك " .

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان ، والمرادي والشاطبي قول الأخفش في أنّه ألحق ما أمكن نقله بالهمزة من باب ظن قياساً بباب (أعلم ، وأرى) التي تنصب ثلاثة مفاعيل ، فأما أبو حيان ، فقال : وذلك لا يجوز عندنا . وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .أما المرادي فذكر قول الأخفش في إلحاق كل ما أمكن نقله بالهمزة من باب ظنّ وأخواتها قياساً ، إلى الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش .

وأما الشاطبي فذكر قول الأخفش في جواز إلحاق ظنّ وأخواتها التي تلحق بها الهمزة إلى الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل ، وقال[٤]: " فقد رُدّ مذهب الأخفش بما أشير إليه من أنّه ليس للمتعدي إلى اثنين بنفسه ما يلحق به في باب الثلاثة ؛ إذ ليس في باب الثلاثة ما يتعدى إليها بنفسه فيلحق هذا به بالهمزة" . وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش. والمتصور أن لا يمكن اعتبار ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل بالهمزة من الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل ؛ لأن لو حذفنا منه الهمزة نصب مفعولين فقط .

---

(١) منهج السالك ٩٩ .
(٢) توضيح المقاصد والمسالك ٥٧٤/١ .
(٣) المقاصد الشافية ٥١٣/٢ .
(٤) المقاصد الشافية ٥١٣/٢ .

بَابُ الْفَاعِلِ

٥٤. الْقَوْلُ فِيْ تَأْنِيثِ الْفِعْلِ إِذَا كَانَ الْفَاعِلُ مُؤَنْثاً حَقْيقِي بَعْدَ (إِلّا)

قال ابن مالك :

وَقَدْ يُبِيْحُ الْفَصْلُ تَرْكَ التّاءِ فِي نَحْوِ أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ

وَالْحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِإِلاَّ فُضِّلاَ كَمَا زَكَا إِلاَّ فَتَاةُ ابْنِ الْعَلاَ

قال ابن هشام(١) : "إذا كان الفاعل مؤنثاً أُنّثَ فعله ، ويجب ذلك في مسألتين : أحدها : أن يكون متصلاً حقيقي التأنيث ، ويجوز الوجهان في مسألتين : إحداهما : المنفصل : كقولهم: حضر القاضي اليوم امرأة ، والتأنيث أكثر إلا إن كان الفاصل (إلا) فالتأنيث خاص بالشعر نص عليه الأخفش ، وأنشد على التأنيث :

مـا بَرِئَـتْ مـنْ ريبـةٍ وذَمٍّ فـي حَربِنـا إلا بنـاتُ العَـمِّ(٢)

وقال ابن الجوزية(٣) : "وإن كان الفصل بـ(إلا) فعدم الإلحاق أحسن ، نحو : ما حضره إلا امرأة ، وخص الأخفش الإلحاق بالشعر" .

التوضيح والتحليل :

ذكر ابن هشام وابن الجوزية قول الأخفش في جواز تأنيث الفعل إذا كان الفاعل مؤنث حقيقي ، وذلك بعد إلا في الشعر فقط . فأما ابن هشام فذكر قول الأخفش في هذه المسألة ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

وأما ابن القيم الجوزية فذكر الأخفش في جوازه إلحاق الفعل تاء تأنيث إذا كان الفاعل مؤنث، بعد (إلا) خاص بشعر فقط ، وقال ابن القيم الجوزية : وإن كان الفصل بـ(إلا) فعدم الإلّحاق أحسن ، وخص الأخفش الإلحاق بالشعر دون النثر، ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

---

(١) انظر: أوضح المسالك ٢/٩٢-٩٨ .

(٢) البيت من الرجز ، لم أقف على قائله ، وبلا نسبة همع الهوامع ٣/٣٣٤ وشرح الأشموني ١/٣٩٨

(٣) إرشاد السالك ١/٣٠٦ .

٥٥. القَوْلُ فِي تَقْدِيمِ عَامِلِ (كَمْ) الْخَبَرِيةِ

قال ابن مالك :

وَقَــدْ يُجَـــاءُ بِخِـــلاَفِ الأَصْـــلِ   وَقَـدْ يَجِـي الْمَفْعُـولُ قَبْـلَ الْفِعْـلِ

قال أبو حيان[١] : "فالقسم الذي يجب فيه تقديم المفعول على العامل في مواضع ، ومنها: أن تكون كم الخبرية نحو : كم غلامٍ ملكت ، أي كثيراً من الغلمان ملكت ، وهذا بالنظر إلى اللغة الفصحى ، وحكى الأخفش أن من العرب من يقدم عليها العامل ، فيقول : ملكت كم غلامٍ، وهي لغة ردية " .

وقال المرادي[٢] : "وحكى الأخفش أن بعض العرب يقدم العامل على كم الخبرية ، فتقول على هذا: ملكت كم غلام ، فقيل: هي من القلة بحيث لا يقاس عليها ، والصحيح أنّه يجوز القياس عليها ، وأنها لغة" .

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان ، والمرادي نقل الأخفش في جواز تقديم عامل كم الخبرية عليها ، فأما أبو حيان ، فقال عن قول الأخفش : وهي لغة ردية . ويدل هذا أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

وأما المرادي فذكر قول الأخفش في نقله عن العرب على تقديم كم الخبرية على العامل، فقال : والصحيح أنّه يجوز القياس عليها، وأنها لغة". وهذا يدل على موافقته لقول الأخفش في حواز تقدم العامل على كم الخبرية .

٥٦. القَوْلُ فِيْ وُجِوُبِ تَقْدِيمِ العَامِلِ عَلى المَفْعُول

قال أبو حيان[٣] : "والقسم الذي يجب فيه تقديم العامل على المفعول ، هو في مواضع، وأحدها : أن يكون العامل مصدراً ينحل لحرف مصدري ، والفعل ، نحو : أعجبني شربٌ زيدٌ العسلَ ، ولا يجوز: أعجبني العسلَ شربٌ زيدٌ ، وفي إجازته خلاف غريب نقل الجلولي عن الأخفش، فإن كان مصدراً بدلاً من اللفظ بالفعل ، ففي جواز تقديم المفعول عليه خلاف نحو : ضرباً زيداً ، أجاز ذلك الأخفش والمبرد ، ومنعه الفراء" .

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قولي الأخفش في جواز تقديم العامل على المفعول ، الأول : إذا كان العامل مصدر ينحل لحرف مصدري ، وقال أبو حيان عن قول الأخفش : وهذا نقل غريب في

---

(١) انظر: منهج السالك ١٠٦ .
(٢) توضيح المقاصد والمسالك ١٣٤١/٣ .
(٣) انظر: منهج السالك ١٠٦ -١٠٧ .

جواز تقدم العامل على المفعول في هذه المسألة . وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش ، والثاني : وإذا كان المصدر بدلاً من اللفظ بالفعل ، أجاز الأخفش ذلك ، وذكر معه قول الفراء في منع ذلك . ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

٥٧. القَوْلُ فِيْ الفَصلِ بَيْن المُضَاف والمُضَاف إليه

قال ابن مالك :

وَأَخِّـرِ الْمَفْعُـولَ إنْ لَـبْسٌ حُـذِرْ أَوْ أُضْـمِرَ الْفَاعِـلُ غَيْـرَ مُنْحَصِـرْ

قال أبو حيان[١] : "يؤخر المفعول به ، إذا كان العامل مصدراً ينحل لحرف مصدري ، والفعل مضافاً للفاعل ، نحو : يُعجبني شربُ زيدٍ العسلَ ، فلا يُعجبني شربُ العسلَ زيدٌ ، أما قراءة ابن عامر :﴿ كَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾[٢] بتقديم المفعول على الفاعل المضاف إليه المصدر ، فقد زعم بعض النحويين أن ذلك لحن ، وتأول ذلك بعضهم ، والصحيح إجراء ذلك على ظاهره ؛ لأنها قراءة متواترة ، فلا يمكن الطعن فيها ؛ والتأويل خلاف الأصل ، وقد وجدنا نظيرها في لسان العرب ؛ وإن كان قليلاً ؛ والقراءة تأتي على الأفصح والفصيح ؛ وعلى الكثير؛ وعلى القليل ، وأنشد الأخفش :

فَزَجَجْتُهـــــــا بِمِزَجَّـــــــةٍ زِجَّ القلـــوصَ أبـــي مَـــزَادَهْ[٣]

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر إنشاد الأخفش في الفصل بين المضاف (زجَّ) ، والمضاف إليه(أبي) بالمفعول به(القلوص) للمصدر ، ذكر ذلك أبو حيان من أجل إثبات تقديم المفعول به على الفاعل المضاف إليه المصدر ، وهذا يدل على موافقته لإنشاد الأخفش في هذه المسألة .

---

(١) انظر: منهج السالك ١٠٩ .

(٢) سورة الأنعام ١٣٧/٦ .

(٣) البيت من الكامل ، لم أقف على قائله ، وبلا نسبة في الخصائص ٤٠٨/٢ والإنصاف في مسائل الخلاف ٣٤٩/٢ وخزانة الأدب ٤١٥/٤ .

٥٨. تَقْدِيمُ الفَاعِلِ المُلْتَبِسِ بِضَمِيرِ المَفْعُولِ

قال ابن مالك :

وَشَـاعَ نَحْـوُ خَـافَ رَبَّـهُ عُمَـرْ   وَشَـذَّ نَحْـوُ زَانَ نَـوْرُهُ الشَّـجَرْ

قال المرادي[١] : "أي: شذ تقديم الفاعل الملتبس بضمير المفعول عليه ؛ لما يلزم من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً ، وقال المصنف : والنحويون إلا ابن جني يحكمون بمنع هذا والصحيح جوازه ، وذكر ابن مالك لجوازه وجهاً من القياس ، وقد أجازه قبله ، وقبل أبي الفتح، الأخفش من البصريين ، والطوال من الكوفيين ، وتأول المانعون بعض الأبيات بما هو خلاف الظاهر، وقد أجازه بعضهم في الشعر دون النثر، وهو الإنصاف ؛ لأن ذلك إنما ورد في الشعر والله أعلم" .

وقال ابن هشام[٢] : "لا يجيز أكثر النحويين ، نحو: زانَ نورُه الشجرَ ،لا في النثر ، ولا وفي الشعر ، وأجازه منهما الأخفش ، وابن جني ، والطوال وابن مالك ، احتجاجاً بقوله:

جَـزَى رَبُّـهُ عَنِّـي عَـدِيَّ بْـنَ حـاتِمٍ   .... [٣]

التوضيح والتحليل :

ذكر المرادي ، وابن هشام قول الأخفش في جواز تقديم الفاعل المتصل به ضمير يعود على المفعول به . فأما المرادي فذكر قول الأخفش ، وقال : وقد أجازه بعضهم في الشعر دون النثر، وهو الإنصاف ؛ لأن ذلك إنما ورد في الشعر ، والله أعلم . وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش بالجواز بالمطلق .

وأما ابن هشام فذكر قول الأخفش في جواز ذلك ، وقال ابن هشام : الصحيح جوازه في الشعر. وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش بالجواز بالمطلق .

الراجح جواز تقدم الفاعل الذي يتصل به ضمير يعود على المفعول في الشعر فقط ، ولا يجوز في النثر ؛ لأنّه لم يحسن تقديم الفاعل المتصل به ضمير عائد إلى المفعول .

(١) توضيح المقاصد والمسالك ٢/٥٩٧ .
(٢) أوضح المسالك ٢/١٠٦-١٠٧-١٠٨ .
(٣) البيت من الطويل أبي الأسود الدؤلي في الخصائص ١/٢٩٥ وخزانة الأدب ١/٢٧٨ ، وبلا نسبة في شمس العلوم ودواء كلام العرب ١/٩١ ولسان العرب١٥/١٠٨. وعجزه : جَزاءَ الكِلابِ العَاوِيَاتِ، وقَدْ فَعَلْ .

٥٩. القَولُ فِيْ إِذَا حُصِرَ الفَاعِلُ أَوْ المَفْعُولُ

قال ابن مالك :

وَمَــا بِـــإلاَّ أَوْ بِإِنَّمَـــا انْحَصَـــرْ أَخِّـرْ وَقَـدْ يَسْـبِقُ إِنْ قَصَـدٌ ظَهَـرْ

قال الشاطبي(١) : "وأما لزوم تأخير الفاعل ، فذكر ابن مالك له موضعين : أحدهما : الذي شمله اللفظ ، وهو إذا كان الفاعل مقروناً بإلا ، أو بإنما ، نحو : ما ضرب أخاك إلا زيدٌ ، والمسألتان معاً مختلف فيهما بين النحويين على ثلاثة أقوال: أحدها : لزوم تأخير المحصور من الفاعل والمفعول ، والثاني : عدم اللزوم بإطلاق ، بل يجوز تقديم المحصور إلى موضع غير المحصور ، وهو رأي الكسائي من الكوفيين ، والثالث : الفرق بين الفاعل والمفعول ، فإذا كان المحصور الفاعل لم يجز تقديمه ، وإذا كان المفعول جاز تقديمه ، وهو منقول عن الأخفش وابن الأنباري " .

التوضيح والتحليل :

انفرد الشاطبي بذكر قول الأخفش في الفاعل ، والمفعول المحصور ، هو إذا كان الفاعل المحصور لا يجوز تقديمه ، وإذا كان المفعول المحصور يجوز تقديمه ، وذكر معه أقوال النحاة في هذه المسألة ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

بَابُ نَائِبِ الفَاعِل

٦٠. القَوَلُ فِي مَا يَنُوب عَنْ الفَاعلِ

قال ابن مالك :

وَقابِـلٌ مِـنْ ظَـرْفٍ لَـوْ مِـنْ مَصْـدَرِ لَـــوْ حَـــرْفِ جَـــرّ بِنَيايـــةٍ حَـــرِ

وَلاَ يَنُــوبُ بَعْــضُ هــذِي إِنْ وُجِـدْ فِــي اللَفْـظِ مَفْعـولٌ بِــه وَقَـدْ يَـرِدْ

قال أبو حيان(٢) : "يقول إذا وُجد بعض هذه ، أي : المصدر ، والظرف والمجرور ، ووُجد مفعول به فلا ينوب شيء من هذه الثلاثة مع وجود المفعول به ، بل ينوب هو مناب الفاعل ، وعندنا أنّه يتعين أن يكون المفعول به هو النائب ، وذكر في بعض كتبه أنّه يجوز إقامة غيره مع وجوده مقام الفاعل ، وعزاه إلى الأخفش والكوفيين مطلقاً ، والمنع مذهب الجمهور، والمنقول عن الأخفش أنّه أجاز في المصدر ، وفي الظرف الزمان المتسع فيهما أن يقام كل منهما مع وجود المفعول به بشرط تقديم ما يقام منها على المفعول به ، نحو: ضُرِبَ الضربُ الشديدُ زيداً ، وضُرِبَ يومُ الجمعةِ زيداً ، فإن تأخر المصدر أو الظرف تعين إقامة المفعول به" .

---

(١) انظر: المقاصد الشافية ٢/٦٠٣-٦٠٦ .

(٢) منهج السالك ١١٦ .

وقال المرادي[1] : "الإشارة (بهذي) إلى الظرف ، والمصدر وحرف الجر ، ومذهب الكوفيين، جواز ذلك مطلقاً ، ونقله المصنف عن الأخفش ، ونقل بعضهم عنه : أنّه إنما يجيز نيابة غير المفعول به إذا تقدم على المفعول به" .

وقال ابن الوردي[2] : "لا ينوب بعض هذه إن وجد مفعول عند سيبويه ، وأجاز الأخفش والكوفيون ، واحتجوا بقراءة أبي جعفر ﴿ لِيُجْزِيَ قَوْماً بِما كانُوا يَكْسِبُونَ ﴾[3] .

وقال ابن هشام[4] : "ولا ينوب غير المفعول به مع وجوده ، وأجازه الكوفيون مطلقاً لقراءة أبي جعفر :﴿ لِيُجْزِيَ قَوْماً بِما كانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ والأخفش بشرط تقدم النائب ، كقوله :

.... مَــا دَامَ مَعْنِيًّــا بِــذِكْرٍ قَلْبَــه[5]

أناب في هذا البيت(بقلبه) الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به(قلبَه) .

وقال ابن عقيل[6]: "ومذهب الأخفش : أنّه إذا تقدم غير المفعول به عليه جاز إقامة كل واحد منها ، فتقول :ضُرِبَ في الدار زيدٌ ، وضُربَ في الدار زيداً ، وإن لم يتقدم تعين إقامة المفعول به ، نحو : ضُرِبَ زيدٌ في الدار ، فلا يجوز: ضُرِبَ زيداً في الدار" .

وقال الشاطبي[7] : "وأجاز الأخفش من البصريين – إنابة المصدر، أو الظرف أو المجرور عن المفعول – حكاه عنه ابن جني وغيره ، وقيد بعضهم إجازة الأخفش لذلك بأن يكون المفعول به متأخراً في اللفظ عن المقام ، نحو : ضُرِبَ الضربُ الشديدُ زيداً ، فإن قلت : ضُرِبَ زيداً الضربُ الشديدُ ، لم يجز عنده" .

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان ، والمرادي ، وابن الوردي ، وابن هشام ، وابن عقيل والشاطبي قول الأخفش في جواز جعل غير المفعول ينوب عن نائب فاعل . فأما أبو حيان فذكر للأخفش في هذه المسألة قولين : الأول : هو ما نقله ابن مالك عن الأخفش ، وهو جواز إقامة غير المفعول به مقام الفاعل مع وجود المفعول به مطلقاً ، والثاني : ما ذكره أبو حيان ، وهو جواز إقامة المصدر ، والظرف الزمان المتسع مقام الفاعل مع وجود المفعول به بشرط تقدمهما عن المفعول

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ٦٠٧/٢.
(٢) تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة ١٤٣ .
(٣) سورة الجاثية ١٤/٤٥ .
(٤) أوضح المسالك ١٢٦/٢–١٢٧ .
(٥) البيت من الرجز ، لم أقف على قائله ، بلا نسبه في شرح الأشموني ٤٢٢/١ وجامع الدروس العربية ٢٤٨/٢ . وصدره : وإنما يرضي المنِيبُ رَبَّهُ .
(٦) شرح ابن عقيل ٩٠/٢ .
(٧) المقاصد الشافية ٤٢/٣–٤٣ .

به ، وقال أبو حيان : وعندنا أنّه يتعين أن يكون المفعول هو النائب . وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش.

وأما المرادي فذكر قولي الأخفش في جواز جعل غير المفعول نائب فاعل مع وجود المفعول ، وذكر معه مذهب جمهور البصريين(١): أنّه لا يجوز نيابة شيء منها مع وجود المفعول به" . ولم يبد رأيه في قولي الأخفش في هذه المسألة .

وأما ابن الوردي فذكر قول الأخفش في جواز جعل غير المفعول نائب فاعل ، وذكر معه قول سيبويه في ذلك ، ولم يبد رأيه في هذه المسألة .

وأما ابن هشام فذكر قول الأخفش بجواز إقامة غير المفعول مقام الفاعل بشرط أن يقدم على المفعول ، وقال ابن هشام : ولا ينوب غير المفعول به مع وروده. وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

وأما ابن عقيل فذكر قول الأخفش في جواز إقامة غير المفعول ، إذا تقدم على المفعول غير المفعول تعين إقامته ، وذكر معه أقول النحاة في ذلك ، فقال(٢) : "مذهب البصريين إلا الأخفش أنّه ، إذا وُجد بعد الفعل المبني لما لم يسم فاعله ، مفعول به ، ومصدر، وظرف وجار ومجرور تعين إقامة المفعول به مقام الفاعل ، فتقول: ضُرِبَ زيدٌ ضرباً شديداً يومَ الجمعة أمامَ الأمير في داره ، ولا يجوز إقامة غيره مقامه مع وجوده ، وما ورد من ذلك شاذ أو مؤول ، ومذهب الكوفيين : أنّه يجوز إقامة غيره ، وهو موجود تقدم أو تأخر" . ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

وأما الشاطبي فذكر قولي الأخفش في جواز إقامة غير المفعول به مقام الفاعل مطلقاً ، أو بشرط أن يتقدم ذلك على المفعول به ، وذكر أقوال النحاة التي ذكرها الشراح السابقون ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ٦٠٧/٢ .

(٢) شرح ابن عقيل ٨٩/٢ .

بَابُ اشْتِغَالِ العَامِلِ عَنْ المَعْمُولِ

٦١. القَوْلُ فِيْ الفِعْلِ المُقَدرِ

قال ابن مالك :

إنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلْ عَنْــهُ بِنَصْــبِ لَفْظِــهِ أَوِ الْمَحَــلّ

قال الشاطبي[١] : "وعلى هذا المحمل في كلام الناظم يكون مائلاً لمذهب الأخفش ، إذ جاز أن يعمل الفعل في أكثر من واحد ، فتقول : إن زيدٌ عمراً يضربه ، أزيدٌ عمراً أكرمه ، والتقدير: إنْ يضرب زيدٌ عمراً يضربه ، وأأكرم زيدٌ عمراً أكرمه" .

التوضيح والتحليل :

انفرد الشاطبي بذكر قول الأخفش في جواز أن يعمل الفعل المقدر في أكثر من واحد، ذكر الشاطبي قول الأخفش دون أن يبدي رأيه في قول الأخفش .

٦٢. الاسْمُ بَعْدَ (إنْ وحَيْثَما) وأدوات الشرط

قال ابن مالك :

وَالنَصْبُ حَتْمٌ إنْ تَـلا السَابقُ مَـا يُخْــتَصُّ بالفِعْــلِ كــإِنْ وحَيْثَمــا

قال أبو حيان [٢] : "وقوله: إنْ وحَيْثَمَا مما يختص بالفعل ، وهو مشهور مذهب البصريين، وكذلك حكم أدوات الشرط ، وذهب الأخفش والكوفيون إلى أنّه يجوز أن يبتدأ الأسماء بعدها ، وقال أبو حيان : ومما لا يليه إلا الفعل ظاهراً أو مضمراً (إذا) غير الفجائية ، نحو : إذا زيداً أكرمته ، أي إذا كرمت زيداً أكرمته ، وذهب الأخفش وبعض الكوفيين إلى أنّه يجوز أن يقع بعدها المبتدأ والخبر" .

قال الشاطبي[٣] : "مذهب الجمهور في أن (إنْ) الشرطية لا تقع المبتدأ بعدها ، ونقل ابن جني في كتاب الخاطريات ، وابن الانباري عن الأخفش إجازة ذلك" .

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان والشاطبي قول الأخفش في إنْ وحيثما ، وأدوات اشرط ، فأما أبو حيان فذكر للأخفش قولين : الأول: جواز مجيء بعد(إنْ وحَيْثما) مبتدأ ، والثاني: جواز مجيء بعد(إذا) غير الفجائية مبتدأ وخبر، وذكر معه مذهب البصريين : هو أن (إن وحيثما) وأدوات الشرط تختص بالفعل ، وقال عن مذهب البصريين: هو المشهور. يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

---

(١) المقاصد الشافية ٧٩/٣ .
(٢) منهج السالك ١١٩-١٢٠.
(٣) المقاصد الشافية ٨١/٣ .

وأما الشاطبي فذكر قول الأخفش في جواز مجيء بعد(إنْ) الشرطية المبتدأ ، وذكر معه قول الجمهور، وهو لا يقع بعدها المبتدأ ، وإن كان بعدها اسم مرفوع على تقدير فعل رافع ، وقال الشاطبي عن قول الأخفش[(١)]: "وهو رأي لا يساعد عليه إذ لم يجيء قط في كلامهم ، مثل: إنْ زيدٌ قائم قمت" . وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

والراجح في أدوات الشرط أن يأتي بعدها فعل ، وإذا جاء بعدها اسم مرفوع ، فهو فاعل لفعل محذوف ، نحو : إنْ الشمس أشرقت ، والتقدير : إن أشرقت الشمس أشرقت .

٦٣. الفَصْلُ بَيْنَ هَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ وَالاسْمِ بغير ظرف ولا مجرور

قال ابن مالك :

وَاخْتِيرَ نَصْبُ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبْ   وَبَعْـدَ مَـا إيـلاَؤُهُ الْفِعْـلَ غَلَـبْ

قال أبو حيان[(٢)] : "فإن فصل بين الهمزة ، والاسم بغير ظرف ، ولا مجرور، اختير في الاسم الرفع نحو : أأنت زيدٌ تضربه ، وإذا اختير الرفع في (زيد) كان أنت أيضاً مرفوعاً على الابتداء ، والجملة التي بعده من المبتدأ والخبر في موضع رفع خبر لأنت هذا مذهب سيبويه ، وأما الأخفش ؛ فأنّه يختار النصب في زيد ، فإذا نصبت زيداً بإضمار فعل ، فظاهر كلام سيبويه أنّه لا يجوز في أنت إلا الرفع بالابتداء ، وأجاز الأخفش أن يرتفع على الفاعلية بالفعل الذي نصب زيداً ، كأنّه قال : أضربت زيداً ضربته ، فلما حذف الفعل انفصل الضمير ، ورد هذا على الأخفش ابن ولاد ، وأبو بكر بن طاهر وأبو جعفر بن مضاء وبعض من لقيناه من شيوخنا على اختلاف في علة المنع يطول ذكرها" .

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الأخفش في الاسم الذي فصل بينه ، وبين الهمزة غير الظرف أو مجرور ؛ فأجاز فيه الأخفش النصب ، وأجاز الأخفش في أنت ، نحو :أأنت زيدٌ تضربه، الرفع على الفاعلية بالفعل الذي نصب زيد على حسب رأيه ، وذكر معه قول سيبويه في ذلك ، أجاز سيبويه في الاسم الرفع على الابتداء ، وأجاز في الضمير(أنت) الرفع على الابتداء ، والظاهر من كلام أبي أحيان يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

---

(١) المقاصد الشافية ٨١/٣ .

(٢) منهج السالك ١٢١/١ .

٦٤. الْقَوْلُ فِيْ الاسْمِ الّذِي اشْتَغَلَ عَنْهُ الفعل اسْم اسْتِفْهَام

قال أبو حيان[١] :" فإن كان الاسم الذي اشتغل عنه الفعل اسم استفهام ، نحو: أيهم زيداً أكرمته " اختار فيه سيبويه الرفع ، فالأخفش النصب " .

وقال ابن هشام[٢] : "ويترجح النصب في ست مسائل ، منها : أن يكون الاسم بعد شيء أن يليه فعل ، ولذلك أمثلة منها همزة الاستفهام ، قال الأخفش : أخوات الهمزة كالهمزة ، نحو: أَيُّهُمْ زيداً ضَرَبْهُ ، ومَنْ أَمَةَ اللهِ ضربتها" .

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان ، واين هشام قول الأخفش في جواز نصب الاسم بعد اسم الاستفهام ، فأما أبو حيان فذكر قول الأخفش في جواز النصب الاسم ، إذا وقع بعد اسم استفهام ، وذكر معه قول سيبويه: وهو اختياره الرفع ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

وأما ابن هشام فذكر قول الأخفش في جواز نصب الاسم الواقع بعد اسم استفهام قياساً على همزة الاستفهام ، وقال ابن هشام : ويترجح النصب في ست مسائل من ضمنها ما قاله الأخفش . فهذا يدل موافقته لقول الأخفش في هذه المسألة .

٦٥. العَطْفُ عَلى الجُمْلةِ الصُغْرَى ، إنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا ضَمِير

قال ابن مالك :

وَإِنْ تَــلاَ الْمَعْطُــوفُ فِعْــلاً مُخْبَــرَا بِــه عَــنْ اسْــمٍ فاعْطِفــا مُخَيّــرا

قال أبو حيان [٣] : "إذا راعيت الصغرى ، فأما أن يكون في الجملة المعطوفة ضمير يعود على المبتدأ الذي في الجملة الأولى أو لا يكون ، فإن كان فيهما ضمير يعود على المبتدأ، فالمسألة جائزة بإتفاق ، نحو: هندٌ ضربتها وزيدٌ كلمته في دارها ، ولم يكن فيها ضمير، نحو:هندٌ ضربتها وعمراً أكرمته ، ففي المسألة أربعة مذاهب ، ومنها : ما ذهب إليه الأخفش ، والزيادي ومن تبعهما من أنّه لا يجوز العطف ، لأن المعطوف على الخبر خبر، فكما لا يجوز خلو الجملة الأولى الواقعة خبر للمبتدأ من رابط يعود على المبتدأ ، فكذلك الجملة المعطوفة عليها" .

وقال ابن هشام[٤] : "وتضمنت الجملة الثانية ضميره ، أو كانت معطوفة بالفاء ، لحصول المشاكلة رفعتُ أو نصبت ، وذلك نحو : زيدٌ قام وعمروٌ أكرمته لأجله ، أو فعمراً أكرمته ، فإن لم يكن في الثانية ضمير للأول ، ولم يعطف بالفاء ، فالأخفش ، والسيرافي يمنعان النصب ، وهو المختار" .

---

(١) منهج السالك ١٢٢ .
(٢) انظر: أوضح المسالك ٢/١٣٧-١٣٩-١٤٢.
(٣) منهج السالك ١٢٢-١٢٣ .
(٤) أوضح المسالك ٢/١٤٤ .

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان ، وابن هشام قول الأخفش في العطف على الجملة الصغرى – هي ما وقعت خبراً لمبتدأ – إن لم يكن فيها ضمير ، نحو : هند ضربتها وعمراً أكرمته ، فأما أبو حيان فذكر قول الأخفش في عدم جواز العطف على الجملة الصغرى ، وذكر معه أقوال النحاة في هذه المسألة ، فقال(١) : "في المسألة أربع مذاهب ، أحدها ما ذهب إليه جماعة من القدماء والفارسي إلى جواز العطف على الصغرى ، والثاني : مذهب هشام ابن معاوية ، حيث أجاز العطف إذا كان حرف العطف الفاء أو الواو فقط ، والثالث : مذهب الجمهور ، وهو جواز العطف إذا كان حرف العطف الفاء فقطّ" . ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

وأما ابن هشام فذكر قول الأخفش في هذه المسألة ، وقال عنه: وهو المختار ، وهذا يدل على موافقته لقول الأخفش في هذه المسألة .

بَابُ تَعَدي الفِعَل وَلَزُوَمه

٦٦. القَولُ فِيْ مَحَلِ (أنّ وأنْ) عِنْدَ حَذْفِ حَرف الْجَرِ

قال ابن مالك :

وَعَــــدِّ لاَزِمـــــاً بِحَــــرْفِ جَــــرِّ وإنْ حُــــذِفَ فالْنَصْــــبُ للمُنْجَــــرِّ

نَقْــــلا وَ فِـــــيْ أنَّ وأَنْ يَطّــــردُّ مَـعْ أَمْـنِ لَـبْسٍ كَعَجِبْـتُ أَنْ يَـدُوا

قال ابن عقيل(٢) : "واختلف في (أنّ ، أو أنْ) عند حذف حرف الجر، نحو: عجبت من أنّك قائمٌ ، فيجوز : عجبت أنّك قائمٌ ، فمذهب الأخفش إلى أنهما في محل جر" .

التوضيح والتحليل :

انفرد ابن عقيل بذكر قول الأخفش عند حذف حرف الجر بعد(أنّ أو أنْ) هو أنهما في محل جر، فأعمل الأخفش الحرف وهو محذوف ، وذكر معه أقوال النحاة ، فقال(٣) : "وذهب الكسائي إلى أنهما في محل نصب ، وذهب سيبويه إلى تجويز الوجهين ". والواضح لنا أنّه ذكر أقوال النحاة ، ولم يبدِ رأيه في ذلك أو تفضيل أي منها .

---

(١) منهج السالك ١٢٣ .
(٢) شرح ابن عقيل ١١٢/٢ .
(٣) شرح ابن عقيل ١١٢/٢ .

٦٧ . القَوْلُ فِيْ الهَاءِ المحَذُوفةِ مِنْ صِلةِ الّذِي

قال ابن مالك :

وَحَـذْفَ فَضْـلَةٍ أَجِـزْ إِنْ لَـمْ يَضِـرْ   كَحذْفِ مَا سِيقَ جَوَاباً أَوْ حُصِرْ

قال الشاطبي[1] : "فإن العامل لم يحذف إلا ومعمولة دالٌ ، فلو حُذف لانتقض الغرض من جعله دالاً ، ومن ذلك أن يكون المفعول مؤكداً ؛ فإنّ مواضع التأكيد تنافى الحذف ، قال ابن جني في الخصائص : ما طريقه التوكيد غير لائق به الحذف ؛ لأنّه ضد الغرض ونقضه ، ولأجل ذلك لم يجز أبو الحسن توكيد الهاء المحذوفة من الصلة ، نحو : الذي ضربتُ نفسه زيدٌ، على أن يكون نفسه توكيداً للهاء المحذوفة من ضربت ، فعلى هذا لا يجوز : زيدٌ ضربتُ نفسه، على حذف هاء ضربته ؛ لأنّها قد أُكدت ، والتأكيد مناسب للتطويل والتكثير ، فلا يليق به الحذف .

التوضيح والتحليل :

انفرد الشاطبي بذكر قول الأخفش في عدم جوازه توكيد الهاء المحذوفة ، وذكر الشاطبي قول الأخفش في عدم جواز توكيد الهاء المحذوفة بعد الصلة ، ولم يبد رأيه في هذه المسألة .

بَابُ المَفْعُولِ المُطْلق

٦٨. القَوْلُ فِيْ عَامِلِ نَصْب ما يَنُوب عن المَفْعُولِ المُطْلق

قال ابن مالك :

تَوْكِيــداً أَوْ نَوْعــاً يُبِــينُ أَوْ عَــدَدْ   كَسِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشَدْ

قال أبو حيان[2] : "المصدر التوكيدي ، نحو : ضربتُ ضرباً ، على قسمين : أحدهما من لفظ الفعل ، والآخر من غير لفظه ، فالأول جار، وغير جار، والجاري ، نحو : ضربت ضرباً ، إما يكون في معنى الجاري ، نحو : تزاوجوا ازدواجاً ، وازدوجوا تزاوجاً ، أو لا يكون في معناه ، نحو: قوله تعالى :﴿أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَباتاً﴾[3] ، وقد نص سيبويه على أن أنْبَتَ نباتاً ، يقدر له فعل أي نبت ، وأجاز الأخفش فيه الوجهين أحدهما هذا ، والآخر نصبه بأنبت ، وظاهر مذهبه في : تزاوجوا ازدواجاً ، أنّه منصوب بالفعل الأول لموافقته في اللفظ والمعنى ، والقسم الثاني: وهو الذي ليس من لفظ الفعل على قسمين ظاهر ، نحو : قعدت جلوساً ، والعامل فيه عند سيبويه جلس مضمرة ، وأجاز الأخفش الوجهين " .

---

(١) المقاصد الشافية ١٥٦/٣ .
(٢) منهج السالك ١٣٧-١٣٨.
(٣) سورة نوح ١٧/٧١

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر أقوال الأخفش في العامل الذي نصب المصدر التوكيدي الذي من لفظ الفعل غير الجاري على معناه ، نحو : تزاوجوا ازدواجاً ، والمصدر الذي ليس من لفظ الفعل، نحو : قعدتُ جلوساً ، حيث أجاز الأخفش في نصب المصدر التوكيد الذي لا يكون مصدر الفعل الذي سبقه بتقدير فعل ينصبه ، أو نصبه بالفعل الذي سبقه ، وأجاز أيضاً في المصدر الذي لا يكون من لفظ الفعل نصبه بالفعل الذي سبقه ، أو نصبه بفعل مقدر ، وذكر معه قول سيبويه في المصدر التوكيد ، فسيبويه يقدر للمصدر هنا فعل مقدر نصبه ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

ما ينوب عن المفعول المطلق ما يلي : صفته ، نحو سرتُ أحسنَ السير ، والإشارة إليه ، نحو: قلت ذلك القول ، وعدده ، نحو : جلدوه ثمانين جلدة ، وكل وبعض وأي مضافة إلى المصدر ، نحو أحبك كل الحب ، وفرحت بك كل الفرح ، المصدر المشارك له في الاشتقاق ، نحو : اصطبرتُ صبراً ، ونوعه ، نحو قعد القرفصاء ، وآلته ، نحو : ضربته عصاً .

الراجح في العامل فيما ينوب عن المفعول المطلق ، وهو العامل في المفعول المطلق، لأنه هنا هو نائب في المفعول المطلق ، وقد يجوز نصبه بالفعل الذي سبقه .

بَابُ المَفْعُولِ فِيهِ (الظَرْفُ)

٦٩. القَوْل فِيْ نَصْبِ بَعْدَ (دَخَلَ)

قال ابن مالك :

اَلظَّــرْفُ وقــتٌ أَوْ مَكَــانٌ ضُــمِّنَا فِــي بِــاطِّرَادٍ كَهُنَـا امْكُـثْ أَزْمُنَـا

وَكُـــلُّ وَقْـــتٍ قَابِـــلٌ ذَاكَ وَمَـــا يَقْبَلُـــهُ الْمَكَـــانُ إلا مُبْهَمَـــا

قال أبو حيان(١) : "وقوله : وما يقبله المكان إلا مبهماً ، أي: ما يقبل النصب على الظرفية إلا في حال إبهامه ، وظرف المكان ينقسم إلى أنواع ، منها : المختص غير المعدود، نحو : الدار ، والمسجد ، ونحوه لا ينتصب على الظرف ، لا تقول : قعدت الدارَ، وتريد في الدار، وظاهر كلام هذا الناظم ، أنّه إذا كان غير مبهم لا ينصب ظرفاً على الإطلاق ، وليس كذلك؛ لأن العرب أوصلت دخلت بغير وساطة إلى كل ظرف مكان مختص ، فتقول: دخلتُ السوقَ والمسجدَ ، وغير ذلك من الظروف المكانية المختصة ، إلا أن ذهب في(دخلت) إلى مذهب الأخفش والجرمي ، فأنهما زعما أن (دخلت) متعدية إلى مفعول به ؛ فإذا قلت : دخلت البيت ، فالبيت ليس منصوب إلى على أنّه ظرف ، إنما هو منصوب نصب المفعول".

---

(١) منهج السالك ١٤٨ .

وقال المرادي[١] : "في نصب المختص في المكان بعد(دخل) ثلاثة مذاهب ، ومنها : أنّه مفعول به ، والفعل(دخل) تارة يتعدى بنفسه ، وتارة بحرف جر ، وهو مذهب الأخفش ".

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان ، والمرادي قول الأخفش في (دخل) أنها تنصب مفعول به ، وليس ظرفاً ، فأما أبو حيان فذكر قول الأخفش في(دخل) ، وقال : العرب أوصلت (دخلت) بغير وساطة في كل ظرف مكان مختص ، فتقول: دخلت السوقَ ، وغير ذلك من الظروف المكانية . وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

وأما المرادي فذكر قول الأخفش في (دخل) ، وذكر معه أقوال النحاة فقال[٢] :" وفي نصب المختص من المكان بعد(دَخَلَ) ثلاثة مذاهب : أحدها : أنّه منصوب نصب المفعول به بعد إسقاط الخافض توسعاً ، وهو مذهب الفارسي والمصنف ، ونسبه إلى سيبويه ، والثاني: أنّه منصوب على الظرفية تشبيهاً له بالمبهم ، ونسبه الشلوبين إلى سيبويه ، ونُسب إلى الجمهور. ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

٧٠. ظُرُوفُ الزّمَانِ الّتِي لَا تَتَصَرف

قال ابن مالك :

وَغَيْـــرُ ذي التَصَـــرُّفِ الـــذي لَـــزَمْ ظَرْفِيـــة أوْ شِـــبهَها مـــن الكَلِـــمْ

قال أبو حيان[٣]: "أجاز الأخفش تصرّف(ضحوة وعتمة) إذا أريد بكل منهما وقت بعينه، فأجاز الرفع والنصب ، في نحو: سير عليه عَتَمةٌ وعَتَمةً ، وسير عليه ضَحَوةٌ وضَحَوةَ".

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الأخفش في جواز تصرّف (صحوة وعتمة) أي : أنهما يجوز فيهما النصب ، أو الرفع ، وقال أبو حيان[٤]: "من ظروف الزمان التي لا تتصرف ضُحى ، وضحوة ، وعتمة وعشاء ، إذا أريد بها من وقت بعينه ، جميع ذلك التزمت فيه العرب النصب على الظرف ، ولم يستعملوه اسماً غير ظرف". وهذا يدل أنّ اعترض على قول الأخفش بجواز تصرّفهما .

(١) توضيح المقاصد والمسالك ٢/٦٥٧-٦٥٨ .
(٢) توضيح المقاصد والمسالك ٢/٦٥٧-٦٥٨
(٣) منهج السالك ١٥٢-١٥٣ .
(٤) انظر: منهج السالك ١٥٢ .

٧١. ظُرُوفُ الْمَكَانِ الّتِي لَا تَتَصرف

قال أبو حيان[١] : "ومن ظروف المكان التي لا تتصرف فوق ، وتحت ، وعند ، وسوى ، وسواء ، فجميع هذا منصوب على الظرف ، ولا يجوز أن تستعمل مُبتَدأَةً ولا فاعلاً ولا غير ظرف، فتقول العرب : فوقَك رأسك ،وتحتك رجلاك ، ولا يختلفون في نصب الفوق والتحت ، هذا نص الأخفش " .

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الأخفش في جواز نصب(الفوق والتجت)على الظرف ، التي من أنواع ظروف المكان التي لا تتصرف ، وقول أبي حيان : ومن ظروف المكان التي لا تتصرف فوق وتحت وعند ، فجميع هذا منصوب على الظرف. وهذا يدل على موافقته لقول الأخفش في هذه المسألة .

٧٢. الْقَوَلُ فِيْ تَصرّفِ (دُونَ)

قال أبو حيان[٢] : "ظاهر كلام الأخفش اطّراد تصرف (دون) ، قال: في قوله تعالى :﴿ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾[٣] إنّه مبتدأ بُني لإضافته إلى مبني" .

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الأخفش في تصرف(دون) أي : أنها تعرب مبتدأ في هذه الآية، ولا تعرب هنا ظرف ، وفقال أبو حيان[٤] : "وقد تصرّف في قول الشاعر :

أَلَـمْ تَرَيـا أَنّـي حَمِيـتَ حَقِيقَتِـي ... وباشَرْتُ حَدَّ الموْتِ والموتُ دُونُها[٥]

برفع دونها ". وهذا يدل على موافقته لقول الأخفش في هذه المسألة .

---

(١) منهج السالك ١/١٥٣ .
(٢) منهج السالك ١٥٣ .
(٣) سورة الجن ٧٢/١١ .
(٤) منهج السالك ١٥٣ .
(٥) البيت من الطويل لموسى بن جابر الحنفي في التذكرة الحمدونية ٢/٤٣٠ وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ١٣٩ ، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب لابن هشام ١٠٦ .

بَابُ المَفْعُولِ مَعْه

٧٣. الْقَوْلُ فِيْ الْمَفْعُولِ مَعْهُ

قال ابن مالك :

يُنْصَبُ تَالِي الوَاوِ مَفْعُولاً مَعَهْ فِي نَحْوِ سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ

قال الشاطبي[١] : "وأصل حكاية الخلاف عن الأخفش ، وقال : في قولهم: استوى الماءَ والخشبةَ ، وبعض الناس يقيس عليه ، وبعضهم اقتصر على ما سمع ، ولا يقيس، قال:" قال أبو علي : وأبو الحسن يذهب إلى أن لا يقاس" .

التوضيح والتحليل :

انفرد الشاطبي بذكر قول الأخفش في أصل الخلاف ، هل يقاس في المفعول معه في قولهم: استوى الماءَ والخشبة ، أو لا يقاس ، ويقتصر على ما سُمع ، وذكر قول أبي على الفارسي في إنّ مذهب الأخفش لا يقيس . لم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

٧٤. الْقَوْلُ فِيْ الاسْمِ المَعْطُوفِ عَلى ضَمِير مَجْرور

قال ابن مالك :

وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ يَجِبْ أَوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ

قال ابن الوردي[٢] : "ويجب النصب عند سيبويه في نحو: ما لك وزيداً ، مما عطف على ضمير مجرور لم يعد جار ، ورجحه الأخفش على الجر ، وأنشد :

إِذا كَانَت الهَيْجَاءُ وانْشَقَّتِ العَصَا فحَسْبُكَ والضَّحَّاكِ سيفٌ مُهَنَّدُ[٣]

التوضيح والتحليل :

انفرد ابن الوردي بذكر قول الأخفش في العطف على ضمير مجرور ، ورجح فيه الأخفش الجر، وذكر معه قول سيبويه ، وهو النصب ، وقال ابن الوردي: مما عطف على ضمير مجرور لم يعد جار. وهذا يدل على أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

---

(١) المقاصد الشافية ٣/٣١٨-٣١٩ .

(٢) تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة ١٦١ .

(٣) البيت من الطويل ، لم أقف على قائله ، وبلا نسبة في جمهرة اللغة٢/١٠٤٧ وتهذيب اللغة ٤/١٩٢ ، والبيت له روايات بنصب كلمة (والضَّحَّاكَ) في لسان العرب ١٥/٦٦ وتاج العروس ٢/ ٢٧٣ .

بَابُ الاسْتِثْنَاءِ

٧٥ . القَوْلُ فِيْ الاسْتِثْنَاءِ

قال ابن مالك :

مَـا اسْـتَثْنَتِ الاَّ مَـعْ تَمَـامٍ يَنْتَصِـبْ وَبَعْــدَ نَفْــيٍ أَوْ كَنَفْــيٍ انْتُخِــبْ

قال أبو حيان(١) : "وقوله : ينتصب ، يعمُّ أن يكون المستثنى من مرفوع ، نحو: قام القوم إلا زيداً، ومن منصوب ، نحو: ضربتُ القومَ إلا زيداً ، ومن المجرور ، نحو: مررتُ بالقوم إلا زيداً، وهذا هو المشهور، حكى الأخفش أن بعض العرب جعل الاستثناء من المخفوض مخفوضاً، فقالوا : مررت بالقوم إلا زيدٍ بالباء" .

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الأخفش في جواز جعل المستثنى من المجرور مجروراً ، وقال أبو حيان(٢) : "وهذا ضعيف في القياس ؛لأن فيه جمعاً حرفي تعدية ، وهما إلا والباء ، فينبغي أن تجعل الباء زائدة" . وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

الراجح في ما رواه الأخفش عن جعل الاستثناء من المخفوض مخفوضاً ضعيف في القياس ، وإنما الصحيح جعله منصوباً .

٧٦. تَقْدِيمُ المُسْتَثْنَى عَلى العَامِلِ فِيْ المُسْتَثْنَى مِنْهُ

قال ابن مالك :

وَغَيْـرُ نَصْـبِ سَـابقٍ فِـيْ النَفْـي قَـدْ يَـأْتِي وَ لكَنْ نَصْبَهُ اخْتَـرْ إنْ وَرَدْ

قال أبو حيان(٣) : "إن قدمته على العامل في المستثنى منه ، فثلاثة مذاهب ، أحدها: التفصيل بين أن يكون العامل متصرفاً ، نحو: أخوتك إلا زيداً قاموا ، فيجوز ذلك ، أو غير متصرف ، نحو : أخوتك إلا زيداً في الدار، فيمنع ، وهو مذهب الأخفش" .

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الأخفش في تقديم المستثنى على العامل في المستثنى منه، فأجاز الأخفش تقديم المستثنى على العامل في المستثنى منه ، إذا كان العامل متصرفاً ، ولم يجز ذلك ، إذا كان العامل في المستثنى منه غير متصرف ، وذكر معه أقوال النحاة ، فقال:" إذا قدم المستثنى على العامل ثلاثة مذاهب ، الأول : إن ذلك يجوز مطلقاً ، وهذا هو الصحيح، نحو: وأخوتك إلا زيداً في الدار، والثاني: إن ذلك لا يجوز مطلقاً ؛ لأن الاستثناء مشبه بالمفعول معه" . ومن كلام أبي حيان يبدو لنا أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

---

(١) منهج السالك ١٦٠ .
(٢) منهج السالك ١٦٠ .
(٣) منهج السالك ١٦٤ .

٧٧. القَوْلُ فِيْ تَقَدُمِ المُسْتَثْنَى على اسمين

قال أبو حيان[١] : "فإن المستثنى تقدم على اسمين ، أحدهما فاعل ، والآخر مفعول ، فالأخفش يجعله مستثنى من الفاعل ، ولا يجوز أن يكون مستثنى من المفعول ، وإن كان المعنى قابلاً فعلى هذا تقول: ما ضرب إلا زيداً قومُك أصحابَنا، فإلا زيداً أن جعله مستثنى من قومك الذي هو فاعل جاز ، أو من أصحابنا الذي هو مفعول لم يجز ، ووافق الرماني الأخفش في ذلك " .

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الأخفش في تقدم المستثنى على اسمين أحدهما فاعل والآخر مفعول ، فجعله الأخفش مستثنى من الفاعل لا من المفعول ، ويبدو لنا من كلام أبي حيان أنّه يوافق الأخفش في هذه المسألة ، فقال أبو حيان[٢] : "والفرق بينهما أن طلب الفعل للفاعل أقوى من طلبه للمفعول من جهة أن الفعل مبني له لا للمفعول" .

٧٨. القَوْلُ فِيْ الوَصْفِ بـ(إلا)

قال ابن مالك :

وَاسْـــتَثْنِ مَجْـــرُوراً بِغَيْـــرٍ مُعْرَبَـــا   بِمَـــا لِمُسْـــتَثْنىً بِـــإلاَّ نُسِـــبَا

قال أبو حيان[٣] : "واضطرب كلام النحويين في الوصف بـ(إلا) ، من أقول النحاة ، ما قاله الأخفش في الأوسط : (إلا والاسم) الذي بعدها تكون صفة للاسم الذي قبلها إذا كانتا في معنى الاستثناء ، وكان الاسم نكرة ، أو فيه ألف ولام ، نحو : مررت بالقوم إلا أخيك ، وجاءني القوم إلا أخوك " .

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الأخفش في (إلا ، والاسم الذي بعدها) تكون صفة للاسم الذي قبلها ، وذكر معه أقوال النحاة ، فقال[٤] : "واضطرب كلام النحويين في الوصف بإلا فقال بعض أصحابنا :إنّه يخالف سائر الصفات بأنه يجوز أن يوصف بها الظاهر والمضمر والمعرفة والنكرة، وقال بعضهم: قول النحويين أن يوصف بها يعنون بذلك أنّه عطف بيان ". يبدو من كلام أبي حيان أنّه تحدث عن الوصف بإلا ، وذكر أقوال النحاة دون أن يبدي رأيه في هذه المسألة .

---

(١) منهج السالك١٦٤ .
(٢) منهج السالك ١٦٤ .
(٣) منهج السالك ١٧٠ .
(٤) منهج السالك ١٧٠ .

٧٩. القَوْلُ في (سِوّي وسُوّى وسَواء)

قال ابن مالك :

وَلِسِــوىً سُــوىً سَــواءٍ اجْعَــلاَ   عَلَـى الأَصَـحِّ مَـا لِغَيْـرٍ جُعِـلاَ

قال المرادي[1] : "هذه ثلاث لغات ، وظاهر كلامه أنّه يستثني بالثلاثة ، وهو ظاهر كلام الأخفش ، ولم يمثل سيبويه إلا بالمكسورة ، وقال ابن عصفور في الشرح الصغير: ولم يشرب منها معنى الاستثناء إلا سوى المكسورة السين ، فإن استثني بما عداها فبالقياس عليه " .

التوضيح والتحليل:

انفرد المرادي بذكر قول الأخفش في جواز الاستثناء بـ(سِوّي وسُوّى وسَواء) حيث جعلها الأخفش من أدوات الاستثناء ، وقال المرادي:" لم يمثل سيبويه إلا بالمكسورة ، وقال ابن عصفور: ولم يشرب منها معنى الاستثناء إلا سوى المكسورة السين، فإن استثني بما عداها فبالقياس عليها . يبدو لنا أنه ذكر أقوال النحاة دون أن يبدي رأيه في ذلك .

٨٠. القَوْلُ فِيْ (خَلَا وَ عَدَا)

قال ابن مالك :

وَاسْــتَثْنِ نَاصِــباً بِلَــيْسَ وَخَــلاَ   وَبِعَــدَا وَبِيَكُــونُ بَعْــدَ لاَ

وَاجْــرُرْ بِسَــابِقَيْ يَكُــون إنْ تُــرِدْ   وَبعد مـا انْصِبْ وانْجِرار قد يَـرِدْ

قال أبو حيان[2]: "سابقاً يكون، هما(خلا وعدا) ، فتقول : قام القوم خلا زيدٍ ، وعدا عمروٍ، الجر بهما قليل ، والنصب هو المعروف ، ولذلك لم يعرف سيبويه الخفض بعدهما ، إنما حكاه الأخفش من الخفض بخلا ، قول الشاعر :

خَــلا اللهِ لَا أَرْجُــو سِــوَاكَ، وإِنَّمــا   أَعُدُّ عِيالي شُـعْبَة مِـنْ عِيالِكـا[3]

ومن الخفض بعدا قوله :

أَبَحْنَــا حَــيَّهُمْ قَــتْلاً وَأَسْــرًا   عَدَا الشَّمْطَاءِ وَالطِّفْلِ الصَّغِيرِ[4]

وقال الأخفش في الأوسط : كل العرب يجرون بخلا ، وقد زعموا أنها يُنصب بها ، وذلك لا يعرف ، أما عدا ؛ فأنهم ينصبون بها ويجرون ، فإذا جروا فهو حرف جر جاء لمعنى وضع للجر بمنزلة من ، وإذا نصبوا فهو فعل كأنك قلت : جاوز بعضهم زيداً وكذلك التفسير(خلا)" .

---

(١) توضيح والمقاصد والمسالك ٦٧٩/٢ .

(٢) منهج السالك ١٧٥/١ .

(٣) البيت من الطويل ، لم أقف على قائله ، وبلا نسبة في العين٢٠٨/٤ وتهذيب اللغة ٢٣٥/٧ وهمع الهوامع٢٨٠/٢ .

(٤) البيت من الوافر، لم أقف على قائله ، وبلا نسبة في اللمحة في شرح الملحة ٤٧٢/١ وشرح الأشموني٥٢٣/١ .

وقال المرادي[1] : "وقال الأخفش في الأوسط : كل العرب يجرون بخلا ، وقد زعموا أنها ينصب بها ، وذلك لا يعرف" .

وقال ابن عقيل[2] : "إذا لم تتقدم (ما) على خلا وعدا ، فاجرر بهما إن شئت ، فتقول: قام القوم خلا زيدٍ ، أو عدا زيدٍ ، فخلا وعدا حرفا جر ، ولم يحفظ سيبويه الجر بهما ، إنّما حكاه الأخفش، وذكر ابن عقيل الأبيات التي ذكرها أبو حيان" .

وقال الشاطبي[3] : "أما في (عدا) في إجازة الجر في كلام الأخفش ما يشعر بذلك ؛ بأنّه ، قال الأخفش : وأما (عدا) فقد ينصبون بها ويجرون ، فإذ جروا على حرف بمنزلة من ، وإذا نصبوا فهي فعل ، كأنك قلت: جاوز بعضهم زيداً ، وقال: وكذلك (خلا) ؛ فإن (خلا) عند الناظم يجوز بها النصب على غير قلة ؛ إذ لم يقيده بذلك ، وهو مذهب سيبويه ، وذهب الأخفش إلى أن النصب بها لا يكاد يعرف بها " .

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان ، والمرادي ، وابن عقيل والشاطبي قول الأخفش في (خلا، وعدا) . فأما أبو حيان ذكر قول الأخفش في (خلا وعدا) ، اعتبر الأخفش (خلا) حرف جر، ونصب لا يعرف بها ، واعتبر(عدا) يجوز بعدها الجر والنصب ، وقال أبو حيان[4] : "وتأخير الناظم حكم الجر بعد وخلا ، وتقديم النصب مع الذي لا يجوز فيه إلا النصب ، وهما(ليس ولا يكون) دليل على أرجحية النصب على الجر كما هو المشهور" . وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش بجواز الجر بهما .

وأما المرادي فذكر قول الأخفش في (خلا) ، بجواز فيها الجر، ولا يعرف النصب بها ، وقال المرادي[5] : أما (خلا) فالنصب بها أرجح ، والجر خلاف المشهور" . وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

وأما ابن عقيل فذكر قول الأخفش في جواز الجر بـ(عدا وخلا) ، ويبدو من كلامه أنّه يوافق الأخفش في قوله ، وذكر معه قول سيبويه فيهما ، وهو جواز النصب ، ولم يسمع سيبويه الجر.

وأما الشاطبي فذكر قول الأخفش في(خلا وعدا) فأجاز الأخفش في (عدا) الجر والنصب، وأما في (خلا) فأجاز فيها الجر فقط ، وأما سيبويه ، فأجاز في (خلا) الجر، وقال الشاطبي :" فإذا ثبت ذلك فيها مع (ما) جاز فيها دونها من حيث ثبت فعليتها ، وأيضاً فإن

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ٦٨٥/٢ .
(٢) شرح ابن عقيل ١٧٣/٢ .
(٣) المقاصد الشافية ٤٠٨/٣-٤٠٩ .
(٤) منهج السالك ١٧٥/١ .
(٥) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٦٨٥/٢ .

سيبويه ما أثبت إلا ما ثبت عنده ، فليس قول الأخفش حجة عليه ؛ لأنه نافٍ وسيبويه مثبت ، المثبت مقدم على النافي في مثل هذا ، فالأصح ما ذهب الناظم " . وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في(خلا) ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش في(عدا) .

٨١. القَولُ فِيْ (حَاشَا)

قال ابن مالك :

وَكَخَـــلاَ حَاشَـــا وَلاَ تَصْـــحَبُ مَـــا وَقِيـلَ حَاشَـا وَحَشَـا فَاحْفَظْهُمَـا

قال أبو حيان(١) : "يقال: حاشا مثل خلا ، أي تكون حرف جر، فتجر ما بعدها ، وفعلاً فتنصبه ، ولم يجز سيبويه في المستثنى بها إلا الخفض ؛ لأنه لم يحفظ النصب بعدها ، وأجاز النصب الأخفش ، والكسائي ، والجرمي ، والمازني ، والمبرد والزجاج ، حُكي ذلك بالنقل الصحيح عن من يوثق بعربيته ، حكاه أبو زيد الأنصاري ، والفراء ، والأخفش ، والشيباني وابن خروف ، ففي النثر: حاشا الشيطانَ" .

وقال الشاطبي(٢) : " قال الأخفش : وأما (حاشا) فقد سمعنا من نصب به ، وقال: وهذه أشبه؛ لأنها من حاشيت ، فقد ثبت النصب بها على الجملة ".

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان ، والشاطبي قول الأخفش جواز النصب بـ(حاشا) ، فأما أبو حيان فذكر قول الأخفش في النصب بـ(حاشا)، وذكر معه قول سيبويه فيها ، وهو لا يجيز فيها إلا الجر، وقال:" وحُكي ذلك بالنقل الصحيح عن من يوثق بعربيته" . وهو يقصد بذلك النصب بـ(حاشا) وهذا يدل على موافقته لقول الأخفش في هذه المسألة .

أما الشاطبي فذكر قول الأخفش في جواز النصب في(حاشا) ، وقال(٣): "المعلوم في حاشا أن الجر هو الشهير المختار". وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

---

(١) منهج السالك ١/١٧٦ .
(٢) المقاصد الشافية ٣/٤١٣ .
(٣) المقاصد الشافية ٣/٤١٤.

٨٢. القَوْلُ فِيْ دُخولِ (إلا) عَلَى (حاشا)

قال أبو حيان[١] : "اختلف النحويون في جواز دخول إلا على حاشا ، فمذهب البصريين المنع على كل حال ، أجاز الكسائي، ، إذا جرت حاشا ، منع دون ذلك ، حكى أبو الحسن الأخفش عن العرب أنهم يقولون : قام القوم إلا حاشا زيدٍ " .

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الأخفش في جواز دخول إلا على حاشا ، وقال أبو حيان عن قول الأخفش[٢]: "وهذا عندنا شذوذ ، ولا ينبغي أن يقاس عليه غيره، وهو جمع بين أداتين على جهة التأكيد ". وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش ، وذكر معه أقوال النحاة في هذه المسألة .

٨٣. القَوْلُ فِيْ (مَا) الّتِي اتّصلتْ بـ(سِيّما)

قال أبو حيان[٣] : "واختلف في (ما) التي اتّصل بـ(سيما) ، نحو: قام القوم لاسِيّما زيد، والمشهور إنها مخفوضة بالإضافة بمعنى : ولا مثل الذي هو زيدٌ ، وزعم الأخفش أن (ما) بمعنى الذي في موضع رفع ، وهو في موضع خبر سِيّ ، كأنّه قال : لا مثل الشخص الذي هو زيد ، وفيه أن خبر لا معرفة ، لأنّه جعل (ما) الموصولة خبراً لـ(لا) وهي معرفة" .

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الأخفش في (ما) التي اتّصلت بـ(لاسيما) ، فهي عنده اسم موصول بمعني (الذي) في موضع رفع ، وقال أبو حيان : المشهور فيها إنها مخفوضة بالإضافة . وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

---

(١) منهج السالك ١٧٦ .
(٢) منهج السالك ١٧٦ .
(٣) منهج السالك ١٧٨ .

٨٤. القَوْلُ فِي (بَلْهَ)

قال أبو حيان[١] : "واختلف الذين لا يجيزون فيها إلا الخفض ، فمذهب الأخفش إنها أي بَلْهَ ، حرف جر" .

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الأخفش في(بَلْهَ) ، وقال أبو حيان[٢] :" وأما(بَلْهَ) فمذهب الجمهور البصريين إنّه لا يجوز بعدها إلا الخفض ، واختلف الذين لا يجيزون فيها إلا الخفض ، وذهب الفارسي أنها مصدر لم ينطق له بفعل ، وهو مضاف لما بعده ، وزعم بعض الكوفيين أنها إن جر ما بعدها كانت بمعنى غير" . وذكر أبو حيان أقوال النحاة في هذه المسألة، دون أن يبدي رأيه في هذه المسألة .

٨٥. القَوْلُ فِيْ (مَا جَاءنِي أحدٌ إلا أن يكون زيد)

قال أبو حيان[٣] : "وعد أبو القاسم الزجاجي في أدوات الاستثناء إلا (أن يكون) ، وذلك وهم ، إنما الاداة خاصة ، فإذا قلت : ما جاءني أحدٌ إلا أن يكون زيد ؛ فإن يكون في موضع اسم منصوب، قال الأخفش : وذلك في لغة أهل الحجاز ، لأن الكون غير الأحد ، كأنك قلت : ما جاءني أحد إلا كون زيد ، كقولك : ما جاءني أحد إلا حماراً ، وهي في لغة تميم مرفوع على البدل من أحد هو أقيس ، فجعله الأخفش كما ترى استثناء منقطعاً" .

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الأخفش في موضع(يكون) في المثال السابق ، وهي عنده في موضع اسم منصوب ، وعدّ الأخفش المثال السابق من الاستثناء المنقطع ، وذكر معه أنّه في موضع رفع على البدل ، وهي لغة تميم ، وقال عنها : هي الأقيس ، وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

---

(١) منهج السالك ١٧٩ .
(٢) منهج السالك ١٧٩ .
(٣) منهج السالك ١٧٩ .

بَابُ الحَالَ

٨٦. القَولُ فِيْ الأَسْمَاءِ المَعَارفِ لفظاً المُنْتَصِبةَ عَلى الحَالِ

قال ابن مالك :

وَالْحَــالُ إنْ عُــرِّفَ لَفْظــاً فَاعْتَقِــدْ   تنْكِيــرَهُ مَعْنــى كَوَحْــدَكَ اجْتَهِــدْ

قال أبو حيان[١] : "وقد اختلفوا في هذه الأسماء المعارف لفظاً المنتصبة على الحال ، نحو: مررت بهم الجمّاءَ ، وكلّمته فاه إلى فيّ ، فذهب الأخفش والمبرد إلى أنها ليست بأحوال في الحقيقة ، إنما الأحوال هي العوامل المضمرة الناصبة لها ، واختلف هؤلاءِ ، فبعضهم قدّر تلك العوامل أفعالاً ، والأفعال نكرات ، وبعضهم قدّرها أسماء مشتقات من تلك الأفعال ، وذهب أبو بكر بن طاهر الحِدَب وتلميذه ابن خروف في جماعة إلى أنها ليست معولة لعوامل مضمرة بل واقعة موقع أسماء الفاعلين منتصبة على الحال مشقة من ألفاظها ، ومن معانيها ، زعم ابن خروف أنّه مذهب سيبويه ، فيكون التقدير في أرسلها العِراكَ ، إما تعترك العراك أو مُعتركة العراك أو معتركة " .

وقال أبو حيان[٢] : " وأما كلّمته فاه إلى فيّ ، ففي نصب (فاه) ثلاثة مذاهب ، أحدها : مذهب سيبويه أنّه منصوب على الحال ، أي مشافهاً ، وإلى فيه ليست مبنية على(فاه) إنما جاءت للبيين كـ (لك) بعد سقياً في قولهم : سقياً لك ، والثاني: مذهب الأخفش أنّه منصوب بإسقاط حرف الجر ، أي من فيه إلى فيّ ، نحو قوله تعالى :﴿ وَلا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكاحِ﴾[٣] ، أي على عقدة النكاح، والثالث : مذهب الكوفيين أنّه منصوب بفعل مضمر يدل عليه الظاهر ، تقديرة ، جاعلاً فاه إلى فيّ ، فدل كلمته وكلمني على جاعل .

وقال أبو حيان[٤] : " وأما مررت بهم ثلاثَتَهم إلى العشرة ؛ فإن العرب تختلف فيه ، فبنو تميم يجعلونه تابعاً للأول على طريق التوكيد ، نحو قولهم : مررتُ بالقوم خمستِهم ، وإذا أرادوا معنى الانفراد لم يقولوا إلا وحدهم ، وأما الحجازيون ينصبونه ، فيقولون : مررت بالقوم خمستَهم، وإذا أرادوا معنى التوكيد لم تقولوا إلا كلهم وأجمعين . وأما ما جاوز العشرة ، ففيه خلاف فمنهم من أجاز ، ومنعم من منع ، والصحيح الجواز ، وفيه إذا فُسر العدد بواحد منصوب ، ثلاثة أوجه في التأكد ، أحدها : أن تضيف العدد إلى ضمير الاسم ، وقد حكى الأخفش ذلك في مركّب العدد في كتابه الأوسط ، أن من العرب من يقول : جاءوا خمسة عشرِهم ، أي جميعاً ، فأضاف العدد إلى ضمير الاسم المؤكد، وكذلك يقول من أجاز ذلك : قام القوم عشريهم ،

---

(١) منهج السالك ١٨٤ .
(٢) منهج السالك ١٨٥ .
(٣) سورة البقرة ٢/٢٣٥ .
(٤) منهج السالك ١٨٧ .

الثاني: أن لا يضاف إلى الاسم ، بل تأتي بالتمييز ، فتقول : مررت بالقوم أحد عشر رجلاً ، ومررت بالقوم عشرين رجلاً ، والثالث : أن تحذف التمييز، فتقول : مررت بالقوم أحد عشر ، ومررت بالقوم عشرين " .

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الأخفش في المعارف التي تنتصب على الحال ، وذكر هنا للأخفش ثلاثة أقوال ، القول الأول : هذه المعارف ليست بأحوال في الحقيقة ، إنما الأحوال هي العوامل المضمرة الناصبة لها ، والقول الثاني: في نصب كلمة(فاه) في قولهم : كلّمته فاه إلى فيّ ، وهو أنّه منصوب بإسقاط حرف الجر ، أي من فيه إلى فيّ ، والقول الثالث : أضاف العدد المركب إلى ضمير الاسم المؤكد ، ولم يبد رأيه في أقوال الأخفش في هذه المسألة ، وذكر معه أقوال ومذاهب العلماء في هذه المسألة .

٨٧. القَوْلُ فِيْ وُقُوعِ المَصْدَرِ المنْكَرِ حَالاً

قال ابن مالك :

مَصْـــدَرٌ مُنكَّـــرٌ حَـــالاً يَقَـــعْ بِكَثْـــرَةٍ كبَغْتَـــةٍ زيـــدٌ طَلَـــعْ

قال أبو حيان(١) : "يقول وقوع المصدر المنكّر حالاً يكثر ، ثم مثل بقوله : بغتةً زيد طلع، وبغتة مصدر، فتقول بغت يبغت بغتةً ، ولا خلاف في جواز قولك : أتيته ركضاً ومشياً وعدواً ، وقتلته صبراً ، ولقيته فجاءةً ومفاجأةً ، واختلف النحويون في تخريج هذه الكلم وما أشبهها ، فمذهب الكوفيون ، والأخفش والمبرد إلى أنها مفاعيل مطلقة ، قال الأخفش والمبرد : إنْ قبل كل واحد منها فعلاً مقدراً ، وهو الحال أي زيد طلع يبغت بغتةً ، وقتلته اصبره صبراً ، واعطيته المال انقده نقداً ، وكذلك سائرها ، وقال الكوفيون: إنها منصوبة بالأفعال السابقة ، وليس في موضع الحال ؛ لأن أعطيت في موضع نقدت ، وقتله في معنى صبره ، وذهب سيبويه والجمهور إلى أنها مصادر في موضع الحال ،أي أعطيت زيداً المال منتقداً ، وقتلته مصبوراً ، وكذلك باقيها" . وقال أبو حيان(٢) : "ومن المصادر ما يطّرد وقوعه حالاً ، فكان ينبغي للناظم أن يبين ذلك ولا يأتي بعبارة غير مخلّصة ، وهي قوله : إن ذلك يكثر ، أي وقوع المصدر النكرة ، والذي يطرد وقوعه حالاً على ما ذكره الناظم في بعض كتبه ثلاثة مواضع ، منها : قولهم : أما عِلماً فعالم ، يطّرد في هذه ، أو نحوه وقوع المصدر حالاً عند سيبويه ، فإن دخلت عليه الألف واللام، فهو مفعول له عند سيبويه ، فتقول :أما العِلمُ فعالم ، أي للعلم فعالم ، وزعم

(١) منهج السالك ١٨٨ .
(٢) منهج السالك ١٨٨-١٨٩ .

الأخفش أن انتصاب المصدر في نحو هذا معرفاً ومنكّراً ، إنما هو على التأكيد ، والعامل فيه ما بعد الفاء ، التقدير : مهما يكن من شيء فالمذكور عالم علماً أو العلمَ ، ولزم هنا تقديمه كما لزم تقديم المفعول به في قوله تعالى :﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ﴾[١] ، وزعم بعض النحويين أن علماً والعلمَ في نحو ما تقدم منصوب على المفعول به سواء أكان معرفة أو نكرة ، والعامل به فعل الشرط المقدم ، والتقدير: مهما تذكر علماً أو العلمَ ، فالذي وصفت عالم" . وقال المرادي[٢] : "استثني في التسهيل ثلاثة أنواع لا يقتصر فيها السماع ، منها قولهم: أما علماً فعالمٌ ، فلو كان المصدر التالي(أما) معرفا بأل فهو عند سيبويه مفعول له، وذهب الأخفش إلى أن المنكر والمعرف كليهما بعد (أما) مفعول مطلق" .

وقال المرادي[٣] :" مذهب سيبويه في المصدر موقع الحال أنه هو الحال ، وذهب الأخفش والمبرد إلى أنه مفعول مطلق، وعامله المحذوف هو الحال" .

وقال ابن عقيل[٤] : "وذهب الأخفش والمبرد إلى أنّه منصوب على المصدرية ، والعامل فيه محذوف والتقدير : طلع زيد يبغت بغتة ، و(يبغت) عندهما هو الحال لا (بغتة)" .

وقال ابن جابر الهواري[٥] : "وذهب الأخفش والمبرد إلى أن جميع هذه المصادر التي جعلها الجمهور في موضع الحال ليست بأحوال ، وإنما تعرب مصادر بفعل مقدر ، والفعل المقدر في موضع الحال " .

وقال ابن جابر الهواري[٦] : " ومن المطرد المصدر الواقع بعد(أما) التي للتفضيل ، كقولك: أما العِلم فعالم ، والأخفش يعربه مصدراً ، والعامل فيه ما بعد الفاء ، سواء أكان معرفة أم نكرة ، فيكون التقدير : مهما يكن من شيء فعالم علماً ، فهو مصدر مؤكد".

وقال الشاطبي[٧] : "وذهب الأخفش والمبرد إلى أن المصدر ههنا منصوب بفعل مضمر، نصب المصادر المطلقة ، والفعل المضمر في موضع الحال ، ولكن حذف ، وقام مصدره مقامه، والأخفش فذلك عنده على الجواز ، ولم ينكر مذهب سيبويه" .

---

(١) سورة الضحى٩/٩٣ .
(٢) توضيح المقاصد والمسالك ٦٩٨/٢ .
(٣) توضيح المقاصد والمسالك ٦٩٩/٢ .
(٤) شرح ابن عقيل ١٨٨/٢-١٨٩ .
(٥) شرح ألفية ابن مالك ٢٩٨/٢ .
(٦) شرح ألفية ابن مالك ٢٩٨/٢ .
(٧) المقاصد الشافية ٤٤٠/٣ .

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان ، والمرادي ، وابن عقيل ، وابن جابر الهواري والشاطبي قول الأخفش في وقوع المصادر النكرة أحوالاً ، فأما أبو حيان فذكر قولي الأخفش ، القول الأول: في تخريج المصادر التي تقع أحوال ، وهي عنده مفاعيل مطلقة ، وأنّ قبل كل واحد منها فعلاً مقدراً ، وهو الحال ، أي زيد طلع يبغت بغتةً ، وذكر معه أقوال النحاة في تخريج هذه المصادر التي تقع أحوالاً ، فهي عند الكوفيين منصوبة بالأفعال السابقة لها ، وهي عند سيبويه والجمهور مصادر في موضع الحال، ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

القول الثاني في قولهم :أما عِلماً فعالم ، ونحوه سواء أكانت معرفة أو نكرة ، فهي عند الأخفش مفعول مطلق ، وذكر أبو حيان معه أقوال النحاة في هذه المسألة كما هو موضح في الأعلى، ثم قال عن قول الأخفش(١) : فيُبعد فيه مذهب الأخفش ؛ لأن المصدر المؤكد لا تدخله الألف واللام إلا أن ادعى زيادتها" . وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

وأما المرادي فذكر قولي الأخفش في وقوع المصدر موقع الحال ، فالقول الأول : في قولهم: أما عِلماً فعالمٌ ، فالاسم الواقع بعد(أما) عند الأخفش سواء أكان معرفة أو نكرة ، فهو مفعول مطلق ، وذكر معه قول سيبويه ؛ فإن الاسم المعرفة الواقع بعد(أما) يكون مفعول له عند سيبويه ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذا القول ، وأما القول الثاني : المصادر التي تقع أحوال عند الأخفش ، هي مفاعيل مطلقة ، وذكر معه قول سيبويه ، فهي عند سيبويه الحال، ولم يبد رأيه في قول الأخفش . وأما ابن عقيل ذكر قول الأخفش في المصادر التي تأتي حالاً ، في عنده منصوبة على المصدرية ، والعامل فيها محذوف ، والعامل المحذوف هو الحال ، وذكر أقوال النحاة التي ذكرها أبو حيان ، لم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

وأما ابن جابر الهواري فذكر قولي الأخفش ، فالقول الأول : في المصادر التي تأتي حالاً، فهي عنده منصوبة على المصدرية ، والعامل فيها محذوف ، والعامل المحذوف هو الحال ، وذكر أقوال النحاة التي ذكرها أبو حيان ، لم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة ، والقول الثاني في قولهم :أما عِلماً فعالم ، سواء أكانت معرفة أو نكرة ، فهي عند الأخفش مصدر مؤكد ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذا القول .

وأما الشاطبي فذكر قول الأخفش في المصادر التي تقع حالاً ، وهي عنده مفاعيل مطلقة لفعل مضمر ،والفعل المضمر في هو الحال ، وقال الشاطبي : لم ينكر الأخفش مذهب سيبويه، وهو أن المصدر حال بنفسه ، وذكر معه أقوال النحاة التي ذكر الشراح السابقون ، ولم يبدِ رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

---

(١) منهج السالك ١٨٨ .

٨٨. القَولُ في (أمّا) إِذَا جَاءَ بَعْدَها صَفة نَكِرَة

قال أبو حيان(١) : "وإذا أتيت بعد(أما) بصفة نكرة ، نحو قولك : أما صديقاً فصديق، فصديقاً عند الأخفش منصوب بيكون مقدرة ، والتقدير : أما أن يكون صديقاً فصديق ، مذهب سيبويه أنّه منصوب على الحال ، والعامل فيه فعل الشرط المقدر" .

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الأخفش في الصفة النكرة الواقعة بعد(أما) فهي عنده منصوبة بيكون المقدرة ، وذكر معه قول سيبويه فيها ، فهي عنده منصوبة على الحال ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

٨٩. القَوْلُ فِيْ (أنتَ إياسٌ نَبْلاً)

قال ابن جابر الهواري(٢) : "ومن المطرد قولهم : أنت إياسٌ نَبْلاً ، والأصل (نُبْلاً) ، وسيبويه علماً ، والأحنف حلماً ، وحاتم جوداً ، وزهير شعراً ، وهذا مطرد كثير ، وضابطه قصد التشبيه ، ويحتمل أن يكون تمييز من الفاعل ، لأن المعنى : أنت الكثير علمه ، ويجتمل أن يكون تمييزاً بعد مثل ؛ لأن المعنى : أنت مثل إياس نبلاً ، وجعله الأخفش مصدراً ، والخبر محذوف ، والتقدير : أنت نبيل نبلاً " .

التوضيح والتحليل :

انفرد ابن جابر الهواري بذكر قول الأخفش في إعراب نبلاً ، وهو عند الأخفش مصدر، وثم قال الهواري : ويحتمل أن يكون تمييزاً بعد مثل ، لأن المعنى : أنت مثل إياس نبلاً . وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

٩٠. القَوْلُ فِيْ تَقْدِيمِ الْحَالِ عَلَى عَامِلِهَا الْمَعْنَوي

قال ابن مالك :

وَعَامِـلٌ ضُـمِّنَ مَعْنَـى الْفِعْـلِ لاَ ... حُرُوفَـهُ مُـؤَخَّراً لَـنْ يَعْمَـلاَ

كَتِلْـكَ لَيْـتَ وَكَـأَنَّ وَنَـدَرْ ... نَحْـوُ سَـعِيدٌ مُسْـتَقِرّاً فِـي هَجَـرْ

قال أبو حيان(٣) : "وأما قوله : ندر نحو سعيد مستقراً في هجر، يعني أنّه ندر تقديم الحال على عاملها المعنوي ، إذا كان ظرفاً أو مجروراً ، فسعيد مبتدأ ، ومستقراً حال ، وفي هجر جار ومجرور في موضع خبر المبتدأ ، وهو العامل في الحال ، وإذا كان العامل في الحال ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، والحال اسم صريح ، فمذهب البصريين منع تقديم الحال على العامل ، إذ ذاك في نحو : قائماً في الدار زيدٌ ، وقائماً زيدٌ في الدار، وقال أبو بكر بن ظاهر : لم يختلفوا في

(١) منهج السالك ١٨٩/١ .
(٢) شرح ألفية ابن مالك ٢٩٩/٢ .
(٣) منهج السالك ٢٠٠ .

امتناع قائماً في الدار زيد ، فإن تقدم على العامل ، وتأخر ذي الحال ، نحو: زيد قائماً في الدار، فأجاز ذلك الفراء والأخفش في بعض كتبه ، ومنعه في بعض ، وأجاز الأخفش أيضاً في الجملة الحالية المقرونة بالواو ، نحو : زيد وماله كثير في البصرة ، لأنه في معنى زيد إذ ماله كثير في البصرة ".

وقال المرادي[١] : "وأجاز الأخفش في قولهم : فداءً لك أبي وأمي ، أن يكون (فداءً) حال ، والعامل فيه (لك) . وقال المرادي[٢] : "ونحو : سعيد مستقراً في هجر ، وفيها مذاهب ، ومنها : الجواز مطلقاً إليه ذهب الفراء والأخفش في أحد قوليه ، والمنع مطلقاً ، وبه قال جمهور البصريين" .

وقال ابن الوردي[٣] : "فلا يقدم الحال على شيء من هذه ، وكذلك الظرف المضمن استقراراً أو عديله من حروف الجر، نحو: زيدٌ عندنا مقيماً ، والمال لك خالصاً ، قال الشيخ – رحمه الله – في بعض كتبه وفاقاً للأخفش" .

وقال ابن هشام[٤] : "ويستثنى من المتضمن معنى الفعل دون حروفه : أن يكون ظرفاً أو مجروراً مخبراً بهما ، فيجوز بقلة توسط الحال بين المخبر عنه والمخبر به، كقوله:

بِنَـا عَـاذَ عَـوْفٌ وَهْـوَ بَـادِيَ ذِلّـةٍ   لَـدَيْكُمْ فَلَـمْ يَعْدَمْ وَلاء وَلا نَصْـرَا[٥]

وكقراءة بعضهم: ﴿مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةً لِذُكُورِنَا﴾[٦]، وكقراءة الحسن: ﴿وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ ﴾[٧]، وهو قول الأخفش، وتبعه الناظم " .

وقال ابن عقيل[٨] : "لا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي ، وهو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه ، كأسماء الإشارة ، وحروف التمني ، والتشبيه ، والظرف والجار ، وقد ندر تقديمها على عاملها الظرف نحو: زيدٌ قائماً عندك ، والجار والمجرور، نحو: سعيدٌ مستقراً في هجر، منه قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ ﴾في قراءة من كسر التاء ، وأجازه الأخفش قياساً" .

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ٧١١/٢.
(٢) توضيح المقاصد والمسالك ٧١٢/٢ .
(٣) انظر: تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة ١٧١ .
(٤) أوضح المسالك ٢٧٨/٢–٢٧٩ .
(٥) البيت من الطويل ، لم أقف على قائله ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢٤/٢ .
(٦) سورة الأنعام١٣٩/٦ .
(٧) سورة الزمر ٩٧/٣٩ .
(٨) انظر: شرح ابن عقيل ٢٠١/٢–٢٠٢ .

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان ، والمرادي ، وابن الوردي ، وابن هشام وابن عقيل قول الأخفش في تقديم الحال على عامله الظرف أو الجار والمجرور، فأما أبو حيان فنقل للأخفش في هذه المسألة ثلاثة أقوال: الأول : إنّه أجاز تقدم الحال على عاملها ، والثاني: منع تقدم الحال على عاملها، إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، والثالث : أجاز تقدم الحال الجملة على عاملها ، إذا كان جاراً ومجروراً ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة ، وقد لخص أبو حيان أقوال النحاة في ذلك ، فقال(١) : "وتلخص من هذا كله أن العامل في الحال ، إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، ففي جواز تقديم الحال عليه وحده أقوال : أحدها : لا يجوز مطلقاً ، وهو قول الجمهور من البصريين ، والثاني : أنّه يجوز ، وهو قول الفراء ، وأحد قولي الأخفش ، والثالث : أن الحال إن كانت من ضمير مرفوع جاز ذلك ، وإلا فلا ، وهو قول الكوفيين ، والرابع : أن الحال إن كانت ظرفاً أو مجروراً جاز ، وإن كان حالاً صريحة جاز محكوماً بضعفه ، وهو قول لبعض أصحابنا".

وأما المرادي فذكر قولي الأخفش تقديم الحال على العامل وصاحبها ، فالقول الأول : أجاز الأخفش تقديم الحال على عاملها وصاحبها ، والثاني : أجاز تقديم الحال على عاملها، إذا العامل كان ظرفاً أو جار ومجروراً في أحد قوليه ، وذكر معه أقول النحاة ، فقال(٢) :" المنع مطلقاً ، وبه قال جمهور البصريين ، والجواز مطلقاً ، وإليه ذهب الفراء والأخفش في أحد قوليه ، والجواز بقوة إن كانت الحال ظرفا أو حرف جر، ويضعف إن كانت غيرهما وهو مذهب في التسهيل، والجواز إن كانت من مضمر، نحو: أنت قائماً في الدار، وهو مذهب الكوفيين" . ولم يبد رأيه في قولي الأخفش في هذه المسألة .

وأما ابن الوردي فذكر قول الأخفش في منع تقديم الحال على عاملها إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، وقال ابن الوردي(٣) : "والصحيح جعل مزية لهذين بجواز التقديم على وجه دون وجه، فيجوز إذا كان ذو الحال متقدماً ، نحو: زيدٌ مستقراً في هجر، ولا يجوز إذا تأخر نحو: مقيماً عندك زيد" . وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في منع تقديم الحال على عاملها إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، ولكن لم يذكر قول الأخفش في جواز ذلك الوارد عند باقي الشراح .

وأما ابن هشام فذكر قول الأخفش في تقديم الحال على عامله ، إذا كان من المتضمن معنى الفعل دون حروفه ، أن يكون ظرفاً أو مجروراً مخبراً بهما ، فأجاز الأخفش ذلك ، وقال

---

(١) منهج السالك ٢٠٠ .
(٢) توضيح المقاصد والمسالك ٧١٢/٢ .
(٣) انظر: تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة ١٧١ .

ابن هشام: "والحق أن البيت ضرورة ، وأن: خالصة ، ومطويات معمولان لصلة (ما) ، ولـ (قبضته) ، وأن (السموات) عطف على ضمير مستتر في(قبضته) ؛ لأنها بمعنى مَقْبُوضَتِهِ، لا مبتدأ، و(بيمينه) معمول الحال لا عاملها"[١]. وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة . أما ابن عقيل فذكر قول الأخفش في جواز تقديم الحال على عاملها ، إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً قياساً ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

٩١. القَوْلُ فِيْ تَقْدِيمِ الظَرْفِ عَلى أَفْعَلِ التَفْضِيلِ

قال ابن مالك :

وَنَحْــوُ زَيْــدٌ مُفْــرَداً أَنْفَــعُ مِــنْ عَمْـروٍ مُعَانــاً مُسْـتَجَازٌ لَـنْ يَهِـنْ

قال أبو حيان[٢] : "أفعل التفضيل توسّط هنا بين حالين ، وهما(مفرداً ومعاناً)، ولا ينتصب الحالان مع أفعل التفضيل إلا إذا كان التفضيل واقعاً في صفة لمختلفين ذاتاً ، نحو: زيدٌ مفرداً أنفع من عمرو معاناً ، أو لمتحد الذات مختلف الحالين ، نحو: هذا بُسراً أَطْيَبُ منه رُطَباً ، وزيدٌ قاعداً أخطب منه قائماً ، العامل في الظرفين أفعل التفضيل ، وإن كان أحدهما متقدماً عليه لأن الظروف والمجرورات تتقدم على العامل فيها ، وإن كان معنى فعل ، وقالوا: زيد يومَ الخميس أحسنُ منه يوم الجمعة ، حكى أبو الحسن تقديم الظرف على أفعل التفضيل مسموعاً " .

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الأخفش في تقديم الظرف على أفعل التفضيل ، ويبدو من كلام أبي حيان على موافقته لقول الأخفش في هذه المسألة .

٩٢. الْقَوْلُ فِيْ (أخطبُ ما يكونُ الأمير قائمٌ)

قال أبو حيان[٣] : "أجاز الأخفش ، في نحو: أخطب ما يكون الأمير قائمٌ ، برفع قائم خبراً لأخطب ، فيه مجازان ، أحدهما : إضافة أخطب إلى الكون ، والثاني : الأخبار بقائم ، وهو من صفات الأعيان عن أخطب الذي هو في المعنى كون ، ومنع رفع قائم في :ضربي زيداً قائماً ، ويجوز أن تكون ما نكرة موصوفة حُذف عائدها ، وتكون ناقصة كان الأصل أخطبُ أحوال يكون الأمير فيها قائماً فما حينئذ كناية عن الأحول" .

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الأخفش في إعراب (قائم) خبر لأخطب ، وقال أبو حيان : فيه مجازان ، أحدهما : إضافة أخطب إلى الكون ، والثاني : الأخبار بقائم ، وهو من صفات الأعيان عن أخطب الذي هو في المعنى كون ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

---

(١) أوضح المسالك ٢/٢٧٩-٢٨٠ .
(٢) منهج السالك ٢٠٢ .
(٣) منهج السالك ٢١٠ .

٩٣. القَوْلُ فِيْ دُخُولِ وَاوِ الحَالِ قَبْلَ خَبَرِ الْمُبْتَدأ فِيْ الْجُمْلَةِ الْحَالِيةِ

قال ابن مالك :

وَمَوْضِــعَ الْحَــالِ تَجِــيءُ جُمْلَــهْ   كَجَــاءَ زَيْــدٌ وَهْــوَ نَــاوٍ رِحْلَــهْ

قال أبو حيان(١) : "وزعم الأخفش أن خبر المبتدأ ، إذا كان اسماً مشتقاً متقدماً لا يجوز دخول الواو عليه ، فلا يجوز عنده أن يقال : مررت بزيد وحسنٌ وجهه ، لأنك لو أزلت الواو لا تنصب (حسن) فكنت تقول: مررت بزيد حسناً وجههُ " .

وقال ابن جابر الهواري(٢) : "وزعم الأخفش أن خبر المبتدأ إذا كان متقدماً في الجملة الحالية لم يجز الواو" .

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان ، وابن جابر الهواري قول الأخفش في إذا تقدم خبر المبتدأ لم يجز دخول الواو عليه ، فأما أبو حيان فذكر قول الأخفش في عدم جواز دخول واو الحال قبل خبر المبتدأ ، ثم قال(٣) : "وهذا ليس بلازم ؛ لأنك أما أن تقدر الحال جملة ابتدائية تقدم خبرها على المبتدأ فيها ، أو تقدرها اسماً مفرداً ؛ فإن قدّرتا جملة ابتدائية رفعت على أنّه خبر مقدم ، وهو منوي به التأخير ، وكان الواو دخلت على المبتدأ ، وقد سُمِعَ دخول الواو التي للحال على خبر المبتدأ، نحو قول الشاعر:

عَهْـدِي بِهَـا الحَـيَّ الجميـعَ وفـيهمُ   قبــلَ التَّفَــرُّقِ مَيْسِــرٌ ونِــدامُ(٤)

وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

أما ابن جابر الهواري فذكر قول الأخفش في عدم جواز دخول واو الحال قبل خبر المبتدأ المقدم ، ثم فقال(٥) : " قوله مرمود بثبوت السماع ، قال امرؤ القيس :

وَقَــدْ أغْتَــدِي وَمَعَــي القَانِصَــانِ   وَكُـــلٌّ بمَرْبَـــأة مُقْتَفِـــر(٦)

فمعي ، خبر مقدم ، وقد دخلت الواو خبر المبتدأ في الجملة الحالية " . وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

---

(١) منهج السالك ٢١١ .
(٢) شرح ألفية ابن مالك ٣٤١/٢ .
(٣) منهج السالك ٢١١ .
(٤) البيت من الكامل للبيد بن ربيعة العامري في ديوانه ١٠٥ ولسان العرب ١٩٨/٤ والكتاب ١٩١/١ وشرح أبيات سيبويه ٢١/١ .
(٥) شرح ألفية ابن مالك ٣٤٢/٢.
(٦) البيت من المتقارب لامرئ القيس في ديوانه ١٠٦ ومقاييس اللغة ٤٨٤/٢ .

٩٤. القَوْلُ فِيْ وُقُوعِ الفِعْلِ المَاضِي مَوْقِع الْحَالِ

قال ابن مالك :

وَجُمْلَــةُ الْحــَالِ سِــوَى مَــا قُــدِّمَا　　بِـــواوٍ أَوْ بِمضْــمَرٍ أَوْ بِهِمـــا

قال أبو حيان[١] : "ونتكلم على الجملة الفعلية ، فنقول : إذا وقعت حالاً ، فلا يخلو من أن تكون مصدرة بصيغة ماضٍ أو بمضارع ، وإن كانت مصدرة بماضٍ ، فأما أن يكون مثبتاً أو منفياً ، وإن كان مثبتاً ، فأما أن يكون أصله فعل شرط أو لا ، وإن لم يكن أصله فعل شرط ، فأما أن تكون الحال مؤكدة أو مبنية ، إن كانت مؤكّدة لم تدخل الواو ، إن كانت الحال مبنية اختلف النحويون في ذلك ، فالذي في كتب متأخري أصحابنا كالجزولي ، وابن عصفور ، وأبي الحسن الأبدي وغيرهم أنّه لا بد مع الفعل الماضي من قد ظاهرة أو مقدرة ، وقال ابن أصبغ: لا يمتنع وقوع الفعل الماضي موقع الحال ، وإن لم يكن معه الواو ، ولا قد في قول الجمهور ، ومنعه أبو العباس المبرد ، وقال صاحب اللُباب وقد تكلّم على المسألة خلافاً للكوفيين فأنهم يجيزون ذلك دون قد لا ظاهرة ولا مضمرة ، قالوا : لأن أكثر ما فيه أنها غير موجودة في زمن الفعل ، وذلك لا يمتنع كما لا يمتنع الحال المقدرة ، وذكر بعض الناس أن ذلك مذهب الأخفش". وقال الشاطبي[٢] : "وأما تركه الكلام على (قد) فالاعتذار منه أنّ رأيه في التسهيل عدم التزامها في اللفظ ، ولا في التقدير، كمذهب الكوفيين والأخفش ، وَرَدّ على من قال بالتزام ذلك ، وهم جمهور البصريين ، بأن الأصل عدم التقدير ، فالقول به دعوى ، ولأن وجود قد مع الفعل المشار إليه لا يزيده معنى على ما يفهم به إذا لم يوجد ، ومن حق المحذوف المقدّر ثبوته أن يدل على معنى لا يرك دونه "

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان ، والشاطبي قول الأخفش في اقتران قد بالفعل الماضي ، إذا وقع موقع الحال ، فالأخفش يجيز وقوع الفعل الماضي موقع الحال دون اقترانه بقد لفظاً أو تقدير، فأما أبو حيان فذكر قول الأخفش في جواز وقوع الفعل الماضي في جملة الحال دون اقترانه ب(قد) ظاهرة أو مقدرة ، ثم فقال بعد قول الأخفش[٣] : "والصحيح جواز ذلك لكثرة ما ورد منه بغير قد وتأويل الشيء الكثير ضعيف جداً ". وهذا يدل على موافقته لقول الأخفش في هذه المسألة .وأما الشاطبي ذكر قول الأخفش في عدم جواز اقتران الجملة الحالية التي تبدأ بفعل ماضٍ ب(قد) ظاهرة أو مقدرة . وقال الشاطبي: وقد رد قول من قال بالتزام اقترانها ، بأن الأصل عدم التقدير ، وهذا يدل موافقته لقول الأخفش في هذه المسألة .

---

(١) منهج السالك ٢١٣-٢١٤ .
(٢) المقاصد الشافية ٣/٥١٦ .
(٣) منهج السالك ٢١٤ .

٩٥. القَوْلُ فِيْ الفَصْلِ بَيْنَ الْصِفَةِ وَالمَوْصُوفِ بـ(إلا)

قال ابن عقيل[١] : "حق صاحب الحال أن يكون معرفة ، ولا ينكر في الغالب إلا عند وجود مسوغ ، وهو أحد الأمور ، منها: أن تقع بعد نفي أو شبهه ، وشبه النفي ، هو الاستفهام والنهي، ومنه قوله تعالى : ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾[٢] فجملة (لها كتاب) في موضع الحال ، وصح مجيء الحال من النكرة لتقدم النفي عليها ، ولا يصح كون الجملة صفة لقرية خلافا للزمخشري ، لأن الواو لا تفصل بين الصفة والموصوف ، وأيضا وجود إلا مانع من ذلك؛ إذ لا يعترض بـ(إلا) بين الصفة والموصوف ، وممن صرح بمنع ذلك أبو الحسن الأخفش في المسائل ، وأبو علي الفارسي في التذكرة" .

التوضيح والتحليل :

انفرد ابن عقيل بذكر قول الأخفش في أن لا يجوز أن تكون جملة (ولها كتاب) صفة عن قرية ؛ لأن لا يعترض بـ (إلا) بين الصفة والموصوف ، هذا يدل على أن الجملة في محل نصب حال من كلمة (قرية) كما قال ابن عقيل ؛ لأنها مسبوقة بنفي ، فعندما يقع صاحب الحال نكرة ، لابد من أن سيبق بنفي أو شبهه . ويبدو لنا أن ابن عقيل موافق لقول الأخفش في هذه المسألة .

---

(١) انظر: شرح ابن عقيل ١٨٩/٢-١٩٣ .

(٢) سورة الحجر ٤/١٥ .

بَابُ التَمْييزِ

٩٦. القَوْلُ فِيْ (مِنْ) الْجَارةِ للتَمْييز

قال ابن مالك :

وَجْرُرْ بِمِنْ إنْ شِئتَ غَيْرَ ذِي العَدَدْ وَالْفَاعِلِ المَعْنَى كَطِبْ نَفْساً تُفَدْ

قال أبو حيان(١) : "واختلف النحويين في (من) هذه الجارة للتمييز ، ذهب بعضهم إلى أنها للتبعيض ، قال الأستاذ أبو علي : يمكن أن تكون (من) الداخلة على تمييز المقادير زائدة عند سيبويه ، قال : إلا أن المشهور من مذهب البصريين ما عدا الأخفش إنها لا تزداد إلا في غير الموجب".

قال المرادي(٢) : "فإن قلت: ما معنى (من) الداخلة على التمييز؟ قلت: هي للتبعيض، وقال الشلوبين: يجوز أن تكون بعد المقادير ، وما أشبهها زائدة عند سيبويه ، كما زيدت: ما جاءني من رجل ، وقال: إلا أن المشهور من مذهب النحويين –ما عدا الأخفش– أنها لا تزاد إلا في غير الواجب" .

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان والمرادي قول الأخفش في زيادة (من) الجارة للتمييز ، فالأخفش يجيز أن تكون زائدة بعد المقادير في المنفي والموجب ، فأما أبو حيان فذكر قول الأخفش في جواز زيادة (من) التي للتمييز في الإيجاب والنفي ، ولم يبد رأيه في هذه المسألة .

أما المرادي فذكر قول الأخفش في جواز زيادة (من) الداخلة على التمييز ، فهي عنده تُزاد في الإيجاب والنفي ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

الراجح هنا أن (من) لا تزاد إلا بشروط ، هي أن يكون مجرورها فاعلاً، أو مفعولاً، أو مبتدأ، أن يتقدم عليها نفي، أو استفهام، أو نهي ، أن يأتي بعدها اسم نكرة لا معرفة ، نحو : هل من طعام؟ أي: هل طعام؟ وما من طعام أي: وما طعام، و: ما أتاني من رجل أي: ما أتاني رجل .

---

(١) انظر: منهج السالك ٢٢٦ .

(٢) توضيح المسالك والمقاصد ٧٣٤/٢ .

بَابُ حُرُوفِ الجَرِ

٩٧. القَوْلُ فِيْ (حَاشَا)

قال ابن مالك:

هَـاكَ حُـرُوفَ الْجَـرِّ وَهْـيَ مِـنْ إلـىَ حَتَّى خَلاَ حَاشَا عَدَا فِي عَنْ عَلَـى
مُـذْ مُنْـذُ رُبَّ الَّـلامُ كَـيْ وَاوٌ وَتَـا وَالكَـافُ وَالبَـا وَلَعَـلَّ وَمَتَـى

قال أبو حيان(١) : "وأما حاشا ، فذهب سيبويه إلى أنها لا تكون إلا حرفاً ، نحو: قام القوم حاشا زيدٍ ، ذهب الأخفش ، والمبرد والزجاج إلى أنها قد تكون فعلاً ، ذهب الفراء إلى أن حاشا لا تكون إلا فعلاً ، وإن الاسم الذي بعدها مخفوض على تقدير اللام " .

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الأخفش في (حاشا) فهي عنده قد تكون فعلاً ، هذا يدل أنها قد تأتي أيضاً حرف ، وذكر معه أقوال النحاة في(حاشا) فهي عند سيبويه حرف، وعند الفراء فعل مطلقاً ، وقال عن قول الأخفش(٢) :" هو الصحيح لثبوت النصب بها من لسان العرب" . وهذا يدل على موافقته لقول الأخفش في هذه المسألة .

٩٨. القَوْلُ فِيْ (عَدَا وَ خَلَا)

قال أبو حيان(٣) : "وأما عدا ، فذهب سيبويه إلى أنها فعل ، والأخفش يجعلها مثل خلا ، وخلا فيها خلاف نقل المهاباذي عن الأخفش أنها حرف ، وهو نص الأخفش في الأوسط فقال : اعلم أن كل ما استثنته بحاشا ، وخلا ، وسوى ، وسواء فهو حرف جر أبداً ، وقد تقدم منه أن حاشا قد تكون فعلاً ، فيكون منه قولان في حاشا ، أحدهما موافق لمذهب سيبويه ، ومذهب الجمهور أنها تكون فعلاً وحرفاً ، وقد وهم من نقل اتّفاق النحويين على أن خلا يكون الاسم بعدها مخفوضاً ومنصوباً ، وإن النصب أكثر من الخفض ".

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الأخفش في(عدا وخلا) أنهما عند الأخفش حرفا جر ، وذكر معه قول سيبويه في (عدا) فهي عنده فعل، ولم يبد رأيه في قول الأخفش في اعتبار كل من(عدا وخلا) من أحرف الجر .

---

(١) منهج السالك ٢٣٢ .
(٢) منهج السالك ٢٣٢ .
(٣) منهج السالك ٢٣٢ .

٩٩. الْقَوْلُ فِيْ (كَيْ)

قال ابن هشام[١] : "كي: إنما تجر ثلاثة ، ومنها : (ما) المصدرية وصلتها ، كقوله :

إِذا أَنــتَ لَــم تَنْفَــعْ فَضُــرَّ فإنَّمــا يُـراد الْفَتـى كَيْمـا يَضُـرُّ ويَنْفَـعُ[٢]

أي : للضر والنفع ، قاله الأخفش ، وقيل : (ما) كافة" .

التوضيح والتحليل:

انفرد ابن هشام بذكر قول الأخفش في (كي) إنها تجر ما المصدرية وصلتها ، وذكر أنها تجر (ما) الاستفهامية ، و(أن) المصدرية وصلتها ، يبدو من كلام ابن هشام أنّه يوافق الأخفش في قوله ؛لأنه ذكره في الحالات التي تجر فيها(كي) .

١٠٠. القَوْلُ فِيْ (لَوْلا) وَالضَمِيرِ بَعْدَهَا

قال أبو حيان[٣] : "أما(لولا) إذا دخلت على المضمر ، فالأفصح أن يكون من ضمائر الرفع ، نحو : لولا أنت لكان كذا ، ويجوز أن تأتي بالضمير مجروراً ، نحو : لولاي ، ولولانا ولولاك ولولاكم ، وبعد ثبوت هذه اللغة – مجيء بعد لولا ضمير مجرور– ، اختلفوا في هذا الضمير المجرور، ذهب الأخفش إلى أنّه في موضع رفع ، وأنّه مما استعير الضمير المجرور عوضاً عن الضمير المرفوع ، كما عكسوا في نحو: أنا كأنت ولا أنت كأنا ، فهذا ضمير رفع في موضع ضمير جر ، فلولا عند الأخفش لا تكون حرف جر" .

وقال المرادي[٤] : "ذهب سيبويه إلى أن (لولا) حرف جر إذا وليها ضمير متصل ، نحو: لولاك ولولاي ، ومذهب الأخفش ، والكوفيين أن الضمير بعدها مرفوع الموضع استعير ضمير الجر للرفع ".

وقال ابن عقيل[٥] : "وزعم الأخفش ، أنها في موضع رفع بالابتداء ، ووضع ضمير الجر موضع الرفع ، فلم تعمل (لولا) فيها شيئاً ، كما لم تعمل في الظاهر، نحو: لولا زيدٌ لأتيتك " .

وقال الشاطبي[٦] : "ولم يذكر ابن مالك (لولا) من حروف الجر ، إذا جاء بعدها ضمير مجرور، وهي في هذه الحالة حرف جر عند سيبويه ، ويحتمل أن يكون مذهبه في (لولا) هنا، مذهب الأخفش والفراء القائلين بأن هذه الضمائر بعد لولا في موضع رفع ، كأنّه من وضع المتّصل موضع المنفصل" .

---

(١) أوضح المسالك ٩/٣ .

(٢) البيت من الطويل لقيس بن الخطيم في ديوانه ٢٣٥ والصناعتين ٣١٥/١ ، وبلا نسبة في خزانة الادب ١٠٥/٧ .

(٣) منهج السالك ٢٣٤ .

(٤) توضيح المقاصد والمسالك ٧٤١/٢ .

(٥) شرح ابن عقيل ٦/٣ .

(٦) المقاصد الشافية ٥٦٦/٣ .

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان ، والمرادي ، وابن عقيل والشاطبي قول الأخفش في لولا ، والضمير المجرور الذي يأتي بعدها ، فأما أبو حيان فذكر قول الأخفش في (لولا) فهي عنده لا تكون حرف جر، والضمير المجرور بعدها في موضع رفع ، وذكر معه قول سيبويه في (لولا) والضمير بعدها ، فقال[١] :" فذهب سيبويه إلى أنّه في موضع جر، وأن (لولا) تجر المضمر ؛ لأنّه لا جائز أن تكون في موضع رفع ؛ لأنه ليس من ضمائر الرفع ، ولا يكون في موضع نصب ، وقال أبو حيان[٢] : ومذهب الأخفش فيه اقرار (لولا) على ما استقر فيها من مجيء المرفوع بعدها ، ويترجّح بهذا ، بأن الضمير فرع عن الظاهر ، إذا لم تجر في الأصل ، فكيف تجر في الفرع؟ ، بإنك إذا جعلتها حرف جر احتاجت إلى شيء تتعلق به ضرورة ، ولا شيء تتعلق به ؛ ولأن مدلول لولا أنت ولولاك واحد ، وفي لولا أنت يكون الكلام جملتين ، وفي لولاك يكون الكلام جملة مواحدة ، فيترجّح مذهب الأخفش". وهذا يدل على موافقته لقول الأخفش في هذه المسألة .

وأما المرادي فذكر قول الأخفش في اعتبار الضمير المجرور بعد (لولا) في موضع رفع ، وذكر معه قول سيبويه فيها: فهي عنده حرف جر تجر الضمير المجرور بعدها ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

وأما ابن عقيل فذكر قول الأخفش في اعتبار الضمير الواقع بعد(لولا) في موضع رفع ، وذكر معه قول سيبويه والمبرد في ذلك ، فقال[٣] : "ومذهب سيبويه أنها من حروف الجر، لكن لا تجر إلا المضمر ، فتقول : لولاي ولولاك ولولاه ، فالياء ، والكاف والهاء عند سيبويه مجرورات بـ(لولا) ، وزعم المبرد أن هذا التركيب ، أعني(لولاك) ونحوه لم يرد من لسان العرب". ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

وأما الشاطبي فذكر قول الأخفش في اعتبار الضمير المجرور بعد(لولا) في موضع رفع ، وذكر معه قول سيبويه ، والمبرد في (لولا) والضمير المجرور الذي يأتي بعدها ، فهي عند سيبويه من أحرف الجر ، والضمير بعدها مجرور ، وأما المبرد اعتبر (لولا) والضمير المجرور بعدها ليست من كلام العرب ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

الراجح في(لولا) بأنها ليست حرف جر ؛ لأنها لو كانت حرف جر لجاء الاسم بعدها مجرور، ولكن الاسم الذي يأتي بعدها مرفوع ، وهذا يدل أنها لا تكون حرف جر كما قال الأخفش فيها .

---

(١) منهج السالك ٢٣٤ .
(٢) منهج السالك ٢٣٤ .
(٣) شرح ابن عقيل ٦/٣ .

١٠١. القَوْلُ فِيْ (بَلْهَ)

قال أبو حيان[١] : "أما(بَلْهَ) فزعم الأخفش أنّه ، إذا انجر ما بعدها كانت حرف جر، وزعم غيره إذ ذاك مصدر" .

قال المرادي[٢] : "وزعم الأخفش أن (بَلْهَ) حرف جر بمعنى (من) ، والصحيح أنها اسم " .

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان والمرادي قول الأخفش في اعتبار(بَلْهَ) حرف جر إذا انجر ما بعدها، فأما أبو حيان فذكر قول الأخفش فيها ، وذكر معه أن غير زعم أنها مصدر ، لم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

أما المرادي فذكر قول الأخفش في اعتبارها حرف جر بمعنى(من) ، وثم قال: والصحيح أنها اسم ، هذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

١٠٢. القَوْلُ فِيْ (لَعَلَّ)

قال أبو حيان[٣] : "وذكر الناظم وغيره من حروف الجر(لَعَلَّ) ، وأنكر ذلك بعضهم ؛ لأنّه قد استقر فيها أنها تنصب الاسم ، وترفع الخبر ، والصحيح ثبوت ذلك ، إذ حكى الجر بها الفراء والأخفش ، وذكر أبو زيد : أنها لغة عقيل ، وجر بها مكسورة اللام ومفتوحها ".

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الأخفش في(لَعَلَّ) بأنها حرف جر ، فقال أبو حيان[٤] : " وأنكر ذلك بعضهم ؛ لأنه قد استقر فيها أنها تنصب الاسم وترفع الخبر ، وتأول ما استدل به على إنها حرف جر، والصحيح بثبوت ذلك ، وذكر أبو زيد أنها لغة عقيل ، ويجر بها مكسورة اللام ومفتوحتها ، وأنشدوا الوجهين :

لَعَلَّ اللهِ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا ... بِشِيءٍ أَنَّ أُمَّكُمُ شَرِيمُ[٥]

وقوله :

لَعَلَّ اللهِ يُمْكِنُنِي عَلَيْهَا ... جِهاراً مِنْ زُهَيْرٍ أَوْ أَسِيدِ[٦]

وقال أبو موسى في قانونه : وقد جروا بلَعَلِّ منبهة على الأصل ؛ لأن أصلها أن تجر الأسماء، ويدل هذا على موافقته لقول الأخفش في هذه المسألة ، وهو الراجح عندي لورود السماع بذلك .

---

(١) منهج السالك ٢٣٤ .
(٢) توضيح المقاصد والمسالك ٧٤٠/٢ .
(٣) منهج السالك ٢٣٥ .
(٤) منهج السالك ٢٣٥ .
(٥) البيت من الوافر، لم أقف على قائله ، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٤٣٠/١٠ .
(٦) البيت من الوافر لخالد بن جعفر في الوحشيات ١٠١ ، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٤٣٨/١٠ .

١٠٣. القَوْلُ فِيْ التَعْوِيْضِ بِالعَوَض فِيْ الْجَرِ

قال المرادي[١] : "عد بعضهم من حروف الجر(ها) التنبيه ، وهمزة الاستفهام ، وهمزة القطع إذا جعلت عوضاً من حروف الجر في القسم ، قال في التسهيل : وليس في الجر في التعويض بالعوض خلافاً للأخفش ومن وافقه" .

التوضيح والتحليل :

انفرد المرادي بذكر قول الأخفش جواز الجر في التعويض بالعوض ، مثل (ها) التنبيه، وهمزة الاستفهام، وهمزة القطع إذا جعلت عوضا من حروف الجر في القسم ، ولم يبد رأيه في هذه المسألة .

١٠٤. القَوْلُ فِيْ (مِنْ)

قال بن مالك :

بَعِّـضْ وَبَـيِّن وابْتَـدِئْ فِـي الأَمْكِنَـةْ　　　بِمَـنْ وَقَـدْ تَـأْتِي لِبَـدْءِ الأَزْمِنَـةْ

وَزِيـدَ فِـي نَفـيٍ وَشِـبْهِهِ فَجَـرْ　　　نَكِـرَةً كَمَـا لِبَـاغٍ مِـنْ مَفَـرْ

قال أبو حيان[٢] : "تأتي (من) بمعنى على ، قال تعالى:﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ﴾[٣] أي على القوم ، وقاله الأخفش" . وقال أبو حيان[٤] : " فنقول(مِنْ) الزائدة عند الأخفش تزداد في الواجب وغير الواجب" .

وقال المرادي[٥] : "لزيادة (من) عند جمهور البصريين شرطان: الأول: أن يكون بعد نفي أو شبهه ، وهو النهي والاستفهام . والثاني: أن يكون مجرورها نكرة ، وأجازها الأخفش ، والكسائي وهشام بلا شرط ، ووافقهم في التسهيل ، قال في شرحه : لثبوت السماع بذلك نثراً ونظماً" . وقال ابن الوردي[٦] : "أجاز الأخفش زيادة (من) الجارة في الإيجاب " .

وقال ابن عقيل[٧] : "ولا تزاد في الإيجاب ، ولا تؤتى جارة لمعرفة ، فلا تقول :جاءني من زيد، خلافاً للأخفش ، وجعل منه قوله تعالى :﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾[٨] " .

وقال ابن جابر الهواري[٩] : "وجوز الأخفش زيادتها في الإيجاب ، نقل من ذلك : قد كان كان من مطر، وهو مؤول عند غيره " .

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ٧٤٠/٢ .
(٢) منهج السالك ٢٣٩ .
(٣) سورة الأنبياء ٧٧/٢١ .
(٤) منهج السالك ٢٤٠ .
(٥) توضيح المقاصد والمسالك ٧٥٠/٢ .
(٦) تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة ١٨٣ .
(٧) شرح ابن عقيل ١٣/٣ .
(٨) سورة الأحقاف ٣١/٤٦ .
(٩) شرح ألفية ابن مالك ٣٤/٣ .

وقال الشاطبي[1] : "وحكى الأخفش عن بعض العرب : من اليوم إلى غد ، وهي دخول من على الزمان . وقال الشاطبي[2] : "وأن تكون للاستعلاء فتوافق على كقوله تعالى : ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ أي على القوم ، قاله الأخفش". وقال الشاطبي[3] : "وذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز زياتها في الواجب من غير اشتراط نفي أو شبهه ، وقال الشاطبي[4]: "يوافقهم على اشتراطه الكوفيون إلا الأخفش من البصريين ؛ فإنّه يزعم أنها تزاد على الإطلاق من غير شرط" .

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان ، والمرادي ، وابن الوردي ، وابن عقيل ، وابن جابر الهواري والشاطبي قول الأخفش في (من) الجارة ، فأما أبو حيان فذكر للأخفش قولين ، أحدهما : إن (من) تحمل معني الاستعلاء ، ولم يبدي رأيه في هذا القول ، والثاني : قول الأخفش في زيادة (من) في الواجب وغير الواجب ، وذكر أبو حيان أقوال النحاة في (من) الزائدة ، ومنهم[5]: " تزاد قبل المعرفة والنكرة هذا نقل بعض أصحابنا ، واشترط الكوفيون زيادتها في الواجب ، وغيره بشرط أن يكون معمولها نكرة ، وأما جمهور البصريين تزاد إن تقدمها غير الواجب ، هو النفي ، أو النهي أو الاستفهام" . وذكر أقوال النحاة، وقول الأخفش ولم يبدِ رأيه في ذلك .

وأما المرادي فذكر قول الأخفش في جواز زيادة(مِن) بلا شرط ، يعني أنها تزاد في الواجب وغير الواجب ، والمعرفة ، والنكرة ، وذكر معه أقوال النحاة ، فقال : " لزيادة (من) عند جمهور البصريين شرطان: الأول: أن يكون بعد نفي أو شبهه، وهو النهي والاستفهام ، والثاني: أن يكون مجرورها نكرة ، وأجاز بعض الكوفيين زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط" . ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

وأما ابن الوردي فذكر قول الأخفش في زيادة (مِنْ) في الإيجاب ، وقال[6] : وتجيء زائدة لنكرة بعد نفي ، أو نهي أو استفهام" . ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

وأما ابن عقيل ذكر قول الأخفش في زيادة(مِنْ) في الإيجاب ، وقد قال : ولا تزاد في الإيجاب ، يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

وأما ابن جابر الهواري فذكر قول الأخفش في زيادة (من) في الإيجاب ، وقال: وهو مؤول عند غيره ، ولم يبد رأيه في هذه المسألة .

---

(١) المقاصد الشافية ٥٨٩/٣ .
(٢) المقاصد الشافية ٥٩٤/٣ .
(٣) المقاصد الشافية ٥٩٨/٣ .
(٤) المقاصد الشافية ٦٠٤/٣ .
(٥) انظر: منهج السالك ٢٤٠
(٦) تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة ١٨٣ .

وأما الشاطبي فذكر للأخفش في(من) الجارة ثلاثة أقوال: الأول : دخولها على أسماء الزمان، والثاني: تأتي بمعنى الاستعلاء ، ولم يبد رأيه في هذين القولين ، والثالث : في زيادة(من) فهي عنده تزاد بلا شروط ، ثم قال(١) : " والصواب ما ذهب إليه ها هنا ؛ لأن السماع المستمر قضي أنها تختص بالنفي ؛ إذ لم تأتِ زيادتها في الإيجاب إلا في محل الاحتمال أو في النذور ، فلا يصح أن يُقضى بالقياس حتى يتبين من الاستقراء القصد إليها بكثرة مجيئها في الكلام ، فإذا لم يكن ذلك ، فيجب الوقوف مع السماع ، لئلا ندّعي على العرب ما لا نعرف " . وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في زيادة (من) في بلا شرط .

١٠٥. القَوْلُ فِيْ (إلى)

قال ابن مالك :

لِلانْتِهَا حَتَّى وَلَامُ وَإِلَى   وَمِنْ وَبَاءٌ يُفْهِمَانِ بَدَلا

قال أبو حيان(٢) : "وبمعنى الباء ، قاله الأخفش في قوله:﴿وَإِذا خَلَوْا إلى شَياطِينِهِمْ﴾(٣) أي بشياطينهم ، ومثله : إذا خلا بعضهم إلى بعض ، أي ببعض" .

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الأخفش في المعني الذي تحمله (إلى) وهو الباء ، وقال أبو حيان(٤) : "والصحيح أن معنى (إلى) انتهاء الغاية ، وما ذكروه من هذه المعاني متأول". وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة . وقال الأخفش(٥) : " وأما قوله : :﴿وَإِذا خَلَوْا إلى شَياطِينِهِمْ﴾ فإنك تقول : خلوت الى فلان في حاجة، كما تقول: خلوت بفلان ، إلاّ أنَ خلوت بفلان ، له معنيان : أحدهما هذا ، والآخر سخِرْتُ به . وتكون (إلى) في موضع (مَعَ) نحو، ﴿مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾(٦) .

(١) المقاصد الشافية ٩٥٥/٣
(٢) منهج السالك ٢٤٤ .
(٣) سورة البقرة ١٤/٢ .
(٤) منهج السالك ٢٤٤ .
(٥) معاني القرآن للأخفش ٥١/١ .
(٦) سورة آل عمران ٥٢/٣ .

١٠٦ . القَوْلُ فِيْ حَرَكةِ (الْلَام) الجَرِ

قال ابن مالك :

وَالّـــلامُ لِلْمِلْـــكِ وَشِـــبْهِهِ وَفِـــي تَعْدِيَـــةٍ أَيْضـــاً وَتَعْلِيـــلٍ قُفِـــي

قال أبو حيان[١] : "وقد روى فتحها مع الظاهر على الإطلاق أبو عمرو، ويونس ، والأخفش ، فيقولون : المالُ لَزيدٍ ، وقال أبو زيد : سمعت من يقرأ : ﴿وَما كانَ اللَّهُ لَيُعَذِّبَهُمْ﴾[٢] بفتح اللام، وحكى الجيّاني كسرها مع المضمر ، فقال : المالُ لِهِ ، وذلك قليل جداً " .

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الأخفش في حركة بناء (اللام) التي للجر، هي عنده مبنية على الفتح الظاهر على الإطلاق ، وقال أبو حيان[٣] : "والمشهور من كلام العرب أن حركة لام الجر الفتح مع المضمر غير الياء ، ومع الاسم المستغاث به ، ومع الاسم المتعجب منه إذا باشرهما حرف نداء ، والكسر فيما عدا ذلك" . وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة. وما أميل إليه في حركة اللام الجر مع الاسم الظاهر الكسر ؛لأنه المشهور من كلام العرب .

١٠٧. القَوْلُ فِيْ (الْبَاء)

قال ابن مالك :

بِالْبَـا اسْـتَعِنْ وَعَـدِّ عَـوِّضْ أَلْصِـقِ وَمِثْـلَ مَـعْ وَمِـنْ وَعَنْ بَهَـا انْطِـقِ

قال أبو حيان[٤] : "زعم الأخفش أنها زائدة في خبر المبتدأ في غير النفي في قوله:﴿جَزاءُ قوله:﴿جَزاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِها﴾[٥] " . وقال الأخفش عن هذه الآية[٦] : " وزيدت الباء كما زيدت في قولك: بِحَسْبِكَ قولُ السُوءِ" .

وقال المرادي[٧]: "من معاني الباء(عن)، نحو، قوله تعالى:﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّماءُ بِالْغَمامِ﴾[٨] بِالْغَمامِ﴾[٨] و﴿بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمانِهِمْ﴾[٩] أي :عن أيمانهم ، كذا قاله الأخفش ، وكونها بمعنى (عن) بعد السؤال منقول عن الكوفيين ، وتأوله الشلوبين على أنها باء السببية ، وتأوله غيره على التضمين، أي: فاعتن أو أهتم به ؛ لأن السؤال عن الشيء اعتناء به" .

---

(١) منهج السالك ٢٤٥ .
(٢) سورة الأنفال ٣٣/٨ .
(٣) منهج السالك ٢٤٥ .
(٤) منهج السالك ٢٥٠ .
(٥) سورة يونس ٢٧/١٠ .
(٦) معاني القرآن للأخفش ٣٧٢/١ .
(٧) توضيح المقاصد والمسالك ٧٥٨/٢ .
(٨) سورة الفرقان ٢٥/٢٥ .
(٩) سورة الحديد ١٢/٥٧ .

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان ، والمرادي قول الأخفش في (الباء) الجارة ، فقال أبو حيان : زعم الأخفش أنها تزاد في خبر المبتدأ غير المنفي ، فقال أبو حيان[1] : "كل ذلك متأول". وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

وأما المرادي فذكر قول الأخفش في أحد معاني حرف الجر الباء ، فقال الأخفش حرف الباء يحمل معنى (عن) ، ذكر لذلك الأخفش بعض آيات القرآن الكريم ، وذكر مع قول الأخفش بعض أقوال العلماء في المعاني حرف الجر الباء ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

١٠٨. الْقَوْلُ فِيْ (الْتَاءِ)

قال ابن مالك :

وَاخْصُـصْ بِمُـذْ وَمُنْـذُ وَقْتـاً وَبِـرُبْ مُنكَّـــــــراً وَالتَّـــــــاءُ لله وَرَبْ

قال المرادي[2] : "وحكى الأخفش دخولها على الرب ، قالوا : ترب الكعبة ،و قالوا : تالرحمن، وتحياتك ، وهو شاذ " .وقال ابن الوردي[3] : "تختص (التاء) باسم الله ، وحكى الأخفش : ترب الكعبة " . وقال ابن جابر الهواري[4] : "وقد جاء (ترب الكعبة) حكاه الأخفش" .

وقال الشاطبي[5] : "أما دخولها على الرب، فحكى الأخفش تربي ، لكن هذا شاذ محفوظ ".

."

التوضيح والتحليل :

ذكر المرادي ، وابن الوردي ، وابن جابر الهواري والشاطبي قول الأخفش في دخول التاء على غير اسم الله . فأما المرادي فذكر قول الأخفش في دخول التاء على الرب ، وقال : وهو شاذ ، يدل هذا أنه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

وأما ابن الوردي فقال : التاء تختص باسم الله ، وحكى الأخفش دخولها على الرب ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش .

وأما ابن جابر الهواري والشاطبي فذكرا قول الأخفش في دخول التاء على غير اسم الله ، وقال الشاطبي وابن جابر الهواري : هو شاذ محفوظ . يدل هذا أنها اعترضا على قول الأخفش في هذه المسألة .

---

(١) منهج السالك ٢٥٠ .
(٢) توضيح المقاصد والمسالك ٧٤٣/٢ .
(٣) تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة ١٨٢ .
(٤) شرح ألفية ابن مالك ٢٨/٣ .
(٥) المقاصد الشافية ٥٧٨/٣ .

١٠٩. القَوْلُ فِيْ (الْكَافِ)

قال ابن مالك :

شَــبِّهْ بِكَــافٍ وَبِهــا التَّعْلِيــلُ قَــدْ يُعْنَـــــى وَزَائِـــــد تَوْكِيـــــدٍ وَرَدْ
وَاسْــتُعْمِلَ اسـماً وَكَـذَا عَـنْ وَعَلَـى مِـنْ أَجْـلِ ذَا عَلَيْهِمَـا مَـنْ دَخَـلا

قال أبو حيان(١) : "أما الكاف ، فزعم الأخفش أنها تكون اسماً في فصيح الكلام ، فتقع فاعلة كقول امرئ :

وإنَّــكَ لَــمْ يَفْخَــرْ عليــكَ كفــاخِرٍ ضَعِيفٍ؛ وَلَمْ يَغْلِبْكَ مِثْلُ مُغَلَّبِ(٢)

ومبتدأه ، كقوله :

مُتَوســـــدا عَضـــــباً مَضـــــارِبُهُ فـــي مَتنـــهِ كمِدَبــةِ النَمـــلِ(٣)

أي مثل مدبّة النمل ، ومفعولة ، كقول العرب : ما رأيت كاليوم رجلاً ، أي ما رأيت مثل اليوم رجلاً ، وتكون الكاف أيضاً مجرورة ، كقوله :

وَرُحْنَـا بِكَـابْنِ الْمَـاءِ يُجْنَـبُ وَسْـطَنَا تُصَوَّبُ فِيهِ الْعَيْنُ طَوْرًا وَتَرْتَقِي(٤)

وقال أبو حيان(٥) : "وقد ذهب الأخفش ، وتبعه ابن عصفور إلى أن الكاف لا تتعلق بشيء ، وذكر شُبعته " .

وقال المرادي(٦) : "وقوله : واستعمل اسماً ، استعمالها اسمًا مخصوص عند سيبويه بالشعر ، وأجازه الأخفش في الاختيار، وإليه ذهب المصنف ، وهو ظاهر كلام الفارسي ، وشذ أبو جعفر ابن مضاء فقال: إنها اسم أبدا ؛ لأنها بمعنى مثل" .

وقال ابن هشام(٧) : " وللكاف أربعة معاني ، ومنها : الاستعلاء ، وجعل منه الأخفش قولهم: كن كما أنت ، أي: على ما أنت عليه" .

وقال ابن القيم الجوزية(٨) : "والصحيح أن كاف التشبيه يصح تعلقها بالعوامل خلافاً للأخفش" .

---

(١) منهج السالك ٢٣٢ .
(٢) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ٧٥ والمحكم والمحيط العظم ٥٣٢/٥ وأساس البلاغة ٧٠٧/١ ولسان العرب ٦٥١/١ ، والشعر والشعراء ١٣٤/١ .
(٣) البيت من الكامل لامرئ القيس في ديوانه ١٤٣ وديوان المعاني ٥٧/٢ ونهاية الأرب٢١٢/٦ وثمار القلوب في المضاف والمنسوب ٤٣٥ .
(٤) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ١٣٢ ولسان العرب٣١٢/٩ وحروف المعاني والصفات ٧٧ .
(٥) منهج السالك ٢٥٣ .
(٦) توضيح المقاصد والمسالك ٧٦٢/٢ .
(٧) أوضح المسالك ٣٧/٣-٣٨ .
(٨) إرشاد السالك ٤٣٩/١ .

وقال الشاطبي[١] : "وحكى الأخفش،أو غيره :ما أنا كأنت ولا أنت كأنا" . وقال الشاطبي[٢] : "في الكاف ثلاثة أقوال: إنها حرف مطلقاً ، وهو رأي سيبويه ، إنها اسم مطلقاً وهذا وهذا مذهب الأخفش ، وإنها أثر ما تكون اسماً في الشعر ، وهو مذهب ابن أبي الربيع" .

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان ، والمرادي ، وابن هشام ، وابن القيم الجوزية والشاطبي قول الأخفش في الكاف الجارة . فأما أبو حيان فذكر للأخفش قولين : الأول : إن الكاف عنده اسم في فصيح الكلام ، وتكون حرف جر أيضاً ، وذكر معه أقوال النحاة ، فقال[٣] : "وقال ابن مضاء إن الكاف اسماً أبداً ، وذهب جمهور البصريين إلى أن الكاف لا تكون إلا حرف ، ولا تكون اسماً إلا في الشعر" . ولم يبد رأيه في قول الأخفش ، وأما القول الثاني : هو إن الكاف عنده لا تتعلق بشيء ، وقال أبو حيان[٤] : "ولا تطرد الكاف ، وإذا لم تكن زائدة فلا بد لها من شيء تتعلق به ضرورة ، وقال عن قول الأخفش: والرد عليه يطول" . وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة . وأما المرادي ذكر قول الأخفش في جواز أن تكون (الكاف) اسماً في الاختيار، وذكر معه أقول النحاة في اعتبار(الكاف) اسماً ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

وأما ابن هشام فذكر قول الأخفش في المعنى الكاف ، هو الاستعلاء ، وقال : وللكاف أربعة معاني ، وعدّ المعنى الذي قاله الأخفش من ضمنها ، هذا يدل على موافقته لقول الأخفش في هذه المسألة، وأما ابن القيم الجوزية فذكر قول الأخفش في إن الكاف لا تتعلق بشيء ، وقال ابن القيم الجوزية : والصحيح أن كاف التشبيه يصح تعلقها بالعوامل ، وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة ، وأما الشاطبي فذكر للأخفش قولين ، وهما : الأول : اتصال الكاف بالضمير المنفصل . وقال الشاطبي[٥]: "وهذا الأخير أعني دخولها على الضمير المنفصل ضعيف في القياس ". وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش ، والثاني : إنّ الكاف عند الأخفش ، هي اسماً مطلقاً ، وقال[٦]:" وأما مذهب الأخفش فرد بأمرين ، منهما : وقوعها صلة في نحو : أعجبني الذي كزيد، وهو كثير جداً ، بأن حذف المبتدأ من صلة (الذي) مع عدم الطول قليل ، ووقوع الكاف صلة للذي مطرد كثير، فكثرة هذا دليل على أنها حرف في الصلة" . وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

---

(١) المقاصد الشافية ٥٨٢/٣.
(٢) المقاصد الشافية ٦٦٤/٣ .
(٣) منهج السالك ٢٣٢ .
(٤) منهج السالك ٢٥٣ .
(٥) المقاصد الشافية ٥٨٢/٣.
(٦) المقاصد الشافية ٦٦٥/٣ .

١١٠. القَوْلُ فِيْ (عَلَى)

قال ابن مالك :

وَاسْـتُعْمِلَ اسـماً وَكَـذَا عَـنْ وَعَلَـى   مِـنْ أَجْـلِ ذَا عَلَيْهِمَـا مَـنْ دَخَـلا

قال أبو حيان[١] : "وكذلك زعم الأخفش في بعض أصحابنا أن من مواضع اسمية على، أن تكون قد تعدى بها فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل ، قال تعالى ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾[٢] ولم يقل : أمسك على نفسك ، وقال الشاعر :

هَـــوِّنْ عَلَيْـــكَ فـــإِنَّ الأُمُـــورَ   بِكَـــفِّ الإلـــهِ مَقَادِيرُهَـــا[٣]

ولم يقل : هون على نفسك ، وقال العرب : سوّيت عليّ ثيابي " .

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الأخفش في أحد مواضع اسمية (على) أن تكون قد تعدى بها فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل ، وقال أبو حيان[٤] : " والكلام معه في(على) كالكلام الذي تقدم في عن ، فقال أبو حيان عن (عن) : " زعم بعض أصحابنا أن من مواضع اسمية (عن) أن يكون قد تعدّى بها فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل ، نحو قولك : دعْ عنك ، ففي دع ضمير متصل مرفوع ، هو الفاعل ،وقد عدّت عن دع الرافع لذلك الضمير إلى الكاف التي هي ضمير متصل ، وأنت لا تقول : اغْضبْ عليك ، إذا أردت هذا المعنى ، إنما تأتي فيه بالنفس ، فتقول : اغْضب على نفسك ، وأجمع النحويون على أنّها حرف ، فيحتمل أن تكون (عن) في المثال السابق باقية على حرفيتها ، ف(عن) حرف ، فهذا مذهب حسن " . وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في اعتبار(على) اسمية .

---

(١) منهج السالك ٢٥٥ .

(٢) سورة الأحزاب ٣٣ /٣٧ .

(٣) البيت من المتقارب للأعور الشّنيّ في الكتاب ٦٣/١ والعمدة في محاسن الشعر ٣٣/١ ، وبلا نسبة في المقتضب ١٩٦/٤ والأصول في النحو ١٩/٢ .

(٤) انظر: منهج السالك ٢٥٤-٢٥٥ .

١١١. القَوْلُ فِيْ (مُذْ وَمُنْذُ)

قال ابن مالك :

وَمُـذْ وَمُنْـذُ اسْـمَانِ حَيْـثُ رَفَعَـا أَوْ أُولِيَـا الْفِعْـلَ كَجِئْـتُ مُـذْ دَعَـا

وَإِنْ يَجُـرّا فِـيْ مُضِـيٍّ فَكَمِـنْ هُمَـا وَفِـي الْحُضُورِ مَعْنَـى فِـي اسْـتَبِنْ

قال أبو حيان(١) : "مُذْ وَمُنْذُ ، قد يليان الجملة الاسمية ، كقول الشاعر :

ومـا زِلْـت مَحمـولاً علـيَّ ضـغينةٌ ومُضطَلَعَ الأَضْغان مُذ أنا يافعُ(٢)

وإذا وليتهما الجملة فهما ظرفان ، واختلف إذ ذاك فيهما، وذهب الأخفش إلى أنهما لا يكونان إذ ذاك إلا مرفوعين على الابتداء ، ولا بد من تقدير اسم زمان بين الجملة ، وبينهما يكون خبراً عنهما ؛ لأنهما لا يدخلان عنده إلا على اسمين ملفوظاً بهما أو مقدرة ، فيقدره : وزمن خلقه الله، ومن زمن عقدت ، مذ زمن أنا يافع " .

وقال أبو حيان(٣) : "وقال الأخفش : أهل الحجاز: يجرون بهما – أي مذ ومنذ – كل شيء من المعرفة والنكرة ، وبنو تميم وغيرهم ترفع بـ(مذ) ما بعدها ، فيقولون : لم أر زيداً مذ يومان ، أي بيني ، وبين لقائه يومان ، ومذ اسم مبتدأ ، وما بعده خبره ، والحجازيون يقولون في هذا : لم أره مذ يومين ، فيجعلونها حرفاً بمنزلة من ، وعامة العرب يقولون : لشيء أنت فيه ، يعني الزمان الحالي : لم أره مذ اليومِ ، أو منذ العامِ أو منذ الساعةِ ، أو منذ الليلة فيجرون ، وإنما يختلون فيما مضي ، فتقول: بنو تميم لم أره مُذُ العامُ الماضي انتهى " .

وقال أبو حيان(٤) : "ومن أحكام مذ ومنذ أن العطف على المخفوض غير جائز سواء أتقدم المعطوف على المعطوف علية أم تأخر عنه ، وإذا اختلف الاسمان بعدهما تعريفاً وتنكيراً ، نحو: وما رأيته مذ يومُ الجمعة ويومان ، وما رأيته مذ أمسِ ويومان ، وما رأيته مذ يومان وأمسِ، فمذهب الأخفش المنع ، وهو الصحيح ".

وقال أبو حيان(٥) : "ولا يتقدم مذ ومنذ من الأفعال إلا الفعل المنفي ، وزعم الأخفش أن نفي الفعل لا يكون أبداً في جميعه ، بل في بعضه ، فيكون قد رأيته في يوم الجمعة ، ثم فقدته بعد إلى الزمان الذي أنت فيه ، وهو الصحيح " .

---

(١) منهج السالك ٢٥٦ .
(٢) البيت من الطويل للكميت بن معروف في الكتاب ٤٥/٢ ، وبلا نسبة في المخصص ٥٦/٥ والجنى الداني ٥٠٤ وشرح الكافية الشافية ٨١٥/٢ .
(٣) منهج السالك ٢٥٦.
(٤) منهج السالك ٢٥٧ .
(٥) منهج السالك ٢٥٧ .

وقال المرادي[1] : "قوله : مذ ومنذ ، اعلم أن لمذ ومنذ ، ثلاثة أحوال : الحالة الأولى : أن يليهما اسم مفرد مرفوع نحو: ما رأيته مذ يومُ الجمعة أو منذ يومانِ ، وفي ذلك ثلاثة مذاهب: الأول: أنهما مبتدآن ، والمرفوع خبر، وإليه ذهب المبرد وكثير من البصريين ، والتقدير في المعرفة: أول انقطاع الرؤية يوم الجمعة ، وفي النكرة : أمد انقطاع الرؤية يومان .والثاني: أنهما ظرفان في موضع الخبر ، والمرفوع هو المبتدأ ، والتقدير: بيني وبين لقائه يومان ، وإليه ذهب الأخفش وطائفة من البصريين . والثالث : أن المرفوع بعدهما فاعل بفعل مقدر، أي: منذ مضى يوم الجمعة أو يومان ، وهما ظرفان مضافان إلى الجملة ، وإليه ذهب محققو أهل الكوفة، واختاره السهيلي والمصنف في التسهيل " .

وقال المرادي[2] :" الحالة الثانية : أن يليهما جملة والكثير كونها فعلية ، وقد تكون جملة اسمية، كقوله :

ومـا زِلـت مَحمـولاً علـيَّ ضـغينةٌ ومُضـطَلِعَ الأَضْـغان مُـذ أنـا يـافعُ

وفي ذلك مذهبان: أحدهما: أن مذ ومنذ ، ظرفان مضافان إلى الجملة ، وهو المختار، وصرح به سيبويه ، والثاني: أنهما مبتدآن ، ونقدر اسم زمان محذوفاً يكون خبراً عنهما، والتقدير: مذ زمان عقدت ومذ زمان أنا يافع ، وهو مذهب الأخفش ، فلا يكونان عنده إلا مبتدأين، واختاره ابن عصفور." .

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان ، والمرادي أقوال الأخفش في (مذ، ومنذ) . فأما أبو حيان فنقل للأخفش أربعة أقوال. فقال في الأول : فهما عند الأخفش مرفوعان على الابتداء ، ولابد من تقدير اسم الزمان بين الجملة وبينهما يكون خبراً عنهما ، لأنهما لا يدخلان إلا على أسماء الزمان ، وذكره معه أقوال النحاة فيها ، فقال[3] : " إذا وليهما الجملة فهما ظرفان ، واختلف إذ ذاك فيهما ، فظاهر كلام سيبويه إنهما اسمان منتصبان على الظرف مضافان إلى الجملة كسائر أسماء الزمان ، ولا محذوف بينهما وهو مذهب الفارسي" . ولم يبد رأيه في هذه المسألة . والقول الثاني: ذكر فيه أبو حيان نقل الأخفش عن أهل الحجاز وبني تميم ، وعامة العرب في الجر ، والرفع بعد(مذ ومنذ) ، ولم يبد رأيه في نقل الأخفش في الجر والرفع بعد(مذ ومنذ) . وقول الثالث : منع الأخفش العطف بعدهما إذا كان الاسمان مختلفين تعريفاً وتنكيراً ، وقال أبو حيان عن قول الأخفش : وهو الصحيح ، ويدل على موافقته لقول الأخفش في هذا القول . والقول الرابع : ذكر

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ٢/٧٦٦-٧٦٧ .

(٢) توضيح المقاصد والمسالك ٢/٧٦٧ -٧٦٨ .

(٣) منهج السالك ٢٥٦ .

فيه قول الأخفش في الفعل المنفي قبل مذ ومنذ، وهو عند الأخفش النفي لا يكون أبداً في جميعه بل في بعضه ، وقال أبو حيان عنه : وهو الصحيح ، ويدل هذا موافقته لقول الأخفش.

وأما المرادي فذكر للأخفش قولين : الأول : إذا أتي بعد(مذ ومنذ) اسم مفرد مرفوع ، فهما عند الأخفش ظرفان في موضع الخبر ، الاسم المرفوع هو المبتدأ ، وذكر معه أقوال النحاة ولم يبد رأيه في قول الأخفش ، والثاني : ذكر قول الأخفش في إذا أتى بعد مذ ومنذ جملة فعلية أو اسمية ، فهما عند الأخفش مبتدآن ، وخبرهما اسم زمان مقدر ، وذكر معه مذهب سيبويه في ذلك وقال عنه المرادي : وهو المختار، هذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة.

١١٢. القَوْلُ فِيْ اتّصَالِ الْكَاف بـ(مَا)

قال ابن مالك :

وَزِيْـــدَ بَعْــدَ رُبِّ وَالْكَـــافِ فَكَـــفْ وَقَــدْ تَلِيهِمــا وَجَــرّ لَــمْ يُكَــف

قال أبو حيان[١] : " زعم بعض النحويين إن الكاف إذا وليتها (ما) وجاءت بعدها الجملة الفعلية تكون مكفوفة بما ، وأحدثت فيها(ما) الكافة معنى التعليل ، وقال الأخفش في قوله تعالى ﴿كَما أَرْسَلْنا فِيكُمْ رَسُولاً﴾[٢] الآية أن التقدير لما فعلت هذا فاذكروني ، والأولى ما قدمناه ؛ لأنّه متى أمكننا إقرار الحرف على ما استقر فيه العمل كان أولى من إخراجه عن ذلك ، وقد أمكن ذلك يجعل ما مصدرية ، والجملة الفعلية والاسمية صله لها في موضع جر بالكاف " .

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الأخفش في دخول (ما) على الكاف ، فتكون الكاف مكفوفة ، وقال أبو حيان : الأولى أن تكون ما في هذه الحالة مصدرية غير كافة ، وتكون ما المصدرية والجملة بعدها في موضع جر بحرف الكاف ، وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش .

١١٣. القَوْلُ فِيْ (رُبَّ)

قال ابن مالك :

وَحُــذِفَتْ رُبَّ وَ جَــرَّتْ بَعْــدَ بَــلْ وَالفَا وَ بَعْدَ الواوِ شاع ذا العَمَلْ

قال أبو حيان[٣] : "وفيها لغات : رُبَّ ، ورُبُّ ، ورُبَ ، ورُبَتَ ... ويقاس على ما سمع من ذلك وفاقاً للأخفش". قال أبو حيان[٤] : "رُبَّ زائدة في الإعراب لا في المعنى وفاقاً للأخفش والجرمي ".

---

(١) منهج السالك ٢٥٩ .
(٢) سورة البقرة ١٥٢/٢ .
(٣) منهج السالك ٢٦٠ .
(٤) منهج السالك ٢٦١ .

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قولي للأخفش ، الأول : في لغات رُبَّ ، وهو عن الأخفش يقاس ما يسمع فيها من لغات ، وكلام أبي حيان يدل على موافقته لقول الأخفش ، والقول الثاني : إن رُبّ زائدة في الإعراب لا في المعنى ، وكلام أبي حيان يدل على موافقته لقول الأخفش .

١١٤. القَوْلُ فِيْ الْجَر بِحَرْفِ الجَرِ المَحْذُوفِ غَيْر (رُبَّ)

قال ابن مالك :

وَقَــدْ يُجَــرُّ بِسِــوَى رُبَّ لَــدَى حَــذْفٍ وَبَعْضُــهُ يُــرَى مُطَّــرِداً

قال أبو حيان[١] : "الجر بحرف محذوف غير رُبَّ قسمان : مسوع ، ومقيس ، وأما المقيس ففيه مسائل ، ومنها : أن يحذف لكونه في المعطوف على ما تضمنه بحرف متصل أو منفصل بلا أو لو، وحكى أبو الحسن في المسائل أنّه يقال : جيء بزيد أو عمرو لو كليهما ، فكأنه ، قال : وللجنوب مصارع ، ولا لحبيب ولو بكليهما ، أجاز الأخفش في كليهما الرفع والنصب والجر. ومنها أيضاً : أن يحذف في متقرر بعدما تضمنه بالهمزة ، أو هلا ، أو إن أو الفاء اللتين للجزاء ، حكى الأخفش في المسائل أنّه يقال : مررت بزيد ، فتقول : أزيد بن عمرو؟ وتريد أبزيد بن عمرو؟ ، ويقال : جئت بدرهم ، فتقول هلا دينارٍ ،أي هلا بدينار " .

وقال المرادي[٢] : الجر بسوى رُبَّ محذوفاً ضربان : مطرد وغير مطرد ، أما المطّرد في مواضع، ومنها : في المعطوف على ما تضمنه بحرف منفصل بلو ، ذكر أبو الحسن في المسائل ، أنّه يقال : جيء بزيد أو عمرو ولو أحدهما ؛ لأن المعتاد أن يكون ما بعد لو أدنى . وفي المقرون بالهمزة بعد ما تضمنه ، نحو: مررت بزيد ، فتقول : أزيدٍ بن عمرو؟ حكاه الأخفش في المسائل . وفي المقرون بعد ما تضمنه كأن يقال : جئت بدرهم ، فتقول : فهلا دينارٍ، قال الأخفش: وهذا أكثر" ، وقال ابن هشام[٣] : "وقد يحذف غير رَبّ ، ويبقي عمل ، وهو ضربان : سماعي ، وقياسي ، من القياس كقولهم : إن في الدار زيداً والحجرةِ عمراً ، أي : وفي الحجرة خلافاً للأخفش ، إذ يقدر العطف على معمولي معاملين " ، وقال الشاطبي[٤] : "حكى الأخفش أن من العرب من يجر اسم الله مقسماً به دون جار موجود ولا عوض ، نحو: اللهِ لأفعلن" ، والمقرون بالهمزة أو هلا بعد كلام تضمن الحرف الجار، وحكى الأخفش في كتاب المسائل ، أنه يقال : مررتُ بزيدٍ ، فيقال : أزيدٍ بن عمرو، وكذلك هلا، نحو قولك : جئت بدرهم، فيقال : هلا دينارٍ ، وقال : وهذا كثير " .

---

(١) منهج السالك ٢٦٢.

(٢) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢/٧٧٧-٧٨٠ .

(٣) أوضح المسالك ٦٤-٦٥-٦٦-٦٧-.

(٤) المقاصد الشافية ٣/٧١٠-٧١٢ .

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان ، والمرادي، وابن هشام والشاطبي قول الأخفش في الجر بحرف جر محذوف غير رب . فأما أبو حيان فذكر للأخفش في إعمال حرف الجر المحذوف غير رُبَّ قولين ، الأول : أنّه يجوز أن يعمل الحرف الجر بعد حذفه ، لكونه في معطوف على ما تضمنه بحرف متصل أو منفصل بلا أو لو ، والثاني : أجاز الأخفش إعمال حرف الجر المحذوف في متقرر بعد ما تضمنه بالهمزة ، أو هلا ، أو إن أو الفاء اللتين للجزاء ، ذكر أبو حيان قولي الأخفش دون أن يبدي رأيه في ذلك .

وأما المرادي فذكر قول الأخفش في إعمال حرف الجر المحذوف غير رُبَ ، فأجاز الأخفش إعمال حرف الجر المحذوف في المعطوف على ما تضمنه بحرف منفصل بلو، وفي المقرون بالهمزة بعد ما تضمن حرف الجر المحذوف ، وفي المقرون بعد ما تضمنه ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

وأما ابن هشام فقال : الأخفش لا يعمل حرف الجر المحذوف في كلمة (الحجرةِ) بل هي مجرورة ؛ لأنها معطوفة على مجرور ، وقول ابن هشام : خلافاً ، يدل على اعتراضه على قول الأخفش في هذه المسألة .

وأما الشاطبي فذكر للأخفش هنا قولين ، الأول : أن الأخفش حكى أن من العرب من يجر باسم الله مقسماً به دون جار موجود ، ولا عوض ، وقال الشاطبي[١] : "وهذا كله جائز قياساً عند النحويين" ، وهنا يوافق الشاطبي الأخفش في قوله ، والثاني : أجاز الأخفش إعمال حرف الجر المحذوف بعد هلا والهمزة ، ولم يبد رأيه في هذا القول .

---

(١) المقاصد الشافية ٣/٧١٠ .

بَابُ الإِضَافَةِ

١١٥. الْعِلةُ فِيْ كَوْنِ الأَسْمَاءِ (غيرك ، وتربك ، وشبهك) مَا شَابَهَها نَكَرات

قال ابن مالك :

وَذِي الإضَـــافَةُ اسْـــمُهَا لَفْظِيَّـــهْ   وَتِلِـــكَ مَحْضَـــةٌ وَمعْنَويَّـــهْ

قال أبو حيان[١] : "وقد ترك المصنف أشياء أجمع عليها أن إضافتها في الجملة غير محضة ، وهي : إنها وإن انجر معها تخصيص ؛ فإنّه كان مستفاداً قبل ذلك ، نحو : مررتُ برجلٍ ضاربٍ زيداً ، وضاربٍ زيد واحد في الاختصاص ، وهي الإضافة اللفظية[٢]، وتلك الأسماء هي : غيرك ، وشبهك ، ومثلك ، وحِذنك ، وتربك ونحوك ، فهذه كلها نكرات وإن أضيفت إلي معرفة ، وفي العلة في كون هذه الأسماء نكرات خلاف ، وذهب أبو الحسن أنها وضعت في أول وضعها مضافة فكانت نكرة لذلك" .

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الأخفش في علة كون الأسماء السابقة وما شابهها نكرات ، وذكر معه أقوال النحاة في هذه العلة ، فقال أبو حيان[٣] : "مذهب أبي بكر أن ذلك لكثرة الأمثال والأغيار فلو كان المماثل والمغاير واحداً كانت معارف ، مثل: مررت بالجامد غير المتحرك ، ومذهب أبي العباس أنها لم تتعرف لحملها على أسماء الفاعلين بمعنى الحال والاستقبال". ولم يبد رأيه في هذه المسألة .

١١٦.الْقَوْلُ فِيْ إِضَافَةِ الْضَمِيرِ إِلَى الْصّفةِ الْمَعْرِفَةِ أَوْ الْنَكِرةِ

قال ابن مالك :

أَوْ بِالَّـــذِي لَـــهُ أُضِـــيْفَ الثَّـــانِي   كَزَيْـــدٌ الضَّـــارِبُ رَأْسِ الْجَـــانِي

قال ابن هشام[٤] : "وقال المبرد، والرماني في(الضّاربِكَ وضَاربِكَ) موضع الضمير خفض، وقال الأخفش: نصب ، وقال سيبويه : الضمير كالظاهر ، فهو منصوب في (الضّاربك) مخفوض في (ضاربك)" .

وقال ابن جابر الهواري[٥] : "إذا أضيفت الصفة المعرفة بالألف واللام إلى الضمير، كقولك: جاءني الضّاربك ، فهو عند الرماني والمبرد في أحد قوليه لازم الخفض ، كما لو كانت

---

(١) انظر: منهج السالك ٢٧٠ .

(٢) هذه إضافة ليست على معنى حرف من حروف الجر، وإنما هي نوع من التخفيف اللفظي فحسب، وتكون بإضافة مشتق: اسم فاعل أو مبالغته أو اسم مفعول أو صفة مشبهة إلى معموله مثل : حضر مكرمُ الفقيرِ وشرَّابُ العسلِ، انظر : الموجز في قواعداللغة العربية ٣٤٢ .

(٣) منهج السالك ٢٧٠ .

(٤) أوضح المسالك ٨٤/٣ .

(٥) انظر: شرح ألفية ابن مالك ٧٩/٣ .

الصفة عارية عن الألف واللام ، وهو عند الأخفش لازم النصب ، سواء كانت الصفة معرفة بالألف واللام ، أو لم تكن ، وهو عند سيبويه لازم النصب ، إن كانت الصفة معرفة بالألف واللام ، ولازم الخفض إن عربت الصفة عن الألف واللام" .

التوضيح والتحليل :

ذكر ابن هشام، وابن جابر الهواري قول الأخفش في الضمير المتصل بالصفة المعرفة أو النكرة ، فأما ابن هشام فذكر قول الأخفش في الضمير المتصل بالصفة المعرفة أو النكرة ، وهو عنده في محل نصب ، وذكر معه أقوال النحاة ، ولم يبد رأيه في هذه المسألة .

وأما ابن جابر الهواري فذكر قول الأخفش في الضمير المتصل بالصفة المعرفة أو النكرة، وهو عنده في محل نصب ،وذكر معه أقوال النحاة ، ولم يبد رأيه في هذه المسألة .

١١٧. القَوْلُ فِيْ إِضَافةِ مَا اتّحدَ مَعنَى فَقَط

قال ابن مالك :

وَلا يُضَـافُ اسـمٌ لِمَـا بـه اتَّحَـدْ مَعْنًـى وأوَّلْ مُوهِمـا إذا وَرَدْ

قال أبو حيان[١] : "ونحن نتكلم على القسمين : أحدهما : ما اتحد به معنى فقط ، فهذه المسألة فيها خلاف ، ذهب الكوفيون إلى الجواز ، والبصريين إلى المنع ، وتأويل ما جاء على ذلك ، وقال البصريون : والغرض بالإضافة إنما هو التخصيص ، والشيء لا يخص نفسه ، وتأولوا ، نحو: عرق النسا، ودقيق الحواري ، على أن العرق والدقيق عام ، النسا والحواري خاص، فهو من إضافة العام إلى الخاص ، ليس من إضافة الشيء إلى نفسه ، وأما دار الآخرة وأخواته ، فتأولوه على أنّه من حذف الموصوف ، وإقامة صفته مقامه ، والتقدير : دار الساعة الآخرة ، وكذلك يتأول ما أشبه هذه كقولهم : حبة الخضراء، والتقدير : وحبة النبتة الخضراء ، وهذا تأويل الأخفش ، وابن السراج ، والفارسي وجمهور البصريين في هذا النوع ، مما يُشعر أنّه من إضافة الموصوف إلى صفته ، ولا ينقاس عندهم هذا النوع ؛ لأن هذه النعوت غير خاصة بجنس المنعوت المحذوف إلى صفته ، وإذا لم يكن خاصة قبح إقامتها مقامه ، فما جاء حفظ ولا يقاس علية ".

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الأخفش في إضافة ما اتحد به معني فقط ، وذلك عند الأخفش لا يجوز ، ما ورد فهو متأول على إضافة العام إلى الخاص ، أو على حذف الموصوف وإقامة صفته مقامه ، وهو عنده مما لا يقاس عليه ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

---

(١) انظر: منهج السالك ٢٧٥.

١١٨. القَوْلُ فِيْ (كل)

قال ابن مالك :

وَبَعْـضُ الأسْـمَاءِ يُضَـافُ أبَـدَا وَبَعْضُ ذَا قَـدْ يَـأتِ لَفْظـاً مُفْـرَدَا

قال المرادي[1] :" شذ تنكير(كل) ونصبه على الحال فيما حكاه أبو الحسن ، وعلى هذا فلا يمتنع إدخال (أل)عليه" .

التوضيح والتحليل:

انفرد المرادي بذكر ما حكاه الأخفش في(كل) ، وهو شذ تنكير (كل) ونصبها على الحال ، وقال المرادي : فلا يمتنع إدخال(أل) عليه ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

١١٩. القَوْلُ فِيْ كسرة (إذْ)

قال ابن مالك :

وَألْزَمُـوا إضَـافَةً إلَـى الْجُمَـلْ حَيْـثُ وَإذْ وَإنْ يُنَـوَّنْ يُحْتَمَـلْ

قال أبو حيان[2] : "والكسرة في(إذ) هي كسرة لالتقاء الساكنين ، وإذ باقية على بنائها ، فلما حُذفت الجملة بعدها ، وعوض منها التنوين ، التقي ساكنان تقديراً ذاك ، إذ والتنوين ، فكسر الأول منها لالتقاء الساكنين ، وزعم أبو الحسن أن الكسرة كسرة إعراب بإضافة الظرف إلى إذ ، وقال أصحابنا : أظنّ أنّه حمله على ذلك أنّه جعل بناءها ناشئاً عن إضافتها إلى الجملة ، فلما زالت من اللفظ ، صارت معربة ، وقد ردّوا عليه بإن العرب تقول : كان إذٍ ، ولا مضاف هناك".

التوضيح والحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الأخفش في كسرة (إذ) وهي عند الأخفش كسرة إعراب بإضافة الظرف إلى إذ ، وقال أبو حيان: الكسرة في إذ هي كسرة لالتقاء الساكنين ، وإذ باقية على بنائها، وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

الراجح هنا أن حركة(إذ) هي حركة بناء ؛ لكونها تشبه الحرف في الافتقار المتأصل إلى جملة ، فحركت حركة(إذ) من السكون إلى الكسر لالتقاء ساكنين .

---

(١) توضح المقاصد والمسالك ٧٩٨/٢ .

(٢) منهج السالك ٢٨٦ .

١٢٠. القَوْلُ فِيْ (إِذَا)

قال ابن مالك :

وَأَلْزَمُــــوا إذا إضَــــافَةً إلَــــى   جُمَـلِ الأفْعَـالِ كـ هُـنْ إذا اعْتَلَـى

قال أبو حيان[١] : "وظاهر كلام المصنف أنّه لا يلي (إذا) إلا الأفعال ، وهو مذهب سيبويه ، فإذا وليها اسم كان على إضمار فعل ، مثاله قوله تعالى : ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾[٢] أي إذا انشقت السماء انشقت ، وأجاز هذا الوجه الأخفش ، وأجاز أيضاً أن يرتفع على الابتداء والجملة بعده خبر عنده " . وقال أبو حيان[٣] : اختار المصنف مذهب الأخفش في (إذا) قد تليها الجملة الابتدائية ، قال: لكنه قليل ، وهذا الحكم الذي ذكرناه ، والخلاف الذي بين سيبويه والأخفش مختص بإذا غير الفجائية ، فأما إذا الفجائية ، فيليها المفرد والجملة الاسمية ، وحكى الأخفش في الكبير له عن العرب أن الفعل المقرون بقد أجرته مجرى الجملة الاسمية في ولايته إذا الفجائية ، نحو : خرجت فإذا قد ضرب زيد عمراً " .

وقال المرادي[٤] : "ومذهب سيبويه في (إذا) أنها لا تضاف إلا إلى جملة فعلية ، وقال في شرح التسهيل: لا يجيز سيبويه غير ذلك ، وقال السهيلي عن سيبويه: إنّه يجيز على إرادة الابتداء بعد إذا الشرطية ، وأدوات الشرط إذا كان الخبر فعلاً ، وأجاز الأخفش مع ما أوجبه سيبويه جعل المرفوع بعدها مبتدأ " .

وقال ابن هشام[٥] : "ومنها يختص بالجمل الفعلية (إذا) عند غير الأخفش والكوفيين، نحو: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾[٦] .

وقال ابن عقيل[٧] : "أشار ابن مالك أن (إذا) تلزم الإضافة إلى الجملة الفعلية ، ولا تضاف إلى الجملة الاسمية خلافا للأخفش والكوفيين ، فلا تقول : أجيئك إذا زيدٌ قائمٌ ، وأما أجيئك إذا زيدٌ قامَ ، فزيد مرفوع بفعل محذوف ، وليس مرفوعاً على الابتداء هذا مذهب سيبويه ، وخالفه الأخفش فجوز كونه مبتدأ خبره الفعل الذي بعده ، وزعم السيرافي أنّه لا خلاف بين سيبويه والأخفش في جواز وقوع المبتدأ بعد إذا ، وإنما الخلاف بينهما في خبره ، فسيبويه يوجب أن يكون فعلاً ، والأخفش يجيز أن يكون اسماً ، فيجوز في أجيئك إذا زيد قام ، جعل زيد مبتدأ عند سيبويه والأخفش ، ويجوز أجيئك إذا زيدٌ قائمٌ عند الأخفش فقط " .

---

(١) منهج السالك ٢٨٩ .
(٢) سورة الانشقاق ٨٤/١ .
(٣) منهج السالك ٢٩٠ .
(٤) توضيح المقاصد والمسالك ٢/٨١٠ .
(٥) انظر :أوضح المسالك ٣/١٠٦ .
(٦) سورة الانشقاق ٨٤/١ .
(٧) شرح ابن عقيل ٣/٤٤-٤٥ .

وقال ابن جابر الهواري[١] : "وأجاز الأخفش وقوع المبتدأ بعده ، وقال ابن جابر الهواري : ولو كان ما قاله صحيحاً لسمع بعدها مبتدأ مخبر عنه بمفرد ، وعدم سماع ذلك يدل على عدم صحته قوله" .

وقال الشاطبي[٢] : "مذهب الأخفش ، وهو جواز وقوع الجملة الاسمية مضافاً إليها إذا ، و يستوي في ذلك أن يكون خبر المبتدأ فيها اسماً أو فعلاً ، فيجيز أن تقول : آتيك إذا زيدٌ قادمٌ ، فزيد مبتدأ ، وخبره قادم ، وأن تقول : إذا زيدٌ قَدِمَ ، على أن تكون(قدم) خبر المبتدأ الذي هو زيد". وقال الشاطبي"[٣] : "فدل على أنها عنده حرف – يقصد إذا الفجائية – مثل الفاء ، وهو رأي الأخفش.

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان ، والمرادي ، وابن هشام ، وابن عقيل ، وابن جابر الهواري والشاطبي قول الأخفش في(إذا) ، فأما أبو حيان فذكر قول الأخفش في جواز أن يأتي بعد(إذا) اسم ، ويعرب مبتدأ ، وأجاز أن يكون بعدها فاعل بفعل مقدر بعد (إذا) ، وقال أبو حيان :إن الخلاف بين الأخفش وسيبويه في (إذا) غير الفجائية ، فسيبويه يمنع مجيء بعد مبتدأ ، والأخفش يجيز ذلك ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

وأما المرادي فذكر قول الأخفش في جواز أن يأتي بعد(إذا) اسم مرفوع على الابتداء، وكذلك جواز أن يأتي بعدها فاعل لفعل محذوف ، ولم يبد رأيه في هذه المسألة .

وأما ابن هشام فذكر قول الأخفش في جواز أن يأتي بعد (إذا) اسم مرفوع على الابتداء ، وعدها ابن هشام من الأدوات التي تدخل على الجملة الفعلية ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة، وأما ابن عقيل فذكر قول الأخفش في جواز أن يجيء بعد (إذا) اسم مرفوع على الابتداء ، ونقل قول السيرافي: في عدم وجود اختلاف بين سيبويه والأخفش في مجيء بعد (إذا) اسم مرفوع على الابتداء ، ولكن الخلاف في خبر المبتدأ ، فهو عند سيبويه فعل ، وعند الأخفش اسم فقط، ولم يبد رأيه في قول في هذه المسألة .

وأما ابن جابر الهواري فذكر قول الأخفش في جواز أن يأتي بعدها اسم مرفوع على الابتداء، وقال عن قول الأخفش : ولو كان ما قاله صحيحاً لسمع بعدها مبتدأ مخبر عنه بمفرد، وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة . وأما الشاطبي فذكر قول الأخفش في جواز أن يأتي بعد(إذا) مبتدأ ، وذكر قول الأخفش في (إذا)الفجائية، فاعتبرها الأخفش حرف مثل الفاء ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

---

(١) شرح ألفية ابن مالك ٩٧/٣ .
(٢) المقاصد الشافية ٩٢/٤ .
(٣) المقاصد الشافية ٩٦/٤ .

١٢١. القَوْلُ فِيْ (كَلَا وَكَلْتَا)

قال ابن مالك :

لِمُفْهِـــمِ اثنَــــيْنِ مُعَـــرَّفٍ بِـــلا تَفَـــرُّقٍ أُضِـــيفَ كَلْتَـــا وَكِـــلَا

قال الشاطبي[١] : "الشرط الثاني من شروط المضاف إليه (كلا وكلتا) : أن يكون المضاف إلية معرفة ، وقال الأخفش : العرب لم تضع كلا وكلتا إلا على المعرفة " .

التوضيح والتحليل :

انفرد الشاطبي بذكر قول الأخفش في الاسم الذي يأتي بعد (كلا وكلتا) وهو عند الأخفش لابد أن يكون معرفة ، من كلام الشاطبي يبدو أنّه موافق للأخفش في هذه المسألة .

الراجح هنا ما قاله الأخفش في إضافة (كلا وكلتا) إلى المعرفة فقط صحيح ؛ لأن من شروط إضافتها أن تضاف إلى معرفة ، فلا يجوز : كلا رجلين ، ولا كلتا امرأتين .

١٢٢. القَوْلُ فِيْ (أي)

قال ابن مالك :

أَوْ تَنْـوِ الأَجـزَا وَاخْصُصَـنْ بالمَعْرِفَـهْ مَوصُـولَةً أيّـاً وَبِـالْعَكْسِ الصِّـفَهْ

وَإِنْ تكُـــنْ شَـــرْطاً أَوِ اسْـــتِفْهَامَا فَمُطْلَقـــاً كَمِّـــلْ بِهَـــا الكَلامَـــا

قال أبو حيان[٢] : "أي : تكون استفهاماً ، وشرطاً ، وموصولةً ، وصفةً ، ووصلةَ لنداء ما فيه الألف واللام ، وزاد الأخفش أنها تكون موصوفة " .

وقال الشاطبي[٣] : "والحاصل للناظم من أضرب(أي) أربعة ، ولك : الموصولة ، والصفة والشرطية ، والاستفهامية ، وترك ذكر قسمين : النكرة الموصوفة ، وصلة المنادى ، فالأولى ، نحو: مررت بأي معجب لك ، والثانية : أيها الرجل ، وكلا القسمين لم يحتج إلى ذكره ، وأما الموصوفة فمن وجهين : الأول : أن إثباتها في هذا القسم الأخفش ، إذ لم يذكرها سيبويه ، ولم يرتض في التسهيل رأي الأخفش من جهة أن السماع بما قال معدوم أو نادر ، والقياس على (من وما) في وقوعهما نكرتين موصوفتين ضعيف" .

---

(١) المقاصد الشافية ١٠٤/٤.

(٢) منهج السالك ٢٩١ .

(٣) انظر: المقاصد الشافية ١١٩/٤ .

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان ، والشاطبي قول الأخفش في اعتبار(أي) أنها تكون موصوفة ، فأما أبو حيان فذكر قول الأخفش فيها ، وقال[١]: "أما ما ذهب إليه الأخفش من أن أياً تكون نكرة موصوفة كما كانت في نحو : مررت بمن معجب لك ؛ فأجاز أن تقول : مررت بأي معجب لك، فقال : إنما أجاز ذلك بالقياس على (ما ومن) وليس مسموعاً عن العرب ، ويكفى من الرد عليه أنّه أحداث تركيب لم ينقل عن العرب " . وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش رفي هذه المسألة، وأما الشاطبي فذكر قول الأخفش في اعتبار(أي) موصوفة ، وقال: " ولم يرتض التسهيل رأي الأخفش من جهة أن السماع بما قال معدوم أو نادر ، والقياس على (ما ومن) في وقوعهما نكرتين موصوفتين ضعيف . وهذا يدل على اعتراضه على قول الأخفش .

١٢٣. القَوْلُ فِيْ المَعْطُوفِ عَلى المَنْصُوبِ بِـ(لَدُن)

قال ابن مالك :

وَأَلْزَمُــــوا إضَـــــافةً لَـــــدُن فَجَـــــرْ وَنَصْــبُ غُــدْوةٍ بـــه عَــنْهم نَــدَرْ

قال أبو حيان[٢] : "فرع إذا عطف على غدوة المنصوب بـ(لدن) ، كقولك : لدن غدوةً وعشيةً ، فأجاز أبو الحسن الجر في المعطوف ، والنصب ، أما الجر قيل : فلأنّ غدوة ، وأن لم يجر لفظاً ، فهو في موضع جر، وأما النصب ؛ فلأنه معطوف على منصوب" .

قال ابن عقيل[٣] : "ويجوز في(غدوة) الجر، وهو القياس ، ونصبه نادر في القياس ، فلو عطفت على غدوة المنصوب بعد لدن جاز النصب عطفاً على اللفظ ، والجر مراعاة للأصل ، فتقول : لدن غدوةً وعشيةً أو عشيةٍ ، ذكر ذلك الأخفش" .

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان وابن عقيل قول الأخفش في الاسم المعطوف على الاسم الواقع بعد (لدن)، فأما أبو حيان فذكر قول الأخفش في جواز النصب والجر في المعطوف على غدوة المنصوبة بعد(لدن) ، ثم قال[٤] : "والذي اختاره أنّه لا يجوز في المعطوف إلا النصب ، ولا يجوز الجر ، لأنّه غدوة عند من نصبه ليس في موضع جر ، وليس من باب العطف على الموضع ، وهو نصب صحيح " . فهو هنا يوافق الأخفش في قوله في النصب ، و يخالفه في الجر، وأما ابن عقيل ذكر قول الأخفش في جواز النصب والجر بعد في الاسم المعطوف على غدوة ، ولم يبد رأيه في هذه المسألة .

(١) منهج السالك ٢٩٣ .
(٢) منهج السالك ٢٩٤ .
(٣) شرح ابن عقيل ٥١/٣ .
(٤) منهج السالك ٢٩٤.

١٢٤. القَوْلُ فِيْ (غيرُ) إذا حُذِفَ مَا تُضَاف إليه

قال ابن مالك :

وَاضْـمُمْ بِنَـاءً غَيْـراً إنْ عَـدِمْتَ مَـا لَـهُ أُضِـيفَ نَاوِيـاً مَـا عُـدِمَا

قال أبو حيان[١] : "وأما من لم ينوّن والراء مضمومة ، نحو : ليسَ غيرُ ، فاختلف في ذلك، فذهب الأخفش إلى أن غيراً إذ ذاك معربة ، إن ارتفاع غير على أنّه اسم ليس ، ونزع التنوين منه ، كما نزع في النصب ؛ لأن المضاف إليه ثابت في التقدير ، فجعل تقديره كوجوده، ويكون خبر ليس محذوفاً لفهم المعنى ، والتقدير: ليس غيرُها مقبوضاً" .

وقال ابن هشام[٢] : "غير: وهو اسم دال على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده ، وإذا وقع بعد ليس، وعلم المضاف إليه ، جاز ذكره ، نحو: قبضت عشرة ليس غيرها ، وجاز حذفه لفظاً، فيضم بغير تنوين ، ثم اختلف ، فقال المبرد : ضمة بناء ؛ لأنها كقبل في الإبهام ، فهي اسم أو خبر ، وقال الأخفش : إعراب ؛ لأنها اسم ككل وبعض ، لا ظرف كقبل وبعد ، فهي اسم لا خبر".

وقال الشاطبي[٣] : "إن الضمة في قولك : جاء بنو فلان لا غيرُ ، أو ليس غيرُ ، ضمة إعراب هو الأخفش ، فيرى أن التنوين نزع للإضافة ، لأن المضاف إليه ثابت في التقدير" .

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان ، وابن هشام والشاطبي قول الأخفش في (غير) إذا حذف منها ما تضاف إليه ، وكانت غير لم تنون ، والراء مضمومة ، فأما أبو حيان فذكر قول الأخفش في هذه المسألة ومعه أقوال النحاة ، وقال[٤] : "وذهب المبرد ، وأكثر المتأخرين إلى أنّه مبني على الضم، وذلك تشبيه غير بقبلُ وبعدُ في الإبهام ، والقطع عن الإضافة ، ونية المضاف ، وقال ابن خروف : الضم يحتمل البناء على الضم والإعراب ، والأوجه البناء على الضم لقطعه عن الإضافة ، والصحيح مذهب الأخفش إذا أثبت الضم بلا تنوين مسموع عن العرب ، لأنّه يجوز أن يكون حركة إعراب ، إذا قُدر ثبوت ما حُذف ، وقد فعلت العرب ذلك في غير الظروف فلم تبنها ، كقولهم : قطع الله يدَ ورجلَ من قالها ، فلا يتعين أن تكون حركة بناء " . وهذا يدل على موافقته لقول الأخفش في هذه المسألة .

وأما ابن هشام ، والشاطبي فذكرا قول الأخفش في غير، وذكرا أقوال النحاة في هذه المسألة، التي ذكرها أبو حيان ، ولم يبديا رأيهما في قول الأخفش في هذه المسألة .

---

(١) انظر: منهج السالك ٢٩٦-٢٩٧ .
(٢) انظر: أوضح المسالك ١٢٩/٣ .
(٣) المقاصد الشافية ١٣٠/٤ .
(٤) انظر: منهج السالك ٢٩٧ .

١٢٥. القَوْلُ فِيْ حَذْفِ المُضَافِ وَإِبْقَاءِ المُضَافِ إليه عَلَى إِعْرَابِهِ

قال ابن مالك :

وَرُبَّمَــا جَــرُّوا الَّــذِي أبْقَــوْا كَمَــا قَـدْ كَـانَ قَبْـلَ حَـذْفِ مَـا تَقَـدَّمَا

لَكِـنْ بِشَـرْطِ أنْ يَكُـونَ مَـا حُـذِفْ مُمَـاثِلاً لِمَـا عَلَيْـهِ قَـدْ عُطِـفْ

قال أبو حيان(١) : "يقول : إذا حُذف المضاف ، فربما أبقوا المضاف إليه على إعرابه الذي هو الجر ، لكن له شرط ، وهو أن يكون المضاف المحذوف مماثلاً للذي كان معطوفاً عليه قبل الحذف ، مثال ذلك قولهم : ما كل سوداءَ تمرةً ، ولا بيضاءَ شحمةً ، وما مثل عبد الله ، ولا أخيه يقولان ذلك ، والتقدير : ولا كل بيضاءً ولا مثلُ أخيه ، فحُذف المضاف ، واقرّ بيضاء وأخيه على إعرابه من الخفض بالإضافة ؛ لأن المحذوف منوي ، وإنما حُذف لدلالة كل ومثل الملفوظ به عليه ، وإنما اعتقد أن المضاف المحذوف الموجود ، لئلا يكون من باب العطف على عاملين على مذهب الأخفش ، إذ يتقدر: وما كل بيضاءَ شحمة ، فنابت الواو مناب ما ومناب كل" .

وقال الشاطبي(٢) : "مسألة : ما كلُّ سوداءَ ثمرةً ولا بيضاءَ شحمةً ، وهذا النمط في نفسه محتمل لأن يكون من باب العطف على معمولي عاملين ، فإن (ما) الحجازية هنا ، وكل خافضة ، والواو شرّكت ما بعدها في العاملين معاً ، ومحتمل أن لا يكون من باب حذف المضاف كما قال الناظم ، فدل على أنّه لم ير فيه جواز العطف على معمولي عاملين خلافاً للأخفش ، ومن وافقه " .

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان ، والشاطبي قول الأخفش في إذا حذف المضاف وبقاء عمله ، فالأخفش لا يجيز ذلك ، فأما أبو حيان فذكر قول الأخفش في عدم جواز حذف المضاف وبقاء عمله في جر المضاف إلية ، وهو عند الأخفش في الأمثلة السابقة من باب العطف على العاملين ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

وأما الشاطبي فذكر قول الأخفش في عدم جواز حذف المضاف ، وإبقاء عمله في المضاف إلية كما في المثال السابق الذي ذكرة الشاطبي ، فهو عند الأخفش من باب العطف على معمولي عاملين ، وقال الشاطبي(٣) : "فالأصح ما ذهب إليه الناظم" ، وجواز إعمال المضاف بعد حذفه ، وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في المسألة .

---

(١) انظر: منهج السالك ٢٩٩-٣٠٠ .

(٢) انظر: المقاصد الشافية ٤/١٦٤-١٦٥ .

(٣) المقاصد الشافية ٤/١٦٥ .

بَابُ إِعْمَالِ المَصْدَرِ

١٢٦. القَوْلُ فِيْ إِعْمَال المَصْدَرِ المُنَوَنِ

قال ابن مالك:

بِفِعْلِـهِ المَصْـدَرَ أَلْحِـقْ فِـي العَمَـلْ   مُضَــافاً أَوْ مُجَــرّداً أوْ مـــع أَلْ

إِنْ كَـان فِعـلٌ مـع أنْ أوْ مـا يَحُـلْ   مَحَلّـــهُ وَ لاسْـــمِ مَصْـــدَرٍ عَمَـــلْ

قال أبو حيان[١] : "وقوله : ومجرّد ، يعني من الإضافة ، ومن أل ، وهو الذي يسميه النحويون منوناً ، وفي إعمال المصدر المنون خلاف ، ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنّه يجوز أن يُنوى في المصدر أنّه ينحل لحرف مصدري ، والفعل الذي بُني لما لم يسم فاعله ، فإذا قلت: عجبتُ من ضربٍ زيدٌ ، فهذا عنده مرتفع على أنّه فاعل لا مفعول لم يسم فاعله " .

التوضيح و التحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الأخفش في المصدر الذي ينحل لحرف مصدري ، والفعل عن البناء لم يسم فاعله ، فهذا المصدر يرفع فاعلاً لا مفعولاً لم يسم فاعله ، وذكر معه أقوال النحاة، فقال[٢] : "وذهب البصريون إلى أنّه يجوز إعماله ، فيرتفع به الفاعل ، وينتصب به المفعول كما يفعل فعله ، أجاز جمهورهم أن يُنوى في المصدر أنّه منحل لحرف مصدري ، والفعل الذي لم يسم فاعله ، فيرتفع ما بعده على أنّه مفعول لم يسم فاعله ، فأجازوا أن تقول: عجبتُ من جنونٍ بالعلم زيدٌ ، ومن أكلٍ الطعامُ ، أي من أن جُنّ بالعلم زيدٌ، ومن أن أُكِلَ الطعامُ، وجوّزوا في : عجبتُ من ضربٍ زيدٌ ، أن يكون فاعلاً بالمصدر أو مفعولاً لم يسم فاعله، وذهب شيحنا أبو الحسين بن أبي الربيع أن مذهب أكثر النحويين أن المفعول به لا يكون مع المصدر المنون إلا منصوباً" . ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

---

(١) منهج السالك ٣١٠ .

(٢) منهج السالك ٣١٠ .

١٢٧. القَوْلُ فِي إِعْمَالِ المَصْدَرِ الّذي يَكُونُ بَدَلاً مِنْ الفَعِلِ

قال ابن مالك :

وَبَعْـدَ جَـرِّهِ الَّـذِي أُضِـيفَ لَـهْ　　　كَمِّـلْ بِنَصْـبٍ أوْ بِرَفْـعٍ عَمَلَـهْ

قال أبو حيان[١] : "ودل كلام المصنف أيضاً في شرطه في العمل أن يكون فعل مع (أن) أو ما يحلّ محله على أنّه إذا كان مصغراً ، أو مجموعاً أو بدلاً من الفعل لم يعمل ، لأن الفعل مع (أن) أو(ما) الذي يحل محله ، إنما دلالته على مطلق المصدر ، ومطلقه ينافي تقييده بتصغير ، وجمع ووصف ؛ ولأن ما كان بدلاً من الفعل لا يكون في الفعل الذي كان بدلاً منه أن ولا ما ، وأما إذا كان بدلاً من اللفظ بالفعل ، فمثاله : ضرباً زيداً ، فهذا لا ينحل لـ (أن أو ما) والفعل ، وهذا المصدر العامل فيه فعل محذوف جُعِل المصدر بدلاً منه ، وفي عمله خلاف، فذهب سيبويه ، والأخفش ، وابن السراج ، والزجاج والفارسي إلى أنّه هو العامل في الاسم بعده ، والنصب لما جعلته العرب بدلاً منه ، ورث العمل الذي كان للفعل ، وإلى هذا مال حداق المتأخرين . وقال أبو حيان : وانبنى على هذا الاختلاف في تقديم المنصوب على هذا المصدر، فمن رأى النصب بـ(اضرب) المضمرة أجاز التقديم ، فتقول زيداً ضرباً ، وممن يرى جواز التقديم أبو العباس ، وأبو بكر ، وعبد الدائم القيرواني ، ومن جعل العمل للمصدر لنيابته مناب الفعل لا يجيز التقديم ، وهو مذهب أبى الحسن والفراء، وقال أبو الحسن في هذا الباب ، وكل شيء كان في موضع الفعل فلا يجوز أن تأمر به لغائب ، ولا تقدّم فيه ، وقيل ظاهر مذهب سيبويه ، ونقل ابن أصبغ عن أبي الحسن أنّه أجاز التقديم ، فيكون عنه القولان" .

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الأخفش في إعمال المصدر الذي يكون بدلاً من الفعل ، وهو عنده المصدر الذي نصب الاسم المنصوب بعده ، وذكر معه مذهب أبي العباس والسيرافي في ذلك ، فقال[٢]: "وذهب أبو العباس والسيرافي إلى أن النصب في الاسم ، وهو بالفعل المضمر الناصب للمصدر ، ورجح الأستاذ أبو الحسن بن الضائع مذهب الزجاج والأخفش" .

وذكر أبو حيان قول الأخفش في جواز تقديم الاسم المنصوب بالمصدر ، حيث أحاز الأخفش في ذلك التقديم في قول ، ومنع التقديم في الاسم المنصوب بالمصدر على المصدر ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

---

(١) انظر: منهج السالك ٣١٨-٣٢٠ .

(٢) انظر: منهج السالك ٣١٩.

١٢٨. القَوْلُ فِيْ تَقْدِيمِ المَفْعُولِ بهِ عَلِى المَصْدرِ

قال ابن مالك :

وَجُـرَّ مَـا يَتْبَـعُ مَـا جُـرَّ وَمَـنْ رَاعَى فِي الإِتْبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنْ

قال أبو حيان(١) : "وعن الأخفش نقل غريب ، وهو أنّه يجيز: يعجبني عمراً ضربٌ زيدٌ ، فيقدم المفعول به على المصدر ، ونحو قوله تعالى :﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ، يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾(٢) أي ، يُرجعه يوم تبلى السرائر ، إذ في ذلك الفصل بقوله: لقادر بين رجعه ، وبين يوم تبلى ، ويجوز تقديم بعض معمولاته على بعض إلا ما كان من معموله المجرور فلا يجوز أن يتقدم عليه شيء من المعمولات إلا المفعول ، فأنّه يجوز به الفصل بين المصدر وفاعله المجرور عند الأخفش ، ومنع ذلك الجمهور" .

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قولين للأخفش في هذه المسألة ، فالقول الأول : أجاز الأخفش تقديم المفعول به على المصدر ، والقول الثاني : أجاز الأخفش تقديم بعض معمولاته على بعض إلا ما كان من معموله المجرور ، فلا يجوز أن يتقدم عليه إلا المفعول ، وأجاز الفصل بالمفعول بين المصدر وفاعله المجرور ، ثم قال أبو حيان : "واعلم أن كل ما يتعلق بالمصدر لا يجوز تقديم شيء منه على المصدر ، ولا يجوز الفصل بين شيء من متعلقاته ، وبين شيء بأجنبي، وهو ما كان معمولاً لغير المصدر ، فلا يجوز أن تقول :أعجبني العسلَ شربُ زيدٍ ، ولا أعجب شربَ زيدٍ عمرو العسلَ ، وتريد أحبّ عمرو شربَ زيدٍ العسلَ " . وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

(١) منهج السالك ٣٢٣-٣٢٤ .

(٢) سورة الطارق ٨٦/٨-٩ .

بَابُ إِعْمَالِ اسْمِ الفَاعِل

١٢٩. الْقَوْلُ فِيْ إِعْمَالِ اسْمِ الْفَاعِل

قال ابن مالك:

كَفِعْلِـــهِ اســـمُ فَاعــلٍ فِـــي الْعَمَــلِ إنْ كَـــانَ عَــنْ مُضِـــيِّهِ بِمَعْــزِلِ

وَوَلِـــيَ اسْـــتِفْهَاماً أوْ حَـــرْفَ نِـــدَا أوْ نَفْيــاً أوْ جَــا صَـفَةً أوْ مُسْـنَدَاَ

قال أبو حيان[١] : "وذكر المصنف لعمل اسم الفاعل شرطين : أحدهما : أن يكون غير ماضٍ ، فإنّه إن كان ماضياً لم يعمل ، والشرط الثاني : أن يكون معتمداً على أداة استفهام ، أو حرف نداء ، أو حرف نفي ، أو واقعاً صفة أو خبراً ، والشرط الثاني فيه خلاف ، ذهب جمهور البصريين إلى اشتراطه ، وذهب الكوفيون والأخفش إلى عدم اشتراطه ، واستدل الأخفش على إعماله غير معتمد بقوله تعالى :﴿وَدانِيَةٌ عَلَيْهِمْ ظِلالُها﴾[٢] في قراءة من رفع ؛ فدانية: مبتدأ وعليهم متعلق بدانية ، وظلالها فاعل دانية " .

قال الشاطبي[٣] : "والشرط الثاني لإعمال اسم الفاعل : أن يعتمد على شيء يأتي قبله ؛ فإن لم يعتمد على شيء من ذلك لم يعمل على مفهوم كلام الناظم فلا يقال : ضارب الزيدان أخاك ، إلا على رأي أبي الحسن" .

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان ، والشاطبي قول الأخفش في إعمال اسم الفاعل النكرة دون أن يسبق باستفهام ، أو نفي، أو نداء ، أو أن يكون واقعاً صفة أو خبراً ، فأما أبو حيان فذكر قول الأخفش في إعمال اسم الفاعل دون اعتماد على شيء مما ذكر ، ثم قال[٤] :" ولا حجة في هذا لاحتمال أن تكون دانية : خبر مقدماً ، وظلالها مبتدأ مؤخر". وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

وأما الشاطبي فذكر قول الأخفش في إعمال اسم الفاعل دون اعتماد على شيء مما ذكر ابن مالك ، ثم قال[٥] : "والأصح قول الجمهور الذي اختاره الناظم ؛ لأن اسم الفاعل قد تقرر فيه أنّه لا يعمل حتى يعتمد ، فالاعتماد يقوي فيه جانب الفعل" ، وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة . وما أميل له في إعمال اسم الفاعل النكرة ؛ أنّه لا يعمل حتى يعتمد ، فالاعتماد يقوي فيه جانب الفعل .

---

(١) انظر : منهج السالك ٣٢٥-٣٢٧ .
(٢) سورة الإنسان ١٤/٧٦ .
(٣) انظر: المقاصد الشافية ٢٦٤/٤-٢٦٥ .
(٤) منهج السالك ٣٢٧ .
(٥) المقاصد الشافية ٥٩٤/١ .

١٣٠. القَوْلُ فِيْ إِعْمَالِ اسْمِ الفَاعَلَ الّذي تَدْخُلُ عَلَيهَ (أَلْ)

قال ابن مالك :

وَإنْ يكُـنْ صِـلَةَ أَلْ فَفِـي الْمُضِـي   وَغَيْـرِهِ إعْمَالُـهُ قَـدْ ارْتُضِـي

قال أبو حيان(١) : "يقول : اسم الفاعل ، إذا دخلت عليه الألف واللام عُمِلَ مطلقاً ، وقال المصنف : صلة (أل) دليل على أن (أل) موصولة ، وهو مذهب الجمهور ، وذهب الأخفش إلى أنها حرف تعريف ، وليس موصولة ، ودخولها على اسم الفاعل يبطل عمله ، كما يبطله التصغير والوصف ؛ لأنّه يبعد عن الفعل بدخول ما هو من خواص الاسم عليه ، والمنتصب بعده ، إنما هو منصوب على التشبيه بالمفعول به، مثل الوجهِ في قولك : الحسنُ الوجهَ ، فذلك لا يتقدم عليه كما لا يتقدم الوجه على الحسن" .

وقال المرادي(٢): "والحاصل في اسم الفاعل المعرف بـ(أل) أربعة مذاهب ، ومنها : أن المنتصب بعده مشبه بالمفعول ؛ لأنّ (أل) ليست موصولة ، بل حرف تعريف ، ودخولها يبطل عمله كما يبطله التصغير والوصف ، لأنه يبعد عن الفعل ، وهذا مذهب الأخفش" .

وقال الشاطبي(٣) : "أنّه قد ظهر من كلامه إن إعمال ذي الأف واللام ، إعمال صحيح على إعمال الفعل ، وهو رأي الجمهور ، ونقل السيرافي عن الأخفش أن نصب نحو : الضاربُ زيداً، إذا كان ماضياً كنصب الوجه في: الحسنُ الوجهَ ، يريد على التشبيه بالمفعول به لا على المفعول به الصحيحة " .

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان ، والمرادي والشاطبي قول الأخفش اسم الفاعل التي تدخل عليه (أل) ، فالأخفش لا يجيز عمل اسم الفاعل عمل فعله عندما تدخل عليه (أل) ؛لأنها عند الأخفش حرف تعريف ، وعند دخولها عليه لا يعمل ، فأما أبو حيان فذكر قول الأخفش في اسم الفاعل التي تدخل عليه(أل) ، وهذه (أل) عند الأخفش حرف تعريف ، لذلك لا يعمل هنا اسم الفاعل عمل فعله ، والمنصوب بعده على التشبيه على المفعول ، ثم قال(٤) : "ورد مذهب الأخفش ، بأن المنصوب بالصفة المشبهة لا يكون إلا سببياً مشروطاً فيه تذكر في باب الصفة المشبهة ، وهذا ينسب السببي والأجنبي ، فتقول : مررت بالضاربِ غلامَه ، وبالضاربِ زيداً ، ورُدّ أيضاً بأن اسم الفاعل بمعنى المضي لو كان المنتصب بعده على طريق التشبيه لجاز أن ينتصب الاسم

---

(١) منهج السالك ٣٣١ .
(٢) توضيح المقاصد والمسالك ٨٥٢/٢ .
(٣) المقاصد الشافية ٤/ ٢٧٦ .
(٤) منهج السالك ٣٣١ .

بعده ، وإن لم تدخل عليه الالف واللام ، فلما لم ينصب بعده دل على بطلان مذهبه ، وتبين أنّه مفعول باسم الفاعل" . وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

أما المرادي فذكر قول الأخفش في عدم إعمال اسم الفاعل المعرف بـ(أل) ، وهذه عند حرف تعريف، والاسم بعد اسم الفاعل منصوب على التشبيه بالمفعول ، وذكر معه المرادي ثلاثة مذاهب في إعمال اسم الفاعل المتصل ب(أل)، فقال(١) : "المذهب الأول : أنّه لا عمل له ، والمنصوب بعده بفعل مضمر ، والمذهب الثاني : أنّه يعمل بمعنى المضي خاصة ، وهو مذهب الرماني ، والمذهب الثالث : أنّه يعمل مطلقاً لوقوعه موقعاً يجب تأويله بالفعل ، وهو المشهور". وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

وأما الشاطبي فذكر قول الأخفش في عدم إعمال اسم الفاعل المعرف بـ(أل) والمنتصب بعد على التشبيه بالمفعول ، وليس بمفعول ، وذكر معه أقوال النحاة التي ذكر ها المرادي ، ثم قال(٢) : "والأظهر ما نص عليه الناظم ، وهو إعمال ذي الأف واللام إعمال صحيح على إعمال الفعل " . وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

١٣١. الْقَوْلُ فِيْ الضَمِيرِ الْمُتَصِلِ بِاسْمِ الفَاعِلِ

قال ابن مالك :

وَانْصِبْ بِذِيْ الإعْمَالِ تِلْواًَ اخْفَضِ وَهْوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مقْتَضِيْ

قال أبو حيان(٣) : "ما ذكره المصنف من أن اسم الفاعل العامل إذا تلاه المفعول ؛ فإنّه يجوز فيه النصب ، والخفض ليس على إطلاقه ، بل في ذلك تفصيل ، فنقول اسم الفاعل المستحق العمل ، أما أن يكون عارياً من(أل) أو مقروناً بها ، إذا كان عارياً منها ، فأما أن تتصل به المفعول ، أو لا تتصل ، فإن اتصل ، فأما يكون المفعول ظاهراً أو مضمراً ، وإن كان المفعول مضمراً ، فلا يجوز إلا حذف التنوين أو النون والإضافة ، فتقول : هذا ضاربُك ، وهذان ضارباك ، وهم مكرموك ، فالضمير في موضع جر بالإضافة هذا مذهب سيبويه وأكثر النحويين، وذهب الأخفش ، وهشام إلى أن الضمير في موضع نصب ، وأن التنوين والنون حُذفا للطافة ، الضمير إذ لو أثبتا لانفصل فصينَ بذلك عن الانفصال . وقال أبو حيان : وإن كان اسم الفاعل مقروناً بأل ، فأما المعمول يليه أو لا يليه ، وإن كان يليه ، فأما أن يكون ظاهراً أو مضمراً ، وإن كان مضمراً نحو : جاء الضاربُك ، والضارباك والضاربوك ، واختلف في محل هذا الضمير ، إذا كان اسم الفاعل غير مثنى ، ولا مجموعاً جمع سلامة في المذكر مذهب سيبويه والأخفش إلى أنّه في موضع نصب" .

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ٨٥٢/٢-٨٥٣ .

(٢) انظر: المقاصد الشافية ٢٧٦/٤-٢٧٧ .

(٣) انظر: منهج السالك ٣٣٦-٣٣٧ .

وقال المرادي[١] : "وأما المضمر المتصل فيضاف إليه اسم الفاعل المجرد وجوباً نحو: هذا مكرمك ، وذهب الأخفش ، وهشام إلى أنّه في محل النصب كالهاء من واقيكه" .

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان ، والمرادي قول الأخفش في الضمير المتصل باسم الفاعل ، فأما أبو حيان فذكر للأخفش قولين في هذه المسألة ، فأما القول الأول : ذكر فيه أبو حيان قول الأخفش في الضمير المتصل باسم الفاعل النكرة ، فهو عند الأخفش في موضع نصب ، وذكر معه قول سيبويه في موضع هذا الضمير، هو عند سيبويه في موضع جر بالإضافة ، وقال[٢] : والصحيح مذهب سيبويه ؛ لأن الظاهر هو الأصل ، والمضمر نائب عنه، فلا يُنسب إليه إعراب لا يكون للظاهر ، ولو حلّ الظاهر محله ، والتنوين والنون محذوفان لم يكن إلا مجروراً ، فكذلك المضمر الذي ناب عنه" . وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش هذا في هذه المسألة .

والقول الثاني : إذا اتصل الضمير باسم الفاعل المقترن بـ(أل) فإن الضمير عند الأخفش في موضع نصب ، وذكر معه قول آخر فقال أبو حيان[٣] : "وذهب أبو العباس في أحد قوليه والرماني ، وتبعهما الزمخشري إلى أنّه في موضع جر ، وذهب الفراء إلى جواز الجر والنصب فيه" . ولم يبد رأيه في هذه المسألة .

وأما المرادي فذكر قول الأخفش في الضمير المتصل باسم الفاعل النكرة ، وموضع هذا الضمير في محل نصب ، وقال المرادي : وأما المضمر المتصل فيضاف إليه اسم الفاعل المجرد وجوباً . وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ٨٥٩/٢ .
(٢) انظر: منهج السالك ٣٣٦ .
(٣) انظر: منهج السالك ٣٣٧ .

بَابُ الصِفَةِ المُشَبَهَةِ

١٣٢. القَوْلُ فِيْ الْصِفَةِ المُشَبَهَةِ تَكُونِ لِلحَالِ

قال ابن مالك :

وَصَـــوْغُهَا مِـــنْ لَازِمٍ لِحَاضِـــرِ كَطَـاهِرِ الْقَلْـبِ جَمِيـلِ الظَّـاهِرِ

قال أبو حيان(١) : "وقوله : لحاضر ، يعني الصفة المشبهة تكون للحال ، وهذه مسألة فيها خلاف ، ذهب السيرافي إلا أنها أبداً بمعنى المضي وهو ظاهر كلام الأخفش ، قال الصفة لا يجوز تشبيهها إلا إذا ساغ أن يُبْنى منها قد فعل" .

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الأخفش في الصفة المشبهة ، وهي تكون أبداً بمعنى المضي ، وذكر معه أقوال النحاة ، فقال(٢): "وأجاز ابن خروف أن تكون بمعنى المضي ، وبمعنى الحال؛ لأنك إذا قلت : مررت برجل حسنِ الوجه ، فحسن الوجه ثابت في الحال ، وهو أيضاً ثابت قبل ذلك فساغ أن يقدر بالماضي والحال لاستقرار المعنيين فيه ، وزعم الاستاذ أبو على أنها لا تكون بمعنى المضي أصلاً ، وسواء في ذلك الرافعة والناصبة ". ولم يبد رأيه في هذه المسألة .

بَابُ التَعَجِبِ

١٣٣. الْقَوْلُ فِيْ (مَا) الْتَعَجِبِيّةِ

قال ابن مالك :

بِأفْعَــلَ انْطِــقْ بَعْــدَ مَــا تَعَجُّبَــا أَوْ جِـئْ بِأفْعِلْ قَبْـلَ مَجْـرُورٍ ببَـا

وَتِلْـــوَ أفْعَـــلَ انْصِـــبَنَّهُ كمـــا أَوْفَــى خَلِيلَيْنَــا وَأصْــدِقْ بِهِمَــا

قال أبو حيان(٣) : "واختلفوا من أي قسم هي– ما التعجبية – ، واختلف قول أبي الحسن الأخفش فيها ، فرُوِيَ عنه أنها نكرة تامة كمذهب الجمهور، ورُوي عنه، وعن طائفة من الكوفيين أنها موصولة، وأفعل صلة لها ، والخبر محذوف والتقدير: الذي أحسن زيداً شيء عظيم ، ورُوي عنه أنها نكرة موصولة ، وأفعل صفته والخبر محذوف والتقدير : شيء أحسن زيداً عظيم " .

وقال المرادي(٤) : "وذهب الأخفش وطائفة من الكوفيين إلى أنها موصولة ، والفعل صلتها والخبر محذوف لازم الحذف ، تقديره : الذي أحسن زيدًا شيء عظيم . ورد بأنّه يستلزم مخالفة النظائر من وجهين : أحدهما: تقدم الإفهام وتأخر الإبهام، والمعتاد فيما تضمن من الكلام إفهاما وإبهاما أن يقدم الإبهام . والثاني: التزم حذف الخبر دون شيء سد مسده . وقال المرادي :

---

(١) منهج السالك ٣٥٨ .
(٢) منهج السالك ٣٥٨ .
(٣) انظر : منهج السالك ٣٧٠ .
(٤) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢/٨٨٦–٨٨٧.

وذهب الأخفش في أحد أقواله إلى أنها نكرة موصوفة ، وأفعل صفتها والخبر محذوف، والثاني أقواله : أنها موصولة ، وقد تقدم ، وثالثها : كقول سيبويه" .

وقال ابن هشام[١] : " وقال سيبويه : هي نكرة تامة بمعنى شيء ، وابتدئ بها ، لتضمنها معنى التعجب ، وما بعدها خبر، وقال الأخفش : هي معرفة ناقصة بمعنى الذي ، وما بعدها صلة فلا موضع له ، أو نكرة ناقصة ، وما بعدها صفة فمحله رفع وعليهما ، فالخبر محذوف وجوباً، أي: شيء عظيم" .

وقال ابن عقيل[٢] : "إن(ما)التعجبية نكرة تامة هو الصحيح ، وذهب الأخفش إلى أنها موصولة والجملة التي بعدها صلتها ، والخبر محذوف ، والتقدير الذي أحسن زيدا شيء عظيم".

وقال ابن جابر الهواري[٣] : "أما(ما) التعجبية في نحو: ما أحسنَ زيداً ، فهي عند سيبويه نكرة تامة موصوفة ، وهي عند الأخفش موصولة ، وصلتها فعل التعجب ، والخبر محذوف ، والتقدير: الذي أحسن زيداً شيء عظيم "

وقال الشاطبي[٤] : "ما التعجبية عند الأخفش موصولة بمعنى(الذي) .

التوضيح والتحليل:

ذكر أبو حيان ، والمرادي ، وابن هشام ، وابن عقيل ، وابن جابر الهواري والشاطبي قول الأخفش في(ما)التعجبية ، فأما أبو حيان فذكر قول الأخفش في قسم ما التعجبية ، فتكون عنده نكرة تامة ، وموصولة ، وموصوفة ، وذكر معه أقوال النحاة فيها ، فقال[٥]: " فمذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين إلى أنها تامة بمعنى شيء ، ولزم لفظها التعجب ، وخبرها أفعل ، وذهب الفراء ، وابن درستويه إلى أن ما استفهامية ، ودخل الكلام معنى التعجب" . ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة، وأما المرادي ذكر للأخفش في(ما) التعجبية ثلاثة أقوال : إنها موصولة ، وموصوفة ، ونكرة تامة ، وذكر معه أقوال النحاة ، فقال[٦] : ففي معناها خلاف ، فمذهب سيبويه وجمهور البصريين أنها اسم نكرة ، الفعل بعدها خبرها ، وهو الصحيح ؛ لأن قصد المتعجب الإعلام بأن المتعجب منه ذو مزية إدراكها جلي ، وسبب الاختصاص بها خفي، فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك أن تفتتح بنكرة غير مختصة ، ليحصل بذلك إبهام متلو بإفهام" ، **و**هذا يدل أنّه اعترض على قولي الأخفش في إنها موصوفة وموصولة ، وموافقته له في أنها نكرة كمذهب سيبويه وجمهور البصريين .

---

(١) أوضح المسالك ٢١٦/٣ .
(٢) انظر: شرح ابن عقيل ١١١/٣ .
(٣) شرح ألفية ابن مالك ١٨١/٣ .
(٤) المقاصد الشافية ٤٣٦/٤ .
(٥) انظر: منهج السالك ٣٧٠ .
(٦) توضيح المقاصد والمسالك ٨٨٦/٢ .

أما ابن هشام فذكر قول الأخفش في(ما) التعجبية ، فهي عنده موصولة ، أو موصوفة ، وذكر معه قول سيبويه فيها ، وهي عنده نكرة تامة ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش .

وأما ابن عقيل فذكر قول الأخفش في ما التعجبية ، وهي عنده موصولة ، وذكر معه قول سيبويه ، وهي عنده نكرة تامة ، وقال عن قول سيبويه : وهو الصحيح ، ويدل على أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

وأما ابن جابر الهواري فذكر الأخفش فيها ، وهي عنده موصولة ، وذكر قول سيبويه فيها، وهي عنده نكرة تامة ، وقال عن قول الأخفش(١) : "وكون هذا الخبر لم يسمع في حال من الأحوال يرجح كلام سيبويه" . وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

وأما الشاطبي فذكر قول الأخفش في (ما) التعجبية ، وهي عنده موصولة ، وذكر أقوال النحاة السابقة ، وقال(٢) : "وأما (ما) الموصولة فمخالفة للنظائر ؛ لأن الإبهام عنده حصل بحذف الخبر ، والإبهام متقدم عليه ، وذلك بيان (ما) بالصلة ، وهو عكس ما عليه كلام العرب، حيث يقصدون الإبهام أولاً ، ثم الإفهام ثانياً" . وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش .

١٣٤. القَوْلُ فِيْ التَعَجُبِ مِنْ الفِعْلِ المَزِيدِ

قال ابن مالك :

وصُــغْهُما مــن ذي ثَــلاثٍ صُــرِّفا　　　قابِـلِ فَضْـلٍ تَـمَّ غَيـرِ ذِي انْتفـا

وَغَيْـرِ ذِي وَصْـفٍ يُضَـاهِي أشْـهَلَا　　　وَغَيْــرِ سَــالِكٍ سَــبِيلَ فُعِــلَا

قال أبو حيان(٣) : "ذكر الناظم شروط ما بُني للتعجب على أفعلَ ، وأفعلْ ، ذكر أنهما يُبنيان من ثلاثي متصرف قابل للزيادة تام مثبت غير معبّر عن فاعله بأفعل ، ولا مبني للمفعول، فهذه سبعة شروط ، وزاد غيره شروط ، أما اشتراط صوغه من ثلاثي ، فيُعنى به أن يكون ثلاثياً مجرداً من حروف الزيادة ، فإن كان رباعي فلا يمكن منه البناء ، وأما أن كان ثلاثياً مزيداُ ، فأما أن يكون على وزن أفعل أو غير وزن أفعل ، وإن كان على وزن غير أفعل ، فلا يجوز أن يصاغ منه أفعلَ ، ولا أفعلْ ، وشذّ نحو : ما أغناه ، وما أفقره ، وما اتقاه ، من استغنى ، وافتقر ، واتّقى ، وقال الأخفش في الأوسط ، وقالوا: ما أفقره ، وما اغناه ، وقد ذكر أنّه يقال: فَقُرَ وغَنِيَ ، وقال أبو حيان: وفي الطرر الذي بخطِّ أحمد بن يوسف الأشموني نقل عن الأخفش أنّه يجيز التعجب من كل فعل مزيد ، كأنّه راعى أصله ؛ لأن أصل جميع ذلك الثلاثي ، وقال بعضهم أجاز ذلك الأخفش على استكراه ، كما أجاز ذلك سيبويه في أفعَلَ ، وإن

---

(١) شرح ألفية ابن مالك ١٨٢/٣.

(٢) المقاصد الشافية ٤٤٦/٤ .

(٣) انظر: منهج السالك ٣٧٤ .

كان الفعل على وزن (أفعل) فثلاثة مذاهب ، منها أنه يجوز مطلقاً وهو مذهب الأخفش ونسب إلى سيبويه وصححه ابن هشام الخضراوي ".

وقال المرادي[١] : "أما الثلاثي المزيد فإن كان (أفعل) ففيه مذاهب ، ومنها : منعه إلا أن يشذ شيء فيحفظ ، وهو مذهب الأخفش ، والمازني ، والمبرد ، وابن السراج ومن وافقهم" . وقال المرادي[٢] : "ونقل عن الأخفش أنّه أجاز التعجب في كل فعل مزيد على استكراه ، وكأنه راعى أصله" .

وقال الشاطبي[٣] : "ما كان على وزن (أفعل) في نباء فعل التعجب منه على ثلاثة أقوال ، الأول: الجواز مذهب سيبويه ، والثاني : المنع مطلقاً ، هو مذهب جمهور المتقدمين ، ونص الجرمي والأخفش وغيرهما على أن التعجب من (أفعل) قليل شاذ ، والثالث : الفرق بين أن تكون الهمزة للتعدية أو لغير ذلك ، فإن كانت للتعدية فلا يجوز ، وإلا جاز ، وهو رأي ابن عصفور" .

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان ، والمرادي والشاطبي قول الأخفش في بناء التعجب من الفعل المزيد ، فأما أبو حيان فذكر قول الأخفش في التعجب من الفعل المزيد الذي ليس على وزن أفعل فقد نقل الأخفش في كتابه الأوسط التعجب من ذلك ، نحو : ما أفقره ، لأن الفعل منه فَقُر ، وقال أبو حيان : ودليل ذلك قولهم : فقير ، ونقل أبو حيان ما قاله الأشموني عن جواز الأخفش في التعجب من كل فعل مزيد ، لأنّ أصله ثلاثي ، وذكر أبو حيان قول الأخفش في بناء التعجب من الفعل المزيد الذي على وزن(أفعل) وعنده جواز بناء التعجب منه ، وذكر معه مذهبين ، فقال أبو حيان[٤] : "وإن كان الفعل على وزن أفعل ، فثلاثة مذاهب : والأول : أنّه لا يجوز أن يبنى منه أفعَلَ ولا أفعلْ على الإطلاق ، وهو مذهب المازني ، والمبرد ، وابن السراج والفارسي، والثاني : التفصيل بين أن تكون الهمزة للنقل ، فلا يجوز ، وبين أن لا تكون للنقل فيجوز، ونُسب إلى سيبويه وصححه ابن عصفور ". ولم يبد رأيه في أقوال الأخفش هذه المسألة .

وأما المرادي ذكر للأخفش قولين في التعجب من الفعل المزيد: القول الأول: في الفعل المزيد الذي على وزن(أفعل) منع التعجب منه الأخفش إلا ما أن يشذ شيء فيحفظ ، وذكر معه قولين في هذا ،"أحدهما جواز صوغهما منه قياساً ، وهو مذهب سيبويه والمحققين ، والثاني: التفصيل؛ فإن كانت الهمزة للنقل لم يجز ، وإن كانت لغيره جاز ، وصححه ابن عصفور ،

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ٢/٨٩٤ .
(٢) توضيح المقاصد والمسالك ٢/٨٩٤ .
(٣) المقاصد الشافية ٤/٤٦٦ .
(٤) انظر: منهج السالك ٣٧٤ .

ونسبه إلى سيبويه"[١] ، والقول الثاني : أجاز الأخفش بناء التعجب من كل فعل مزيد، لكن على استكراه ، وكأنّه راعى أصله ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

وأما الشاطبي فذكر قول الأخفش في التعجب من المزيد الذي على وزن (أفعل) ، هو عند من القليل الشاذ ، وذكر معه أقوال النحاة في ذلك ، وقال الشاطبي[٢] : "فالجواب في التعجب من الفعل المزيد الذي على وزن(أفعل) أن هذا كله من قبيل النادر عند كبار النحويين كما تقدم ، ومنهم الأخفش أيضاً قد نص على قلته وعدم قياسه" . وهذا يدل على موافقته لقول الأخفش في هذه المسألة .

في هذه المسألة خلاف في النقل عن الأخفش في التعجب من الفعل المزيد الذي على وزن (أفعل) ، فأبو حيان ذكر قول الأخفش بجواز ذلك ، والمرادي ذكر قول الأخفش في منع ذلك مع حفظ ما سمع ، والشاطبي ذكر قول الأخفش صياغة التعجب من ذلك شاذ وقليل .

١٣٥. القَوْلُ فِيْ التَعَجُبِ مِنْ الْعَاهَات

قال أبو حيان[٣] : "من شروط بناء التعجب : وأما كونه غير معبر عن فاعله بأفعل فاحتراز من نحو : شَنِبَ ،ولَمِيَ ، ولا فرق في هذا النوع بين ما كان من العيوب كبرص ، وبين ما كان من المحاسن كشَهِلَ ، وعلة منع ذلك أن حق الفعل الذي يُبنى للتعجب أن يكون ذلك ثلاثياً محضاً ، وأصل الفعل في هذه أن يكون على وزن أفعل ، وقد اختلف مما عُبّر عن فاعله بأفعل في نوعين أحدهما : العاهات ، فذهب جمهور البصريين إلى أنّه لا يجوز أن يبُنى من أفعالها ، وإنْ كانت ثلاثية فعل التعجب ، وأجاز ذلك الأخفش ،وبعض الكوفيين منهم الكسائي وهشام ،فأجاز: ما أعوره ".

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الأخفش في التعجب من العاهات ، حيث أجاز الأخفش التعجب من العاهات ، وذكر أبو حيان قول جمهور البصريين في ذلك ، فعندهم لا يجوز التعجب من العاهات ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

من شروط التعجب : أن لا يكون الوصف منه على أفعل ، واحترز بذلك من الأفعال الدالة على الألوان كسود فهو أسود ،والعيوب وعور فهو أعور فلا تقول: ما أسوده ،ولا ما أعوره ولا أعور به ولا أحول به . ما أميل إليه عدم التعجب من العاهات .

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ٢/٨٩٤ .
(٢) المقاصد الشافية ٤/٤٦٩ .
(٣) منهج السالك ٣٧٦ .

١٣٦. القَوْلُ فِيْ التَعَجُبِ مِنْ الفِعْلِ كَوْنَهُ اسْتَغْنَى عنه بغيره

قال أبو حيان[١] : "من شروط التعجب ، كونه استغني عنه بغيره ، فاحتراز مما استُغني عن التعجب منه ، وذلك نحو : قام ، وقعد ، وقال من القائلة : غَضِبَ ، حكى الأخفش في الكبير له عن بعض العرب : ما أغْضبَه ، وهو قليل ، قال: وسألنا عنه التميميين والقيسيين فلم يقولوه".

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر ما حكاه الأخفش في كتابه الكبير ، عن بعض العرب من التعجب من الفعل(غَضِب) وقال الأخفش: لم يقل بذلك التميميون والقيسيون ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

١٣٧. القَوْلُ فَي صَيغَة التَعَجبِ (لفعُلَ)

قالَ أبو حيّان[٢]: "وظاهرُ كلامُ المصنفِ أنّ التعجبَ لهُ صيغتان ما أَفْعَلَهُ ، وأَفْعِلْ بهِ ، وترك صيغة اختلف فيها وهي(لَفَعُلَ)، وذهب الأخفش إلى إلحاقه بباب التعجب ، وقال ابن عصفور: وهو الصحيح ، وبه قال المبرد".

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الأخفش في صيغة (لَفَعُلَ) ؛ حيث عدها الأخفش من باب التعجب ، وذكر معه قول آخر ، فقال[٣] :" فذهب الفارسي وأكثر النحويين إلى إلحاقه بباب نعم وبئس، وقال أبو حيان : وعلى قول الفارسي لا يكون فاعله إلا ما يكون فاعل نعم فقط ، والحجة للصحيح أن أبا الحسن الأخفش حكى في الكبير له : أن العرب لا تفعل ذلك إلا في الأفعال التي يجوز التعجب منها بقياس ، ومنهم من يجريه مجرى بئس ونعم ، إذا لم يأتي بمعنى التعجب" . وهذا يدل على موافقته لقول الأخفش في هذه المسألة .

---

(١) منهج السالك ٣٧٧ .
(٢) انظر: منهج السالك ٣٧٨ .
(٣) منهج السالك ٣٧٨ .

١٣٨. القَوْلُ فِيْ إِذَا كَانَ الظّرْفُ أَوْ المَجْرُورُ مَعْمُولاً لِفِعْلِ التَعَجُبِ

قال ابن مالك :

وفِعْــلُ هَــذَا البَــابِ لَــنْ يُقَــدَّمَا ... مُعْمُولُــهُ، وَوَصْــلَهُ بِــه الْزَمَــا

وَفصْـــلُهُ بظَــرْفٍ اوْ بِحَــرْفِ جَــرْ ... مُسْتَعْمَلٌ، والْخُلْفُ فِي ذَاكَ اسْتَقَرْ

قال أبو حيان[١] : "وأما البيت الثاني ، فمعناه أن الفصل بين الفعل ،ومعموله بظرف أو مجرور مستعمل ، يعني في لسان العرب ، وإنْ في ذلك خلافاً ، وأطلق الناظم في الظرف والمجرور، ينبغي أن يقيد ذلك ، بأن يكون الظرف والمجرور معمولين لفعل التعجب ، وهو الذي وقع فيه خلاف ، فإن كان أحدهما معمولاً لغير الفعل ، نحو : ما أحسن آمِراً بمعروف ، لا يجوز: ما أحسن بمعروف آمراً ، فإذا كان الظرف أو المجرور معمولاً للفعل ، نحو: ما أعز زيداً عليّ ، وما أشجع زيداً يوم القتال ، فهذا فيه خلاف ، أجاز ذلك الفرّاء ، وغيره من الكوفيين ، والجرمي ، وأبو إسحاق والفارسي من البصريين ، وابن خروف ، وذهب الأخفش ، والمبرد وأكثر البصريين إلى أن ذلك لا يجوز ، ونسبه الصَّيْمَرِيّ إلى سيبويه ، وليس في كلامه نص عليه ، وقال الأخفش في الأوسط لو قلت : ما أحسن زيداً ومعه رجلاً ، تريد رجلاً معه لم يجز ؛ لأنك إذا عطفت رجلاً على زيد ، فكأنك قلت: ما أحسن معه رجلاً ، وذلك لا يجوز ؛ لأنك لا تفصل بين المتعجّب ،والاسم شيء ، ولا تقول : ما أحسن في الدرار زيداً ، ولا ما أقبح عندك زيداً ، تريد ما أحسن زيداً في الدار ، وما أقبح زيداً عندك ؛ لأن أحسن نقل ضعيف لا يتصرف، وحكى أبو عبد الله بن الحسن بن خالويه : أن الأخفش أجاز أن يُحجز بالظرف ، فتقول : ما أحسن في الدار زيداً ، فعلى هذا يكون للأخفش قولان المنع ، والجواز" .

وقال المرادي[٢] : "ذهب الأخفش ، والمبرد ، وأكثر البصريين إلى منع الفصل بين فعل التعجب ومعموله ، ونسبه الصيمري إلى سيبويه" .

وقال ابن عقيل[٣] : "فإن كان الظرف أو المجرور معمولا لفعل التعجب ، ففي جواز الفصل بكل منهما بين فعل التعجب ومعموله خلاف ، والمشهور جوازه خلافاً للأخفش ، والمبرد ومن وافقهما ونسب الصَّيْمَرِيّ المنع إلى سيبويه " .

وقال ابن جابر الهواري[٤] : "فمذهب الأخفش ، والمبرد ومن تبعهما إلى المنع في الفصل بين الفعل التعجب عن معموله ، وذهب الجرمي وجماعة إلى جوازه ، وهو الصحيح لمجيئه كثيراً" .

---

(١) انظر: منهج السالك ٣٨٠- ٣٨١ .
(٢) توضيح المقاصد والمسالك ٩٠١/٢ .
(٣) شرح ابن عقيل ١١٦/٣ .
(٤) شرح ألفية ابن مالك ١٩٣/٣ .

وقال الشاطبي[1] : "ومن نقل المنع الأخفش الفصل بين فعل التعجب ، ومعموله بظرف أو مجرور ، ونقل السيرافي عن المبرد المنع ، وأجاز ذلك الفراء ،والجرمي ، والفارسي وغيرهما".

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان ، والمرادي ، وابن عقيل ، وابن جابر الهواري والشاطبي قول الأخفش في الفصل بين فعل التعجب ، ومعموله بظرف أو مجرور ، فأما أبو حيان فذكر للأخفش في مسألة الفصل بين فعل التعجب ومعموله بظرف أو مجرور قولين ، وهما : المنع ، والجواز ، وذكر معه أقوال النحاة ، ثم قال أبو حيان[2] : وقد ثبت الفصل بينهما بذلك في لسان العرب بنثرها ونظمها ، فمن النثر، عمرو بن معد يكرب: لله در بني سالم ، مَا أَحْسَنَ فِي الهَيْجَاءِ لِقَاءَهَا، وَأَكْثَرَ فِي اللَّزَبَاتِ عَطَاءَهَا ، وأثبت في المكرمات بقاءَها" . وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في منع ذلك ، وافق أبو حيان الأخفش في قوله الثاني ، وهو جواز الفصل بين فعل التعجب ومعموله بظرف .

وأما المرادي فذكر قول الأخفش في منع الفصل بين فعل التعجب ومعموله بظرف أو مجرور إذا كان المجرور والظرف بفعل التعجب ، ذكر معه أقوال النحاة في هذه المسألة ، فقال المرادي[3] : "والجواز مذهب الفراء ، والجرمي ، والمازني ، والزجاج ، والفارسي ، وابن خروف والشلوبين، والحق أنّه ليس لسيبويه فيه نص – يقصد قول سيبويه بالمنع – وقال الشلوبين : والصواب أن ذلك جائز ، وهو المشهور والمتصور". يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

وأما ابن عقيل فذكر قول الأخفش في منع الفصل بين فعل التعجب ومعموله بظرف أو مجرور ، وقال ابن عقيل : والمشهور جواز الفصل بين فعل التعجب ومعموله بظرف أو مجرور، وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

وأما ابن جابر الهواري فذكر قول الأخفش في منع الفصل بين فعل التعجب ومعموله بظرف أو مجرور ، وقال ابن جابر الهواري : والصحيح جواز الفصل بين فعل التعجب، ومعموله بظرف أو مجرور لمجيئه كثيراً . وهذا يدل على أنّه اعترض على قول الأخفش .

وأما الشاطبي فذكر قول الأخفش في منع الفصل بين فعل التعجب ومعموله بظرف أو مجرور، وذكر معه أقول النحاة في جواز ذلك ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

وما أميل إليه هو جواز الفصل بين فعل التعجب ومعموله بظرف أو جار ومجرور ؛ لورود ذلك في كلاب العرب .

---

(١) المقاصد الشافية ٥٠٣/٤ .
(٢) انظر: منهج السالك ٣٨٠–٣٨١ .
(٣) توضيح المقاصد والمسالك ٩٠١/٢ .

١٣٩. القَوْلُ فِيْ الفَصلِ بِكَانَ أَوْ إِحْدَى أَخَوَاتِها بَيْنَ(مَا) وَفِعْلَ التَعَجُب

قال أبو حيان[١] : "ولم يتعرض الناظم للحديث عن الفصل بين(ما) التعجبية ، وفعل التعجب ، ونقول : لا خلاف في الفصل بينهما بكان ، واختلفوا في زيادة غير كان ، فمذهب الأخفش، والكسائي والفراء إلى جواز زيادة أمسى ، وأصبح بينهما ، واستدل بما حُكي من كلامهم: وما أصبحَ أبردَها ، وما أمسى أدفأه ، وذهب الفرّاء إلى الجواز ذلك في كل فعل يحتاج إلى اسم ، وفعل ، يعني في كل فعل يحتاج إلى اسم وخبر" .

وقال الشاطبي[٢] : "وأما ، ما أصبحَ أبردَها ، وما أمسى أدفأَها ، فيُشك في كونه محكياً من كلام العرب ، فإن ابن السراج ، والسيرافي لم يورداه على أنّه مسموع ، ولكن على أن قوماً من النحويين أجازوا ذلك ، وردّاه . وثبت في متن الكتاب من كلام الأخفش : وقالوا : ما أصبحّ أبرَّها، وما أمسى أدفأَها ، وإنما يعني النحويين لا العرب ، ولو عنى العرب لم يجز لأبي بكر ولا لغيره رده ، وكلام الأخفش في كتابه الأوسط ، يدل على أنّه لم يَحْكِه".

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان ، والشاطبي قول الأخفش في زيادة أمسى ، وأصبح في بين (ما) التعجبية وفعل التعجب ، فأما أبو حيان فذكر قول الأخفش في هذه المسألة ، ولم يبد رأيه فيه .

وأما الشاطبي فذكر قول الأخفش في دخول أصبح وأمسى بين (ما)التعجبية ، وفعل التعجب، ومن كلام الشاطبي يدل أنّه اعترض على نقل الأخفش ، فقال: لم يحكه الأخفش .

١٤٠. القَوْلُ فَيْ (أَيّ) الْمَوْصُولَةِ الْمَنْصُوبةِ بِفِعْلِ الْتَعَجُب

قال أبو حيان[٣] : "ومن أحكام أفعلَ ، ومجرور أفعلْ في هذا الباب ، أنّه لا يكون إلا معرفة أو نكرة مختصة نحو : ما أسعدَ رجلاً اتقى الله ، وفي بعض المعارف ، والنكرات خلاف في مسائل ، منها : إذا كان أياً الموصولة ، إذا كانت صلتها فعلاً ماضياً نحو : مَا أحسن أَيهمْ قَالَ ذلك ، منعها الكوفيون ، والأخفش ، أجازها غيرهم" .

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الأخفش في (أي) الواقعة منصوبة بفعل التعجب ، وهو منع ذلك، وذكر معه أن غيره أجاز ذلك ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

---

(١) منهج السالك ٣٨٢ .
(٢) المقاصد الشافية ٥٠٤/٤ .
(٣) منهج السالك ٣٨٥ .

١٤١. القَوْلُ فِيْ العَطِفِ فِيْ بَابِ الْتَعَجُبِ

قال أبو حيان(١): "مسائل في هذا الباب من العطف ، قال الأخفش في الأوسط ، تقول: ما أحسنَ زيداً ورجلاً معه ، ولو قلت : ورجلاً ، ولم تقل : معه ، لم يجز ذلك ، لأنك إذا عطفت الشيء على الشيء صيرته مثله ، وأنت إذا قلت: ما أحسن رجلاً ، لم يجز ، لأنه لا ينكر أن يكون في الدنيا رجل حسن ، ولا يمكن أن يكون هذا كلاماً حسناً ؛ لأنه ناقص ، وقال : تقول : ما أحسنَ ما كانت هند وأجمله ، وهو أقيس وأجود من قولك : وأجملها ليكون آخر الكلام على أوله" .

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الأخفش في العطف في باب التعجب ، فأجاز الأخفش العطف على معمول فعل التعجب بشرط مجيء بعد شيء يتعلق به ، نحو: ظرف أو مجرور ذلك ؛ لأنه يعطي الكلام فائدة ، فإن لم تقل الظرف لم يجز عند الأخفش ، ولم يبد رأيه في هذه المسألة .

بَابُ نِعْمَ وَبِئْسَ وَمَا جَرى مَجْرَاهُمَا

١٤٢. الْقَوْلُ فِيْ (بِئْسَ)

قال ابن مالك :

فِعْــــلانِ غُيْـــــرُ مُتَصَـــــرِّفَيْنِ   نِعْــمَ وَبِـــئْسَ رَافِعَـــان اسْــمَيْنِ

قال أبو حيان(٢) : "حكى الأخفش ، وأبو علي عن بعض العرب في بِئْسَ بَيْسَ أصله بَئِسَ، فخُفّفت الهمزة بأن جعلت بين الهمزة والياء ، ثم سكنت بعد التسهيل ، وأخلصت ياء على حد قولهم في يومئذٍ ويومَيْذٍ" .

وقال المرادي(٣) : "وأما بئس ، فنص كثير على أن فيها اللغات الأربع ، وقال بعضهم: لم يسمع فيها إلا لغتان: بيس – بالتخفيف بعد الإتباع – وبئس على الأصل، والأخريان بالقياس، وقال ابن عصور والمحققون : الهمزة يبدلون منها ياء فيقولون : بيس ، وحكى الأخفش وأبو علي: بيس، بفتح الباء وتسكين الياء".

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان والمرادي قول الأخفش في همزة (بئس) ، فأما أبو حيان فذكر قول الأخفش في همزة بئْس ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش .

وأما المرادي فذكر قول الأخفش في قلب همزة بئس إلى ياء ، وذكر أقول النحاة في بئس، ولم يبد رأيه في هذه المسألة .

---

(١) منهج السالك ٣٨٥.
(٢) منهج السالك ٣٨٨ .
(٣) توضيح المقاصد والمسالك ٢/٩٠٤.

١٤٣. القَوْلُ فِيْ الضّمِيرِ المُتَصلِ بِنِعْمَ وَبِئْسَ

قال ابن مالك :

ويَرْفَعَـــانِ مُضْنْــمرًا يُفسِّـــره   مُمَيِّـــزٌ كـــنِعْمَ قومًـــا مَعْشَـــرُه

قال أبو حيان(١) : "وحكى أبو الحسن في كتابه الكبير عن أبي محمد ، وأبي صالح من العرب الأسديين : نعما رجلَيْنِ الزيدان ، ونعموا رجَالًا الزيدون ، ونعمتم رجَالًا ، ونعمن نسَاء الهندات ، وكذلك بئس ، ثم قال: إلا أني لا آمن أن يكون فهما التلقين " .

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر ماحكاه الأخفش عن بعض العرب الأسديين في اتصال الضمير بـ(بئس ونعم) ، وقال عنه الأخفش: إلا أني لا آمن أن يكون فهما التلقين ، ولم يبد رأيه في نقل الأخفش عن بعض الأسديين في هذه المسألة ، والأخفش يشك فيما نقله عنهم بقوله : إلا أني لا آمن أن يكون فهما التلقين.

١٤٤. الْقَوْلُ فِيْ فَاعِلِ نِعْمَ أَوْ بِئْسَ

قال ابن مالك :

مُقَـــارِنَـىْ أَلْ أوْ مَضَـــا فَـــينِ لِمَـــا   قَارَنَهَـــا كَـــنِعِمَ عُقْبَـــىْ الْكرَمَـــا

ويَرْفَعَـــانِ مُضْنْــمرًا يُفسِّـــره   مُمَيِّـــزٌ كـــنِعْمَ قومًـــا مَعْشَـــرُه

قال أبو حيان(٢) : "ونلخص مما ذكره الناظم أن فاعل نعم وبئس يكون مظهراً فيه أل أو مضافاً إلى ما هما فيه ، ومضمراً يفسره تمييز ، وقد بقيت مسائل فيها خلاف ، أحداها: المضاف إلى نكرة ، نحو: نعم غلامُ سَفرٍ غلامُك ، أجاز الأخفش ، والكوفيون وابن السراج ذلك، ومنعه عامة النحويين إلا في ضرورة ، ومما جاء في الشعر من ذلك قول الشاعر :

فـنِعْم صَـاحِبُ قـوم لَا سِـلاح لَهُـمْ   وصاحِبُ الرَّكْبِ عُثْمَانُ بنُ عفَّانا(٣)

وقد كان يمكن تأويل هذا المسموع على حذف تمييز ، وجعل المرفوع هو المخصوص لا مرفوعاً بنعم إلا أن الأخفش ذكر أن ذلك لغة ، قال في الأوسط : اعلم أن ناساً من العرب يرفعون النكرة، إذا أضافوها إلى نكرة في باب نعم وبئس ، فيقولون : نعم أخو قوم أنت ، فمن قال ذا قال: نعم أخو قوم وصاحبهم أنت ، إذا جعلت الثاني نكرة ؛ فإن جعلته معرفة لم يجز هاهنا؛

(١) منهج السالك ٣٩٠ .

(٢) انظر: منهج السالك ٣٩١ .

(٣) البيت من البسيط لحسان بن ثابت في ديوانه ٥١٥، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢٧٨/٢ وهمع الهوامع ٣٢/٢ وخزانة الأدب ٤١٥/٩ .

لأن نعم لا تقع على معرفة إلا أن يكون بالألف واللام ، وتكون النكرة مفردة ومضافة ، ومنهم من يرفعها ، إذا كانت مضافة انتهى كلام أبي الحسن ، ونقل عنه : أن ناساً من العرب يرفعون بنعم وبئس النكرة المفردة ، نحو : نعم خليلٌ زيدٌ ، وحكاه أبو بشر ، وقاس عليه الأخفش ، وأبو بكر والكوفيون ".

وقال أبو حيان(١) : "وقد أجاز الفراء ما أجازه الأخفش من رفع النكرة المضافة إلى النكرة ونصبها، فأجاز: نعم غلامُ سفرٍ وغلامُك ، ونعم غلامَ سفرٍ غلامُك ، وقال أبو الحسن من قال : هذا رجل وأخوه ذاهبان فرفع ، أجاز نعم غلامٌ قومٍ وصاحبهم أنت ، ومن قال: ذاهبين على تعريف الأخ لم يجز له العطف هنا ، لأن نعم لا ترفع معرفة إلا بالألف والام أو بإضافة إلى ما فيه (أل) " .

وقال المرادي(٢) : "وحكى الأخفش أن ناساً من العرب يرفعون بنعم النكرة مفردة ومضافة " .

وقال الشاطبي(٣) : "ومن ذلك النكرة المضافة نحو : نعم صاحبُ قومٍ زيدُ . وهذا مما حكاه الأخفش والفراء عن طائفة من العرب أنها تقوله ، وقد يظهر أنهما قائلاً بجوازه .

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان ، والمرادي والشاطبي قول الأخفش في رفع النكرة إذا أضيفت إلى نكرة أو كانت نكرة مفردة في باب نعم وبئس، فأما أبو حيان ذكر قول الأخفش في جواز رفع النكرة المضافة إلى نكرة ، والنكرة المفردة ، وقال عن رفع النكرة المضافة إلى نكرة ، هي لغة أثبتها في كتابه الأوسط ، وذكر معه قول عامة النحويين في منع ذلك إلا في الشعر للضرورة ، الواضح من كلام أبي حيان موافقته في جواز رفع النكرة المضاف إلى نكرة بعد بعم وبئس ؛ لأنها لغة أثبتها في كتابه الأوسط ، وأما القول في رفع النكرة المفردة بعد بعم وبئس ، لم يبد رأيه فيه .

وأما المرادي ذكر قول الأخفش في جواز رفع النكرة المضافة إلى نكرة ، أو النكرة المفردة بعد بعم وبئس وقال المرادي(٤) : "اعلم أن ما ورد مما يوهم ظاهر أن الفاعل علم أو مضاف إلى علم يمكن تأويله على أن الفاعل ضمير مستتر حُذف مفسره ، والعلم أو المضاف إليه هو المخصوص ، يمكن أن يحمل على هذا ما أوهم كون فاعلهما نكرة إلا أن حكاية الأخفش أن ذلك لغة لقوم يدفع التأويل " . يدل هذا على موافقته لقول الأخفش في هذه المسألة .

---

(١) منهج السالك ٣٩٢ .
(٢) توضيح المقاصد والمسالك ٩٠٦/٢ .
(٣) انظر: المقاصد الشافية ٥٣٢/٤ .
(٤) توضيح المقاصد والمسالك ٩٠٩/٢ .

وأما الشاطبي ذكر قول الأخفش في جواز رفع النكرة المضافة إلى نكرة بعد نعم وبئس ، وثم قال[1] : "وهذا كله نادر ولا يُعتمد على مثله في السماع ، وما ذُكر من وجه القياس ينتقض بما لو كانت النكرة غير مضافة ، وهما لا يقولان بذلك ،إذ خصّا الجواز بالنكرة المضافة" . وهذا يدل أنَّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

١٤٥.القَوْلُ فِيْ(مَا) بَعْدَ نِعْمَ وَبِئْسَ إِذَا وَلَيها فِعْلَ

قال ابن مالك :

وَمَـــا مُمَيّـــز وَقَيـــلَ فَاعِـــلُ فِـي نَحْـوِ نِعْمَ مَـا يَقُـولُ الْفَاضِـلُ

قال المرادي[2] : "إذا وقعت (ما) بعد نعم وبئس ، فتارة يليها فعل ، وتارة يليها اسم ؛ فإن وليها فعل ففيها عشرة أقوال ، ومرجعها إلى أربعة : أحدها : أنها نكرة في موضع نصب على التمييز، والثاني : أنها في موضع رفع على الفاعلية ، والثالث: أنها المخصوص ، والرابع: أنها كافة . فأما القائلون بأنها في موضع نصب على التمييز، فاختلفوا على ثلاثة أقوال :
الأول : أنها نكرة موصوفة بالفعل بعدها ، والمخصوص محذوف ، وهو مذهب الأخفش، والزجاج والفارسي في أحد قوليه ، والزمخشري وكثير من المتأخرين . والثاني: أنها نكرة غير موصوفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف. والثالث : أنها تمييز والمخصوص (ما) أخرى موصولة محذوفة ، والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة، ونُقل عن الكسائي".

التوضيح والتحليل :

انفرد المرادي بذكر قول الأخفش فيما إذا وليها فعل نحو : نعم ما صنعت ، وهي عنده في موضع نصب على التمييز، وأنها نكرة موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص محذوف ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

١٤٦. القَوْلُ فِيْ جَعْلِ بِنَاء(فَعُلَ) مِثْلُ نِعْمَ وَبِئْسَ

قال ابن مالك :

وَاجْعَـلْ كَبِـئس سَـاء وَاجْعَـلْ فَعُـلا مِــنْ ذِي ثَلاثَـــةٍ كَــنِعْمَ مُسْــجَلَا

قال المرادي[3] : "ذكر أبو الحسن الأخفش أن من العرب من يجري فعل المذكور مجرى نعم وبئس ، فيجعل فاعله كفاعلهما ؛ رعيًا لما تضمنه من معنى المدح ، والذم ، نحو قوله تعالى:﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾[4] ومنهم من لا يجريه مجراهما ، فلا يلزم إذ ذاك أن يكون فاعله كفاعل نعم وبئس؛ رعياً لما فيه من معنى التعجب" .

(١) المقاصد الشافية ٥٣٣/٤ .
(٢) توضيح المقاصد والمسالك ٩١٩/٢ .
(٣) توضيح المقاصد والمسالك ٩٢٧/٢.
(٤) سورة الكهف ٥/١٨ .

التوضيح والتحليل :

انفرد المرادي بذكر قول الأخفش في الفعل المذكور، حيث ذكر الأخفش أن من العرب من يجري فعل المذكور مجرى نعم وبئس ، وذكر معه قول آخر ، وهو أن هناك من لا يجريه مجراهما ، وقال المرادي(١) :" وظاهر هذا أنهما لغتان" . وهذا يدل على موافقته لقول الأخفش في هذه المسألة .

١٤٧. القَوْلُ فِيْ (حَبَّذا)

قال ابن مالك :

وَمِثْــلُ نِعْــمَ حَبِّــذَا الْفَاعِــلُ ذَا وأَنْ تُــرِدْ ذَمًّــا فقُــل لا حَبَّــذا

قال أبو حيان(٢) : "ذهب جماعة من النحويين إلى أن (حبذا) كلمتان ركبتا ، وجُعلا كلمة واحدة ، واستدلوا على التركيب ، بكون العرب لا تفصل بين حب وذا بشيء فلا تقول حب في الدار ذا زيد ، وأنت تريد حبذا في الدار زيد ، والذاهبون إلى هذا المذهب فريقان : أحداهما: أن (حبذا) كلّه فعل ، والمخصوص فاعل ، فغُلب أسبق الجزأين وأكثرهما حروفاً وإلى هذا ذهب الأخفش ، وأبو بكر خطاب " .

قال المرادي(٣): "فمن قال في (حبذا) : أنها مركبة ، لهم فيها مذهبان: أحدهما: أن التركيب أزال فاعلة(ذا) فصار(ذا) مع حبّ اسماً واحداً مرفوعاً بالابتداء ، وخبره ما بعده ، وهو مذهب المبرد وابن السراج ، والآخر: أن التركيب أزال اسمية(ذا) فصار مع حب فعلاً فاعله المخصوص، وإليه ذهب قوم منهم الأخفش" .

وقال الشاطبي(٤) : "إن(حبذا) بجملتها فعل وفاعله المخصوص بعد، صار(حبّ) و(ذا) بالتركيب فعلاً لا اسماً ، وهو مذهب الأخفش ، وظاهر كلام الجرمي والزبيدي" .

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان ، والمرادي والشاطبي قول الأخفش في حبّذا ، فأما أبو حيان فذكر قول الأخفش في حبذا ، وحبذا عند الأخفش كله فعل ، والمخصوص فاعل ، وذكر قول آخر فقال أبو حيان(٥) : "ومنهم من ذهب إلى أن حبذا كله اسم ، فغلب الاسم على الفعل ، وقال أبو حيان: وهو أولى من تغليب الفعل على الاسم". ويدل هذا أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ٩٢٧/٢ .
(٢) انظر: منهج السالك ٤٠٣ .
(٣) توضيح المقاصد والمسالك ٩٢٩/٢ .
(٤) المقاصد الشافية ٥٥٠/٤ .
(٥) انظر: منهج السالك ٤٠٣ .

وأما المرادي فذكر قول الأخفش في حبذا ، بأنها مركبة ، ولا يمكن فصلها ، فصارت فعلية ، وقال المرادي[1]: "والصحيح ، القول بعدم التركيب ؛ لأن فيه إقرار كل من اللفظين على ما كان عليه" . وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

وأما الشاطبي فذكر قول الأخفش في تركيب (حبّ) مع (ذا) أصبحت جملة فعلية ، وقال الشاطبي[2]: "أما المذهب الثالث – يقصد مذهب الأخفش – فهو ضعيف جداً ؛ لأنه مؤسس على دعوى لا دليل عليها أيضاً ، ففيه تغليب أضعف الجزأين ، وهو الفعل على أقواهما وهو الاسم " . وهذا يدل أنّه اعترض قول الأخفش في هذه المسألة .

الراجح هنا عدم جواز ما قاله الأخفش في فعلية(حبذا) عند تركيبها ؛ لأن الاسم أقوى من الفعل ، فحبدا في نحو : حبذا زيدٌ ، حب فعل ،وذا فاعلها ، وزيد مبتدأ وخبره حبذا .

١٤٨. الْقَوْلُ فِيْ الاسْمِ الْمَنْصُوبِ بَعْدَ(حَبَذَا)

قال أبو حيان[3] : "ولم يتعرض الناظم للمنصوب في حبذا ، فنقول : يجوز أن يأتي بمنصوب بعد المخصوص ، وقبله ، ومما جاء قبله :

أَلا حَبَّــذا قومـــاً سُـــلَيْمٌ، فـــإنهم وفَوْا وتَواصوْا بالإعانـةِ والصَّبْر[4]

اختلفوا في هذا المنصوب ، فذهب الأخفش ، والفارسي ، والربعي ، وخطّاب وجماعة من البصريين إلى أنّه منصوب على الحال سواء أكان جامداً نحو : حبذا عبدالله رجلاً أم مشتقاً، نحو : حبذا أخوك قائماً ، وذهب أبو عمرو إلى أنّه منصوب على التمييز حكاه عنه الأخفشً سواء أكان جامداً أو مشتقاً ".

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الأخفش في الاسم المنصوب بعد حبذا ، وهو عنده منصوب على الحال سواء أكان ذلك الاسم جامداً أو مشتقاً ، وذكر معه أقوال النحاة في ذلك فقال أبو حيان[5] : " وأجاز ذلك بعض الكوفيين ، وبعض البصريين أعني نصبه على التمييز ، وفصل بعضهم ، فزعم أنّه حال إن كان مشتقاً ، وتمييز إن كان جامداً ، وصحح بعض أصحابنا أن منصوب على التمييز مطلقاً ، واستدل بدخول من عليه ، فتقول في : حبذا راكباً زيد ، حبذا من راكب زيد" . ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ٩٢٩/٢ .
(٢) المقاصد الشافية ٥٥٣/٤ .
(٣) منهج السالك ٤٠٥ .
(٤) البيت من الطويل ، لم أقف على قائله ، وبلا نسبة في همع الهوامع ٤٣/٣ وجامع الدروس العربية ٧٥/١.
(٥) انظر: منهج السالك ٤٠٥-٤٠٦ .

بَابُ النَعْتِ

١٤٩. الْقَوْلُ فِيْ تَعْرِيفْ الْمَنْعُوتِ وَتَنْكِيرِ الْنَعْتِ

قال ابن مالك :

فَلْـيُعْطَ فِـي التَّعْرِيـفِ وَالتَّنْكِيـرِ مَـا تَــــلا كَــــامْرُرْ بِقَــــوْمٍ كُرَمَــــا

قال المرادي[١] : "وأما قولهم : ما يحسن بالرجل خير منك ، فمذهب الخليل في هذا المثال الحكم بتعريف النعت والمنعوت على نية (أل) مع خير ، ومذهب الأخفش الحكم بتنكيرهما على زيادة (أل) في الرجل ، وقال المصنف: وعندي أن أسهل مما ذهبا الحكم بالبداية، وتقدير التابع والمتبوع على ظاهرهما" .

التوضيح والتحليل :

انفرد المرادي بذكر قول الأخفش في إذا كان المنعوت معرفة ، والنعت نكرة ، وهو الحكم بتنكيرهما بزيادة (أل) في الرجل ، وذكر معه قول الخليل في ذلك ، وهو بتعريفهما إضافة (أل) إلى كلمة خير ، وعند ابن مالك تقدير التابع والمتبوع على ظاهرهما ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة . وما أميل إليه هنا تقدير (أل) في النعت ؛ لأن النعت يتبع المنعوت في جميع حالاته .

١٥٠. القَوْلُ فِيْ تَبَعِيّة الْنَعْتِ لِلْمَنْعُوتِ فِيْ الْتَعْرِيفِ وَالْتَنْكِيرِ

قال المرادي[٢] : "ما ذُكر من وجوب تبعية النعت للمنعوت في التعريف والتنكير، وهو مذهب جمهور النحويين ، وأجاز الأخفش نعت النكرة ، إذا اختصت بالمعرفة ، وجعل (الأوليان) صفة (آخران) في قوله تعالى:﴿فَآخَرانِ يَقُومانِ مَقامَهُما مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَيانِ﴾[٣] وأجاز بعض النحويين وصف المعرفة بالنكرة ، وأجازه ابن الطراوة بشرط كون الوصف خاصاً بذلك الموصوف" .

التوضيح والتحليل :

انفرد المرادي بذكر قول الأخفش في نعت النكرة إذا اختصت بالمعرفة ، وذكر معه قول جمهور النحويين ، وهو وجوب تبعية النعت للمنعوت في التعريف والتنكير ، وقال عنه[٤] :" والصحيح مذهب الجمهور ، وما أوهم خلافه مؤول" . وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة . والراجح مذهب الجمهور ؛ لأن النعت من التوابع .

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ٩٤٩/٢ .
(٢) توضيح المقاصد والمسالك ٩٤٩/٢ .
(٣) سورة المائدة ١٠٧/٥ .
(٤) توضيح المقاصد والمسالك ٩٥٠/٢ .

١٥١. القَوْلُ فِيْ حَذْفِ ضَمِير جُمْلَةِ النَعْتِ

قال ابن مالك :

وَنَعَتُـــوا بِجُمْلَـــةٍ مُنكَّـــرَا   فَأُعْطِيَـتْ مَـا أُعْطِيَتْـهُ خَبَـرَا

قال المرادي[١] : "إذا نعت بالجملة اسم زمان ، جاز حذف عائدها المجرور بفي نحو: ﴿يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ﴾[٢] أي: فيه. فحذف برمته عند سيبويه، وبتدريج عند الكسائي والأخفش" .

وقال الشاطبي[٣] : "فإن قلت : إن إحالة على جملة الخبر يوهم أن الحذف فيها إذا كانت نعتاً إما غير جائز أو جائز على قله ، وليس كذلك ، بل الحذف فيها كثير ، فمن ذلك ما جاء في القرآن الكريم من قوله :﴿ وَاتَّقُوا يَوْماً لا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً﴾[٤] أي لا تجزي فيه ، وهكذا تقديره عند سيبويه، وفي قراءة الأخفش :﴿لاتَجْزِيهِ﴾ وهو مختار ابن جني، أعنى التدريج".

التوضيح والتحليل :

ذكر المرادي ، والشاطبي قول الأخفش في جواز حذف الضمير المجرور للجملة الواقعة نعت لاسم زمان ، فأما المرادي فذكر قول الأخفش في جواز حذف الضمير المجرور بالتدرج ،وذكر معه قول سيبويه ، وهو حذف ذلك الضمير برمته ،ولم يبد رأيه في هذه المسألة .

وأما الشاطبي فذكر قول الأخفش في جواز حذف الضمير العائد على جملة المنعوت بالتدرج ، وهو عند سيبويه يحذف برمته ، ولم يبد رأيه في هذه المسألة .

١٥٢. القَوْلُ فِيْ العَامِلِ فِيْ الصِفةِ

قال ابن مالك :

وَنَعَـتَ مَعْمُـولَى وَحِيـدَىْ مَعْنَـى   وَعَمَـلٍ اتْبِـعْ بِغَيْـرِ اسْـتِثْنَا

قال الشاطبي[٥] : "قال الفارسي : كأنّه يذهب إلى أن العامل في الصفة كونها وصفاً ، كما ذهب إليه أبو الحسن ، وإذا كان ذلك فاختلاف العوامل غير مؤثر اتحاد العامل" .

التوضيح والتحليل :

انفرد الشاطبي بذكر قول الأخفش في العامل في الصفة ، وهو كونها وصفاً ، وقال الشاطبي[٦] : "ورد هذا مع تسليم أن العامل في النعت ما ذكر من التبعية ، أن النعت داخل فيما فيما دخل فيه المنعوت من جهة المعنى ، فنعتُ الفاعل فاعلٌ في المعنى ". وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ٩٥٥/٢ .
(٢) سورة البقرة ٤٨/٢ .
(٣) انظر :المقاصد الشافية ٦٣٩/٤-٦٤٠ .
(٤) سورة البقرة ٢/ ٤٨ .
(٥) المقاصد الشافية ٦٥٨/٤ .
(٦) المقاصد الشافية ٦٥٨/٤ .

١٥٣. القَوْلُ فِيْ الإِضَافَتَيْن بِاسْمَيْن مُخْتَلِفَيْن

قال الشاطبي[(١)] : "واختلفوا أيضاً في حرفي الجر المختلفين ، والإضافتين باسمين مختلفين هل ذلك كاختلاف جنس العاملين أم لا ، على قولين . فمنهم من عدّهما كاختلاف الجنس ، وذهب الأخفش في الإضافتين إلى جواز إتباع نعت مجرورهما ، وعلل ذلك بأن جر جميعها بالإضافة ، فتقول على مذهبه : هذه جاريةُ إحدى ابْنَيْن لفلانٍ كرامٍ ، وهذا فرسُ أَخَوَيِ ابْنَيْك الحُكَماء وما أشبه ذلك " .

التوضيح والتحليل :

انفرد الشاطبي بذكر قول الأخفش في جواز إتباع نعت مجرورهما في الإضافتين ، قال الشاطبي[(٢)] : "ورد بأن هذين الجرين لا تستطيع على جمع حكميهما بوجه من وجوه الإفراد ولا الجمع ، ولا الإشراك ، كما ساغ ذلك في الفعلين ، وفي المبتدأين ، والأظهر المنع ؛ لأن ما يسوغ في الفعلين ، من جمعها في فعل واحد ، واشتراكها في معنى ما لا يسوغ في الحرفين ؛ لأن معني الأفعال تقبل الاجتماع في معنى فعل آخر ، ويدل معنى الفعل على معنى فعل آخر، إن لم يكن بمعناه من كل وجه ، وليس للحرف كذلك ، والإضافتين ليستا كالفعلين في هذا ، بل كالحرفين " . وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

بَابُ التَوْكِيدِ

١٥٤. القَوْلُ فِيْ تَوْكِيدِ النَكِرةِ

قال ابن مالك :

وَإِنْ يُفِـــدْ تَوْكِيـــدُ مَنْكُـــورٍ قُبِـــلْ   وَعَـنْ نُحـاةِ الْبَصْـرَةِ المَنْـعُ شَـمِلْ

قال المرادي[(٣)] : "مذهب الكوفيين والأخفش جواز توكيد النكرة ، إذا كانت مؤقتة ، وأجاز بعض الكوفيين مطلقاً مؤقتة كانت ، أو غير مؤقتة ، ومنع ذلك البصريون ، وإلى الجواز ذهب المصنف ؛ لإفادته ولورود السماع به " .

وقال الشاطبي[(٤)] : "قال في شرح التسهيل : فتوكيد النكرة ، إن كان هكذا ، يعني مفيداً مفيداً حقيق بالجواز ، وأمّا ما لا فائدة فيه نحو : اعتكفتُ وقتاً كلَّه ، ورأيتُ شيئاً نفسه ، فغير جائز ، قال : فمن حكم بالجواز مطلقاً ، أو المنع مطلقاً ، فليس بمصيب ، وإن حاز من الشهرة أوفر نصيب ، وقال الشاطبي : وإنما قال هذا ؛ لأن البصريين غير الأخفش ، يمنعون توكيد النكرة مطلقاً أفاد أو لا ، ومن الكوفيين من يجيز مطلقاً أفاد أو لا ، وما ذهب إليه الناظم هو

---

(١) المقاصد الشافية ٦٦٣/٤ .
(٢) المقاصد الشافية ٦٦٣/٤-٦٦٤ .
(٣) توضيح المقاصد والمسالك ٩٧٦/٢ .
(٤) انظر: المقاصد الشافية ١٨/٥ .

مذهب بعض الكوفيين ، ورأي الأخفش ، والذي نقل هنا الخلاف ، ما نقله ابن الأنباري عن الكوفيين ، من أن الجواز عندهم ، مقيد بأن تكون النكرة مؤقتة لا مطلقاً" .

التوضيح والتحليل :

ذكر المرادي ، والشاطبي قول الأخفش في جواز توكيد النكرة ، فأما المرادي فذكر قول الأخفش في جواز توكيد النكرة ، إذا كانت نكرة موقتة معه أقول النحاة فيها ، ذهب بعض الكوفيين بجواز توكيد النكرة مطلقاً ، ومذهب البصريين المنع ، وذهب ابن مالك إلى جواز ذلك ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

وأما الشاطبي فذكر قول الأخفش جواز توكيد النكرة ، إذا كانت هذه النكرة مؤقتة ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة.

١٥٥. القَوْلُ فِيْ تَوْكِيدِ الضّمِيرِ الْمُتَصِلِ بِالْنَفْسِ وَالْعَينِ

قال ابن مالك :

وَإِنْ تُؤَكِّــــدِ الضَّـــــمِيرَ المُتَّصِـــــلْ   بِـالنَّفْسِ وَالْعَـيْنِ فَبَعْـدَ المُنْفَصِـلْ

عَنَيْـــتُ ذَا الرَّفْـــعِ وَأَكَّـــدُوا بِمَـــا   سِـــوَاهُمَا وَالْقَيْـــدُ لَـــنْ يُلْتَزَمَـــا

قال المرادي[1] : "يعني: أنّه إذا أكد الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو بالعين ، فلا بد من توكيده قبلها بضمير مرفوع منفصل ، فتقول: قُمْ أنتَ نفسُكَ ، وقمت أنتَ نفسُكَ . فإن قلت: فهل توكيده بذلك واجب؟ قلت : قال في شرح الكافية : لم يجز إلا بعد توكيده بضمير مرفوع منفصل . فلو قلت : قوموا أنفسكم ، لم يجز ، وهو موافق لنصوص غيره من النحويين ، وقال في التسهيل : ولا يؤكد بهما غالباً ضمير رفع متصل إلا بعد توكيده بمنفصل ، وأشار بقوله:غالبا ، إلى ما ذكره الأخفش في المسائل من أنّه يجوز على ضعف : قاموا أنفسهم ، وفي عبارة الفارسي لا يحسن" .

التوضيح والتحليل :

انفرد المرادي بذكر قول الأخفش في جواز تأكيد الضمير المتصل بالنفس والعين الذي لم يسبق بضمير منفصل على ضعف ، ذكر معه قول الفارسي أنّه لا يحسن ، ولم يبد رأيه في هذه المسألة .

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ٢/٩٧٧-٩٧٨ .

بَابُ العَطْفِ

١٥٦. القَوْلُ فِيْ (إلا)

قال ابن مالك :

فَــالْعَطْفُ مُطْلَقــاً بِــوَاوٍ ثُــمَّ فَــا حَتَّــى أمَ أوْ كَيفِـكَ صِـدْقٌ وَوَفَـا

وَأتْبَعَــت لَفْظــاً فَحَسْــبُ بَــلْ وَلا لَكِـنْ كَلَـمْ يَبْـدُ امْـرُؤٌ لَكِـنْ طَـلَا

قال الشاطبي[١] : "هذه حروف العطف قد أتى بها ، وهي تسعة : الواو ، والفاء ، وثم ، وحتى ، وأم ، وأو ، وبل ، ولا ولكن ، والحروف التي اختلف فيها ، هل هي للعطف أو لا سبعة، منها : (إلا) فذهب الأخفش والفراء إلى جواز كونها عطف ؛ لأنها عنده تجيء بمعنى الواو ، كقوله تعالى " :﴿لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[٢]" .

التوضيح والتحليل :

انفرد الشاطبي بذكر قول الأخفش في (إلا) حيث اعتبرها الأخفش حرف عطف ، ثم قال الشاطبي[٣] : "وهذه المواضع لا يلزم فيها ما قالاه – الأخفش والفراء- ؛ لأن بقاءها على أصلها من الاستثناء ممكن ، وذلك الاستثناء المنقطع ، مع أن (إلا) قد ثبت لها أصل ، وهو الاستثناء، فلا تخرج عنه إلا مع التعين ، ولم يتعين ذلك في هذه المواضع ، ولا يصح دعوى ما لم يثبت بمجرد الاحتمال ". وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة . وفي ظني عدم اعتبار (إلا) من أحرف العطف ؛ لأنها من أحرف الاستثناء .

١٥٧. الْقَوْلُ فِيْ (أَمْ) الْمُتَصِلَةِ وَحذَفِ الْهَمْزةِ مَعَهَا

قال ابن مالك :

وَأمْ بِهَـا اعْطِـفْ إثْـرَ هَمْـزِ التَّسْـوِيَهْ أوْ هَمْــزَةٍ عَــنْ لَفْــظِ أيٍّ مُغْنِيَــهْ

وَرَبَّمَـــا أُسْــــقِطَتِ الْهَمْــــزَةُ إن كَـان خَفَـا المَعْنَـى بِحَـذْفِهَا أُمِـنْ

قال المرادي[٤] : "وقد تحذف الهمزة قبل (أم) المتصلة للعلم بها ، وأمن للبس كقراءة ابن مُحَيْصِن:﴿سَواءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾[٥] ، وهو كثير في الشعر ، حذف الهمزة المعطوفة على مصحوبها بـ(أم) جائز اطراده ، وقد أجاز الأخفش حذف الهمزة في الاختيار ، وإن لم يكن بعدها (أم) ، وجعل من ذلك قوله تعالى ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّها عَلَيَّ﴾[٦]" .

---

(١) المقاصد الشافية ٦٢/٥ .
(٢) سورة البقرة ١٥٠/٢ .
(٣) المقاصد الشافية ٦٣/٥ .
(٤) توضيح المقاصد والمسالك ١٠٠٣/٢-١٠٠٤.
(٥) سورة البقرة ٦/٢ .
(٦) سورة الشعراء ٢٢/٢٦ .

وقال المرادي[١] : "إذا عادلت(أم) المتصلة ، سُميت المتصلة متصلة ؛ لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر، بين جملتين ، فقد يكونان فعليتين أو اسميتين أو مختلفين قيل : إلا في التسوية ، فإنّه لا يذكر بعدها إلا الفعلية ، ولا يجوز : سواءٌ على أزيدٌ قائمٌ أمْ عمروٌ منطلقٌ " فهذا لا تقوله العرب ، وأجازه الأخفش قياساً على الفعلية "، وقال الشاطبي[٢] : "ويريد أن الهمزة المذكورة ، قد تحذف من اللفظ ، وهي مرادة في المعنى ، وذلك قليل في الكلام، إذا أمن اللبس بالخبر عندما تحذف ، والعرب قد تحذف الهمزة إذا دل عليها دليل مطلقاً ، وأنشد أبو الحسن في الكتاب لعمر بن أبي ربيعة :

لَعَمْـرُك مــا أدْرِي وإنْ كنــتُ داريــاً بســبعٍ رَمَـيْنَ الجَمْـرَ أم بَثمـانِ[٣]

التوضيح والتحليل :

ذكر المرادي، والشاطبي قول الأخفش في(أم) المتصلة ، وحذف الهمزة قبلها ، فأما المرادي فذكر للأخفش قولين ، الأول : أجاز الأخفش حذف الهمزة في الاختيار ، وإن لم يكن بعدها (أم)، ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة ، والقول الثاني : أجاز في (أم) المتصلة التي للتسوية أن يأتي بعدها جملة اسمية قياساً على الجملة الفعلية ، وقال المرادي :لا تقول العرب ذلك ، ويدل هذا أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .وأما الشاطبي فذكر إنشاد الأخفش في حذف الهمزة من الكلام ، فحذفت الهمزة من البيت السابق قبل كلمة(بسبعٍ) ، وقال الشاطبي : والعرب قد تحذف الهمزة إذا دل عليها دليل مطلقاً . وهذا يدل موافقته لقول الأخفش هنا .

١٥٨. القَوْلُ فِيْ (أو)

قال ابن مالك :

وَرُبَّمَــــا عَاقَبَـــتِ الْـــوَاوَ إذا لَـمْ يُلْـفِ ذُو النُّطْـقِ لِلَـبْسٍ مَنْفَذَا

قال المرادي[٤]: "إلى أن(أو) تأتي بمعنى(الواو) ذهب الأخفش ، والجرمي ، واستدلا بقوله تعالى:﴿ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[٥] أي ، ويزيدون ، وهو مذهب جماعة من الكوفيين " .

التوضيح والتحليل :

انفرد المرادي بذكر قول الأخفش في (أو) أنها تأتي بمعنى واو ، وذكر قول ابن مالك في مجيء (أو) بمعنى الواو ، فقال: " ذكر في التسهيل أن (أو) تُعاقب (الواو) في الإباحة

(١) توضيح المقاصد والمسالك ١٠٠٥/٢ .
(٢) المقاصد الشافية ١٠٨/٥-١٠٩ .
(٣) البيت من الطويل لعمر بن أبي ربيعة في الكتاب ١٧٥/٣ والمقتضب ٣٩٤/٣ ، وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٢٢/١١
(٤) توضيح المقاصد والمسالك ١٠١١/٢ .
(٥) سورة الصافات ١٤٧/٣٧ .

كثيراً، وفي عطف المصاحب والمؤكد قليلاً ، مثل الإباحة : جالس الحسن أو ابن سيرين"[١]. ولم يبد رأيه في هذه المسألة .

١٥٩. **القَوْلُ فِيْ العَطْفِ عَلَى الضّمِيرِ المَجْرُورِ**

قال ابن مالك :

وَعَـوْدُ خَـافِضٍ لَـدَى عِطْـفٍ عَلَـى ضَـمِيرِ خَفْـضٍ لازِمـاً قَـدْ جُعِـلَا

قال المرادي[٢] : "وذهب الكوفيون ، ويونس والأخفش إلى جواز العطف عليه بدون إعادة الخافض ، واختاره الشلوبين والمصنف" .

وقال ابن هشام[٣] : "ولا يكثر العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض حرفاً كان أو اسماً، وليس بلازم وفاقاً للأخفش والكوفيين بدليل قراءة ابن عباس ،والحسن وغيرهما:﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾[٤]" .

وقال ابن القيم الجوزية [٥] : "أكثر النحاة يشترطون في جواز العطف على الضمير المجرور المجرور
إعادة الخافض للمعطوف عليه سواء كان اسماً أو حرفاً ، وليس ذلك بلازم عند المصنف موافقة للأخفش لصحة النقل به دون ذلك نثراً ونظماً" .

وقال الشاطبي [٦] : "فهذا لازم إعادة الخافض عند هؤلاء وهم البصريون : ورأي الكوفيين الكوفيين أن ذلك غير لازم ، بل يجوز عندهم ألا يعاد الخافض فتقول : مررت بك وزيد ، وتبع الكوفيين يونس والأخفش.

التوضيح والتحليل :

ذكر المرادي ، وابن هشام ، وابن القيم الجوزية والشاطبي قول الأخفش في جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الخافض ، فأما المرادي فذكر قول الأخفش في جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الخافض ، ومعه أقوال النحاة في هذه المسألة ، فقال[٧] :" هذا هذا مذهب جمهور البصريين ، أن إعادته لازمة إلا في الضرورة ، وفي المسألة مذهب ثالث، وهو أنّه إذا أُكِّد الضمير جاز، نحو: "مررتُ بك أنت وزيدٍ ، وهو مذهب الجرمي والزيادي" . ولم يبد رأيه في هذه المسألة .

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ١٠١١/٢ .
(٢) توضيح المقاصد والمسالك ١٠٢٦/٢ .
(٣) أوضح المسالك ٣٣٣/٣ .
(٤) سورة النساء ١/٤ .
(٥) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ٦٣٨/٢ .
(٦) المقاصد الشافية ١٥٦/٥ .
(٧) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ١٠٢٦/٢-١٠٢٧ .

وأما ابن هشام فذكر قول الأخفش في جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الخافض، ولم يبد رأيه في هذه المسألة .

وأما ابن القيم الجوزية فذكر قول الأخفش في جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الخافض، ولم يبد رأيه في هذه المسألة .

وأما الشاطبي فذكر قول الأخفش في جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الخافض ، ثم قال الشاطبي(١) : "فلابد من القول بجوازه ، وإن كان أولى إعادة الخافض ، فالسماع هو المتبع" . هذا يدل على موافقته لقول الأخفش ولأقوال النحاة في هذه المسألة .

الراجح هنا جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الخافض لورود ذلك في كلام العرب ، وإن كان الأولى إعادته .

بَابُ الْبَدَلِ

١٦٠. الْقَوْلُ فِيْ تَسْمِيةِ الْبَدلِ

قال المرادي(٢) : "البدل هو اصطلاح البصريين ، وأما الكوفيون فقال الأخفش : يسمونه بالترجمة والتبيين ، وقال ابن كيسان : يسمونه بالتكرير" .

التوضيح والتحليل :

انفرد المرادي بذكر نقل الأخفش عن الكوفيين بتسمية البدل بالترجمة ، ولم يبد رأيه في المصطلحات السابقة من بينها ما نقل الأخفش عن الكوفيين .

١٦١. القَوْلُ فِيْ إِبْدَالِ الظَّاهِرِ مِنْ الضَمِيرِ الحَاضِرِ

قال ابن مالك :

وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرَ لا تُبْدِلْهُ إلّا مَا إحَاطَةً جَلا

أوِ اقْتَضَى بعضًا أوِ اشْتِمالا كأنَّكَ ابْتِهاجَكَ اسْتَمَالا

قال المرادي(٣) : "اعلم أنّه يجوز إبدال الظاهر من الظاهر ، وإبدال الظاهر من المضمر على تفصيل ، وهو أن الضمير إن كان لغائب أبدل منه الظاهر مطلقاً ، وإن كان لحاضر أبدل منه بدل البعض ، وبدل الاشتمال ، وأما بدل الكل ، فإما أن يفيد معنى الإحاطة كالتوكيد ، أو لا ، فإذا أفاد معنى الإحاطة جاز، نحو : جئتم صغيركم وكبيركم ، وقوله تعالى :﴿ تَكُونُ لَنا عِيداً لِأَوَّلِنا وَآخِرِنا﴾(٤) ، حيث جعل كلمة أولنا بدل من الضمير(نا) ، وإلا فمذاهب ، الأول :

---

(١) المقاصد الشافية ٥/١٦٠ .

(٢) توضيح المقاصد والمسالك ٢/١٠٣٦ .

(٣) توضيح المقاصد والمسالك ٢/١٠٤٤-١٠٤٦ .

(٤) سورة المائدة ٥/١١٤ .

المنع ، وهو قول جمهور البصريين ، والثاني : الجواز ، وهو قول الأخفش ، والكوفيين ، وسمع الكسائي إلى أبي عبد الله ، وقال :

بكُمْ قريشٍ كُفينا كلّ معضِلةٍ وأمّ نَهَجَ الْهُدَى مَن كَانَ ضِلّيلاَ[1]

وعندهم كلمة(قريش) بدل من الضمير(كم) ، والثالث : أنّه يجوز في الاستثناء نحو: ما ضربتُكُمْ إلا زيداً ، وهو قول قطرب" .

وقال ابن الوردي[2] : "ويبدل المضمر من المظهر ، والمظهر من المضمر ، إن كان لغائب ؛ فإن كان لمتكلم أو مخاطب فلا يبدل من ظاهر إلا في ثلاثة مواضع منها : أن يكون بدل كل يفيد الإحاطة غالباً ، فلو لم يفد إحاطة لم يجز إلا عند الأخفش ، وحمل عليه قوله تعالى:﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلى يَوْمِ الْقِيامَةِ لا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ﴾[3] فجعل (الذين) بدلاً من (كم) في كلمة يجمعنكم " .

وقال ابن هشام[4] : "يجوز إبدال الظاهر من المضمر في بدل كل مفيد للإحاطة ، نحو قوله تعالى:﴿ تَكُونُ لَنا عِيداً لِأَوَّلِنا وَآخِرِنا﴾[5] ، ويمتنع إن لم يفد خلافاً للأخفش ؛ فإنّه أجاز : رأيتُكَ زيداً ، ورأيتني عمراً " .

وقال الشاطبي[6]: "ذلك أنّه نص على أن الظاهر لا يبدل من ضمير الحاضر كان الحاضر متكلم أو مخاطباً إلا على ثلاثة ، أحدها : أن يكون البدل مفيد الإحاطة ، فلو لم يفد توكيد الإحاطة ، أجازه الأخفش بناء على السماع ، والقياس ، ومثال السماع البيت الذي ذكره المرادي، والقياس على البدل من الضمير الغائب" .

التوضيح والتحليل :

ذكر المرادي ، وابن الوردي ، وابن هشام والشاطبي قول الأخفش في جواز إبدال الظاهر من المضمر الحاضر ، نحو : قُمْت زيد ، ورأيتك زيداً ، فأما المرادي فذكر قول الأخفش في جواز إبدال الظاهر من المضمر الحاضر في البدل كل من كل ، إن لم يفد معني الإحاطة ، ذكر معه أقوال النحاة في ذلك ، ولم يبد رأيه في هذه المسألة .

---

(١) البيت من البسيط ، لم أقف على قائله ، وبلا نسبة في شرح التصريح على التوضيح ١٩٩/٢ وشرح شذور الذهب لابن هشام ٥٧٤ وتوضيح المقاصد والمسالك ١٠٤٦/٢ .
(٢) انظر: تحرير الخصاصة وفي تيسير الخلاصة ٢٥٥-٢٥٦ .
(٣) سورة الأنعام ١٢/٦.
(٤) انظر: أوضح المسالك ٣٤٤/٣ .
(٥) سورة المائدة ١١٤/٥.
(٦)انظر: المقاصد الشافية ٢١٠/٥-٢١١ .

وأما ابن الوردي فذكر قول الأخفش في جواز إبدال الظاهر من المضمر الحاضر ، وإن لم يفد الإحاطة ، وذكر قول النحاة في ذلك ، وهو أنّه يجوز عندهم الإبدال الظاهر من المضمر الحاضر ، إذا أفاد الإحاطة ، ولم يبد رأيه في هذه المسألة .

وأما ابن هشام فذكر قول الأخفش في جواز إبدال الظاهر من المضمر الحاضر ، وإن لم يفد الإحاطة ، وقال ابن هشام : ويمنع إن لم يفد خلافاً للأخفش ، وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

وأما الشاطبي فذكر قول الأخفش في جواز إبدال الظاهر من المضمر الحاضر ، وإن لم يفد الإحاطة ، ثم قال الشاطبي(١) : "أجازه الأخفش بناء على القياس والسماع ، والجواب أن ما ذكر من السماع محتمل نادر ، والنوادر لا يبنى عليها حكم مع إمكان تأويلها " . هذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

بَابُ النِّدَاءِ

١٦٢. القَوْلُ فِيْ أَحْرفِ النِدَاءِ

قال ابن مالك :

وَلِلْمُنَادَى النَّاءِ أَوْ كَالنَّاءِ يَا وَأَيْ وَآ كَذا أَيَا ثُمَّ هَيَا

قال المرادي(٢) : "النداء : دعاء بحروف مخصوصة ، وهي: يا، وأي، وأَيَا، وهيا، والهمزة، ووا في الندبة ، وزاد الكوفيون: آ، وآيْ بالمد. قال في شرح التسهيل : لم يذكر (آ) و(آي) بالمد إلا الكوفيون رووهما عن العرب الذين يثقون بعربيتهم ، ورواية العدل مقبولة ، وقلت : وذكر غيره أن الأخفش حكى (آ) في الكبير ، جعلها ابن عصفور للقريب كالهمزة ".

وقال الشاطبي(٣) :"و(آ) بما نقله المصنف عن الكوفيين ، واعتمد عليه ؛ لأن الثقات رووه عن العرب ، ورواية العدل مقبولة ، وحكى ذلك أيضاً عن الأخفش ، وذكره ابن الأنباري في كتابه الزاهر " .

التوضيح والتحليل :

ذكر المرادي والشاطبي قول الأخفش في أحرف النداء ، فأما المرادي فذكر قول الأخفش في حرف للنداء، وهو(آ) ، حيث ذكره في كتابه الكبير ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة . وأما الشاطبي فذكر ما حكي عن الأخفش أنّه عدّ حرف(آ) من أحرف النداء ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

---

(١) انظر: المقاصد الشافية ٥/٢٠١-٢١٢ .
(٢) توضيح المقاصد والمسالك ٢/١٠٥١-١٠٥٢ .
(٣) المقاصد الشافية ٥/٢٣٥ .

١٦٣. القَوْلُ فِيْ العَدَدَ المُنَادَى

قال ابن مالك :

وَالمُفْـــرَدَ المَنْكُـــورَ وَالْمُضَـــافَا   وَشِــبْهَهُ انْصِــبْ عَادِمــاً خَلافَــا

قال المرادي[١] : "المفرد المنكور ، يعني : الذي لم يقصد به معين ، نحو قول الأعمى : يا رجلاً خذْ بيدي ، والمضاف ، نحو : يا غلامَ زيدٍ ، والمشبه بالمضاف ، ويسمى المطول والممطول ، وهو طول بعمل أو عطف ، نحو : يا عظيماً فضله ، ويا ثلاثةً وثلاثين ، أي : اسم رجل ، فلو ناديت جماعة هذه عدتهم : ثلاثة وثلاثون فيمن قال : والحارثُ والثلاثين ، فيمن قال: والحارثَ ، وفصل الأخفش فقال: إن أريد بذلك جماعة مبلغها هذا العدد فلا يجوز إلا نصب الاسمين ؛ لأنهما إذ ذاك وقعا على مسمى واحد ، وإن كان الثلاثة على حدة ، والثلاثون على حدة ، حكم لهما بحكم المعطوف والمعطوف عليه" .

التوضيح والتحليل :

انفرد المرادي بذكر قول الأخفش في العدد بعد المنادي ، وهو إذا كان العدد المراد به جماعة معينة فلا يجوز عنده إلا نصب الاسمين ، إن كان العدد المفرد على حدة ، والعدد الذي بعده على حده ، حكم لهما بحكم المعطوف والمعطوف عليه ، ولم يبد رأيه في هذه المسألة .

١٦٤. الْقَوْلُ فِيْ إِعْرابِ (ابْنِ) بَعدَ الْمُنادَى

قال ابن مالك :

والضَّــمُّ إنْ لَــمْ يَــلِ الابْــنُ عَلَمَــا   أو يَــلِ الابْــنَ عَلَــمٌ قَــدْ حُتِمَــا

قال المرادي[٢] : "وحكى الأخفش عن بعض العرب ضم نون (ابن) ، فتقول : يا زيدُ بنُ عمرو ، بضم النون اتباعاً لضمة الدال" .

والشاطبي[٣] :"روى الأخفش عن بعض العرب ، ضم نون (ابن) ، فتقول : يا زيدُ بنُ عمرو، وهو نظير قراءة من قرأ : الحمدُ لله ، بضم لام لله" .

التوضيح والتحليل :

ذكر المرادي والشاطبي قول الأخفش في ضم النون في(ابن) إذا جاءت بعد منادي مبني على الضم ، لتأثر نون كلمة (ابن) بدال كلمة (زيد) ، والأصل في نون (ابن) النصب ، ولم يبديا رأيهما في قول الأخفش في هذه المسألة .

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ٢/١٠٦١-١٠٦٢ .
(٢) توضيح المقاصد والمسالك ٢/١٠٦٦ .
(٣) المقاصد الشافية ٥/٢٧٧.

فَصْلٌ فِيْ تَابِعِ المُنَادَى

١٦٥. القَوْلُ فِيْ عَطْفِ النَكِرةِ عَلَى اسْمِ العَلَمِ

قال ابن مالك :

وَمَـا سِـوَاهُ ارْفَـعْ أوِ انْصَـبْ وَاجْعَـلَا　　　كَمُسْـــــتَقِلٍّ نَسَـــــقاً وَبَـــــدَلا

قال المرادي[١] : "يعني: أن حكم النسق والبدل في الإتباع حكمهما في الاستقلال ، ولا فرق في ذلك بين الواقع بعد مضموم ، والواقع بعد منصوب ، فما كان منهما مفرداً غير معين أو مضافا أو مطولاً نصب نحو: يا زيد رجلاً صالحاً ، و يا زيد وغلاماً ، ويا زيد خيراً من عمرو ، ويا زيد وخيراً من عمرو ، وما كان منهما مفرداً علماً أو معيناً ، بُني على الضم نحو: يا زيد وعمرو ، ويا زيد ورجل ، وذهب الأخفش وخطاب إلى أنَه لا يجوز عطف النكرة المقبل عليها العلم ، فلا يجوز: يا زيدٌ ورجلٌ" .

التوضيح والتحليل :

انفرد المرادي بذكر قول الأخفش في عطف النكرة على اسم علم ، وهو لا يجوز هذا عند الأخفش ، ولم يبد رأيه في هذه المسألة .

١٦٦.القَوْلُ فِيْ العَطْفِ عَلَى النَكِرةِ المَقْصُودةِ

قال ابن مالك :

وَإنْ يَكُـنْ مَصْـحُوبَ ألْ مَـا نُسِـقَا　　　ففِيـــهِ وَجْهَـــانِ وَرَفْـــعٌ يُنْتَقَـــى

قال المرادي[٢]: "إذا كان المنسوق مقرونا بأل ، جاز فيه وجهان: الرفع والنصب نحو: يا زيدُ والحارثُ أو الحارثَ ، والوجهان مجمع على جوازهما إلا فيما عطف على نكرة مقصودة نحو: يا رجلُ والغلامُ ، فلا يجوز فيه على مذهب الأخفش من تبعه إلا الرفع ".

وقال الشاطبي[٣] : "يعني أن ما عطف على المنادى المضموم عطف النسق ، وكان فيه ألف واللام ، ففيه وجهان : النصب والرفع نحو : يا زيد والرجلُ أو الرجلَ ، وأما المختار منهما، فاختلفوا فيه على أربعة أقوال : أحدها : الرفع مطلقاً ، وهو مذهب سيبويه والخليل ، وابن مالك، والثاني : المختار النصب مطلقاً ، وهو مذهب يونس والجرمي ، والثالث : التفرقة ، فإن كان المنادى نكرة مقبلاً عليها فليس إلا الرفع ، وإن كان على غير ذلك ، فكما قال الخليل ،وهو مذهب الأخفش ، والرابع : إن كان معرفة كما قال الخليل ، وإذا كان نكرة كما قال الجرمي ، و مذهب المبرد" .

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ١٠٧٣/٢-١٠٧٤ .
(٢) توضيح المقاصد والمسالك ١٠٧٤/٢-١٠٧٥ .
(٣) المقاصد الشافية ٣٠٧/٥-٣٠٨ .

التوضيح والتحليل :

ذكر المرادي ، والشاطبي قول الأخفش في العطف على النكرة المقصودة ، فأما المرادي فذكر قول الأخفش في العطف على النكرة المقصودة ، وهو عند الأخفش لا يجوز إلا الرفع ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش .

وأما الشاطبي فذكر قول الأخفش في العطف على النكرة ، وهو لا يجيز فيها إلا الرفع ، وأما العطف على غير النكرة المقصودة ، عند الأخفش نفس مذهب الخليل ، وهو الرفع مطلقاً ، وهو نفس مذهب ابن مالك ، ثم قال الشاطبي(١) : " فإذا كان يحكي عن العرب أن الأكثر هو الرفع ، وإن النصب ليس في كثرة الرفع ، كان اختياره أولى ، ولذلك اختاره الناظم ؛ لأنّه منقاد للسماع في قياساته ، ومذاهبه، وهو الصواب" . وهذا يدل على موافقته لقول الأخفش .

١٦٧. القَوْلُ فِيْ (أَيّها) وَالاسْمِ بَعْدَها

قال ابن مالك :

وَأَيُّهَــا مَصْحُوبَ أَلْ بَعــدُ صِــفَهْ   يَلْـزَمُ بِـالرَّفْعِ لَـدَى ذِيْ المَعْرِفَـهْ

وَأَيٌّ هـــذَا أَيُّهَـــا الَّـــذِيْ وَرَدْ   وَوَصْــفُ أيٍّ بِسِــوَى هـذَا يُـرَدْ

قال المرادي(٢) : "ذهب الأخفش في أحد قوليه إلى أن المرفوع بعد(أي) خبر لمبتدأ محذوف ، وأي موصولة بالجملة" .

وقال الشاطبي(٣) : "ولا أعلم خلافاً في صحة قولك : يا أيُّها الرجلُ ، وأنّ صفة (أيّ) لا يجوز تركها ، وأما المختلف فيه منها ، فكونه صفة ، أما كونه صفة ، فالخلاف فيه من موضعين ، وأحدهما : أن الجمهور ينفون عنه كونه صفة ، إذا ليست (أي) عندهم موصولة ، وإنما هي اسم تام مبهم يتوصل به إلى النداء ذي الألف واللام ، وذهب الأخفش إلى إجازة كونها موصولة ، وأن ما بعدها صلة لها ، لكن حُذف المبتدأ منها ، وبقي الخبر ، والتقدير : يا أيّها هو الرجل ، كأنّه : يا الذي هو الرجل ، ولا يتكلم به" .

التوضيح والتحليل :

ذكر المرادي والشاطبي قول الأخفش في(أيها) ، والاسم الذي بعدها ، فأما المرادي فذكر قول الأخفش ، وهي عنده موصولة ، وما بعدها خبر لمبتدأ محذوف ، ثم قال(٤): " ورد بأنّه لو كان كذلك لجاز ظهور المبتدأ ، بل كان أولى ، ولجاز وصلها بالفعلية والظرف" . هذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

(١) المقاصد الشافية ٣٠٩/٥ .
(٢) توضيح المقاصد والمسالك ١٠٧٨/٢.
(٣) المقاصد الشافية ٣١١/٥-٣١٢.
(٤) توضيح المقاصد والمسالك ١٠٧٨/٢.

وأما الشاطبي فذكر قول الأخفش ، وهي عنده موصولة ، وما بعدها خبر لمبتدأ محذوف ، ثم قال الشاطبي[1] : "ورد عليه بأمور: أحدها : أنّه يلزمه النصب ؛ لأنه منادى مطوّل ، وقالوا : وهذا لا يلزم ؛ لأن الصلة لا موضع لها من الإعراب ، وإنما يطول الاسم بالمعمول ، والثاني: أنّه لو جاز كونها موصولة لجاز أن ظهور المبتدأ ، ولكان أولى من الحذف ؛ لأن كمال الصلة أولى من اختصارها ؛ فإن لم يفعلوا قط دليل على أنها غير ما قال" . وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة . الراجح هنا اعتبار (أي) اسم تام مبهم ، وليست موصولة .

فَصْلُ المُنَادَى المُضَافِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِمِ

١٦٨. المُنَادَى المُضَافِ إِلَى اليَاءِ المُتَكَلِم المَحْذُوفَةَ

قال ابن مالك :

وَاجْعَلْ مُنَادًى صَحَّ إنْ يُضِفْ لِيَا   كعَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عبْدا عَبْدِيَا

قال المرادي[2] : "حكم المنادى المضاف إلى الياء ، إذا كان معتل الآخر في النداء، كحكمه في غير النداء ، وقد تقدم ، فاحترز عنه بقوله : صح ، وأما الصحيح الآخر: فيجوز فيه في النداء ستة أوجه ، وقد أشار في النظم إلى خمسة ، والسادس: أن يضم اكتفاء بنية الإضافة نحو: يا عبدُ ، وأفصحها حذف الياء وإبقاء الكسرة ، ثم إثبات الياء ساكنة ومتحركة ، ثم قلبها ألفاً ، ثم حذف الألف وإبقاء الفتحة ، وأقلها الضم ، نقل عن الأكثرين منع الألف اكتفاء بالفتحة نحو: يا عبدَ، وأجازه الأخفش والفارسي والمازني " .

وقال ابن هشام[3] : وأجاز الأخفش حذف الألف والاجتزاء بالفتحة ، كقوله :

فلَسْتُ بمُدْرِكٍ مَا فَاتَ مِنِّي   بِلَهْفَ، وَلَا بلَيْتَ، وَلَا لَوَ انِّي[4]

أصله : بقولي : يا لهفا " .

التوضيح والتحليل :

ذكر المرادي، وابن هشام قول الأخفش في جواز حذف الألف في المنادى الصحيح الآخر المضاف إلى الياء المتكلم المحذوفة ، والاكتفاء بالفتحة ، فأما المرادي فلم يبد رأيه في هذه المسألة، وكذلك ابن هشام ذكر قول الأخفش ، ولم يبد رأيه .

---

(١) انظر: المقاصد الشافية ٣١٢/٥.
(٢) توضيح المقاصد والمسالك ١٠٨٣/٢-١٠٨٤ .
(٣) أوضح المسالك ٣٣/٤-٣٤ .
(٤) البيت من الوافر، لم أقف على قائله ، وبلا نسبة في الخصائص ١٣٧/٣ ولسان العرب ٣٢١/٩ .

١٦٩. القَوْلُ فِيْ (يَا ابْنَ أَمَّ يَا ابْنَ عَمَّ)

قال ابن مالك :

وَفَـتْحٌ أوْ كَسْـرٌ وَحَـذْفُ الْيَـا اسْـتَمَرْ   فِيْ يَـا ابْنَ أَمَّ يَـا ابْنَ عَـمَّ لا مَفَـرْ

قال المرادي[(١)]: " إذا نودي المضاف إلى المضاف إلى الياء ، كان حكم الياء معه كحكمها في غير النداء ، نحو : يا ابن أخي إلا (ابن أُمّ وابن عَمّ) ، فأنهما لما كثر استعمالهما في النداء خصا بالتخفيف، و يقال: يا ابن أُمَّ ، فتح الميم وكسرها ، أما الفتح، ففيه قولان : أحدهما: أن الأصل (أُمَّا وعمَّا) بقلب الياء ألفا ، فحذفت الألف وبقيت الفتحة دليلاً عليها ، والثاني: أنّهما جعلا اسماً واحداً مركباً ، وبني على الفتح ، والأول قول الكسائي، والفراء، وأبي عبيدة وحكي عن الأخفش، والثاني قيل: هو مذهب سيبويه والبصريين" .

التوضيح والتحليل :

انفرد المرادي بذكر قول الأخفش في (يَا ابْنَ أَمَّ ويَا ابْنَ عَمَّ) في حالة الفتح ، فهما عنده في الأصل (أُمَّا وعمَّا) بقلب الياء ألف، وحذفت الألف ، وبقيت الفتحة دليلاً عليها ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

بَابُ النُّدْبَةِ

١٧٠.القَوْلُ فِيْ النُدْبَةِ

قال ابن مالك :

مَـا لِلْمُنَـادَى اجْعَـلْ لِمَنْـدُوبٍ وَمَـا   نُكِّـرَ لَـمْ يُنْـدَبْ وَلا مَـا أُبْهِمَـا

قال الشاطبي[(٢)] :" قال الأخفش : الندبة لا تعرفها العرب ، أو لا يعرفها أكثر العرب ، إنما هي من كلام النساء" .

التوضيح والتحليل :

انفرد الشاطبي بذكر قول الأخفش في الندبة في تعريف الندبة ، وهي عنده لا تعرفها العرب ، أو أكثر العرب ، وهي أنها من كلام النساء ، ولم يبد رأيه في تعريف الأخفش للندبة ، وقد عرف الشاطبي الندبة ، فقال[(٣)] : "الندبة: هي الاستصراخ بالمفقود ، أو ما أُقيم مُقامه، وعلى جهة التفجع أو التوجع ، لا لأن يُجيب" .

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ١٠٨٧/٢ .
(٢) المقاصد الشافية ٣٨٠/٥-٣٨١.
(٣) المقاصد الشافية ٣٧٦/٥ .

بَابُ أَسْمَاءِ الأَفْعَالِ وَالأَصْوَاتِ

١٧١. القَوْلُ فِيْ أَسْمَاءِ الأَفْعَالِ

قال المرادي[١]: "الكلام على أسماء الأفعال يحتاج إلى مقدمة تشمل ثلاث مسائل: الأولى: مذهب جمهور البصريين أنّها أسماء ، وقال بعض البصريين : أفعال استعملت استعمال الأسماء، وذهب الكوفيون إلى أنّها أفعال حقيقية ، والصحيح أنّها أسماء لقبولها بعض علامات الأسماء كالتنوين والتصريف ، ولعدم قبولها علامات الأفعال ، ولورودها على أوزان تخالف أوزان الأفعال . والثانية : اختلف القائلون باسميتها في مدلولها ، فقيل: مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان ، بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان ، وقيل : مدلولها المصادر إلا أنّها دخلها معنى الأمر ، ومعنى الوقوع بالمشاهدة . ودلالة الحال في غير الأمر فتبعه الزمان، وقيل: إنّها دالة على ما يدل عليه الأفعال من الحدث والزمان ، إلا أن دلالتها على الزمان بالوضع لا بالصيغة ، قيل : وهو ظاهر مذهب سيبويه ، وأبي علي وجماعة ، فهذه ثلاثة مذاهب ، فصَهْ مثلاً على الأول اسم للفظ اسكت ، وعلى الثاني اسم لقولك : سكوتاً ، وعلى الثالث اسم لمعنى الفعل ، إلا أن دلالة الفعل على الزمان بالصيغة ، ودلالتها على الزمان بالوضع . والثالثة : ذهب كثير منهم : الأخفش إلى أن أسماء الأفعال لا موضع لا من الإعراب، وهو مذهب المصنف ، ونسبه بعضهم إلى الجمهور، وذهب المازني ومن وافقه إلى أنها في موضع نصب ، ونقل عن سيبويه وعن الفارسي القولان ، وذهب بعض النحويين إلى أنها في موضع رفع بالابتداء ، وأغنى مرفوعها عن الخبر ، كما أغنى في: أقائم الزيدان" .

التوضيح والتحليل :

انفرد المرادي بذكر قول الأخفش في أسماء الأفعال بأنها لا محل لها من الإعراب ، وذكر معه أقوال النحاة فيها ، وكذلك وضّح بعض المسائل التي تتعلق بأسماء الأفعال قبل البدء بشرح أبيات ابن مالك التي تتحدث عن أسماء الأفعال ، ولم يبد رأيه في هذه المسألة .

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ١١٥٩/٣ .

١٧٢. اسْمُ الفِعْلِ الّذي لَيْسَ أَصْلَه ظَرْفاً وَلَا حَرف جَر وَمَجْرُوره

قال ابن مالك :

مَـا نَـابَ عَـنْ فِعْـلٍ كَشَـتَّانَ وَصَـهْ   هُـوَ اسْـمُ فِعْـلٍ وَكَـذَا أَوَّهْ وَمَـهْ

قال المرادي(١) : "اسم الفعل نوعان : أحدهما : ما كان في الأصل ظرفاً ومجروره أو حرف جر ومجروره ، والآخر: ما ليس كذلك ، وهو ضربان : ضرب مختلف في القياس عليه ، وضرب مقصور على السماع ، فالمختلف في قياسه ثلاثة أنواع ، منها : بناء فِعال من الثلاثي المجرد ، فذهب سيبويه والأخفش أنّه مقيس ، ومذهب المبرد أنّه لا يقاس عليه ، وبناء فَعلال من الرباعي أجازه الأخفش قياساً على ما سمع من قولهم : قَرْقار وعَرْعَار، ومذهب سيبويه أن ذلك لا يقاس عليه ،وهو الصحيح لقلته ، وأنكر المبرد سماع اسم الفعل من الرباعي، وذهب إلى أن : قرقار وعرعار، حكايتا صوت" .

التوضيح والتحليل :

انفرد المرادي بذكر قول الأخفش في اسم الفعل الذي ليس أصله ظرفاً ولا حرف جر ومجرورة ، فذكر المرادي قولي للأخفش في اسم الفعل ، وهما ، الأول : بناء فِعال من الثلاثي المجرد ، فهو مقيس عند الأخفش وسيبويه ، وعند المبرد غير مقيس ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش هنا ، والثاني : بناء اسم الفعل من الرباعي على وزن فَعْلَال ، أجازه الأخفش قياساً على ما سمع ، ومذهب سيبويه أن لا يقاس عليه ، وقال المرادي عن مذهب سيبويه : وهو الصحيح لقلته. وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

١٧٣. الْقَوْلُ فِيْ (بَلْه)

قال ابن مالك :

كَـــذَا رُوَيْـــدَ بَلْـــه نَاصِـــبَيْنِ   وَيَعْمَـــلاَنِ الْخَفْـــضَ مَصْـــدَرَيْنِ

قال المرادي(٢) : "وأما (بله) فيكون اسم فعل بمعنى دع ، وهو مبني ، نحو: بله زيداً ، وتكون مصدراً بمعنى ترك النائب عن اترك ، فتستعمل مضافة ، نحو: بله زيد ، وهو مضاف إلى المفعول ، فقيل : هي اسم فعل بمعنى اترك ، وقيل : بمعنى كيف ، وأنكر أبو علي الرفع بعدها ، وذهب بعض الكوفيين إلى أنها بمعنى غير، فمعنى: بله الأكف ، أي :غير الأكف، وذهب الأخفش إلى أنها حرف جر، وعدها الكوفيون والبغداديون من أدوات الاستثناء ، فأجازوا النصب بعدها على الاستثناء " .

---

(١) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١١٦٠

(٢) توضيح المقاصد والمسالك ٣/١١٦٧ .

التوضيح والتحليل :

انفرد المرادي بذكر قول الأخفش في(بَله) في هذا الباب ، فهي عنده حرف جر ، ذكر معه أقوال النحاة فيها ، وقال المرادي : (بله) تكون اسم فعل بمعنى دع ، وهو مبني ، وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

الراجح في(بله) أنها اسم فعل ؛ لأنها تنصب الاسم بعدها ، فهي تعمل عمل الفعل ، أنها بمعنى دع زيداً .

بَابُ إِعْرَابِ الفِعْلِ

١٧٤. القَوْلُ فِيْ (كَيْ)

قال ابن مالك :

وَبِلَـنْ انْصِـبْهُ وَكَـيْ كَـذَا بِـأَنْ لا بَعْدَ عِلْمٍ وَالّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنِ

قال المرادي(١) : " وأما (كي) فلفظ مشترك يكون اسماً مخففاً من كيف ، فيليها اسم ، أو فعل ماض أو مضارع مرفوع ، وتكون حرفاً جاراً للتعليل بمعنى اللام ، وحرفا مصدرياً ، فيتعين الأول في ثلاثة مواضع: أحدها : أن تدخل على (ما) الاستفهامية كقولهم : كيمه ، والثاني: أن تدخل على (ما) المصدرية ، نحو : كيما يلعب ويجري ، والثالث: أن تقع اللام بعدها ، فهي هنا حرف جر واللام تأكيد لها ، وأن مضمرة بعدها ، ولا يجوز كونها مصدرية لفصل اللام ، وهذا التركيب نادر ، ويتعين الثاني إذا وقعت بعد اللام ، ولم تقع أن بعدها ، نحو : جئت لكي أقرأ . ولا يجوز أن تكون حرف جر ؛ لدخول حرف الجر عليها ، فإن وقع بعدها (أن) ولا يكون ذلك إلا في الضرورة ، كقوله:

أَرَدْتَ لِكَيْمَـا أن تَطِيـرَ بِقِرْبَتِـي فَتَتْرُكَهـا شَـنّاً بِبَيْـداءَ بِلْقَـعِ(٢)

ترجح كونها حرف جر مؤكدة للام ، ويحتمل أن تكون مصدرية مؤكدة بأن. وإنما يترجح كونها جارة لأوجه : أحدها : أن (أن) أم الباب ، فلو جعلت مؤكدة لكي لكانت كي هي الناصبة ، والثاني : أن ما كان أصلاً في بابه لا يجعل مؤكدا لغيره، والثالث: أن (أن) وليَت الفعل فترجح أن تكون العاملة ، ويجوز الأمران في نحو : جئت كي تفعل ، فإن جعلت جارة كانت (أن) مقدرة بعدها ، وإن جعلت ناصبة كانت اللام مقدرة قبلها . وقال المرادي : ما ذكرته من أن (كي) تكون حرف جر ومصدرية ، هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنها ، ناصبة للفعل دائماً ، وتأولوا : كيمه ،على تقدير : كي تفعل ماذا ، وذهب قوم إلى أنها حرف جر دائماً ، ونقل عن الأخفش ".

---

(١) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ١٢٢٩/٣-١٢٣٢ .

(٢) البيت من الطويل ، لم أقف على قائله ، وبلا نسبة في الانصاف في مسائل الخلاف ٢٧٣/٢ وشرح الكافية الشافية ١٥٣٣/٣ وشرح الأشموني ١٨٢/٣ .

التوضيح والتحليل :

انفرد المرادي بذكر قول الأخفش في أن (كي) عنده تكون حرف جر دائماً ، وذكر المرادي الحالات التي تجيء عليها (كي) ، وقال المرادي : ولا تكون حرف جر لدخول حرف الجر عليها، وهذا يدل على أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

١٧٥. القَوْلُ فِيْ (أَنْ) الناصبة للفعلِ المُضَارِعِ

قال ابن مالك :

وَبِلَــنْ انْصِــبْهُ وَكَــيْ كَــذَا بِــأَنْ لا بَعْدَ عِلْـمٍ وَالّتِـي مِـنْ بَعْدِ ظَـنِ

فَانْصِـبْ بِهَـا وَالرَّفْـعَ صَـحِّحْ وَاعْتَقِـدْ تَخْفِيفَهَــا مِــنْ أَنَّ فَهْــوَ مُطَّــرِدْ

قال المرادي[١] : "وإن كان العامل فيها غير العلم والظن ، وجب أن تكون ناصبة للفعل، نحو: أريدُ أن تفعل ، أجاز سيبويه والأخفش إجراءها بعد الخوف مجراها بعد العلم ؛ لتيقن المخوف نحو: خفت أن لا تفعلُ ، أو خشيت أنْ تقومُ ، بالرفع ، ومنع ذلك المبرد" . وقال المرادي[٢]: "أجاز الأخفش أن تعمل وهي زائدة ، واستدل بالسماع كقوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾[٣] وبالقياس على حرف الجر الزائد" .

التوضيح والتحليل :

انفرد المرادي بذكر قولي الأخفش في (أن) الناصبة للفعل المضارع ، الأول: أجاز الأخفش إجراءها بعد الخوف مجراها بعد العلم ، وذكر معه قول المبرد في هذه المسألة ، وهو المنع ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش هنا ، وأما القول الثاني: فهو أنّه أجاز الأخفش أن تعمل أن وهي زائدة ، وقال المرادي عن هذا القول[٤]: "ولا حجة في ذلك ؛ لأنها في الآية ونحوها مصدرية دخلت بعد (ما لنا) لتأوله بما منعنا ، والفرق بينها وبين حرف الجر أن اختصاص باقٍ مع الزيادة بخلاف (أن) فإنها قد وليها الاسم في: كأن ظبية". وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك٣/١٢٣٦ .
(٢) توضيح المقاصد والمسالك ٣/١٢٣٧ .
(٣) سورة البقرة ٢/٢٤٦ .
(٤) توضيح المقاصد والمسالك ٣/١٢٣٧ .

١٧٦. القَوْلُ فِيْ (حَتَّى)

قال ابن مالك :

وَتِلْـوَ حَتَّـى حَـالاً أوْ مُـؤَوَّلاَ بِـهِ   ارْفَعَـنَّ وانْصِـبِ الْمُسْـتَقْبَلا

قال المرادي[١] : "مثال الحال قولهم : سألت عنك حتى لا أحتاجُ إلى سؤال ، ومثال المؤول بالحال ، كقراءة نافع : ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ﴾[٢] ، والمراد بالمؤول بالحال : أن يكون الفعل قد وقع ، فيقدر اتصافه بالدخول فيه فيرفع ؛ لأنّه حال بالنسبة إلى تلك الحال ، وقوله: وانصب المستقبلا ، يعني : حقيقة أو بتأويل ، فالمستقبل حقيقة نحو: لأسيرنَّ حتى أدخلَ المدينة ، والمؤول ، كقراءة غير نافع : ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ ، والمراد به أن يكون الفعل قد وقع ، فيقدر المخبر به اتصافه بالعزم فينصب ؛ لأنّه مستقبل بالنسبة إلى تلك الحال . وقال المرادي : قد فهم مما ذكر أن الرفع يمتنع في نحو: كان سيري حتى أدخلَها ، إذا جعلت ناقصة؛ لأنّه لو رفع لكانت حتى ابتدائية ، فتبقى كان بلا خبر ، وفي نحو: سرت حتى تطلعَ الشمس ، لانتفاء السببية خلافاً للكوفيين ، وفي نحو: ما سرت أو أسرت حتى تدخلَ المدينة ، مما يدل على حدث غير واجب ؛ لأنّه لو رفع لزم أن يكون مستأنفاً مقطوعاً بوقوعه ، وما قبلها سبب له، وذلك لا يصح ؛ لأن ما قبلها منفي في : ما سرت ، ومشكوك في وقوعه في : أسرت ، فيلزم وقوع المسبب مع نفي السبب أو الشك فيه ، وأجاز الأخفش الرفع في نحو : ما سرت حتى أدخلُ المدينة ، فقيل : هي مسألة خلاف بينه وبين سيبويه ، وقيل : إنما أجازه على أن يكون أصل الكلام واجباً ، ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره ، فنفيت أن يكون سير كان عنه دخول" .

وقال المرادي[٣] : ذهب أبو الحسن إلى أن (حتى) إذا كانت بمعنى الفاء ، فهي عاطفة وتعطف الفعل على الفعل ، وذلك إذا دخلت على الماضي أو المستقبل على جهة السبب نحو: ضربتُ زيداً حتى بكى ، ولأضربنه حتى يبكي ، ومذهب الجمهور أنّها ابتدائية كما سبق ؛ لأنها إنما تعطف المفردات ، وثمرة الخلاف أن الأخفش يجيز الرفع في يبكي على العطف، والجمهور لا يجيزون فيه إلا النصب" .

وقال الشاطبي[٤] : "فإن كانت لا تقتضي وقوعه فلا بد من نصب ما بعد (حتى) نحو قولك : ما سرت حتى أدخلَها ، وهل سرت حتى تدخلَها ؟ لأن ما قبلها لا يقتضي وقوع الفعل ، وما بعد (حتى)لا يكون في الرفع إلا مسبباً عما قبلها ، فلا يصح الرفع ، لأن عدم السير غير

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ١٢٥٠/٣-١٢٥١ .

(٢) سورة البقرة ٢١٤/٢ .

(٣) توضيح المقاصد والمسالك ١٢٥١/٣-١٢٥٢ .

(٤) المقاصد الشافية ٤١/٦.

سبب للدخول ، فلا يصح إلا النصب ، بمعنى ما سار إلى هذه الغاية ، وقد أجاز الأخفش هنا الرفع قياساً منه قولك : ما تأتينا فتحدثنا ، فإن ما قبل (الفاء) مثل ما قبل (حتى) في أنهما سبب فيما بعدها ، وأنت تجيز الوجهين مع (الفاء) فكذلك مع (حتى)" .

التوضيح والتحليل :

ذكر المرادي ، والشاطبي قول الأخفش في (حتى) ، فأما المرادي ذكر للأخفش قولين في (حتى)، القول الأول : جواز الرفع عنده في نحو : ما سرت حتى أدخلُ المدينة ، وقال المرادي : وقد فهم مما ذكر أن الرفع يمتنع في الحالة التي أجاز فيها الأخفش الرفع ، وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة ، والقول الثاني : إذا كانت (حتى) بمعنى الفاء ، فهي عاطفة ، تعطف الفعل على الفعل ، إذا دخلت على الماضي أو المستقبل ، وذكر معه قول الجمهور ، وهي عندهم ابتدائية ، والأخفش يجيز الرفع في العطف ، والجمهور يجيزون النصب فقط ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

وأما الشاطبي فذكر قول الأخفش في جواز الرفع في نحو : ما سرت حتى أدخلُها ، وقال الشاطبي : فإن كانت لا تقتضي وقوعه فلا بد من نصب ما بعد (حتى) نحو قولك : ما سرت حتى أدخلَها . وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

١٧٧. القَوْلُ فِيْ حذف (أن) النَاصِبةِ

قال ابن مالك :

وَشَـذَّ حَـذْفُ أنْ وَنَصْـبٌ فِـي سِـوَى مَـا مَـرَّ فاقْبَـلْ مِنْـهُ مَـا عَدْلٌ رَوَى

قال المرادي[١] : " قد يفهم من قوله : وشذ حذف أن ونصب ، أن حذفها ورفع الفعل ليس بشاذ ، وهذا مذهب أبي الحسن ، أجاز حذف (أن) ورفع الفعل دون نصبه ، وجعل منه قوله تعالى : ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ﴾[٢] ، وذهب قوم إلى أن حذف(أن) مقصور على السماع مطلقاً ، فلا ينصب ولا يرفع بعد الحذف إلا ما سمع ، وإليه ذهب متأخرو المغاربة ، قيل: وهو الصحيح".

التوضيح والتحليل :

انفرد المرادي بذكر قول الأخفش في جواز حذف (أن) الناصية ، ورفع الفعل بعدها ، وليس نصبه ،وذكر معه أقوال النحاة ، وقال المرادي[٣]: والصحيح قصره على السماع ، لقلته".وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

(١) توضيح المقاصد والمسالك ١٢٦٤/٣ .
(٢) سورة الزمر ٦٤/٣٩ .
(٣) توضيح المقاصد والمسالك ١٢٦٤/٣.

بَابُ عَوَامِلِ الجَزْمِ

١٧٨. القَوْلُ فِيْ إِهْمَالِ (لَمْ)

قال ابن مالك :

بِـــلَا وَلَامٍ طَالِبـــاً ضَــعْ جَزْمَـــا   فِـــي الْفِعــلِ هكَــذَا بِلَــمْ وَلَمَّــا

قال المرادي[١] : "وأما (لم) و(لما) أختها ، فينفيان المضارع ، ويصرفان معناه إلى المضي وفاقا للمبرد وأكثر المتأخرين ، ويختلفان في أمور ، منها : أن (لم) قد تلغى فلا يجزم بها ، قال في التسهيل: حملا على (لا) وفي شرح الكافية : حمل على (ما) وهو أحسن ؛ لأن (ما) ينفى بها الماضي كثيراً، بخلاف (لا)، أنشد الأخفش على إهمالها :

لَــوْلَا فَــوارسُ مــن نُعْــم وأُسْــرَتُهُمْ   يَوْمَ الصُّلَيْفاء لم يُوفُونَ بالجار[٢]

فإن قلت : فهل إهمال (لم) ضرورة أو لغة؟ قلت: نص بعض النحويين على أنّه ضرورة ، وقال في الكافية : وشذ ، وفي التسهيل : وقد لا يجزم بها فلم يخصه بالضرورة ، وصرح في أول شرح التسهيل بأن الرفع لغة قوم".

التوضيح والتحليل :

انفرد المرادي بذكر إنشاد الأخفش في عدم إعمال (لم) في جزم الفعل المضارع ، وقال المرادي ، وتختلف (لم) عن (لما) في أمور ،منها : أنها قد تلغى فلا يجزم بها ، وهذا يدل على موافقته لإنشاد الأخفش في هذه المسألة .

١٧٩. القَوْلُ فِيْ (مَهْمَا)

قال ابن مالك :

واجْــزِمْ بــإِنْ ومَــنْ وَمَــا وَمَهْمَــا   أيٍّ متـــى أيـــانَ أيـــنَ إذْمَـــا

قال المرادي[٣] : " واختلف في (مَهْمَا) فقيل: إنها بسيطة ، وإنها فعلى ، ألفها ، إما للتأنيث وإما للإلحاق ، وزال التنوين للبناء ، فهي على هذا من باب سلس ، وقال ابن إياز[٤] : لو قيل : إنها مفعل تحامياً لذلك ، لم أرَ به بأسا . وقال الخليل : مركبة من ماما الأولى للجزاء ، والثانية التي تزاد بعد الجزاء ، فأبدلوا من ألف الأولى هاء كراهة التكرير . وقال الأخفش والزجاج ومن وافقهما: مركبة من مَهْ بمعنى اكفف ، وما الشرطية ، وأجازه سيبويه" .

---

(١) انظر : توضيح المقاصد والمسالك ١٢٧٠/٣-١٢٧٣ .

(٢) البيت من البسيط ، لم أقف على قائله ، وبلا نسبة في لسان العرب ١٩٨/٩ وتاج العروس ٣٥/٢٤ والجنى الداني ٢٦٦ وهمع الهوامع ٥٤٣/٢ .

(٣) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ١٢٧٥/٣ .

(٤) الْحُسَيْن بن بدر بن إياز بن عبد الله أَبُو مُحَمَّد ، الْعَلامَة جمال الدّين ، كَذَا سَاق نسبه ابْن رَافع فِي تَارِيخ بَغْدَاد، وَقَالَ: كَانَ أوحد زَمَانه فِي النَّحْو والتصريف . انظر : بغية الوعاة ٥٣٢/١.

التوضيح والتحليل:

انفرد المرادي بذكر قول الأخفش في(مَهْما) وهي عنده مركبة من مَهْ بمعنى اكفف ، وما الشرطية ، وذكر معه أقول النحاة فيها ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

١٨٠. القَوْلُ فِيْ الجَازِمِ لِلجَزَاءِ

قال ابن مالك :

فِعْلَيْنِ يَقْتَضِينَ شَرْطٌ قُدِّمَا ... يَتْلُو الْجَزَاءَ وَجَوَاباً وُسِمَا

قال المرادي[1] :" وأما الجزاء ففيه أربعة أقوال: الأول: أن الأداة هي الجازمة له ، قيل: وهو مذهب المحققين من البصريين وعزاه السيرافي إلى سيبويه ، وذهب الأخفش إلى أن الجزم بفعل الشرط ، واختاره في التسهيل ، وقيل: بالأداة والفعل معا ، ونسب إلى سيبويه والخليل، وقيل: بالجواز، وهو مذهب الكوفيين " .

التوضيح والتحليل :

انفرد المرادي بذكر قول الأخفش في عامل جزم جواب الشرط(الجزاء) ، وذكر معه أقوال النحاة في العامل في جواب الشرط ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

فَصْلٌ فِيْ (لَوْ)

١٨١. القَوْلُ فِيْ (أنّ) بَعْدَ لَوْ

قال ابن مالك :

وَهْيَ فِي الاخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَإِنْ ... لكِنَّ لَوْ أنَّ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنْ

قال الشاطبي[2] : "وذهب أبو الحسن في كتابه :المسائل الصغير ، إلى أن (أنّ) بعد (لو) زائدة ، وكُرّر الاسم للتوكيد ، كما كرر في كقولهم : ضربتُ القومَ بعضَهم ، وأعمل (أنّ) وإن كانت زائدة ، كما أعملت الحروف الزائدة ، واحتج له الفارسي في التذكرة " .

التوضيح والتحليل :

انفرد الشاطبي بذكر قول الأخفش في (أنّ) بعد لو زائدة ، وأُعملت ، وإن كانت زائدة ، وقال الشاطبي[3] : "وما ذهب إليه الناظم هو الأظهر ؛ لأن الإضمار على خلاف الأصل ، والذي ذهب إليه الناظم هنا من أن(أنّ) وما بعدها في تقدير مبتدأ ، هو مذهب سيبويه والجمهور، في نحو : لو أنّك قائم ، والتقدير: لو قيامُك موجودٌ" . هذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ١٢٧٨/٣ .

(٢) المقاصد الشافية ١٨٥/٦ .

(٣) انظر :المقاصد الشافية ١٨٤/٦-١٨٥ .

فَصْلٌ أَمّا وَلَوْلَا وَلَوْمَا

١٨٢. القَوْلُ فِيْ الضّمِيرِ بَعْدَ (لَوْلَا)

قال ابن مالك :

لَـــوْلاَ وَلَوْمَـــا يَلْزَمَـــانِ الابْتِـــدَا   إِذَا امْتِنَاعَـــا بِوُجُـــودٍ عَقَـــدَا

قال الشاطبي[١] : "التنبيه على أن ضمير الجر، إذا وقع بعدها فهو ضمير رفع، أي في موضع رفع ، فليس بمجرور الموضع ، لأنه ذهب إلى أنهما يلزمان الابتداء ، فأتى بلفظ اللزوم، فدل على ما ذكر، وهذا رأي الأخفش والفراء خلافاً لما ذهب إليه سيبويه والخليل ويونس من أنّه في موضع جر على ظاهره ، فهي إذا قلت : لولاك ، ولولاه ، من حروف جر" .

التوضيح والتحليل :

انفرد الشاطبي بذكر قول الأخفش في الضمير بعد لولا ، وهو إذا وقع ضمير جر بعد لولا فهو في موضع رفع ، وقال الشاطبي[٢] : "واستُدِلَّ على صحة ما ذهب إليه الناظم بأن الضمائر قد تقع بعضها موقع بعض ، فقد قالوا : ما أنا كأنت ، فأوقعوا ضمير الرفع موقع ضمير الجر" . وهذا يدل على موافقته لقول الأخفش في هذه المسألة .

بَابُ الإِضْمَارِ بِالّذي وَالْأَلِفْ وَالّلَام

١٨٣. الأَخْبَارُ بِـ(أَلْ)

قال ابن مالك :

وَإِنْ يَكُـــنْ مَـــا رَفَعَـــتْ صِـــلَةُ أَلْ   ضَـــمِيرَ غَيْرِهَـــا أُبِـــينَ وَانْفَصَـــلْ

قال المرادي[٣] : "ذكر الأخفش مسألتين يخبر فيهما بأل ، ولا يصح الإخبار فيهما بالذي. الأولى: قامت جاريتا زيد لا قعدتا ، فإذا أخبر عن زيد قلت : القائم جاريتاه لا القاعدتان زيد ، ولو أخبرت بالذي فقلت: الذي قامت جاريتاه لا الذي قعدتا زيد لم يجز؛ لأنه لا ضمير يعود على الجملة المعطوفة ، والثانية: المضروب الوجه زيد ، ولا يجوز "الذي ضرب الوجه زيد" .

التوضيح والتحليل :

انفرد المرادي بذكر قولي الأخفش في الإخبار بأل ، ولا يصح الإخبار فيهما بالذي ، فقال المرادي عن القول الأول: "وقد أجاز بعض النحويين : مررت بالذي قام أبواه لا الذي قعدا ، فعلى هذا يجوز في الإخبار في المسألة بالذي أيضاً ، وقال عن القول الثاني : قلت: وينبغي أن يجيزه من أجاز تشبيه الفعل اللازم بالمتعدي"[٤] . هذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش .

---

(١) المقاصد الشافية ٦/٢٠٠ .
(٢) المقاصد الشافية ٦/٢٠٠ .
(٣) توضيح المقاصد والمسالك ٣/١٣١٧ .
(٤) توضيح المقاصد والمسالك ٣/١٣١٧ .

بَابُ العَدَدِ (تَمْيِيزِ الْمُرَكَبِ)

١٨٤. القَوْلُ فِيْ إِضَافَةِ العَدَدِ المُرَكَب

قال ابن مالك :

وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبُ   يَبْقَ البِنَا وعجزُه قد يُعْربُ

قال المرادي[1] : "إذا أضيف العدد المركب ففيه ثلاثة أوجه : الأول : أن يبقى بناؤه ، وهو الأكثر كما يبقى مع الألف واللام بإجماع . والثاني : أن يعرب عجزه مع بقاء التركيب كبعلبك، وحكاه سيبويه عن بعض العرب فتقول : أحد عشرك مع أحد عشر زيد ، واستحسنه الأخفش، واختاره ابن عصفور، وزعم أنّه الأفصح ، ووجه ذلك بأن الإضافة ترد الأسماء إلى أصلها من الإعراب ، ومنع في التسهيل القياس عليه ، وقال في الشرح : لا وجه لاستحسانه ؛ لأن المبني قد يضاف نحو: كم رجل عندك؟ قلت: قال بعضهم : وهي لغة ضعيفة عند سيبويه ، وإذا ثبت كونها لغة لم يمتنع القياس عليها ، وإن كانت ضعيفة ، والثالث : أن يضاف صدره إلى عجزه مزالا بناؤهما ، حكى الفراء أنّه سمع من أبي فقعس الأسدي وأبي الهيثم العقيلي: ما فعلت خمسة عشرك ، وذكر في التسهيل أنّه لا يقاس عليه خلافاً للفراء ، وحكى ابن عصفور هذا الوجه في بعض كتبه عن الكوفيين ، وفي بعضها عن الفراء "، وقال الشاطبي[2] : "أما الأخفش فإنّه أجاز أن تعرب هذه المركبات في أواخرها ، إذا أضيفت قياساً على ما حكاه سيبويه من اللغة الرديئة ، فهو عنده قياسي فيقول : هؤلاء خمسة عشرك ، وثلاثة عشرك ، ومررت بخمسة عشرك ، نحو ذلك " .

التوضيح والتحليل :

ذكر المرادي ، والشاطبي قول الأخفش في إضافة العدد المركب ، فأما المرادي فذكر قول الأخفش في إعراب عجز العدد المركب عند الإضافة ، وقال المرادي عن الوجه الأول ، وهو أن يبقى على بنائه ، هو الأكثر. يدل أنّه اعترض على استحسان الأخفش في هذه المسألة .

وأما الشاطبي فذكر قول الأخفش إعراب العدد المركب عند الإضافة ، وقال[3]: "ونقل سيبويه يُعطى أنها لغة غير مرتضاه ، فلا ينبغي القياس عليها" ، وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ١٣٢٩/٣ .
(٢) المقاصد الشافية ٢٦٩/٦ .
(٣) المقاصد الشافية ٢٦٩/٦ .

١٨٥. القَوْلُ فِيْ إِعْمَالِ اسْمِ الفَاعِلِ مِنْ الأَعْدَاد

قال ابن مالك :

وَإِنْ تُـرِدْ بَعْـضَ الـذِيْ مِنْـهُ بُنِـي   تُضِـفْ إِليـهِ مَثْـلَ بَعْـضٍ بَـيِّنِ

وَإِنْ تُـرِدْ جَعْـلَ الأَقَـلِّ مِثْـلَ مَـا   فَـوْقُ فَحُكْـمَ جَاعِـلٍ لَـهُ احْكُمَـا

قال المرادي(١) : "لاسم الفاعل المصوغ من العدد ثلاثة أحوال ، ومنها : أن يستعمل مع موافق كثاني مع اثنين ، فيجب إضافته عند الجمهور، فتقول في التذكير: ثاني اثنين إلى عاشر عشرة ، وفي التأنيث : ثانية اثنتين إلى عاشرة عشرة ، وإنما لم ينصب ؛ لأنه ليس في معنى ما يعمل ، ولا مفرعاً على فعل ،فالتزمت إضافته لكونه واحدا من العدد كما يلتزم إضافة البعض، وإلى هذا أشار بقوله: مثل بعض بين ، هذا مذهب الجمهور، وذهب الأخفش ، والكسائي وقطرب وثعلب إلى جواز إعماله فتقول: ثان اثنين وثالثُ ثلاثةَ" .

وقال ابن هشام(٢) : " إن تستعمله مع أصله ، ليفيد أنّ الموصوف به بعض تلك العِدة المعنية لا غير، فتقول : خامسُ خمسةٍ ، ويجب حينئذ إضافته إلى أصله كما يجب إضافة البعض إلى كله، زعم الأخفش ، وقطرب ، والكسائي وثعلب أنّه يجوز إضافة الأول إلى الثاني ، ونصب إياه كما يجوز: ضارب زيدٍ " .

وقال ابن القيم الجوزية(٣) :" لهذا العدد المحول إلى بناء (الفاعل) في الاستعمال مع غيره خمسة أحوال ، ومنها : أن تستعمله مع أصله الذي بني منه للدلالة على أنّ الموصوف به بعض تلك العدة المعنية لا غير ، فتضيف الأول إلى الثاني ، فتقول : خامسُ خمسةٍ ، ورابعُ أربعةٍ ، كما تقول : بعضُ أربعةٍ ، وهذه الإضافة واجبة عند الجمهور ، ولم يثبت بما أجازه الكسائي والأخفش من نصب الثاني شاهد" .

وقال الشاطبي(٤) : "وقد أجاز الأخفش النصب والتنوين في هذا القسم ، فتقول : هذا ثالثُ ثلاثةً، ورابعُ أربعةً ، ونحو ذلك "

التوضيح والتحليل :

ذكر المرادي ، وابن هشام ، وابن القيم الجوزية والشاطبي قول الأخفش في إعمال اسم الفاعل من الأعداد ، فأما المرادي فذكر قول الأخفش في جواز إعمال اسم الفاعل من الإعداد ، وذكر معه بمذهب الجمهور ، وهو عدم الإعمال ، ويلزم الإضافة ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

---

(١) انظر : توضيح المقاصد والمسالك ٣/١٣٣٠-١٣٣١ .
(٢) أوضح المسالك ٤/٢٢٦ .
(٣) انظر : إرشاد السالك ٢/٨٤٣-٨٤٤ .
(٤) المقاصد الشافية ٦/٢٨١.

وأما ابن هشام فذكر قول الأخفش في جواز إعمال اسم الفاعل من الإعداد مع الإضافة، في نحو: خامس خمسة ، وقال ابن هشام : ، ويجب حينئذ إضافته إلى أصله كما يجب إضافة البعض إلى كله . وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة.

وأما ابن القيم الجوزية فذكر قول الأخفش في جواز إعمال اسم الفاعل من الأعداد ، وقال ابن القيم عن قول الأخفش : ولم يثبت بما أجازه الأخفش ، يدل هذا أنّه اعترض على قول الأخفش .

وأما الشاطبي فذكر قول الأخفش إعمال اسم الفاعل من الأعداد ، وثم قال الشاطبي: " وكأنّه قاس ذلك على قول العرب : ثَنَيْتُ الرجلين ، إذا كنت الثاني منهما ، فهاهنا يصح أن يقال: هذا ثانٍ اثْنَيْن ، وهو بمعنى : أحدُ اثنين أو بعض اثنين ، فكذلك ينبغي على هذا أن يقال: هذا ثالثُ ثلاثةً ، بمعنى واحدُ من ثلاثة ، وكذلك رابعُ أربعةً ، وخامسُ خمسةً ، ونحو ذلك" . ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة على الرغم من أنّه قام بتعليل مذهب الأخفش في جواز إعمال اسم الفاعل .

بَابُ كَمْ وَكَأَيِّنْ وَكَذَا

١٨٦. القَوْلُ فِيْ جَمْعِ التَمييز بَعدَ كَمْ الاستفهامية .

قال ابن مالك :

مَيِّـزْ فِـي الاسْـتِفْهَامِ كَـمْ بِمِثْـلِ مَـا　　　مَيِّزْتَ عِشْرِينَ كَكَمْ شَخْصاً سَمَا

قال المرادي[1] : "يعني : أن تمييز الاستفهامية كتمييز العشرين في الإفراد ، والنصب ، نحو: كم شخصاً؟ أما إفراده فلازم خلافاً للكوفيين ؛ فإنهم يجيزون جمعه، نحو: كم شهوداً لك؟ ولو سمع مثل هذا لم يكن لهم فيه حجة لصحة حمله على الحال ، وجعل التمييز محذوفًا، وأجاز بعضهم جمعه إذا كان السؤال عن الجماعات نحو: كم غلماناً لك؟ ، إذا أردت أصنافاً من الغلمان ، وهو مذهب الأخفش" .

التوضيح والتحليل :

انفرد المرادي بذكر قول الأخفش في جمع تمييز كم الاستفهامية ، هو جواز جمع التمييز بعد كم الاستفهامية ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ١٣٣٥/٣

١٨٧. القَوْلُ فِيْ (كَذَا)

قال ابن مالك :

كَكَـــمْ كَـــأَيِّنْ وَكَـــذَا وَيَنْتَصِـــبْ تَمْيِيْزُ ذَيْنِ أو بِـهِ صِلْ مْنْ تُصِبْ

قال المرادي[١] : "يعني: أن (كأين وكذا) مثل كم الخبرية في الدلالة على تكثير عدد مبهم الجنس والمقدار إلا أن تمييزها منصوب بخلاف تمييز كم الخبرية ، فتقول: كأين رجلاً رأيت ، ورأيت كذا رجلاً ، وقال المرادي : مذهب البصريين أن تمييز (كذا) لا يكون إلا مفرداً ومنصوباً سواء كانت مفردة أو مكررة كما تقدم ، وذهب الكوفيون إلى أنها تعامل معاملة ما يكنى بها عنه، فكذا أعبد ، كناية عن ثلاثة إلى عشرة ، وكذا عبد ، من مائة فصاعداً، وكذا وكذا عبداً من أحد عشر إلى تسعة عشر، وكذا عبداً من عشرين إلى تسعين ، وكذا وكذا عبداً من واحد وعشرين إلى تسعة وتسعين ، ووافقهم على ذلك المبرد، وابن الدهان ، وابن معط ، ونقله صاحب البسيط عن الأخفش ، قال في شرح التسهيل: ومستند هذا التفصيل الرأي لا الرواية ، وذهب ابن عصفور إلى مذهب ثالث : وهو موافقتهم في المركب ، والعقد ، والمعطوف ، ومخالفتهم في المضاف ، وهو الثلاثة إلى العشرة ، فيفسر بجمع معروف بالألف واللام مجرور بمن ، وزعم أنّه مذهب البصريين بناء على ما نقله ابن السيد من أن البصريين والكوفيين اتفقوا على أن كذا وكذا كناية عن الأعداد المعطوفة ، وأن كذا كذا كناية عن الأعداد المركبة ، وليس كما نقل" .

التوضيح والتحليل :

انفرد المرادي بذكر قول الأخفش في (كذا) هو نفس مذهب الكوفيين فيها كما هو موضح في الأعلى ، وذكر معه مذهب البصريين ، ومذهب ابن عصفور فيها ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ١٣٤٢/٣-١٣٤٤ .

الفَصْلُ الثَالِثُ

آرَاءُ الأَخْفَشِ الأَوْسَطِ الصَّرْفِيّةُ عِنْدَ شُرَّاحِ أَلْفِيَّةِ ابنِ مَالِكِ فِي القَرْنِ الثَامِنِ الهِجْرِيّ

بَابُ المُعْرَبِ وَالمَبْنِي

١٨٨. وَزْنُ (ذُوْ) بِمَعْنَى صَاحِب

قال ابن مالك :

مِـــنْ ذَاكَ ذُو إنْ صُـــحْبَةً أَبَانَـــا   وَالْفَـــمُ حَيْـــثُ الْمِـــيمُ مِنْـــهُ بَانَـــا

قال أبو حيان[١] : "اخْتُلِفَ في وزن ذي بمعنى صاحب ، فمذهب سيبويه والأخفش أنها على وزن (فَعَلُ) مفتوح العين" .

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الأخفش في وزن ذي بمعنى صاحب ؛ وحيث قال اختلف النحاة في وزن ذي ، فقال أبو حيان[٢] : "مذهب الخليل أن وزن ذي (فعْل) كفرو بسكون العين ، ومذهب الأخفش وسيبويه في وزن ذي (فَعَلُ) ، حيث قال أبو حيان[٣] : " والأظهر أن لام ذي ياء ، وأن أصل تركيبها إنما هو من ذوى فيكون من باب طوى ، وهو ما عينه واو ولامه ياء ، وهو أكثر من باب قوة ، وهو ما عينه واو ، ولامه واو" . هذا يدل على موافقته لقول الأخفش في هذه المسألة .

بَابُ الإِضَافَةِ

١٨٩. القَوْلُ فِيْ حَركةِ (معاً)

قال ابن مالك :

وَمَـــعَ مَـــعْ فِيهَـــا قَلِيـــلٌ وَنُقِـــلَ   فَـــتْحٌ وَكَسْـــرٌ لِسُـــكُونٍ يَتَّصِـــلْ

قال أبو حيان[٤] : "واختلف النحويون في هذه الفتحة التي في (معاً) ، فمذهب سيبويه والخليل إلى أنها فتحة إعراب كفتحتها حالة الإضافة ، والكلمة ثنائية اللفظ حالة الإفراد ، وحالة الإضافة فهي كالفتحة في: رأيت زيداً ، وذهب يونس ، والأخفش إلى أنها كفتحة فتى ، وأنّه حين أفردت رد إليها المحذوف ، وهو لام الكلمة فصار مقصوراً ، وقال المصنف : وهو الصحيح ، يعني مذهب يونس والأخفش ، قال لقولهم : الزيدان معاً ، في موضع رفع كما توقع الاسماء المقصورة ، نحو : هو فتى ، وقال أبو حيان : والصحيح ما ذهب إليه سيبويه والخليل ؛ لأنّ في الأصل في المحذوف الآخر أنّه لا يرد له آخره لا في الإضافة ولا في الإفراد ، نحو : دم ، ويد وحر" .

---

(١) انظر: منهج السالك ٨ .
(٢) منهج السالك ٨ .
(٣) منهج السالك ٨ .
(٤) انظر: منهج السالك ٢٩٦-٢٩٥ .

قال الشاطبي[١] : "إن معاً من الثلاثي هنا الذي لم تُحذف منه كفتى لا أنّه محذوف كيداً، والمسألة مختلف فيها ، فيونس ، والأخفش على أنها كفتى ، وسيبويه والخليل على إنها كيداً ، والأصح ما ذهب إليه يونس بدليل المعنى واللفظ ، والكلام في صحة مذهبه يطول ، وليس مقصوداً هنا" .

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان ، والشاطبي قول الأخفش في الفتحة التي في معاً ، فأما أبو حيان فذكر قول الأخفش في اعتبار فتحة معا كفتحة فتي ، وثم قال : ما ذهب إليه الخليل ، سيبويه ، هو الصحيح . ويدل هذا أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

وأما الشاطبي فذكر قول الأخفش في اعتبار الفتحة في معاً ، فهي عنده ، مثل فتحة: فتى ، ثم قال الشاطبي : والأصح ما ذهب إليه يونس بدليل المعنى واللفظ ، ومذهب يونس هو مذهب الأخفش، وهذا يدل على موافقته لقول الأخفش في هذه المسألة .

بَابُ أُبْنِيَةِ المَصَادِرِ

١٩٠. القَوْلُ فِيْ (وَضُوء)

قال ابن مالك :

وَزَكِّــــــهِ تَزْكِيَـــــــةً وَأجْمِــــــــلا إجْمَـــالَ مَـــنْ تَجَمُّـــلاً تَجَمِّـــلا

قال أبو حيان[٢]: "أما تفعَّل فمصدره تفعُّل ، وقد شذ في تفعَّل فَعْول ، قالوا : توضَّأ وَضوءاً خلافاً لأبي الحسن وابن السراج ، فإن (وَضُوء)عندهما نعت لمصدر محذوف جارٍ على فعله" .

وقال الأخفش في كتابه معاني القرآن[٣]:"الوَضُوءُ وهو: الماء ، والوُضُوءُ وهو الفعل ، وزعموا أنهما لغتان في معنى واحد ".

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر قول الأخفش في وضوء ، حيث اعتبره الأخفش وابن السراج نعت لمصدر محذوف جار على فعله ، ولم يبد رأيه في هذه المسألة . وذكر أبو حيان[٤] : " وقد شذّ في وزن(تفعّل) تِفِعّال ، فقالوا : تكلّم تِكِلّاماً ، فِعْلِياء ، فقالوا " تكبّر كِبرْياء ، وفَعَلُوت ، فقالوا : تَجَبّر جَبَرُوتاً ، وبعضهم يسمي هذا النوع اسم المصدر" .

(١) المقاصد الشافية ١٢٧/٤ .
(٢) منهج السالك ٣٤٦ .
(٣) معاني القرآن للأخفش ٥٧/١.
(٤) منهج السالك ٣٤٦ .

١٩١. المَصَادِرُ الّتِي مِنْ وَزِنِ(اسْتَفْعَلَ ، وَأَفْعَلَ) مُعْتَل الْعَيْن

قال ابن مالك :

وَاسْـــتَعِذِ اسْـــتِعَاذَةً ثُـــمَّ أَقِـــمْ   إِقَامَـــةً وَغَالِبـــاً ذَا التَّـــا لَـــزِمْ

قال أبو حيان[١] : "ذكر المصنف أن ما كان على وزن استفعل وأفعل ، مما هو معتل العين يأتي على استفعال ، وإفعال إلا أنّه يحذف أحد حرفي العلة ، وتلزم التاء فيهما غالباً ، فنقول: استعاذ استعاذة ، واستبان استبانة ، والأصل استعْواذ واستبْيان ، فعين هذه المصادر معتل فلما أعلتها العرب في الفعل أعلتها في المصدر ، وذلك بإلقاء حركة العين على الساكن قبلها ، فسكنّت ، وبعدها ألف استفعال وإفعال ، فالتقى ساكنان ، فسقط أحدهما ، وعوض منه تاء التأنيث ، ومذهب الأخفش ، والفراء أن الساقط عين المصدر ؛ لأن حق اجتماع الساكنين أن يسقط الأول" .

وقال المرادي[٢]: "أصل استعاذ ، استعوذ على وزن استفعل ، قياس مصدره استعواذ ، فأعلت الواو، فنقلت حركتها وقلبت ألفاً ، فاجتمع ألفان ، فحذفت إحداهما ، وهي الزائدة عند الخليل وسيبويه ، وبدل العين عند الأخفش والفراء" .

وقال الشاطبي[٣] : "(الإفعال) بلحاق الهاء في آخره عوضاً من أحد الحرفين المعتلين بعد حذفه ، إما العين على رأي الأخفش ، والفراء ، وإما الألف على رأي الخليل وسيبويه ، فيكون أصله (إفعالة) ، ويبقى بعد الحذف (إفالة أو إفعلة)" .

التوضيح والتحليل :

ذكر أبو حيان ، والمرادي والشاطبي قول الأخفش في المصادر التي على وزن (استفعال و إفعال) ، فأما أبو حيان فذكر قول الأخفش في أن المحذوف منها هو عين المصدر، ثم ذكر مذهب الخليل وسيبويه فيهما ، فقال[٤] : "ومذهب الخليل ، وسيبويه هو ألف إفعال ، واستفعال، لأن الثاني زائد ، والأول أصلي فحذف الزائد أولى ، وثم قال أبو حيان : ويظهر ترجيح مذهب الأخفش ، والفراء بقلة العمل في مذهبهما ، وكثرة العمل في مذهب الخليل وسيبويه ، لأنه ليس في مذهب الأخفش والفراء إلا حذف أول الساكنين ، وفي مذهب الخليل فيه حذف ، وإبدال الواو الساكنة ، والياء الساكنة ألفاً ، لكن لهما أن يقولا كما أُبدلت في الفعل أُبدلت في المصدر ليجري الفعل والمصدر على نسق واحد ، وزنهما بعد الحذف على المذهب الأول :استفالة وإفالة ، وعلى المذهب الثاني :استفعلة وإفعلة". يبدو من كلامه أنّه يوافق الأخفش في هذه المسألة .

---

(١) منهج السالك ٣٤٦ .
(٢) توضيح المقاصد والمسالك ٨٦٥/٢ .
(٣) المقاصد الشافية ٣٤٦/٤ .
(٤) منهج السالك ٣٤٦ .

وأما المرادي فذكر قول الأخفش في حذف العين من المصادر التي على وزن(استفعال وإفعال) ، وإضافة التاء في آخر هذه المصادر بعد الحذف ، وتصبح عنده (استفالة ،وإفالة) ، وذكر معه قول الخليل وسيبويه ، ولم يبد رأيه في هذه المسألة .

أما الشاطبي فذكر قول الأخفش في حذف عين المصدر من (الإفعال) وإضافة تاء في آخرة، فيصبح وزنه بعد الحذف(إفالة) ، وذكر معه قول سيبويه في حذف ألفها ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

١٩٢. القَوْلُ فِيْ الفِعْلِ الثُّلَاثِي المُتَعَدِي مَكْسُورِ الْعَين

قال ابن مالك :

فَعْـلٌ قِيَـاسُ مَصْـدَرِ المُعَـدَّى مِـنْ ذي ثَلاثَـةٍ كَـرَدَّ رَدَّا

قال المرادي[١] : " شمل قوله : المعدى من ذي ثلاثة ، فَعَل وفَعِل فقياس مصدرهما بفتح الفاء ، وإسكان العين ، نحو: ضَرِب ضَرْباً ، وفَهِمَ فَهْماً ، وظاهره أنّه مقيس فيهما بلا قيد ، وقيد الفعل المكسور العين في التسهيل بأن يُفْهِمَ عملاً بالفم نحو : شَرِبَ شَرْباً ولَقِمَ لَقْماً ، وقال المرادي : ولم يقيده سيبويه أو الأخفش ، بل مطلقاً " .

وقال المرادي[٢] : "اختلف في معنى القياس هنا ، فقيل : إنما يقاس على فعل فيما ذكر عند عدم سماع غيره ، فإن سمع غيره وقف عنده ، وهو مذهب سيبويه والأخفش ، وقيل : يجوز القياس مع ورود السماع بغيره ، وهو ظاهر قول الفرّاء" .

التوضيح والتحليل :

انفرد المرادي بذكر للأخفش قولين في مصدر الفعل الثلاثي ، فالقول الأول : لم يقيد الأخفش القياس في الفعل المتعدي مكسور العين ، بل جعله مطلقاً ، فكل فعل يكون متعدياً على وزن(فَعِلَ) يكون مصدره على وزن(فَعْلَ) ، والقول الثاني : يستخدم القياس في مصادر الأفعال الثلاثية عند عدم وجود السماع ، ولم يبد رأيه في قولي الأخفش في هذه المسألة .

الراجح في مصادر الفعل الثلاثي لا يصح استخدامها قياساً مطرداً قبل الرجوع إلى السماع ، ويجب الاقتصار على المسموع وحده بعد البحث عنه والعثور عليه، وإنما تستخدم الضوابط والأقيس للوصول إلى المصدر حين لا يكون للفعل مصدر مسموع من العرب .

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ٨٦٢/٢ .
(٢) توضيح المقاصد والمسالك ٨٦٢/٢ .

بَابُ الصِّفَةُ المُشَبَّهَةِ

١٩٣. القَوْلُ فِيْ الصِّفَةُ المُشَبَّهَةِ

قال ابن مالك :

صِـــفَةٌ اسْتَحْسِـــنَ جَـــرُّ فَاعِـــلِ مَعْنىً بِهَا المُشْبِهَةُ اسْمَ الْفَاعِلِ

قال أبو حيان[١] : "اعلم أن الصفات في هذا الباب منها ما يُشْبه عموماً فيجري منه المذكر على مثله ، والمؤنث على مثله ، والمذكر على المؤنث ، والمؤنث على المذكر ، وهي كل صفة يصلح معناها للذكر والمؤنث ، وقسم فيه خلاف ، وهو كل صفة لفظها صالح للمذكر والمؤنث ، والمعنى خاص بأحدهما فمذهب معظم النحويين إلى أنه لا يجوز تشبيهه عموماً بل خصوصاً فأجازوا : مررت امرأة حائض البنت وبرجل خصيّ الابن ، ولم يجيزوا : مررت برجل حائض البنت ، ولا بامرأة خصيّ الابن ، وأجاز ذلك أبو الحسن الأخفش هذا نقل أصحابنا .

قال المصنف في كتاب التسهيل ، وهي يعني الصفة في هذا الباب ، إما تكون صالحة للمذكر والمؤنث معنى ولفظاً ، أو معنى لا لفظاً ، أو لفظاً لا معنى ، أو خاصة بأحدهما معنى ولفظاً. فالأولى تجري على مثلها وضدها ، والبواقي تجري على مثلها لا ضدها خلافاً للكسائي والأخفش وقال في الشرح ما ملخصه معنى لا لفظاً كحسن ، ومعنى لا لفظاً كعجزاء ، ولفظاً لا معنى كأتوم ، وهي التي اختلط مَسلكاها ، وخاصة بأحدهما معنى ولفظاً كأكمر ، وهو الكبير الكَمَرة ، وهي رأس الذكر ، وكعفلاء وهي التي في رحمها صلابة مانعة من الجماع ، وتسمى عفلة يقال: مررت بامرأةٍ عجزاءَ أمتها أتومٍ جاريتها عفلاء كَنّتُها ، ولا يقال مررت برجلٍ عجزاءَ أمته ، ولا نحو ذلك ، أجازه الكسائي والأخفش" .

التوضيح والتحليل :

انفرد أبو حيان بذكر أقوال الأخفش في الصفة المشبهة التي تجوز فيها أن تصف بها المذكر والمؤنث ، نحو : مررت برجل حائض البنت ، ولا بامرأة خصيّ الابن ، ولم يبد رأيه في هذه المسألة ، ولكنه قال[٢] :" فبين النقلين ما ترى من الفرق ، والنقل الأول يقتضي الاتفاق على المنع فيما كان لفظه ومعناه خاص بأحدهما ،أو لفظه لا معناه خاص بأحدهما، وإنما خلاف أبي الحسن فيما يصلح لفظاً لا معنى ، ونقل المصنف أن الخلاف في هذا القسم ، وفي القسمين قبله، وإن مذهب الكسائي والأخفش جواز جريان الثلاث على مثلها ، وعلى ضدها ، وقال أبو جعفر النحاس : أجاز الأخفش مررت برجل حائض المرأة ومخصص الدار ، وبامرأة خصي الزوج ولا يجيز ذلك الكسائي ، ولا أحد من البصريين علمته" .

---

(١) انظر: منهج السالك ٣٥٥ .

(٢) منهج السالك ٣٥٥ .

بَابُ مَا لَا يَنْصَرِفُ

١٩٤. القَوْلُ فِيْ تَنْوِين (جَوَارٍ) وَنَحْوَها

قال ابن مالك :

وَذَا اعَـــتِلَالٍ مِنْـــــهُ كَـــالجَوَارِيَ   رَفْعـــــاً وَجَـــــرّاً كَسَـــــارِي

قال المرادي[١] : "ما كان الجمع الموازن(مفاعل) معتلاً ، له حالتان : إحداها : أن يكون آخره ياء قبلها كسرة، نحو : جوارٍ ؛ فإن كان آخره ياء قبلها كسرة ، أجري في رفعه واجراه مجرى الاسم المنقوص ، واختلف في تنوين (جوارٍ) ونحوه رفعاً وجراً ، فذهب سيبويه إلى أنّه تنوين عوض عن الياء المحذوفة ، ولا تنوين صرف ، وذهب المبرد والزجاج إلى أنّه تنوين عوض عن الياء ، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ، وذهب الأخفش إلى أنّه تنوين صرف ؛ لأن الياء لما حذفت تخفيفاً زالت صيغة مفاعل ، وبقي اللفظ كجناح ، فانصرف ، والصحيح مذهب سيبويه" .

وقال ابن جابر الهواري[٢]: "وذهب الأخفش إلى أن تنوينه تنوين تمكين ؛ لأن صورته بعد حذف الياء ، قد صارت على لفظ (جناح) ، وصار له نظير في الآحاد" .

التوضيح والتحليل :

ذكر المرادي ، وابن جابر الهواري قول الأخفش في التنوين الذي يلحق في الجمع الذي على وزن(مفاعل) معتلاً ، فأما المرادي فذكر قول الأخفش في تنوين (جوارٍ) في حالة الرفع والجر، وهو عنده تنوين صرف ، ذكر معه قول سيبويه ، وقول الزجاج ، وقال عن مذهب سيبويه : وهو الصحيح . وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

وأما ابن جابر الهواري فذكر قول الأخفش في تنوين(جوارٍ) ، وهو عنده تنوين تمكين ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش ، وذكر معه أقوال النحاة ، فقال[٣] : "وذهب الزجاج إلى أنّه عوض عن الحركة ، وقال ابن جابر الهواري : وهو مردود ، بعدم التعويض منها في المقصور، والذي لا ينصرف ، وهو أولى ، وذهب المبرد إلى أن في غير المنصرف تنوياً مقدراً ، بدليل رجوعهم إليه عند الضرورة ، فقدروه في(جوارٍ) موجوداً ، وحذفوا الياء لأجله ، وعوضوا منها التنوين ، وقال ابن جابر الهواري : ورد بأن حذف الساكن لالتقاء ساكن متوهم لا نظير له" .

---

(١) انظر : توضيح المقاصد والمسالك ٣/١١٩٨-١١٩٩ .

(٢) شرح ألفية ابن مالك ٤/٩٥ .

(٣) شرح ألفية ابن مالك ٤/٩٥ .

١٩٥. القَوْلُ فِيْ صَرْفِ (سَرَاوِيل)

قال ابن مالك :

وَلِسَــــــرَاوِيلَ بِهــــــذَا الْجَمْـــــعِ   شَــبِهٌ اقْتَضَـــى عُمُــومَ الْمَنْـــعِ

قال المرادي[١] : "فاعلم أن سراويل اسماً مفرداً ، أعجمي جاء على مثال مفاعيل ، فمنع الصرف ؛ لوجود صيغة الجمع فيه ، ولهذا أشار بقوله : وسراويل بهذا الجمع شبه ، ونبه بقوله: اقتضى عموم المنع ، إلى أنّه ممنوع من الصرف وجهاً واحداً خلافاً لمن زعم أن فيه وجهين: المنع ، والصرف ، وقال المصنف: إن صرفه لم يثبت عن العرب ، قلت: نقل الأخفش أن بعض العرب يصرفه في النكرة إذا جعل اسماً مفرداً " .

التوضيح والتحليل :

انفرد المرادي بذكر نقل الأخفش عن بعض العرب بصرف (سراويل) إذا كانت نكرة مفردة، وثم قال المرادي[٢] : "ذهب بعضهم إلى أن سراويل عربي ، وأنّه جمع سروالة في التقدير، ثم أطلق اسم جنس على هذه الآلة المفردة ، ورد بأن سروالة لم يسمع ، قلت: ذكر الأخفش أنّه سمع من العرب سروالة ، ويرد هذا القول وجهان : أحدهما: أن سروالة لغة في سراويل ؛ لأنها بمعناه وليس جمعاً لها كما ذكر في شرح الكافية. والآخر: أن النقل لم يثبت في أسماء الأجناس، وإنما يثبت في الأعلام" . وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

١٩٦. القَوْلُ فِيْ مَا سُمِّي بِهِ الْجَمْع عَلَى وَزْنِ مَفَاعِل أَوْ مَفَاعِيل

قال ابن مالك:

وَإِنْ بِــــهِ سُــــمِّيَ أَوْ بِمَــــا لَحِــقْ   بِـــهِ فَالانْصِــرَافُ مَنْعُـــهُ يَحِــقْ

قال المرادي[٣] : "يعني: أن ما سُمي به من الجمع الذي على مفاعل أو مفاعيل أو بما ألحق به كسراويل ، فحقه أن يمنع من الصرف ، سواء كان منقولاً عن جمع محقق كمساجد – اسم رجل– ومقدر كشراحيل ، قال الشارح : والعلة في منع صرفه ما فيه من الصيغة مع أصالة الجمعية أو قيام العلمية مقامها ، فلو طرأ تنكيره انصرف على مقتضى التعليل الثاني دون الأول . قلت : مذهب سيبويه أنّه لا ينصرف بعد التنكير لشبهه بأصله ، ومذهب المبرد صرفه لذهاب الجمعية، وعن الأخفش القولان ، والصحيح قول سيبويه ؛ لأنهم منعوا سراويل من الصرف ، وهو نكرة وليس جمعاً على الصحيح" .

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ١٢٠١/٣ .
(٢) توضيح المقاصد والمسالك ١٢٠١/٣–١٢٠٢ .
(٣) توضيح المقاصد والمسالك ١٢٠٣/٣

التوضيح والتحليل :

انفرد المرادي بذكر قولي الأخفش في الجمع الذي على وزن مفاعل أو مفاعيل أو ما ألحق بهما ، وهما: قول سيبويه ، وقول المبرد ، قال المرادي ." والصحيح قول سيبويه ، لأنهم منعوا سراويل من الصرف وهو نكرة ، وليس جمعاً على الصحيح وهذا يدل على موافقته لقول الأخفش الذي يوافق سيبويه ، واعتراضه على قول الأخفش الذي يوافق فيه المبرد .

١٩٧. القَوْلُ فِيْ صَرْفِ (رُمَّان)

قال ابن مالك :

كَـــذَاكَ حَــــاوِيْ زَائِــــدَىْ فَعْلاَنَـــا   كَغَطَفَـــــــانَ وَكَأصْبَهَانَا

قال المرادي[١] : "يعني: أن زائدي فعلان يمنعان الصرف مع العلمية في وزن فعلان ، وفي غيره نحو: حمدان ، وعثمان ، وعمران ، وغطفان وأصبهان ، وقد نبه على التعميم بالتمثيل، وقال المرادي : ولو سميت برمان ، فذهب الخليل وسيبويه إلى منع الصرف ؛ لكثرة زيادة النون في نحو ذلك ، وذهب الأخفش إلى صرفه ؛ لأن فعالا في النبات أكثر" .

التوضيح والتحليل :

انفرد المرادي بذكر قول الأخفش في لو سميت برمان ، أجاز الأخفش صرفه ، وذكر معه قول الخليل وسيبويه ، حيث منع الصرف ، وقال المرادي[٢] : "قال الأخفش: نونه أصلية مثل قراص وحماض ؛ لأن فعالا أكثر من فعلان ، يعني النبات ، والصحيح أنها أصلية ، لا لكونه اسم نبات ، بل لثبوتها في الاشتقاق" . وهذا يدل على موافقته لقول الأخفش في هذه المسألة .

١٩٨. الثُّلاثي السّاكِنُ الوَسَط مَا لَمْ يَكُنْ عَجْمِياً وَلَا مَنْقُولِ عَنْ مُذَكَر

قال ابن مالك :

وَجْهَــانِ فِــي الْعَــامِ تَــذْكِيراً سَــبَقْ   وَعُجْمَــةً كهِنْــدَ وَالمَنْــعُ أحَــقْ

قال المرادي[٣] : "إن الثلاثي الساكن الوسط ، إذا لم يكن أعجمياً ، ولا منقولاً عن مذكر يجوز فيه المنع ، والصرف ، وقد صرح بأن منعه أحق من صرفه ، وهذا مذهب الجمهور ، وقال أبو علي: الصرف أفصح ، قال ابن هشام : وهو غلط جلي، وذهب الزجاج ، قيل: والأخفش إلى أنّه متحتم المنع ، قال الزجاج : لأن السكون لا يغير حكماً أوجبه اجتماع علتين يمنعان الصرف، وذهب الفراء إلى أن ما كان اسم بلد لا يجوز صرفه نحو: فيد ؛ لأنهم لا يرددون اسم البلدة على غيرها ، فلم يكثر في الكلام بخلاف هند" .

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ١٢٠٥/٣-١٢٠٦ .
(٢) توضيح المقاصد والمسالك ١٥٤٢/٣ .
(٣) توضيح المقاصد والمسالك ١٢٠٧/٣ .

التوضيح والتحليل :

انفرد المرادي بذكر قول الأخفش في الثلاثي الساكن الوسط ، إذا لم يكن أعجمياً ، ولا منقولاً عن مذكر ، حيث منعه الأخفش من الصرف، وذكر معه أقوال النحاة في صرف أو عدم صرفه ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

١٩٩. القَوْلُ فِيْ عَدْلِ فُعل فِيْ التَوْكِيد

قال ابن مالك :

وَالْعَلَـمَ امْنَـعْ صَـرْفَهُ إنْ عُـدِلا   كَفُعَـلِ التَّوْكِيـدِ أوْ كَـثُعَلا

قال المرادي[١] : "العدل يمنع الصرف مع العلمية في أربعة مواضع ، وقد اشتمل هذا البيت على موضعين ، ومنهما : فُعَل في التوكيد : والمراد به جُمع وتوابعه ، كقولك : مررت بالهندات جُمع ، أما عدله ففيه أقوال : قيل: إنّه معدول عن فعلاوات ؛ لأنه جمع فعلاء مؤنث أفعل ، وقد جمع المذكر بالواو والنون ، فكان حق المؤنث أن يجمع بالألف والتاء ، وهو اختيار المصنف ، وقيل : معدول عن فُعْل ؛ لأن قياس أفعل فعلاء أن يجمع مذكره ومؤنثه على فُعْل نحو : حُمر في أحمر وحمراء ، وهو قول الأخفش ، والسيرافي ، واختاره ابن عصفور ، ، وقيل: إنّه معدول عن فعاليّ ؛ لأن جمعاء اسم كصحراء ".

التوضيح والتحليل :

انفرد المرادي بذكر قول الأخفش في عدل فُعَل في التوكيد : "وهو جُمع ، وكُتع ، وبُصع وبُتع، فإنها معارف بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد فشابهت بذلك العلم لكونه معرفة من غير قرينة لفظية ، وهي أسماءٌ يؤكَّدُ بها الجمع المؤنث[٢] ، وهو عند الأخفش معدول من فُعْل ؛ لأن قياس أفعل فعلاء ، وذكر معه قول ابن مالك في عدله ، وقول آخر لم ينسبه لصاحبه ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش .

(١) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ١٢١٥/٣-١٢١٦ .
(٢) انظر: شرح الأشموني ١٦٢/٣ وجامع الدروس العربية ٢١٨/٢ .

٢٠٠. القَوْلُ فِيْ المَعْدُولِ إلَى فُعَل فِيْ النِدَاء

قال المرادي[١] : "من الممنوع الصرف للعدل والتعريف ، فلا يصلح لغيره علماً من المعدول إلى فُعَل في النداء ، كغُدر وفُسَق ، فحكمه حكم عُمَر ، قال المصنف : وهو أحق من عمر بمنع الصرف ؛ لأن عدله محقق ، وعدل عمر مقدر ، وهو مذهب سيبويه. وذهب الأخفش ، وتبعه ابن السيد إلى صرفه" .

التوضيح والتحليل :

انفرد المرادي بذكر قول الأخفش في صرف المعدول إلى فُعل في النداء ، وذكر معه مذهب سيبويه في منع صرف المعدول إلى فُعل في النداء ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

٢٠١. القَوْلُ فِيْ صَرْفِ العَدَد المَعْدُولِ

قال ابن مالك :

عِنْــدَ تَمِــيمٍ وَاصْــرِفَنْ مَــا نُكِّــرَا مِـنْ كُـلِّ مَـا التَّعْرِيْـفُ فِيـهِ أَثَّـرَا

قال المرادي[٢] : "يعني : أن ما أثر فيه التعريف ، إذا نكر صرف لذهاب جزء العلة ، والمراد بذلك الأنواع السبعة المتأخرة ، وهي: ما امتنع للعلمية والتركيب ، أو الألف والنون الزائدتين ، أو التأنيث بغير الألف ، أو العجمة ، أو وزن الفعل ، أو ألف الإلحاق ، أو العدل . أما ما فيه الوصف والعدل ، وذلك أخَرُ ، وفُعال ، ومَفْعل ، نحو: أحاد ومَوْحَد ، فمذهب سيبويه أنها إذا سمي بها امتنعت من الصرف للعلمية والعدل . وكل معدول سمي به فعدله باقٍ، إلا سَحَر وأمسِ في لغة بني تميم ، هذا مذهب سيبويه، وذهب الأخفش ، وأبو علي ، وابن برهان وابن بابشاذ إلى صرف العدد المعدول مسمى به ، قالوا: لأن العدل يزول بالتسمية" .

التوضيح والتحليل :

انفرد المرادي بذكر قول الأخفش في جواز صرف العدد المعدول مسمى به الذي يكون على وزن(فُعال ومفعل) ، وذكر معه قول سيبويه ، ثم قال : "والصحيح مذهب سيبويه ؛ لأن العدل باقٍ ولا أثر لزوال معناه"[٣] . هذا يدل أنه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ١٢١٧/٣ .
(٢) توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٢٢٣ .
(٣) توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٢٢٣ .

٢٠٢. الْقَوْلُ فِيْ صَرْفِ بَابُ أَحْمَر

قال المرادي[١]: "وأما باب أحمر ففيه أربعة مذاهب ، ومنها :الأول: منع الصرف، وهو الصحيح. والثاني: الصرف، وهو مذهب المبرد والأخفش في أحد قوليه، ثم وافق سيبويه في كتابه الأوسط".

وقال ابن هشام[٢] : "ويستثنى من ذلك ما كان صفة قبل العلمية كـ(أحمر) و(سكران) ، فسيبويه يبقيه غير منصرف ، وخالفه الأخفش في الحواشي ، ووافقه في الأوسط " .

وقال ابن القيم الجوزية[٣] : " هذه الأقسام التي أحد المانعين من صرفها التعريف والعلمية ، إذا نكرت صرف لزوال إحدى العلتين ، فتقول : ربّ معدي كربٍ ، وعمرانٍ ، وفاطمةٍ ، وزينبٍ وإبراهيمٍ ، وأحمدٍ ، وأرطىٍّ وعمرٍ لَقَيْتُهم ، بخلاف ما لم تكم العلمية سبباً في منعه كـ(سكران) وغيره من الصفات الممنوعة الصرف إذ سميت بها فإنها إذا نكرت لم تصرف لقاء مانعين ، وتجويز الأخفش في أحد قوليه صرفه ضعيف" .

وقال ابن جابر الهواري[٤] : "وأما باب (أحمر) مما كان في الأصل وصفاً فمذهب سيبويه: أنّه إذا نكر بعد العلمية منع من الصرف لوزن الفعل والوصف ، ومذهب الأخفش : أنّه مصروف؛لأن الوصف قد ذهب بالعلمية فلا يعود بعد التنكير ، وهذا الذي قرره الأخفش في حواشيه على الكتاب ، ورجع عنه في كاتبه الأوسط " .

وقال الشاطبي[٥] : "(أفعل وفعلاء) نحو : أحمر ، وأبيض ، وأما حالة التعريف فللعلمية التي خلفت الوصفية ؛ فإذا نكر بعد التعريف صار يشبه أصله قبل التسمية ، فمنع الصرف ، وهو مذهب سيبويه ، وأما أبو الحسن فصرفه في التنكير بعد التسمية ، وقال : إنما المانع له في التنكير الوصفية ، وقد زالت بالتسمية ، فلم يبق له مانع إلا الوزن وحده ، وهو لا يمنع وحده ، وكلام العرب على ما قال سيبويه ، وقد نُقل عن أبي الحسن أنّه قال في كتابه الأوسط : إن أفعل صفة لا ينصرف في معرفة ولا نكرة وقال : والقياس أن ينصرف في النكرة ، وفقالوا : فقد وافق سيبويه في السماع ، وذكر أن القياس هو الصرف" .

التوضيح والتحليل :

ذكر المرادي ، وابن هشام ، وابن القيم الجوزية ، وابن جابر الهواري والشاطبي قول الأخفش في جواز صرف باب أحمر في حالة التنكير ، فأما المرادي فذكر قول الأخفش في

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ١٢٢٣/٣ .
(٢) أوضح المسالك ١٢٠/٤ .
(٣) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ٧٥٨/٢-٧٥٩ . .
(٤) شرح ألفية ابن مالك ١٠٨/٤ .
(٥) انظر : المقاصد الشافية ٥٩١/٥-٥٩٢.

جواز صرف باب أحمر ، وذكر معه أقوال النحاة في ذلك، فقال[١] :" وأما باب أحمر ففيه مذاهب: لأول :منع الصرف، وهو الصحيح. الثاني: إن سمي بأحمر رجل أحمر لم ينصرف بعد التنكير، وإن سمي به أسود أو نحوه انصرف. وهو مذهب الفراء وابن الأنباري ، والثالث : أنّه يجوز صرفه، قاله الفارسي في بعض كتبه". وقال المرادي : منع الصرف هو الصحيح ، يدل هذا أنّه اعترض على قول الأخفش بجواز الصرف ، وموافقته في قوله القائل بمنع الصرف .

وأما ابن هشام ، وابن جابر الهواري فذكرا للأخفش قولين في صرف باب أحمر بعد التنكير، أجاز صرفه في كتابه الحواشي ، ومنع صرفه في كتابه الأوسط ، وذكر معه قول سيبويه ، ولم يبديا رأيهما في هذه المسألة .

وأما ابن القيم الجوزية فقال عن قول الأخفش في جواز صرفه ، أنّه ضعيف ، يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

وأما الشاطبي فذكر قولي الأخفش في باب أحمر، حيث أجاز الأخفش صرفه ، ثم منع صرفه ، وقال الشاطبي : وكلام العرب على ما قال سيبويه . وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش القائل بصرفه ، وموافقته في قوله القائل بمنع الصرف .

٢٠٣. القَوْلُ فِيْ صَرْفِ مَا لَا يَنْصَرِفُ

قال ابن مالك :

وَلِاضْـطِرَارٍ أَوْ تَنَاسُـبٍ صُـرِفْ ... ذو المَنْعِ وَالمَصْرُوفِ قَدْ لا يَنْصَرِفْ

قال المرادي[٢] : "وزعم قوم أن صرف ما لا ينصرف مطلقاً لغة ، وقال الأخفش : وكأنّ هذه لغة الشعراء ؛ لأنهم اضطروا إليه في الضرورة في الشعر، فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام ".

وقال الشاطبي[٣] : "وقال الأخفش : سمعنا من العرب من يصرف هذا ، ويصرف جميع ما لا ينصرف ، وقال : هذا لغة الشعراء ؛ لأنهم اضطروا إليه في الشعر فصرفوه ، فجرت ألسنتهم على ذلك ، واحتملوا ذلك في الشعر ، لأنه يحتمل الزيادة ، كما يتحمل النقصان" .

التوضيح والتحليل :

ذكر المرادي ، والشاطبي قول الأخفش في اعتبار صرف ما لا ينصرف لغة ، وقال المرادي[٤]: صرف ما يستحق المنع للضرورة ، فمتفق على جواز" .وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

---

(١) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٣/١٢٢٣-١٢٢٤ .
(٢) توضيح المقاصد والمسالك ٣/١٢٢٧ .
(٣) المقاصد الشافية ٥/٦٩٣-٦٩٤.
(٤) توضيح المقاصد والمسالك ٣/١٢٢٥ .

وأما الشاطبي فذكر قول الأخفش في اعتبار صرف ما لا ينصرف لغة الشعراء ، ثم قال الشاطبي[١] : "وهذا الذي حكوا من أنّها لغة لم تثبت ، ولا عرف في كلام العرب" . وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

الراجح في صرف ما لا ينصرف للضرورة ، ولا يمكن القول بأنها لغة ، فلم تعرف في كلام العرب ، وإنما استخدم الشعراء صرف الممنوع من الصرف للضرورة .

٢٠٤. مَنْعُ صَرْفِ الْمُسْتَحِق لِلْصرفِ لِلْضَرُورَةِ

وقال المرادي[٢] : "ففي جوازه خلاف: مذهب أكثر البصريين منعه، وأكثر الكوفيين والأخفش والفارسي جوازه، واختاره المصنف" .

وقال ابن هشام[٣] : "وأجاز الكوفيون ، والأخفش والفارسي للمضطر أن يمنع صرف المنصرف ، وأباه سائر البصريين" .

وقال ابن جابر الهواري[٤] : "ثم ذكر أنّه قد يمنع الاسم المنصرف ضرورة ، وهذا الذي ذكره هو مذهب الكوفيين ، والأخفش ، وأبو علي واستدلوا بقوله :

وَمَـــا كَـــانَ حِصْـــنٌ وَلَا حَـــابِسٌ   يَفُوقَـانِ مِـرْداسَ فِـي المَجْمَـعِ[٥]

ومذهب سيبويه : أنّه ذلك لا يجوز ضرورة" .

وقال الشاطبي[٦] : "جواز منع صرف المنصرف للضرورة ،وهو مذهب الكوفيين ، ورأي الأخفش، وابن برهان من البصريين ، ونقل عن الفارسي ، وارتضاه الأنباري" .

التوضيح والتحليل :

ذكر المرادي ، وابن هشام ، وابن جابر الهواري والشاطبي قول الأخفش في جواز منع صرف المستحق للصرف للضرورة ، فأما المرادي فقال عن قول الأخفش[٧] : "وهو الصحيح، لثبوت سماعه " . وهذا يدل على موافقته لقول الأخفش في هذه المسألة .

وأما ابن هشام فذكر قول الأخفش في جواز منع صرف للمستحق الصرف للضرورة، ومعه قول سائر البصريين ، أنّهم لا يجيزون منع صرف المنصرف للضرورة ، ثم قال ابن هشام[٨] : واحتج علي قول البصريين بعدم جواز منع المستحق الصرف ضرورة ، نحو قوله :

---

(١) المقاصد الشافية ٥/٦٩٣-٦٩٤.
(٢) توضيح المقاصد والمسالك ٣/١٢٢٧ .
(٣) أوضح المسالك ٤/١٢١ .
(٤) شرح ألفية ابن مالك ٤/١١١-١١٢ .
(٥) البيت من المتقارب لعباس بن مرداس السلمي في الأصول في النحو ٣/٤٣٧ ولسان العرب ٦/٩٦ وتاج العروس١٦/١١٩ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١/١٤٧ .
(٦) المقاصد الشافية ٥/٦٩٧.
(٧) توضيح المقاصد والمسالك ٣/١٢٢٧ .
(٨) أوضح المسالك ٤/١٢١ .

طَلَـــبَ الأَزَارِقَ بِالكَتَائِـــبِ إذ هَــوَتْ   بِشَـبِيبِ غَائِلَـةِ الثُّغُـورِ غَـدُورُ[١]

وهذا يدل على موافقته لقول الأخفش في هذه المسألة .

وأما ابن جابر الهواري والشاطبي فذكرا قول الأخفش في جواز منع صرف المنصرف للضرورة ، وذكرا معه قول البصريين بعدم جواز ذلك . ولم يبديا رأيهما في قول الأخفش في هذه المسألة . والراجح جواز منع صرف المنصرف للضرورة لوروده في أشعار الشعراء .

بَابُ الْتَأْنِيثِ

٢٠٥. الْقَوْلُ فِيْ الْتَاءِ

قال ابن مالك :

وَلَا تَلــــــــي فَارِقَــــــةً فَعُـــــولاً   أصْـــلاً وَلَا الْمِفْعَــالَ وَالْمِفْعِـــيلَا

قال الشاطبي[٢] : "من أنواع التاء: أن تأتي للمبالغة في المدح أو الذم ، ذلك قولك : رجلٌ علامةٌ ، ونَسّابةٌ ، وسَأّلةٌ من السؤال ، وقال أبو الحسن في قولهم :رجلٌ فَرُوقَةٌ ، ومَلُولةٌ ، وحَمُولةٌ ، ألحقوها التاء للتكثير كَنِّيابةٍ ، وروايةٍ " .

التوضيح والتحليل :

انفرد الشاطبي بذكر قول الأخفش في التاء ، حيث قال في قولهم : " رجل فروقةٌ ، ومَلُولةٌ، وَحَمُولةٌ " رجلٌ فَرُوقَةٌ ، ومَلُولةٌ ، وحَمُولةٌ ، ألحقوها التاء للتكثير كَنِّيابةٍ ، وروايةٍ " . ،ألحقوها التاء للتكثير كنيابة ورواية ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

---

(١) البيت من الكامل للأخطل في ديوانه ٤٠٢/٢ والإنصاف في مسائل الخلاف ٤٠٣/٣ وضرائر الشعر ١٠٤، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١٧٦/٣ .

(٢) المقاصد الشافية ٣٧٥/٦ .

بَابُ الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودَ

٢٠٦. الْقَوْلُ فِيْ (أَرْحَيةٌ وَأَقْفِية)

قال ابن مالك :

وَمَـا اسْـتَحَقَّ قَبْـلَ آخِـرٍ أَلِـفْ   فَالمَـدُّ فِـي نَظيـرِهِ حَتْمـاً عُـرِفْ

كَمَصْـدَرِ الْفِعْـلِ الّـذِيْ قَـدْ بُـدِئَا   بِهَمْـزِ وَصْـلٍ كَـارْعَوَى وَكَارْتَـأى

قال ابن القيم الجوزية[١] : "وهذا القسم الثاني ، وهو الممدود قياساً ، وضابطه أن يكون له نظير من الصحيح يستحق قبل آخره ألفاً ، وهو أشياء ، ومنها: أن يكون قد جمع على أفْعِلَةَ ، كـ(كساء وبناء) ؛ فإن أَفْعِلَة ، إنما يطرد أن يجمع على ما قبل آخره ألف كغراب وحمار ، ولذلك زعم الأخفش أن أَرْحِيَة ، وأَقْفِيةَ ، ليس من كلام العرب ؛ لأن مفرديهما مقصوران ، فحقهما أرحاء ، وأقفاء كصدى وأصداء ، وندى أنداء" .

التوضيح والتحليل :

انفرد ابن القيم الجوزية بذكر قول الأخفش في أرْحِيَة وأَقْفِيَة أنهما ليس من كلام العرب ، وقال ابن القيم[٢]: "فإن أَفْعِلَةَ إنما يطرد أن يجمع على ما قبل لآخره ألف كغراب وحمار". وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

٢٠٧. الْقَوْلُ فِيْ مَدْ الْمَقْصُور

قال ابن مالك:

وَقَصْـرُ ذِي الْمَـدِّ اضْـطِرَاراً مُجْمَـعُ   عضـلَيْهِ والْعَكْـسُ بِخُلْـفٍ يَقَـعُ

قال الشاطبي[٣] : "هذه المسألة من لواحق باب المقصور ، والممدود ، وهي : هل يجوز قصر الممدود ، ومد المقصور، المسألة المختلف فيها فمد المقصور ، فأجازه الكوفيون، والأخفش من البصريين ، ومنعه سائر البصريين ، وحجة الكوفيين وجهان : القياس من وجهة الإجماع على إشباع الحركات في الضرورة ، فتصير حروفاً ، والسماع ، فقد جاء عن العرب ، أنشده الأخفش، وغيره :

سَـيُغْنِيني الَّـذِي أَغْنَـاكَ عَنِّـي   فَـلَا فَقْـرٌ يـدُومُ وَلَا غِنـاءٌ[٤]

والغِنَى: مقصور":

---

(١) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ٢/٨٧٦-٨٧٧-٨٧٨ .

(٢) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ٢/٨٧٧-٨٧٨ .

(٣) انظر: المقاصد الشافية ٦/٤٢٠-٤٢٢-٤٢٣ .

(٤) البيت من الوافر ، لم أقف على قائله ، وبلا نسبة في ضرائر الشعر ٤٠ والمخصص ٤/٤٤٤ ولسان العرب ١٥/١٣٦

التوضيح والتحليل :

انفرد الشاطبي بذكر قول الأخفش في جواز مد المقصور ، وذكر معه قول سائر البصريين وهو المنع ، و قال الشاطبي(١) :"وقد أوَّل البصريون هذه الأبيات ورموها بجهالة القائلين ، والإنصاف أن ما نقلوه فهم ذوو عهدته ، وهم محمولون على الصدق ، والتأويل بعيد إلا أن ذلك نادر شاذ لا يبلغ مبلغ أن يكون جائزاً كقصر الممدود " . وهذا يدل على موافقته لقول الأخفش في هذه المسألة ، ولكنه شاذ نادر .

٢٠٨. تَثْنِيَةُ الْمَقْصُورِ الثُّلَاثِي

قال ابن مالك :

كَـذَا الّـذي الْيَـا أَصْـلُهُ نَحْـوُ الْفَتَـى وَالْجَامِـــدُ الَّـــذِي أُمِيـــلَ كَمَتَـــى

قال المرادي(٢) : "إذا وقعت ألف المقصور ثالثة ، فلها أربعة أقسام : منقلبة عن الياء ، نحو: الفتى ، ومنقلبة عن واو ، نحو: العصا ، وأصلية وهي: إذا ومتى ، والمراد بها: كل ألف في حرف أو شبهه ، ومجهولة الأصل نحو: الددا ، وهو اللهو ؛ فإن ألفه لا يُدرى هل هي عن ياء أو عن واو؟ لأن الألف في الثلاثي المعرب لا تكون إلا منقلبة عن أحدهما. فأما المنقلبة عن الياء فتنقلب في التثنية ياء رداً إلى أصلها نحو قولك : فتيان ، وأما المنقلبة عن الواو ، فتقلب واواً رداً إلى أصلها أيضاً ، نحو قولك : عصوان . وأما الأصلية والمجهولة ففيها ثلاثة مذاهب : الأول: وهو المشهور ، أن يعتبر حالهما بالإمالة فإن أميلا ثنيا بالياء ، نحو: بلى ومتى ، فتقول: بليان ، ومتيان ، وإن لم يمالا ، فبالواو ، نحو: على ، وإذا مسمى بهما علوان وإذوان ، وهذا مذهب سيبويه ، وبه جزم هنا ، والثاني: أن ألفهما إن أميلت أو قلبت ياء في موضع ما ثنيت بالياء ، وإلا فبالواو ، وهذا اختيار ابن عصفور ، وبه جزم في الكافية ، فعلى هذا يثنى على، وإلى ، ولدى بالياء لانقلاب ألفهن ياء مع الضمير ، وعلى الأول يثنيان بالواو، والقولان عن الأخفش ، والثالث: أن الألف الأصلية والمجهولة يقلبان ياء مطلقاً " .

التوضيح والتحليل :

انفرد المرادي بذكر قول الأخفش في تثنية المقصور إذا كان ألفه ثالثة ، وكانت أصلية ، أو مجهولة ، سار الأخفش على مذهب سيبويه ، ومذهب ابن عصفور في تثنية ألف المقصور الأصلية ، أو المجهولة ، إذا كانت ثالثة ، وقال المرادي عن مذهب سيبويه ، وهو المشهور، وهذا يدل على موافقته للأخفش في هذا المذهب ، واعترض على قول الأخفش الثاني الذي على مذهب ابن عصفور .

---

(١) انظر: المقاصد الشافية ٦/٤٢٤.

(٢) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٣/١٣٦٥-١٣٦٦.

٢٠٩. تَثْنِيَةُ المَمْدُودِ الّذِي يَنْتَهِي بِهَمْزَةِ إلحاق أو منقلبه عن أصل

قال ابن مالك :

وَمَـــا كَصَـــحْرَاءَ بِـــوَاوٍ ثُنِّيَـــا وَنَحْـــوُ عِلْبَـــاءٍ كِســـاءٍ وَحَيَـــا

قال المرادي[(١)] : "يعني : أن ما همزته للإلحاق ، نحو: علباء ، أو منقلبة عن أصل ، نحو: كساء وحياء ، فهمزة كساء عن واو ، وأصله كساو، وهمزة حياء عن ياء وأصله حياي ، فهذان النوعان يجوز في همزتهما وجهان : قلبهما واواً ، وتصحيحهما ، فتقول عن الأول : علباوان ، وكساوان ، وحياوان ، وعلى الثاني: علباءان وكساءان وحياءان . فإن قلت: أي الوجهين أجود؟ قلت : ذكر المصنف وفاقاً لبعضهم أن قلب التي للإلحاق أولى من تصحيحها ، والمنقلبة عن أصل بالعكس ، ونص سيبويه والأخفش على أن إقرار الهمزة فيهما أحسن إلا أن سيبويه ذكر أن القلب في التي للإلحاق أكثر منه في المنقلبة عن أصل ، مع اشتراكهما في القلة" .

وقال ابن هشام[(٢)] : "الممدود وهو أربعة أنواع ، ومنها : ما يترجح فيه الإعلال على التصحيح ، وهو ما همزته بدل حرف الإلحاق ، كعلباء ، وقوباء ، أصلهما علباي وقوباي بياء زائدة ، زعم الأخفش ، وتبعه الجزولي أن الأرجح في هذا الباب أيضاً التصحيح" .

وقال ابن القيم الجوزية[(٣)] : "وأما المبدلة من ألف الإلحاق ، نحو : علباء ، فبالعكس عند الأكثرين ، وعند الأخفش أنها مثلها في رجحان التصحيح " .

التوضيح والتحليل :

ذكر المرادي ، وابن هشام وابن القيم الجوزية قول الأخفش في تثنية الاسم الممدود الذي ينتهي بهمزة إلحاق أو بهمزة منقلبة عن أصل ، فأجاز الأخفش في ذلك إبقاء الهمزة عند التثنية، فأما المرادي فذكر قول الأخفش في جواز إبقاء الهمزة ، إذا كانت الهمزة بدل عن أصل ، أو همزة مبدلة عن حرف الإلحاق ، ولم يبد رأيه في هذه المسألة .

وأما ابن هشام فذكر قول الأخفش في إبقاء الهمزة المنقلبة عن حرف إلحاق عند التثنية في الاسم الممدود ، فقال : ما يترجح فيه الإعلال على التصحيح ، وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

وأما ابن القيم الجوزية فذكر قول الأخفش في إبقاء الهمزة المبدلة من حرف الإلحاق على حالتها عند التثنية ، لم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

---

(١) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ١٣٦٧/٣-١٣٦٨.

(٢) أوضح المسالك ٢٥٨/٤-٢٥٩ .

(٣) إرشاد السالك ٨٨٥/٢.

بَابُ جَمْعِ التَكْسِير

٢١٠. القَوْلِ فِيْ (كُبْرَى)

قال ابن مالك:

وَنَحْـــوِ كُبْـــرَى وَلِفْعَلَـــةٍ فِعَـــلْ   وَقَـــدْ يَجِـــئُ جَمْعُـــهُ عَلَـــى فُعَـــلْ

قال الشاطبي[١] : "في كلامه شيء من جهة اللفظ والمعنى ، وأما جهة اللفظ فإنّه قال : ونحو كبرى ، فأتى دون ألف ولام ، فُعْلى الأفعل لا تفارق الألف واللام ، فلا يقال : امرأة كبرى، ولا صغرى ، حكاها الأخفش أنها مصدر كالبشرى والرجعي".

التوضيح والتحليل :

انفرد الشاطبي بذكر قول الأخفش في نحو: كبرى ، حيث اعتبرها الأخفش أنها مصدر كالبُشْرَى والرجعى ، وقال الشاطبي[٢] : "وقد لحن ابن الرومي في قوله :

كَـأَنَّ صُـغْرَى وَكُبْـرَى مِـنْ فَقَاقِيعِهَـا   حَصْبَاءُ دُرٌّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ[٣]

وقال الشاطبي: ولا يقال : امرأة كبرى ولا صغرى ، وإنما يقال : بالألف واللام أو بالإضافة ". وهذا يدل على موافقته لقول الأخفش في هذه المسألة .

٢١١. القَوْلُ فِيْ (فِعْل) إذا كان معتل العين

قال ابن مالك :

وَشَـاعَ فِـي حُـوتٍ وَقَـاعٍ مَـعَ مَـا   ضَـاهَا هُمَـا وَقَـلَّ فِـي غَيْرِهِمَـا

قال الشاطبي[٤] : "والبناء الثاني : (فُعْل) إذا كان معتل العين ، وهو الذي نبه عليه بالمثال في قوله :وشاع في حُوت ، أن سيبويه لما تكلم على فِعْلِ بكسر الفاء ، نحو : مِيْل ، وأميال ، وذكر فيه المعتل العين ، وذكر أحكامه في الجمع على أنّه فِعْلٍ ، جوز أن يكون فُعْلاً بالضم ، لكن العرب قلبت ضمة الفاء كسرة لتصبح الياء التي هي الياء ، وقال سيبويه : فيكون فُيُول ، ودُيُوك بمنزلة خُرْج وخُروج ، يعني في الجمع لفُعلٍ لا لفِعل ، وأبو الحسن يخالف هذا ويأبى أن يكون (دِيك وفِيل) ونحوه إلا فِعلاً بكسر الفاء إذ لا يجوز عنده ذلك الاعتلال الذي ذكره سيبويه إلا في الجمع خاصة كبِيض ، فلو بنيت فُعلاً من البيع قلت : على مذهب سيبويه (بيع) وعلى مذهب الأخفش (بوع) " .

---

(١) انظر: المقاصد الشافية ٧٩/٧ .

(٢) انظر: المقاصد الشافية ٧٩/٧ .

(٣) البيت من البسيط لأبي نواس في مجمع الأمثال ٣٤/١-٧٨ وديوان المعاني ٣٠٨/١ وخزانة الأدب ٣١٥/٨ ، وبلا نسبة مغني اللبيب ٤٩٧ .

(٤) انظر: المقاصد الشافية ١٤٩/٧-١٥٠-١٥١.

التوضيح والتحليل :

انفرد الشاطبي بذكر قول الأخفش في(ديك وفِيل) فهي عنده على وزن فِعْل ، بكسر الفاء ، ورفض تعليل سيبويه في(فُعل) ، فمذهب الأخفش في بناء فُعل من البيع ، وهو (بوع) ، وعلى مذهب سيبويه(بِيْع) ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

٢١٢. القَوْلُ فِيْ (رَكْبَ ،وصَحْب) وَنَحْوَهَا

قال ابن مالك :

وَاجْعَـلْ فَعَـالِيَّ لِغَيْـرِ ذِيْ نَسَـبْ ... جُـدِّدَ كَالْكُرْسِـيِّ تَتْبَـعِ الْعَـرَبْ

قال المرادي(١) : "وذكر في الكافية أيضاً من جموع التكسير(فعلى) ، ولم يسمع منه إلا لفظان: حجلى جمع حجل ، وظربى جمع ظربان ، قال: ومذهب ابن السراج أنّه اسم جمع ، وقال الأصمعي: الحجلى لغة في الحجل ، وذهب الأخفش إلى أن نحو: ركب ،وصحب ، جمع تكسير، مذهب سيبويه أنّه اسم جمع ، وهو الصحيح ؛ لأنّه يصغر على لفظه ، وذهب الفراء إلى أنّه كل ما له واحد موافق في أصل اللفظ نحو ، ثمر وثمار جمع تكسير، وليس بشيء " .

التوضيح والتحليل:

انفرد المرادي قول الأخفش في جمع نحو : ركب ، وصحب ، حيث اعتبرها الأخفش جمع تكسير، وذكر معه قول سيبويه ؛ حيث اعتبره اسم جمع ، وقال المرادي عن قول سيبويه ، هو الصحيح . ويدل هذا أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

٢١٣. حَذْفُ الحَرْفِ الثّالِثِ فِيْ جَمْعِ الخُمَاسي

قال ابن مالك :

وَالرَّابِـعُ الشَّـبِيهُ بِالْمَزِيـدِ قَـدْ ... يُحْـذَفُ دُونَ مَـا بِـه تَـمَّ الْعَـدَدْ

قال المرادي(٢) : "يجوز حذف الرابع ، إذا كان شبيهاً بالمزيد لفظاً أو مخرجاً ، فالأول، نحو : خدرنق ؛ لأن النون من حروف الزيادة ، والثاني نحو: فرزدق ؛ لأن الدال من مخرج التاء، وهي من حروف الزيادة ، فلك أن تقول فيهما : خدارق ، وفرازق ، بحذف النون والدال ، ولك أن تقول : خدارن ، وفرازد بحذف الخامس كما تقدم ، وهو الأجود ، وهذا مذهب سيبويه ، وقال المبرد: لا يحذف في مثل هذا إلا الخامس ، وخوارق وفرازق غلط ، أجاز الكوفيون والأخفش حذف الثالث ، كأنهم رأوا حذف الثالث أسهل ؛ لأن ألف الجمع تحل محله" .

وقال الشاطبي(٣) : "وأجاز الكوفيون أيضاً ، والأخفش حذف ما قبل الرابع إذا كان يشبه حروف الزيادة في الحقيقة أو في الصفة ، فيقولون : في جحمرش ، جحارش وكذلك ما كان مثله " .

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ١٤٠٩/٣ .
(٢) توضيح المقاصد والمسالك ١٤١٠/٣ .
(٣) المقاصد الشافية ٢٢٣/٧ .

التوضيح والتخليل :

ذكر المرادي والشاطبي قول الأخفش في حذف الحرف الثالث من الخماسي في حالة الجمع ، فأما المرادي فذكر قول الأخفش في جواز حذف الحرف الثالث من الخماسي في الجمع، وذكر معه أقوال النحاة في حذف الحرف الرابع من الخماسي في حالة الجمع ، فلم يبد رأيه في هذه المسألة .

وأما الشاطبي فذكر قول الأخفش ، ثم قال الشاطبي(١) : "وهو غير صحيح أيضاً ، إذ لا سماع معهم والقياس يأبى ذلك" . وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

٢١٤ . زِيَادَةُ اليَاءِ فِيْ مَفَاعِلِ وَحَذْفِها مِنْ مَفَاعِيل

قال ابن مالك :

وَخَيَّـــرُوا فِـــي زَائِـــدَيْ سَـــرَنْدَى وكُـــلِّ مَـــا ضَـــاهَاهُ كَالْعَلَنْـــدَى

قال المرادي(٢) : "زائدا سرندى ، هما النون والألف ، فإن حذفت النون قلت : سراد، وإن حذفت الألف قلت : سراند ، وكذلك نظائره نحو: العلندى ، والحَبَنْطى ، والعَفَرْنى ، وإنما خيروا في هذين الزائدين لثبوت التكافؤ بينهما ، إذ لا مزية لأحدهما على الآخر ، والحاصل أنّه إن كان لأحد الزائدين مزية أبقى ، فإن ثبت التكافؤ ، فالحاذف مخير ، وقال المرادي : وهذه مسائل أختم بها باب الجمع ، ومنها : المسألة الثانية : أجاز الكوفيون زيادة الياء في مماثل مفاعل وحذفها من مماثل مفاعيل، فيجيزون في جعافر جعافير، وفي عصافير عصافر، وهذا عندهم جائز في الكلام ، ووافقهم الجرمي على زيادة الياء قياساً في نحو: طوابيق ، وخواتيم ، وكل ما يجمع على فعائل ، وقال الأخفش: هذا كما يقال في جمع مفتاح : مفاتح ، ومفاتيح ، وقال النحاس: الحذف في المعتل أكثر، ومذهب البصريين أن زيادة الياء في مثل :مفاعل وحذفها من مثال مفاعيل لا يجوز إلا للضرورة" .

التوضيح والتحليل :

انفرد المرادي بذكر قول الأخفش في جواز حذف أو بقاء الياء في الجمع الذي على وزن مفاعل ، ومفاعيل ، كما تحذف ، أو تبقى في جمع مفتاح: مفاتيح ، أو مفاتح ، ذكر معه قول البصريين ، وهو عندهم لا يجوز إلا ضرورة . ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

---

(١) المقاصد الشافية ٢٢٣/٧ .

(٢) توضيح المقاصد والمسالك ١٤١٣/٣-١٤١٥ .

بَابُ التَصْغِيرِ

٢١٥. القَوْلِ فِيْ الاسْمِ المَوْصُولِ

قال ابن مالك :

وَصَــــغَّرُوا شُـــذُوذاً الَّـــذِي الَّتِـــي   وَذَا مَــعَ الفُــرُوعِ مِنْهَــا تَــا وَتــي

قال المرادي(١) : " التصغير من جملة التصريف في الاسم ، فحقه ألا يدخل غير المتمكن، إلا أن أسماء الإشارة ، والموصولات شابهت المتمكن ؛ لكونها توصف ويوصف بها ، فلذلك استبيح تصغير بعضها ، لكن على وجه خولف به تصغير المتمكن ، فترك أولها على ما كان عليه قبل التصغير ، وعوض منه ضمة ألف مزيدة في الآخر ، ووافقت المتمكن في زيادة ياء ثالثة ساكنة بعد فتحة ، فقيل في : الذي ، والتي: اللذيا ، واللتيا ، وفي تثنيتهما: اللذيان ، واللتيان ، وأما الجمع ، فقال سيبويه في جمع الذي : اللذيون رفعاً ، واللذيين جراً ونصباً ، بالضم قبل الواو والكسر قبل الياء ، وقال الأخفش: اللذيون ، واللذيين ، بالفتح ، كالمقصور ، ومنشأ الخلاف من التثنية ، فسيبويه يقول: حذفت ألف اللذيا في التثنية تخفيفاً وفرقاً بين المتمكن وغيره ، والأخفش يقول: حذفت لالتقاء الساكنين. قال بعضهم : ولم ينقل عن العرب ما يستند إليه في جمع الذي . قالوا في جمع التي: اللتيات، وهو جمع للتيا تصغير التي، ولم يذكر سيبويه من الموصولات التي صغرت غير اللذيا واللتيا وتثنيتهما وجمعهما. وقال في التسهيل : واللتيات واللوايتا في اللاتي ، واللويا واللويون في اللائي واللائين ، فزاد تصغير اللاتي واللائين. وظاهر كلامه أن اللتيات ، واللويتا كلاهما تصغير اللاتي ، أما اللويتا فصحيح ، ذكره الأخفش . وأما اللتيات ، فإنما هو جمع اللتيا كما سبق ، فتجوز في جعله تصغير اللاتي. ومذهب سيبويه أن اللاتي لا يصغر استغناء بجمع اللتيا ، وأجاز الأخفش أيضاً اللويا في اللاي غير مهموز، وأجاز غيره : اللويا في اللائي، وقال في اللائين : اللويئون. قيل: والصحيح أنّه لا يجوز تصغير اللاتي ولا اللواتي، وهذا مذهب سيبويه" .

وقال الشاطبي(٢) : "وأما الذي فقالوا فيه : اللّذيا ، وفي تثنيته : اللّذيّان ، وفي الذين : اللَّذيُّون ، على رأي سيبويه ، واللّذَيُّون ، على رأي الأخفش ، ، وأما التي ، فقالوا : واللّتَيّا . وفس اللتان : اللّتَيّان ، واللّوَيْتَا ، واللّوَتّا في اللائي ، وهذا مذهب الأخفش ، فيحذف الآخر خوفاً من بقاء الكلمة بعد التصغير على خمسة أرف لو قال : اللّوَتْيا ، واللّوَتْئيا ، وذلك غير موجود ،ومذهب المازني أن تجذف الألف الثانية ؛ لأنها زائدة ، وحذف الزائد أولى ، فيقول في : اللاتي: اللّتَيّا ، وأما سيبويه فعنده أنّ هذا لا يقال ، وأما ذَيّان ، وتَيّان ، فكالمفرد منهما ، وكذلك:

---

(١) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٣/١٤٤٠ .
(٢) انظر: المقاصد الشافية ٧/٤١٧–٤٢١ .

اللّذَيان ، واللّتَيّان ، حذفوا الألف منهما ، ثم ألحقوا العلامتين ، وهذا الحذف عند سيبويه كالحذف في المفرد حين حذفت الياء ، ومن الذي والتي ، وعند الأخفش إنما حذفت الألف لالتقائها ساكنة مع علامة التثنية ، ولا أنها حذفت قبل لحاقها ، وقال الشاطبي : ولا يظهر لاختلافها في الثنية ثمرة، وإنما تظهر في الجمع ، فسيبويه يقول :اللّذَيُّون ، بضم ما قبل الواو ، وكسر ما قبل الياء، والأخفش يقول :اللّذَيَّون ، واللّذَيَّين ، بفتح ما قبلهما كالمقصور في المعربات" .

التوضيح والتحليل :

ذكر المرادي والشاطبي قول الأخفش في الأسماء الموصولة ، حيث قال الأخفش : الذي يجمع على : اللّذَيَّون ، واللّذَيَّين ، بفتح ما قبلهما كالمقصور، وذكرا معه قول الأخفش في جمع الذي ، وعند التثنية ، أجاز الأخفش حذف الألف من الذي ، لالتقاء الساكنين ، وعند سيبويه حذفت الألف تخفيفاً وفرقاً بين التمكين ، وغيره ، وأجاز الأخفش اللويا في اللاي غير المهموز ، ولم يبديا رأيهما في قول الأخفش في هذه المسألة .

بَابُ النَسَب

٢١٦. الْقَوْلُ فِيْ نَسَبِ وَزْنِ (فَعُولة)

قال ابن مالك :

وَتَمَّمُــوا مَــا كَــانَ كَالطَوِيلَــهْ   وَهكَــذَا مَــا كَــانَ كالْجَلِيلَــهْ

قال المرادي[(١)] : "يعني : أن ما كان من فَعيلة ، وفُعيلة ، معتل العين صحيح اللام ، نحو: طويلة ، ونويرة ، أو مضاعفاً ، نحو: جليلة ، وقُديدة ، فإنّه ينسب إليه على لفظه متمماً ، فتقول: طويلي ، ونويري ، وجليلي ، وقديدي ؛ فراراً من تحريك حرف العلة في المعتل ، ومن اجتماع المثلين في المضاعف. وقال المرادي : لم يذكر الناظم هنا فعولة ، نحو: شنوءة ، والنسب إليها فعلى كالنسب إلى حنيفة ، فيقال : شنئي ، هذا مذهب سيبويه ، وذهب المبرد والأخفش إلى أن النسب إلى ذلك على لفظه ، فيقال في حمولة: حمولي . وذهب ابن الطراوة إلى أنّك تحذف الواو، وتترك ما قبلها مضموماً ، فتقول : حملي . والصحيح مذهب سيبويه ؛ لورود السماع في شنوءة ، وفي الغرة : نسبة هذا المذهب إلى سيبويه والأخفش" .

التوضيح والتحليل :

انفرد المرادي بذكر قول الأخفش في نسب وزن فعولة ، مثل : حمولة ، وهو عند الأخفش حمولي ، على لفظه ، وذكر معه قول ابن الطراوة فيها ، وهو حذف الواو ، وترك ما قبلها مضموماً ، فتنسب على حملي ، ونقل قول آخر عن الأخفش في نسب فعولة ، وهو نفس

(١) توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٤٥٥-١٤٥٦ .

مذهب سيبويه ، وقال عن مذهب سيبويه : وهو الصحيح ، وهذا يدل أنّه وافق الأخفش في مذهبه الذي يوافق سيبويه ، واعترض عليه في مذهبه الذي يوافق المبرد .

٢١٧. القَوْلُ فِيْ نَسَبِ المُرَكَبِ المَزْجِي

قال ابن مالك :

وَانْسُـبْ لِصَـدْرِ جُمْلَـةٍ وَصَـدْرِ مَـا ... رُكِّـبَ مَزْجـاً وَلِثَـانٍ تَمَّمَـا

قال المرادي[١] : "وأما المزجي ، ففي النسب إليه خمسة أوجه : الأول : مقيس اتفاقاً ، وهو النسب إلى صدره ، فتقول في بعلبك : بعلي ، وكذا حكم خمسة عشر، فتقول: خمسي. والثاني: أن ينسب إلى عجزه ، فتقول: بكي ، وهذا الوجه أجازه الجرمي ، ولا يجيزه غيره ، ولم يسمع إلى العجز مقتصراً عليه . والثالث : أن ينسب إليهما معا مزالا تركيبهما ، فتقول: بعلي ، بكي، وظاهر كلام أبي الحسن في الأوسط موافقته . والرابع: أن ينسب إلى مجموع المركب ، فقالوا: بعلبكي . والخامس : أن يبنى من جزأي المركب اسم على فعلل ، وينسب إليه ، قالوا في حضرموت : حضرمي ، وهذان الوجهان شاذان يقتصر فيهما على ما سمع لا نعلم في ذلك خلافا" .

التوضيح والتحليل :

انفرد المرادي بذكر قول الأخفش في نسب التركيب المزجي ، وهو أن ينسب إليهما معا معزلاً تركيبهما ، وذكر معه أقوال النحاة في نسب التركيب المزجي ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

٢١٨. القَوْلُ فِيْ نَسَبِ مَحْذُوفِ الْلّام

قال ابن مالك :

وَاجْبُـرْ بِـرَدِّ الـلَّامِ مَـا مِنْـهُ حُـذِفْ ... جَـوَازاً إنْ لَـمْ يَـكُ رَدُّهُ أُلِـفْ

فِي جَمْعَي التَّصْحِيحِ أوْ فِيْ التَّثْنِيةِ ... وَحَـقُّ مَجْبُـورٍ بِهـذِي تَوْفِيَـهْ

قال المرادي[٢] : "وطلق في قوله : جواز أن لم يك رده ألف ، وهو مقيد بألا تكون العين معتلة ، فإن كانت عينه معتلة وجب جبره ، كما ذكره في الكافية والتسهيل ، وإن لم يجبر في التثنية وجمع التصحيح ، احترازا من نحو: شاة ، وذي بمعنى صاحب ، فتقول في شاة : شاهي، وعلى أصل الأخفش : شوهي ، وقد حكي أنّه رجع عنه ، وسيأتي بيانه ، وفي ذي: ذووي اتفاقاً؛ لأن وزنه عند الأخفش فعل ، كمذهب سيبويه . وقال المرادي : مذهب سيبويه ، وأكثر النحويين

(١) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٣/١١٤٨-١٤٥٩ .
(٢) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٣/١٤٦٠-١٤٦١ .

أن المجبور تفتح عينه ، وإن كان أصله السكون ، وذهب الأخفش إلى تسكين ما أصله السكون، فتقول : في يد ، ودم ، وغد وحر، على مذهب الجمهور: يدَوي ، ودمَوي ، وغدَوي وحرَحي بالفتح ، وعلى مذهب الأخفش: يدْيي ، ودمْيي ، وغدْوي ، وحرْحي بالسكون ؛ لأنه أصل العين في هذه الكلمات ، والصحيح مذهب سيبويه ، وبه ورد السماع قالوا في غد: غدوي ، وحكي عن أبي الحسن أنّه رجع في الأوسط إلى مذهب سيبويه" .

وقال ابن هشام[١] : "وإذا نسبت إلى ما حذفت لامه رددتها وجوباً في مسألتين : إحداهما : أن يكون العين معتلة ، كشاة ، وأصلها شوهة بدليل قولهم : شياه ، فتقول : شاهِيّ ، وأبو الحسن يقول : شَوْهي ؛ لأنّه يرد الكلمة بعد رد محذوفها إلى سكونها الأصلي" .

وقال ابن القيم الجوزية[٢] : "ويجب رد اللام أيضاُ إذا كانت اللام معتلة ، وإن لم ترد فيهما ذكر، فتقول في النسبة إلى شاه : شاهي عند سيبويه ، وشوهي عند الأخفش" .

وقال الشاطبي[٣] : "ومذهب الأخفش أن الرد إلى الإسكان ، فيقول في نسب: يد ، وغد ، يَدْييّ ، وغَدْوِيّ ، وهو عنده قياس ، وكذلك يقول في دم : دَمْيِيّ" .

التوضيح والتحليل :

ذكر المرادي ، وابن هشام ، وابن القيم الجوزية والشاطبي قول الأخفش في نسب محذوف اللام ، فأما المرادي فذكر قولين للأخفش ، القول الأول : أنّه نسب كلمة ذي ، وهو ذووي ، وهذا النسب اتفق عليه الأخفش وسيبويه ، والقول الثاني: قول الأخفش في نسب المجبور، حيث ذهب الأخفش إلى تسكين ما أصله السكون ، وذكر معه المرادي قول سيبويه ، وهو فتح عينه ، وقال عن قول سيبويه هو الصحيح ، ثم ذكر المرادي أنّ الأخفش رجع عن رأيه في تسكين العين إلى مذهب سيبويه في كتابه الأوسط .

أما ابن هشام وابن القيم الجوزية فذكرا قول الأخفش في ضرورة إسكان العين في نسب محذوف اللام ، فتقول في نسب شاه : شوْهي ، ولم يبديا رأيهما في قول الأخفش في هذه المسألة.

وأما الشاطبي فذكر قول الأخفش في تسكين العين في نسب محذوف اللام ، وذكر معه قول سيبويه ، وهو فتح العين ، فيقول في نسب يد : يَدَوِيّ ، وقال الشاطبي[٤] : والذي رجح الناس مذهب سيبويه" . وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

---

(١) أوضح المسالك ٢٨٩/٤ .
(٢) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ٩٥١/٢-٩٥٢ .
(٣) انظر: المقاصد الشافية ٥٥٦/٧ .
(٤) انظر: المقاصد الشافية ٥٥٦/٧ .

٢١٩ . نَسَبُ (أُخْتْ وَبِنْتَ) وَنَظَائِرِهُمَا

قال ابن مالك :

وَبِـــأَخٍ أُخْتــــاً وَبِــــابْنٍ بِنْتَــــا   أَلْحِـقْ وَيُـونُسُ أبَـى حَـذْفَ التَّـا

قال المرادي[١]: "اختلف في النسب إلى أخت ، وبنت ، قال الخليل وسيبويه : كالنسب إلى أخ وابن ، بحذف التاء ، ويرد المحذوف ، تقول: أخوى وبنوى ، كما تقول في المذكر ، وقال يونس: ينسب إليهما على لفظهما ،ولا تحذف التاء ، فتقول : أختي وبنتي ، لأن التاء فيهما للإلحاق ، والزمه الخليل أن ينسب إلى هنت ومنت بإثبات التاء ، وهو يقول به ، وله أن يفرق بأن التاء فيهما لا تلزم ، بخلاف بنت وأخت ، لأن التاء في هنت في الوصل خاصة ، وفي منت في الوقف خاصة. وقال المرادي : حكم نظائر أخت ، وبنت حكمهما ، وهي: ثنتان ، وكلتا، وذيت، وكيت ، فالنسب إليها عند سيبويه كالنسب إلى مذكراتها ، فتقول: ثنوي ، وكلوي، وذيوي ، وكيوي، وعلى مذهب يونس تقول : ثنتي، وكلتي أو كلتوي ، وذيتي ، وكيتي .وذكر بعضهم في النسب إلى كلتا على مذهب يونس : كلتي ، وكلتوي ، وكلتاوي كالنسب إلى حبلى بالوجه الثلاثة، وذهب الأخفش في أخت ، وبنت ، ونظائرهما إلى مذهب ثالث ، وهو حذف التاء وإقرار ما قبلها على سكونه ، وما قبل الساكن على حركته ، فتقول : أخوى ، وبنوى ، وكلوى، وثنوى ، وقياس مذهبه في كيت ، وذيت ، إذا رد المحذوف ، أن ينسب إليهما كما ينسب إلى حي ، فتقول : كيوي ، وذيوي" . وقال الشاطبي[٢] : "وقد دل أيضاً كلام الناظم على عدم ارتضاء مذهب الأخفش في النسب إلى أخت ، وذلك أنّه يجيز بقاء الهمزة على ضمها ، فيقول : أُخوي ، ليدل على أنّه منسوب إلى أخت لا إلى أخ رفعاً للالتباس" .

التوضيح والتحليل :

ذكر المرادي والشاطبي قول الأخفش في نسب أخت ، وبنت ، وأخواتها ، فأما المرادي فذكر قول الأخفش في نسب أخت ، بنت وأخواتها ، وهو حذف التاء ، وإسكان ما قبلها ، وإبقاء أولها على حركتها ، وذكر معه أقوال النحاة في ذلك ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش.

وأما الشاطبي فذكر قول الأخفش في نسب أخت ، وأخواتها كما ذكره المرادي ، وقال : إنّ ابن مالك لم يرتض مذهب الأخفش في نسبهما ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش ، وقال الشاطبي في شرح بيت ابن مالك السابق[٣] : "يعني : إذا نسب إلى أخت ، وبنت جعلت أُختاً كأخ ، وبنتاً كبنت ، ونسبت إليهما كما تنسب إلى أخ ، وفي بنت : بنويٌّ ، لأن ذلك حكم ابن ، وهذا مذهب سيبويه والخليل .

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ١٤٦٢/٣ .

(٢) المقاصد الشافية ٥٦٤/٧ .

(٣) المقاصد الشافية ٥٥٩/٧ .

٢٢٠. القَوْلُ فِيْ نَسَبِ مَا حُذفت فَاؤه أَوْ عَيْنَهُ

قال ابن مالك :

وَإِنْ يَكُنْ كَشِيَةٍ مَا الْفَا عَدِمْ   فَجَبْرُهُ وَفَتحُ عيْنِهِ الْتُزِمْ

قال المرادي[١] : "وذكر في هذا البيت محذوف الفاء ، ولا يخلو محذوف الفاء من أن تكون لامه صحيحة كعدة ، أو معتلة كشية ، فإن كانت صحيحة لم يجبر، فتقول في النسب إلى عدة: عدي ، وإن كان معتل اللام جبر برد فائه ، فتقول في شية : وشوي ، على مذهب سيبويه ؛ لأنه لا يرد العين إلى أصلها من السكون ، بل يفتح العين مطلقاً ويعامله معاملة المقصور ، وتقول على مذهب أبي الحسن : وشيي ، برد أصله ، وجزم هنا بمذهب سيبويه " .

وقال ابن هشام[٢] : "وإذا نسبت إلى ما حُذفت فاؤه ، أو عينه رددتُهما وجوباً في مسألة واحدة ، وهي : أن تكون اللام معتلة ، كَيَرى علماً ، وكشِيَةٍ ،فتقول في يرى : يَرَئِي ، على قول سيبويه، وقياس أبي الحسن: يَرْئيّ ،أو يَرْأَوِي ، كما تقول: مَلْهِيُّ ، ومَلْهوَيُ ، وتقول في شِية على قول سيبويه : وِشَويّ ، وعلى قول أبي الحسن : وِشْيي" .

وقال ابن القيم الجوزية[٣] : "فإن كان معتل اللام كـ(شِية) لزم برد الفاء ، وفتح عينه أيضاً، فتقول: وِشَوي ، هذا مذهب سيبويه ، ومذهب الأخفش يوافقه على رد الفاء إلا أنّه يخالفه في فتح العين ، بل يسكنها ، فيقول : وِشْييٌّ" .

وقال ابن جابر الهواري[٤]: "ثم تكلم في البيت الخامس على النسب إلى المحذوف الفاء ، فقد ذكر أنّه : إن كان معتل اللام ، نحو : شية ، وجب رد فائه ، وفتح عينه ، فتقول في شِية: وِشَويّ ، وهو مذهب سيبويه ، ومذهب الأخفش : أن ترد العين إلى سكونها الأصلي ، فيقال : وشيْي ، بسكون الشين ؛ لأن الأصل" وشية ".

التوضيح والتحليل :

ذكر المرادي ، وابن هشام ، وابن القيم الجوزية ، وابن جابر الهواري قول الأخفش في النسب إلى ما حُذف فاؤه ، فأما المرادي فذكر قول الأخفش في نسب المحذوف محذوف الفاء ، إذا كانت معتلة ، فالأخفش يرد المحذوف ، ويبقي العين على سكونه ، وذكر معه قول سيبويه : ورد المحذوف ، وفتح عينه ، وقال المرادي : وجزم ابن مالك هنا بمذهب سيبويه . ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

---

(١) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ١٤٦٤/٣ .
(٢) انظر: أوضح المسالك ٢٩١/٤ .
(٣) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ٩٥٤/٢ .
(٤) انظر: شرح ألفية ابن مالك ٢٨٣/٤ .

وأما ابن هشام فذكر قول الأخفش في نسب ما حُذف فاؤه ، أو عينه ، فالأخفش يرد المحذوف ، ويسكن عين الكلمة في النسب ، وذكر معه قول سيبويه ، وهو رد المحذوف ، وفتح عين الكلمة ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش .

وأما ابن القيم الجوزية وابن جابر الهواري فذكرا قول الأخفش في نسب محذوف فاء الكلمة ، فالأخفش يرد المحذوف ، ويسكن عين الكلمة ، وذكرا مذهب سيبويه ، وهو رد المحذوف ، وفتح عين الكلمة ، ولم يبديا رأيهما في قول الأخفش في هذه المسألة .

بَابُ الوَقِفِ

٢٢١. الوَقْفُ عَلَى المُنَوْنِ

قال ابن مالك :

تَنْوِينـــاً أَثْـــرَ فَـــتْحٍ اجْعَـــلْ أَلِفَـــا وَقْفَـــاً وَتِلْـــوَ غَيْـــرِ فَـــتْحٍ احْـــذِفَا

قال المرادي(١): "في الوقف على المنون ثلاث لغات ، ومنها : أن يوقف عليه بحذف التنوين ، وسكون الآخر مطلقاً ، وذكر ذلك أبو الحسن ، وقطرب ، وأبو عبيد ، والكوفيون، ونسبها المصنف إلى ربيعة. قال في الإفصاح : والجماعة يرون أن هذا مما جاء في الشعر، ولا يجوز في الكلام" .

وقال الشاطبي(٢) : "على أن بعض العرب يعامل الألف معاملة الواو والياء في الحذف ، فيقول : رأيت زيدْ ، كما يقول : هذا زيدْ ، ومررت بزيدْ ، ولم ينبه على ذلك الناظم لقلته ، ثبت نقل هذه اللغة في كتاب سيبويه في النسخة الشرقية منه عن أبي الحسن ، وحكاها الفارسيّ عن قطرب ، عن أبي عبيدة " .

التوضيح والتحليل :

ذكر المرادي ، والشاطبي قول الأخفش في الوقف على المنون ، فالأخفش أجاز حذف التنوين ، وإسكان الآخر مطلقاً ، وذكر المرادي معه لغتين ، فقال(٣): اللغة الأولى :" وهي الفصحى ، أن يوقف عليه بإبدال تنوينه ألفاً ، إن كان بعد فتحة ، وبحذفه إن كان بعد ضمة أو كسرة ، كقولك: رأيت زيداً ، وهذا زيدْ ، ومررت بزيدْ ، واللغة الثانية : أن يوقف عليه بإبدال التنوين ألفاً بعد الفتحة ، وواواً بعد الضمة ، وياءً بعد الكسرة ، ونسبها المصنف إلى الأزد ، وقيده غيره بأزد السراة . وزعم أبو عثمان أنها لغة قوم من أهل اليمن ليسوا فصحاء ، واقتصر هنا على الفصحاء" . وقول المرادي عن اللغة الثانية ، هي الفصحى ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ١٤٦٩/٣.
(٢) المقاصد الشافية ٨/٨ .
(٣) توضيح المقاصد والمسالك ١٤٦٩/٣.

وأما الشاطبي فذكر قول الأخفش في معاملة الألف معاملة الياء والواو في الحذف ، أو في الوقف ، فهذه اللغة ذكرت في كتاب سيبويه عن الأخفش في النسخة الشرقية منه ، وقال الشاطبي[١] : وهي لغة لبعض العرب أن يقولوا في الوقف : قام زيدُو ، ومررتُ بزيدِي ، كما يقول الجميع : رأيتُ زيدا ، ولكن اللغة الفصحى حذفها في هاتين الحالتين ، لمكان ثقل الواو والياء في أنفسهما ، بخلاف الألف ؛ فإنها خفيفة" . ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

٢٢٢. أَلْفُ المَقْصُورِ المُنَوَنِ

قال المرادي[٢] :"المقصور المنون يوقف عليه بالألف ، نحو: رأيت فتى، وفي هذه الألف ثلاثة مذاهب، ومنها : الأول: أنها بدل من التنوين في الأحوال الثلاث ، واستصحب حذف الألف المنقلبة وصلاً ، ووقفاً ، وهو مذهب أبي الحسن ، والفراء" .

التوضيح والتحليل :

انفرد المرادي بذكر قول الأخفش في ألف المقصور المنون ، وهي عنده بدل من التنوين في الأحوال الثلاث ، واستصحب حذف الألف المنقلبة وصلاً ووقفاً ، وذكر معه المرادي مذهبين، فقال المرادي[٣]: "المذهب الأول : أنها الألف المنقلبة في الأحوال الثلاث ، وأن التنوين حذف؛ فلما حذف عاد الألف ، وهو مروي عن أبي عمرو ، والكسائي والكوفيين ، وإليه ذهب ابن كيسان ، والسيرافي ، ونقله ابن الباذش عن سيبويه ، والخليل ، وإليه ذهب المصنف في الكافية، قال في شرحها: ويقوي هذا المذهب ثبوت الرواية بإمالة الألف وقفاً ، والاعتداد بها روياً، وبدل التنوين غير صالح لذلك ، والمذهب الثاني : اعتباره بالصحيح ؛ فالألف في النصب بدل من التنوين ، وفي الرفع والجر بدل من لام الكلمة ، وهذا مذهب سيبويه فيما نقله أكثرهم. قيل: وهو مذهب معظم النحويين ، وإليه ذهب أبو علي في غير التذكرة ، وذهب في التذكرة إلى موافقة المازني" . ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

---

(١) المقاصد الشافية ٨/٧-٨ .

(٢) توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٤٧٠

(٣) توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٤٧٠-١٤٧١.

٢٢٣. القَوْلُ فِيْ الإِشْمَامِ

قال ابن مالك :

أَوْ أَشْـمِمِ الضَّـمَّةَ أَوْ قِـفْ مُضَـاعِفاً ... مَـا لَـيْسَ هَمْـزاً أَوْ عَلِـيْلاً إنْ قَفَـا

قال الشاطبي[١] : "وحقيقة الإشمام ضم الشفتين بعد الإسكان بحيث لا يحسه الأعمى ، وإنما هو لرأى العين على هذا جمهور النحويين ، ولبعضهم هنا مخالفة في أربعة مواضع ، فالأخفش حُكي عنه أن الإشمام يفهم بالسمع دون النظر ، وقال عنه ابن خروف : هي حكاية فاسدة ، وقطرب يقول : الإشمام وضع النحويين ، وليس بمسموع من العرب ، وابن خروف يقول :إن الإشمام على وجهين : إشمام على الوقف ، وإشمام في وسط الكلمة ، ونقل عن الفراء وعن ثعلب وابن كيسان أن الإشمام أيم في البيان من الروم" .

التوضيح والتحليل :

انفرد الشاطبي بذكر قول الأخفش في الإشمام ، وهو عند الأخفش يفهم بالسمع دون النظر ، وذكر معه أقوال النحاة في الإشمام . ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

٢٢٤. القَوْلُ فِيْ نَقْلِ الفَتْحَةِ مِنْ غَيْرِ هَمْزَةِ

قال ابن مالك :

مُحَرَّكـــــاً وَحَرَكَـــــاتِ انْقُـــــلَا ... لسَــاكِنٍ تَحْرِيكُـــهُ لَـــنْ يُحْظَـــلَا

وَنَقْـلُ فَـتْحٍ مِـنْ سِـوَى المَهْمُـوزِ لاَ ... يَـــرَاهُ بَصْـــرِيٌّ، وَكُـــوْفٍ نَقَـــلاَ

قال المرادي[٢]: "النقل: هو تحويل حركة الحرف إلى الساكن قبلها ، لا يجوز عند البصريين نقل الفتحة من غير همزة ، فلا يقال: رأيتُ البَكَرْ ؛ لأن المفتوح إن كان منوناً لزم من النقل فيه حذف ألف التنوين ، وحمل عليه غير المنون . وقيل : لأنهم لو نقلوا في الوقف ، وسكنوا في الوصل ، لكان ذلك كأنّه إسكان فعل – المفتوح– وهو لا يجوز ، وليس بظاهر، وأجاز الكوفيون نقل الفتحة من غير همزة. فيقولون: رأيتُ البَكَرْ، ونقل الجرمي أنّه أجاز ذلك، وعن الأخفش أنّه أجاز ذلك في المنون على لغة من قال: رأيتُ عمرو" .

وقال ابن هشام[٣] : "ولك في الوقف على المحرك الذي ليس هاء التأنيث خمسة أوجه ، منها : أن تقف بنقل حركة الحرف إلى ما قبله ، فلا يجوز النقل في نحو : سَمِعْتُ العِلْمَ ؛ لأن الحركة فتحة ، وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش" .

---

(١) انظر :المقاصد الشافية ٥٣/٨–٥٤.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك ١٤٧٨/٣–١٤٧٩.

(٣) انظر: أوضح المسالك ٢٩٦/٤–٢٩٧ .

التوضيح والتحليل :

ذكر المرادي ، وابن هشام قول الأخفش في جواز نقل الفتحة من غير همزة ، فأما المرادي فذكر قول الأخفش في جواز نقل الفتحة دون همز على لغة من قال : رأيت عمرو ، وذكر معه قول البصريين في ذلك ، فهم لا يجيزون ذلك . ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

وأما ابن هشام فذكر قول الأخفش في جواز نقل الفتحة من غير همز، وقال قبل ذلك : لا يجوز نقل الفتحة من غير همزة ، هذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

٢٢٥. الْقَوْلُ فِيْ حَذْفِ أَلَفِ (مَا) الْمَوْصُولَةِ

قال ابن مالك :

وَمَا فِـي الاسْـتِفْهَامِ إنْ جُـرَّتْ حُـذِفْ ... أَلِفُهَـا وَأَوْلِهَـا الهَـا إنْ تَقِـفْ

قال المرادي[١] : "واحترز بالاستفهامية عن الموصولة ، والشرطية ، نحو: مررت بما مررت به، وبما تفرح أفرح ؛ فإنهما لا تحذف ألفهما . وزعم المبرد : أن حذف ألف ما الموصولة ليس لغة ، ونقله أبو زيد أيضاً ، وقال أبو الحسن في الأوسط : وزعم أبو زيد أن كثيراً من العرب يقولون: "سلْ عمَّ شئت ، كأنهم حذفوا لكثرة استعمالهم إياه" .

التوضيح والتحليل :

انفرد المرادي بذكر نقل الأخفش في كتابه الأوسط عن أبي زيد ، أن بعض العرب تحذف الأف(ما) المصولة ، لكثرة استعمالهم لها ، ولم يبد رأيه في نقل الأخفش في هذه المسألة .

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ٣/١٤٨٥ .

بَابُ التَصْرِيفِ

٢٢٦. القَوْلُ فِيْ بِنَاءِ (فُعِل) بِضَم الفَاءِ وَكَسْر العَيْن فِيْ الأَسْماءِ

قال ابن مالك :

وَفِعُــــلٌ أُهْمِــــلَ وَالْعَكْـــسُ يَقِـــلْ لِقَصْـدِهِم تَخْصِـيصَ فِعْـلٍ بِفُعِـلْ

قال المرادي[١]: "أهمل من أبنية الثلاثي فِعُل - بكسر الفاء وضم العين- لاستثقالهم الانتقال من كسر إلى ضم ، وقوله: والعكس ، يعني به بناء فَعِل - بضم الفاء وكسر العين - وهذا الوزن فيه خلاف ، ذهب قوم إلى أنّه مهمل ؛ لاستثقال الانتقال من ضم إلى كسر ، وإن كان أخف من عكسه ، وذهب قوم إلى أنّه مستعمل ، لكنه قليل، وهو الظاهر، وقد جاء منه الدُئِل، وهو اسم دويبة سميت بها قبيلة من كنانة ، وأنشد الأخفش لكعب بن مالك:

جـاؤُوا بجَـيْشٍ، لَـوْ قِـيسَ مُعْرَسُـه مـا كـان إلَّا كمُعْـرَسِ الـدُّئِل[٢]

والرُئِم: اسم جنس للاست، والوُعِل: لغة في الوعل، حكاه الخليل ، فثبت بهذه الألفاظ أنّه ليس بمهمل " .

وقال الشاطبي[٣] : "وذكره ابن الناظم لفظاً ثالثاً وهو : وُعِل ، لغة في الوغل ، فبهذه الألفاظ أثبت الناظم فُعِل في الأسماء ، وهو مذهب الأخفش ، وابن جني وجماعة " .

التوضيح والتحليل :

ذكر المرادي ، والشاطبي قول الأخفش في بناء (فُعِل) في الأسماء ، فأما المرادي فذكر إنشاد الأخفش بناء(فُعِل) في الأسماء، نحو كلمة : الدُّئِل ، وقال المرادي : فثبت بهذه الألفاظ أنّه ليس بمهمل ، وهذا يدل على موافقته لقول الأخفش في هذه المسألة .

وأما الشاطبي فذكر قول الأخفش في بناء(فُعِل) في الأسماء ، وذكر معه قول سيبويه في هذا البناء ، فقال الشاطبي[٤]: "وأما سيبويه فلم يثبته في الاسم ، وإنما هو عنده مختص بالفعل" . ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .الراجح هنا إثبات بناء (فُعِل) في الأسماء ، لورود ذلك في كلام العرب ، نحو : دُعِل ، ووُعِل .

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ١٥١٢/٣-١٥١٣ .

(٢) البيت من المنسرح لكعب بن مالك الأنصاري في لسان العرب ٢٣٣/١١ وتاج العروس ٤٦٣/٢٨ ، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ١٤/ ١٢٣ ومجمل اللغة ٣٤١/١ .

(٣) المقاصد الشافية ٢٦٩/٨ .

(٤) انظر: المقاصد الشافية ٢٦٩/٨ .

٢٢٧. القَوْلُ فِيْ بناء (فِعِل) فِيْ الْأَسْمَاءِ

قال المرادي[١] : "قد فهم من هذا البيت أن ما عدا هذين الوزنين مستعمل ليس بهمل ، ولا نادر ، وهي عشرة أوزان ، ومنها : فِعِل ، ويكون اسماً ، نحو: إبِلٌ ، وصفة ، نحو: أتان بِلِز، وهي السمينة ، ولم يذكر سيبويه من هذا الوزن غير إبِلٍ ، وأما بِلِز ، فحكاه الأخفش مخفف الزاي ، وحكاه سيبويه مشدد الزاي ، قال بعضهم : لا ثالث لهذين اللفظين" .

وقال الشاطبي[٢] : "ومثاله في الأسماء فِعِل نحو إبل ، ولم يحك سيبويه غيره قال : لا نعلم في الأسماء والصفات غيره ، وزاد أبو الحسن في الأسماء : حِبِرةٌ ، وهي الصفرة على الأسنان" .

التوضيح والتحليل :

ذكر المرادي ، والشاطبي قول الأخفش في بناء فِعِل في الأسماء ، فأما المرادي فذكر للأخفش في هذا البناء (بِلِز) مخفف الزاي ، وذكره سيبويه مشدد الزاي ، وقال المرادي[٣] : " قيل: فيحتمل أن يكون ما حكاه الأخفش مخففاً من المشدد، فلا يكون بناء أصليا" . ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

وأما الشاطبي فذكر للأخفش في هذا البناء من الأسماء (حِبِرةٌ) ، ذكر معه رأي آخر في لفظة (حِبِرة) ، فقال الشاطبي [٤] : قالوا : والأشهر فيه : حَبْرة " . ولم يبد الشاطبي رأيه في هذه المسألة .

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ١٥١٥/٣ .
(٢) المقاصد الشافية ٢٦٣/٨ .
(٣) توضيح المقاصد والمسالك ١٥١٥/٣ .
(٤) انظر: المقاصد الشافية ٢٦٣/٨ .

٢٢٨. القَوْلُ فِيْ بِنَاءِ(فُعْلَل) فِيْ الأَسْماءِ

قال ابن مالك :

لاسْمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ فَعْلَلُ   وَفِعْلِلٌ وَفِعْلَلٌ وَفُعْلُلُ
وَمَعْ فِعَلٍّ فُعْلَلٌ وَإِنْ عَلا   فَمَعْ فَعَلَّلٍ حَوَى فَعْلَلِلٍ عَلا

قال المرادي[١] : "ذكروا للرباعي المجرد ستة أبنية ، ومنها : فُعْلَل ، بضم الأول ، وفتح الثالث، ويكون اسماً ، نحو: جُخْدَب ، لذكر الجراد ، وصفة ، نحو: جُرْشَع ، بمعنى جُرْشُع بالضم ، مذهب البصريين غير الأخفش أن هذا البناء السادس ليس ببناء أصلي ، بل هو فرع على فُعْلُل بالضم ، فُتح تخفيفاً ؛ لأن جميع ما سمع فيه الفتح سُمع فيه الضم ، نحو: جُخْدُب ، وطُحْلُب وبُرْقُع في الأسماء ، وجُرْشُع في الصفات ، وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنّه بناء أصلي" .

وقال ابن الوردي[٢] : "بنية الرباعي المجرد ستة ، ومنها :(فُعْلَل) كجُخْدَب ، لذكر الجراد زاده الأخفش" .

وقال ابن هشام[٣] : "والمجرد الرباعي ، وزاد الأخفش ، والكوفيون مضموم الأول ، مفتوح الثالث كجُخْدَب" .

وقال ابن القيم الجوزية[٤] : "فأما الرباعي ، فله ستة أمثلة ، ومنها : فُعْلَل بضم أوله وفتح ثالثه كجُخْدَب ، وطُحْلَب ، ذكره الكوفيون والأخفش ، ولم يذكره سيبويه في الأبنية ؛ لأنه عنده فرع على المضموم الثالث(فُعْلُل) ، وإنما فتح تخفيفاً" .

وقال ابن جابر الهواري[٥] : "فذكر للرباعي ستة أوزان ، ومنها : فُعْلَل بضم الأول ، وفتح الثالث، نحو: طُحْلَب ، ولم يذكره سيبويه ، نقله الكوفيون والأخفش " .

وقال الشاطبي[٦] : "يعني أن الاسم الرباعي المجرد له من الأبنية ستة على رأيه ، منها فُعْلَل بضم الأول ، وفتح الثالث ، وهو ما استدركه الأخفش ، ومثاله في الاسم : جُخْدَب ، وضُفْدَع ، وطُحْلَب" .

التوضيح والتحليل :

ذكر المرادي ، وابن الوردي ، وابن هشام ، وابن القيم الجوزية ، وابن جابر الهواري والشاطبي قول الأخفش في بناء الرباعي الذي على وزن (فُعلَل)، فأما المرادي فذكر قول

---

(١) انظر : توضيح المقاصد والمسالك ٣/١٥٢٠-١٥٢١.
(٢) تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة ٣٤٧ .
(٣) أوضح المسالك ٣٠٨/٤ .
(٤) انظر: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ٩٨٩/٢ -٩٩٠ .
(٥) شرح ألفية ابن مالك ٣١٦/٤-٣١٧ .
(٦) نظر : المقاصد الشافية ٢٨٣/٨-٢٨٦.

الأخفش إثبات هذا البناء في الاسم الرباعي ، وقال[١]: "واستدلوا لذلك بأمرين: أحدهما: أن الأخفش قال: جُؤْذَر، ولم يحك فيه ضم الذال ، فدل على أنّه غير مخفف ، وهذا مردود ، فإن الضم منقول في جُؤْذُر أيضاً ، وزعم الفراء أن الفتح في جؤذر أكثر، وقال الزبيدي: إن الضم في جميع ما ورد منه أفصح . والآخر: أنهم قد ألحقوا به ، فقالوا: عُنْدَد ، يقال: ما لي عن ذلك عندد ، أي: بد ، وقالوا: عَاطَت الناقة عُوطَطا ، إذا اشتهت الفحل، وقالوا: سودد فجاءوا بهذه الأمثلة مفكوكة ". وكلام المرادي السابق يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

وأما ابن الوردي فذكر قول الأخفش في زيادة بناء(**فُعْلَل**) في الاسم الرباعي المجرد ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

وأما ابن هشام فذكر قول الأخفش في زيادة بناء(**فُعْلَل**) في الاسم الرباعي المجرد ، ثم قال[٢] : والمختار أنّه فرع مضمومها ، ولم يسمع في شيء إلا وسمع فيه الضم" . وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

وأما ابن القيم وابن جابر الهواري فذكرا قول الأخفش في زيادة بناء(**فُعْلَل**) في مجرد الاسم الرباعي ، وذكرا معه قول سيبويه فيه ، وهو عند سيبويه فرع من مضموم الثالث ، ولم يبديا رأيهما في قول الأخفش .

وأما الشاطبي فذكر قول الأخفش في زيادة بناء(**فُعْلَل**) في مجرد الاسم الرباعي ، ثم قال الشاطبي[٣] : "وهذا كله لا يلزم ، والفتح منقول فلا بد من قبوله ، ومن قال : أنّه مفتوح من المضموم ، فدعوى لا دليل عليها ، ولم يثبت من كلام العرب تخفيف الضمّ بالفتح ، فيحمل هذا عليه" . وهذا يدل على موافقته لقول الأخفش . الراجح اعتبار بناء(**فُعلَل**) من أبنية الرباعي .

٢٢٩ . الْقَوْلُ فِيْ تِكْرَار اليَاءِ فِيْ الفِعْلِ الرُبَاعِي

قال ابن مالك :

وَالْيَـا كَـذَا وَالْـوَاوُ إِنْ لِـمْ يَقَعَـا   كَمَـا هُمَـا فِـي يُؤْيُـؤٍ وَوَعْوَعَـا

قال الشاطبي[٤]: "فحصل من المجموع أن الواو والياء تكونان في الفعل بالتضعيف ، ومن أمثلة الفعل في الياء : يَهْيَهْت بالإبل ، إذا قلت لها ياهٍ ياهٍ ، وهو نادر مع تقدم الياء ومع تأخرها نحو : حَاحيتُ ، وهَاهيتُ وعَاعيتُ ، وزعم الأخفش أنّه لم يأت من هذا النحو إلا هذه الأفعال الثلاثة" .

(١) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ١٥٢٠/٣-١٥٢١.
(٢) أوضح المسالك ٣٠٨/٤ .
(٣) المقاصد الشافية ٢٨٧/٨ .
(٤) انظر: المقاصد الشافية ٣٨١/٨-٣٨٢ .

التوضيح والتحليل :

انفرد الشاطبي بذكر قول الأخفش في مجيء تكرار الياء في الفعل الرباغي إلا في ثلاثة أفعال فقط ، وهي : حَاحيتُ ، وهَاهيتُ وعَاعيتُ ، فأصلها : حيحيت ، وهيهيت وعيعيت ، وقال الشاطبي[١] : فحصل من المجموع أن الواو والياء تكونان في الاسم بالتضعيف ، ويكونان في الفعل كذلك". وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في مجيء تضعيف الياء في الفعل الرباعي إلا في ثلاثة أفعال فقط .

٢٣٠. القَوْلُ فِيْ نُونِ كَلِمَةِ (رُمَّان)

قال ابن مالك :

وَالنُّـونَ فِـي الآخِـرِ كَـالْهَمْز وَفِـي نَحْـوِ غَضَـنْفَرٍ أَصَـالَةً كُفِـي

قال المرادي[٢]: "مذهب سيبويه الخليل ، أن نون كلمة (رمان) زائدة ، قال سيبويه : وسألته، أي الخليل ، عن الرمان ، إذا سمي به ، فقال : لا أصرفه في المعرفة ، وأحمله على الأكثر ، إذا لم يكن له معنى يعرف به ، وقال الأخفش: نونه أصلية ، مثل : قراص ، وحماض؛ لأن فعالاً أكثر من فعلان ، يعني النبات ، والصحيح أنها أصلية، لا لكونه اسم نبات، بل لثبوتها في الاشتقاق ".

التوضيح والتحليل :

انفرد المرادي بذكر قول الأخفش في نون كلمة (رمان) فهي عند الأخفش أصلية ، وقال المرادي عن قول الأخفش : وهو الصحيح ، لثبوتها في الاشتقاق ، وهذا يدل على موافقته لقول الأخفش في هذه المسألة .

٢٣١. القَوْلُ فِيْ زِيَادةِ الهَاءِ

قال ابن مالك :

وَالْهَـاءُ وَقْفـاً كَلِمَـهْ وَلَـمْ تَـرَهْ وَالـلاَّمُ فِـي الإشَـارَةِ المُشْـتَهِرَهْ

قال المرادي[٣] : "وقال أبو الحسن : إنها زائدة في هِبْلَع ، وهو الأكوع ، وهِجْرَع ، وهو الطويل ؛ لأن الأول من البلع ، والثاني من الجرع ، وهو المكان السهل ، وما قاله في هِبْلَع أقرب" .

وقال الشاطبي[٤]: "وذهب أبو الحسن إلى أن الهاء في هِجْرَع ، وهِبْلَع ، زائدتان ، لأنهما عنده من الجرع ، والبلع" .

---

(١) المقاصد الشافية ٣٨١/٨ .
(٢) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ١٥٤٢/٣.
(٣) توضيح المقاصد والمسالك ١٥٤٧/٣.
(٤) المقاصد الشافية ٤٧١/٨-٤٧٢.

التوضيح والتحليل :

ذكر المرادي ، والشاطبي قول الأخفش في زيادة الهاء في بعض الكلمات مثل : هبلع ، وهجرع ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش .

وأما الشاطبي فذكر قول الأخفش في زيادة الهاء في بعض الكلمات ، نحو : هِجْرَع ، وهِبْلَع. ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

٢٣٢. القَوْلُ فِيْ زِيَادَةِ اللّامِ

قال المرادي(١): "زيادة اللام على ضربين : أحدهما : أن تزاد في الكلمة مبنية عليها كزيادتها في فَيْشَلَة ، وهي رأس الذكر ، وفَحْجَل ، وهو المتباعد الفخذين ، وهَيْقَل ، وهو ذكر النعام ، وعَبْدَل، بمعنى عبد ، لسقوطها في قولهم : فَيْشَة ، وأفحج ، وهيق وعبد ، وأجاز ابن جني في فيشلة ، وهيقل أصالة اللام ، ويكون مادتين ، ونقل عن أبي الحسن أن لام عبدل أصل، وهو مركب من عبد الله ، كما قالوا : عبشمي، وقال في الأوسط : واللام تزاد في عبدل وحده وجمعه عبادلة ، قيل: فيكون للأخفش قولان" .

التوضيح والتحليل :

انفرد المرادي بذكر قولي الأخفش في اللام في كلمة (عبدل) ،حيث نقل عن الأخفش أن اللام أصلية ، والقول الآخر: هو أن اللام في الكلمة زائدة ، وقول المرادي : زيادة اللام على ضربين ، ويدل هذا على موافقته لقول الأخفش القائل بزيادة لام كلمة (عبدل) ، واعتراضه عليه في قول الأخفش إن اللام أصلية .

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ١٥٤٨/٣.

بَابُ الإِبْدَالِ

٢٣٣. القَوْلُ فِيْ إِبْدَالِ الهَاءِ مِنْ الهَمْزَةِ

قال ابن مالك :

أَحْـــرُفُ الإِبْـــدَالِ هَـــدَأْتَ مُوْطِيَـــا فَأَبْـــدِلِ الْهَمْـــزَةَ مِـــنْ وَاوٍ وَيَـــا

آخِـــراً إِثْـــرَ أَلِـــفٍ زِيـــدَ وَفِـــي فَاعِـلِ مَـا أُعِـلَّ عَيْنـاً ذَا اقْتُفِـي

قال الشاطبي[١] : "وأما بدلها فمن الهمزة في إياك ، أنشد الأخفش :

فَهَيَّـاكَ وَالْأَمْـرُ الَّـذِي إِنْ تَوَسَّـعَتْ مَـوَارِدُهُ ضَـاقَتْ عَلَيْـكَ مَصَـادِرُهُ[٢]

قال الشاطبي:" وقالوا هزيد منطلق ؟ يريدون : أزيد ؟ وأنشد الأخفش :

وأَتَـى صَـواحِبُها فَقُلْـنَ: هَـذَا الَّـذي مَـنَحَ المَـوَدَّةَ غَيْرَنـا وجَفانـا[٣]

التوضيح والتحليل :

انفرد الشاطبي بذكر قول إنشاد الأخفش في إبدال الهاء من الهمزة ، حيث أنشد الأخفش في البيت الأول الهاء من الهمزة في كلمة (هياك) أصلها (إياك) ، وأبدل الهاء من الهمزة في (هذا) أصلها (أذا) ، يدل قول الشاطبي هنا أنّه يوافق الأخفش في إنشاده في هذه المسألة .

٢٣٤. القول في إبدال الألف همزة

قال ابن مالك :

وَالْمَـــدُّ زِيـــدَ ثَالِثـــاً فِـــي الْوَاحِـــدِ هَمْـزاً يُـرَى فِـي مِثْـلِ كَالْقَلَائِـدِ

قال الشاطبي[٤] :" أن يكون حرف المد ثالثاً في المفرد ، وذلك قوله : ثالثاً في الواحد ، فإذا كان كذلك أُبدل في الجمع ، فإن كان غير ثالث لم يبدل ، فالمدة الثانية لا يبدل في الجمع همزة فلا تقول في طابق : طآبق ، وما أنشده أبو الحسن من قول الشاعر :

تَـرَبَّعْنَ، مِـنْ وَهْبِـين أَو بِسُـوَيْقةٍ مَشَقَّ السَّآبى عَنْ رُؤوس الجَآذِر[٥]

فأبدل الهمزة من ألف السابياء ، وهي ثانية تقع قبل ألف الجمع ، كما أبدلوها بعد ألف الجمع إذا كانت ثالثة ، فشاذ يحفظ " .

---

(١) المقاصد الشافية ٩/٨-٩ .

(٢) البيت من الطويل لمُضرس بن ربعي الفقعسي في تاج العروس ٣٩٦/٤٠ ، وبلا نسبة في المحكم ٥٩٥/١٠ ولسان العرب ٣٧٦/١٥ .

(٣) البيت من الكامل لجميل بُثَيْنَة في المحكم ٨٩/١٠ ولسان العرب ٤٥٠/١٥ وتاج العروس ٤٢٥/٤٠ وبلا نسبة في مغني اللبيب ٤٥٥ .

(٤) المقاصد الشافية ٩/٣٥-٣٦ .

(٥) البيت من الطويل لذي الرمة في المحكم ١٩٣/٣ وتاج العروس ٤٧٣/١٦ ولسان العرب ٢٠٥/٦ ، وعجره في هذه المصادر : مَشَقَّ السَّوابي عَنْ رُؤوس الجَآذِر . وإنشاد الأخفش(السَّآبى) لم أقف عليه . فيدل أنّه لا يجوز إبدال الهمزة من الألف الواقعة ثانية .

التوضيح والتحليل :

انفرد الشاطبي بذكر إنشاد الأخفش في إبدال الهمزة من الألف السابياء ، وهي تقع قبل ألف الجمع ، وقال الشاطبي : فشاذ يحفظ ، وهذا يدل أنّه اعترض على إنشاد الأخفش في هذه المسألة .

٢٣٥. الإبْدَالُ فِيْ مُضَعَّف العَيْن وَاللَام وبِنَاءِ أَفْعَلِ

قال ابن مالك :

فَـــذَاكَ يَـــاءً مُطْلَقَـــاً جَـــا وَأَوُمْ وَنَحْـــوُهُ وَجْهَـــيْنِ فِـــي ثَانِيْـــهِ أُمْ

قال الشاطبي[1] : "فإذا بنيت من أَنَّ ، أو من أَزَّ ، أو من أَلَّ، أو شبه ذلك من المضاعف العين واللام ؛ فإن شئت قلت شئت : أَوَنَّ ، وأَوزَّ وأَوَلَّ ، وإن شئت قلت : أينَّ وأَيَزّ وأيلّ ، فهما عند الناظم جائزان ، وهما قولان للأخفش والمازني ، فالأخفش يلتزم الإبدال واو ، والمازني يلتزم الإبدال ياء . ويتفقان فيما إذا لم يُبْن من المضاعف ، فإذا بنيت أفعل من الأكل ، الأخذ ، ونحوها ، قلت : هذا آكل " . وقال الشاطبي[2] : "فيقول الأخفش مجيباً عن هذا : إن الألف المبدلة من فاء أفعل ليست ألفاً زائدة على الحقيقة ، وإنما هي بدل من همزة هي فاء أفعل ، فلولا أن الهمزة قبلها ، لظهرت ، وليست كذلك ألف خالد ، لأنها غير منقلبة عن شيء ، وإنما هي زائدة ، فذلك لما بنيت من أممت فاعلة قلت :آمّة ، ولم تُحرَّك الألف بحركة الميم المدغمة ، لأنها لاحظّ لها في الحركة ، ولما كان امتداد الصوت نائباً عن الحركة احتملت أن يقع بعدها الساكن بخلاف ما إذا بنيت أفعل منك من أممت قلت : هذا آمَمُ من هذا ، ثم أدغمت جاز أن تُلقى حركة الميم على الهمزة المبدلة ؛ لأنها بدل من فاء الفعل ، ولها أصل في الحركة ، فإذا تحركت أبدلت إبدال ألف آدم لما قلت : أَوَادم" .

التوضيح والتحليل :

انفرد الشاطبي بذكر قول الأخفش في الألف المبدلة من فاء أفعل ليس زائدة على الحقيقة ، وأن فاء أفعل تبدل واو ، ثم قال الشاطبي[3] : "إن للأخفش أن يجيب عن هذا بأن ألف آدم ونحوه ، وإن أشبهت ألف خالد فجرت مجراها في بعض الأشياء فلا يمكن أن تجري مجراها في جميع الأشياء ألا ترى أنّه لا يمكننا أن نقضي بزيادة ألف آدم كما نقضي بزياد ألف خالد ، فلهذا إذا اضطررنا إلى تحريك هذه الفاء بإلقاء حركة المدغم بعدها عليها جاز ، لأنها في الجملة قابلة للحركة ، فقدرنا على تحريكها بخلاف ألف أمة فاعلة من أمّ ؛ فإنه لا يجوز لعدم قبولها للحركة فاكتفينا بمدها عن الحركة حيث لم يقدر على غير ذلك". ولم يبد رأيه في هذه المسألة .

---

(١) المقاصد الشافية ٩٦/٩ .
(٢) المقاصد الشافية ٩٧/٩ .
(٣) المقاصد الشافية ٩٨/٩ .

٢٣٦. إِبْدَالُ اليَاءِ وَالْوَاوِ هَمْزَة إِذَا وَقَعَتْ اْلأَلِف بَيْنَ حَرْفَيْ الْعِلةِ

قال ابن مالك:

ذَاكَ ثَــــانِي لَيّنَــــيْنِ اكْتَنَفَــــا مَــدّ مَفَاعِــلَ كَجَمْــعِ نَيِّفَــا

قال المرادي[١] : "هذا موضع رابع يجب فيه إبدال الياء والواو همزة ، إذا وقعت ألف التكسير بين حرفي علة وجب إبدال ثانيهما همزة بشرط ألا يفصل من الطرف ، فاندرج في هذا الضابط ثلاث صور : أحدها : أن يكونا واوين نحو: أوَّل ، فتقول في جمعه : أوائل ، بإبدال الواو الثانية همزة ، وهذا باتفاق . والثانية: أن يكونا ياءين ، نحو: نيف ، فتقول في جمعه : نيائف بالهمز . والثالثة : أن يكون أحدهما ياء ، والآخر واواً ، نحو: سيِّد وصائد ، فتقول في جمعهما : سيائد ، وصوائد بالهمز ، والأصل : سياود وصوايد ، هذا مذهب سيبويه ، والخليل ومن وافقهما ، وذهب الأخفش إلى أن الهمزة في الواوين فقط، ولا يهمز في الياءين ، ولا في الواو مع الياء ، فيقول : نيايف ، وصوائد وسياود على الأصل ، وشبهته أن الإبدال في الواوين، إنما كان لثقلهما ؛ ولأن لذلك نظيراً ، وهو اجتماع الواوين أول كلمة، وأما إذا اجتمعت الياءان ، أو الياء والواو ، فلا إبدال ؛ لأنه إذا التقت الياءان أو الياء والواو أول كلمة فلا همزة نحو: يَيَنٍ ، ويَوِمٍ ، اسم موضع ، واحتج أيضاً بقول العرب في جمع: ضَيْوَن ، وهو ذكر السنانير ، ضيَاوِن من غير همزة ، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه للقياس والسماع" .

وقال الشاطبي[٢] : "وقد ذهب أبو الحسن إلى أن هذا الإعلال في ثاني اللينين مختص باكتناف الواوين كأوائل ، وكان يقول في جميع فيعل من القول: قياول ، وفي فوعل من البيع : بوايع، وفي خير : خياير ، ولا يهمز" .وقال الشاطبي[٣] : "وأما أبو الحسن فزعم أن الهمز غير مطرد في الياءين ، ولا في الياء والواو ، وقال : إنما ينبغي أن يطرد في الواوين فقط ؛ لأن اجتماع الواوين ليس كاجتماع اليائين ، ولا كاجتماع الواو والياء" .

التوضيح والتحليل :

ذكر المرادي ، والشاطبي قول الأخفش في إبدال الياء والواو همزة إذا وقعت الألف بين حرفي علة ، فأما المرادي فذكر قول الأخفش في جواز الإبدال ذلك في الواوين ، نحو جمع كلمة أوّل: أوائل ، ولا يجوز عنده في الياءين ، أوفي الياء والواو ، أو في الواو والياء ، وذكر معه قول الخليل وسيبويه في جواز ذلك دون تخصيص ، وقال المرادي : ومذهب الخليل وسيبويه ، وهو الصحيح ، وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

(١) توضيح المقاصد والمسالك ١٥٧٠/٣-١٥٧١.
(٢) المقاصد الشافية ٤٣/٩ .
(٣) المقاصد الشافية ٤٤/٩-٤٥ .

وأما الشاطبي فذكر قول الأخفش جواز إبدال الهمزة من الواو والياء فقط عند اجتماع واوين في الكلمة ، نحو : أوائل فقط ، ولم يجز ما دون ذلك ، وثم قال الشاطبي[١]: وما ذهب إليه الناظم أرجح للقياس والسماع"، ومذهب الناظم هو مذهب الخليل وسيبويه الذي ذكره المرادي في هذه المسألة . وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

الراجح في إبدال الواو أو الياء الثانية همزة في الكلمة الواحدة ، هو جواز إبدال الواوين ، والياءين ، والواو والياء ، نحو : أوائل ، و سيائد ، فمفردهما : أوّل ، وسيّد .

٢٣٧ إِبْدَالُ الـهَمْزَةِ وَاواً أَوْ يَاءً

قال ابن مالك :

وَافْـتَحْ وَرُدَّ الْهَمْـزَ يَـا فِيْمَـا أُعِـلْ   لاَمَـاً، وَفِـي مِثْـلِ هِـرَاوَةٍ جُعِـلْ

قال المرادي[٢] : "شذ إبدال الهمزة واواً في قولهم: هداوَى ؛ لأن لامه ياء ، وفي مطاوَى؛ لأن لامه واو أعلت في الواحد ، وأجاز الأخفش القياس على هداوَى ، وهو ضعيف ؛ إذ لم ينقل منه إلا هذه اللفظة" .

وقال الشاطبي[٣] : "وقد ظهر من هذا أنه لم يرتض مذهب الأخفش في إبدال ياء ، نحو هدية واو ؛ فإنه يقول في هدية :هداوى ، وفي رمية : رماوى ، وكذلك ما أشبه ذلك مما لامه ياء، والقياس القلب إلى الياء " .

التوضيح والتحليل :

ذكر المرادي والشاطبي قول الأخفش في إبدال الهمزة واو أو ياء ، فأما المرادي فذكر قول الأخفش في جواز إبدال الهمزة واواً بالقياس على هداوى (هداءي) ، وثم قال المرادي : وهو ضعيف ، يدل هذا أنّه اعترض قول الأخفش في هذه المسألة .

وأما الشاطبي فذكر قول الأخفش في جواز إبدال الياء واو في نحو : هداوى جمع هدية ، وثم قال الشاطبي[٤] : "وما اختاره الأخفش مخالف للسماع ، وما جاء من هداوى في جمع هدية وأشاوى في جمع أشياء فشاذ لا يقاس عليه" . وهذا يدل على اعتراضه على قول الأخفش في هذه المسألة .

---

(١) المقاصد الشافية ٤٣/٩ .
(٢) توضيح المقاصد والمسالك ١٥٧٥/٣.
(٣) المقاصد الشافية ٦٢/٩ .
(٤) المقاصد الشافية ٦٢/٩ .

٢٣٨. إِبْدَالُ الهَمْزَةِ المَكْسُورةِ بَعْدَ ضَمْ وَالعَكْسِ

قال ابن مالك :

ذُو الكَسْـرِ مُطْلَقَـاً كَـذَا، وَمَـا يُضَـمْ وَاوَاً أَصِرْ، مَـا لَـمْ يَكُـنْ لَفْظَـاً أَتَـمْ

قال المرادي[١] : "يعني : أن المضمومة تبدل واواً مطلقاً ، فشمل ثلاثة أنواع : الأول: المضمومة بعد فتح ، نحو: أَوُبّ جمع أبّ ، وهو المرعى ، أصله أَأْبُب على وزن أفعل ، فنقلت حركة عينه إلى فائه توصلاً إلى الإدغام ، فصار أأب ، ثم خفف بإبدال الثانية واواً ؛ لأنها تجانس حركتها . والثانية: المضمومة بعد كسر ، نحو : إِوِمّ ، وهو مثال إصبع ، بكسر الهمزة، وضم الباء من أم أصله أأمم ، فنقلت الميم إلى الهمزة ، وأدغم ، ثم أبدل الثانية واواً لانضمامها، والثالث : المضمومة بعد ضم نحو: أُوُمّ ، وهو مثال أصبع ، بضم الهمزة والياء ، من أم أصله أأمم ، فنقلت ضمة الميم ، وأدغم كما تقدم ، ثم أبدلت الثانية واواً ، لانضمامها ، وانضمام ما قبلها . خالف الأخفش في نوعين من هذه التسعة ؛ أحدهما: المكسورة بعد ضم فأبدلها واواً . والآخر: المضمومة بعد كسرة ، فأبدلها ياء ، فيقول في مضارع أُننته : أونٌّ ، وفي مثال: إِصْبُع من أَمَّ إِيْمٌّ ، فيدير الهمزة في هذين النوعين بحركة ما قبلهما، وغيره يديرهما بحركتهما ، وهو الصحيح" .

وقال الشاطبي[٢] : "وقد وقع الخلاف فيها في أربع مواضع ، منها : الهمز المكسور إذا وقع بعد ضمة مثل أُصْبِعٍ من أَمَّ خالف فيه الأخفش فيقول على مذهبه أُوِمّ . والهمز المضموم إذا وقع بعد كسرة مثل إِصْبُع من أمّ خالف فيه الأخفش أيضاً ، فيقول : إِيُمّ " .

التوضيح والتحليل :

ذكر المرادي ، والشاطبي قول الأخفش في الهمزة المكسورة بعد ضم ؛ حيث أبدلها الأخفش واو ، وأما الهمزة المضمومة بعد كسر ، فأبدلها ياء ، فأما المرادي فذكر قول الأخفش في هذه المسألة، فقال عن القول المخالف للأخفش : وهو الصحيح ، يدل أنّه اعترض على قول الأخفش . وأما الشاطبي ذكر قول الأخفش في هذه المسألة ، ثم قال[٣]: فأما في المسألة الأولى ، فيحتج على صحة مذهبه فيها ، بأن الهمزة المضمومة إذا بدلت بعدها المكسورة ياء ، فذلك مخالف للقياس ؛ فإن الياء بعد الضمة مستثقل ؛ لأنّه جمع بين متنافرين ، بخلاف ما إذا أبدلها واواً ؛ فإنك وفقت بينها وبين ما قبلها ، فهو أخف من حيث التجانس ، وأتم بالقياس ، وكذلك يحتج للأخفش في المسألة الثانية كما تقدم" . وهذا يدل على موافقته لقول الأخفش في هذه المسألة .

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ٣/١٥٨٠.
(٢) المقاصد الشافية ٩/ ٨٩ –٩٠ .
(٣) المقاصد الشافية ٩/ ٩٠ .

٢٣٩. اليَاءُ السَّاكِنةِ إِذَا جَاءتْ عَيْن الكَلِمَةِ

قال ابن مالك :

يُكْسَرُ المَضْمُوْمُ فِي جَمْعٍ كَمَا　　　يُقَالُ هِيْمٌ عِنْدَ جَمْعِ "أَهْيَمَا

قال المرادي(١) : " أصل هِيْمٌ : هُيْم بضم الهاء ؛ لأنه جمع أهيم ، فهو نظير حمر جمع أحمر ، فخفف بإبدال ضمة فائه كسرة ، لتصح الياء ، وإنما لم تبدل ياؤه واواً ، كما فعل في المفرد ؛ لأن الجمع أثقل من المفرد ، فكان أحق بمزيد التخفيف ، فعدل عن إبدال عينه واواً ؛ لأنها أثقل من الياء . وقال المرادي : حاصل ما ذكر المصنف أن الياء الساكنة المفردة ، إذا انضم ما قبلها ، فإما أن تكون في جمع ، أو في فُعلى صفة ، أو في مفرد غير فُعْلَى الصفة ، فإن كانت في جمع أبدلت الضمة كسرة وصحت الياء ، وإن كانت في فُعلى جاز الوجهان ، وسيأتي الكلام عليها ، وإن كانت في مفرد غير فُعلى الصفة ، قلبت الياء واواً ، وهذا يشمل نوعين : أحدهما : ما الياء فيه فاء الكلمة : نحن موقن ، فلا إشكال في إبدال يائه واواً . والآخر: ما الياء فيه عين الكلمة ، وهذا فيه خلاف ، مذهب سيبويه ، والخليل إبدال الضمة فيه كسرة ، كما فُعل في الجمع ، ومذهب الأخفش إقرار الضمة ، وقلب الياء واواً ، وكلام المصنف يوافقه ، فإذا بنيت من البياض نحو: بُرْد قلت على مذهبهما بُيْض ، وعلى مذهب الأخفش بُوض؛ ولذلك كان ديك عندها محتملاً ؛ لأن يكون فُعْلا ، وأن يكون فِعْلا ، ويتعين عنده أن يكون فِعْلاً بالكسر ، وإذا بنيت مَفْعُلة من العيش قلت على مذهبهما : معيشة ، وعلى مذهبه : مَعُوشة ؛ ولذلك كانت معيشة عندهما محتملة أن تكون مَفعُلة، ومَفعِلة ، ويتعين عنده أن تكون مَفْعِلة".

التوضيح والتحليل :

انفرد المرادي بذكر قول الأخفش في ما كانت الياء ساكنة في المفرد ، وهي عين الكلمة، وهو إقرار الضمة ، وقلب الياء إلى واو ، وذكر معه مذهب الخليل وسيبويه ، وقال المرادي(٢) :" واستدل لسيبويه بأوجه: أحدهما: قول العرب: أَعْيسُ بَيِّنُ العِيسة، فالعِيسة ، مصدر كالحُمْرة. والثاني: قولهم: مبيع ، أصله مبيوع ، فنقلت الضمة إلى الباء ، ثم كسرت لتصح الياء ، واستدل الأخفش بأوجه: أحدها: أن المفرد لا يقاس على الجمع ؛ لأنا وجدنا الجمع يقلب فيه ما لا يقلب في المفرد. والثالث : بأنهما قياس معارض للنص، لا يلتفت إليه". ولم يبد المرادي رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

---

(١) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ١٥٨٨/٣-١٥٨٩.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك ١٥٨٩/٣-١٥٩٠.

فَصْلٌ إِذَا اجْتَمعَتْ الوَاو وَاليَاء متصلتين

٢٤٠. القَوْلُ فِيْ تَخْفِيفِ هَمْزَة (رؤية ونؤى)

قال ابن مالك :

إنْ يَسْـكُنِ السَّـابِقُ مِـنْ وَاوٍ وَيَـا   وَاتَّصَـلَا وَمِـنْ عُـرُوضٍ عَرِيَـا

قال الشاطبي[١] : "فأما إن كان وجود الواو ، والياء عارضاً ، كما قال ابن مالك ، فلا يحصل ، إذ عدم العروض شرط ، وبتصور عروض الأول منهما ، وعروض الثاني ، فعروض الأول ، كقولهم : سُوِير ، وبُويِع ، وأصله : ساير ، وبايع ، فالواو الأولى عارضة ؛ لأنها في بنية المفعول ، وهي عارضة ، والأصل بنية الفاعل ، وسأل سيبويه الخليل عن : سُوِير ، ما المانع قلب الواو ياء ، فقال الخليل : لأن الواو ليست بلازمة ، ولا بأصل ، وإنما صارت للضمة حين قلت: فُوعِل ، ألا ترى أنّك تقول : ساير ، ويساير ، فلا يكون فيهما واو ، وقال الشاطبي: وكذلك رُؤْية ، إذا خَفَّفت همزته ، فقلت : رُوْية ،أو قلت في رُؤْيا : رُوْيا ، أو في نُؤْى : نُوْى ،لا تقول: رُيَّة ، ولا رُيًّا، ولا نُيٌّ ؛ لأن الواو عارضة ، والهمزة هي الأصل ، فكان كواو سُوِيرَ وحكى سيبويه : رُيَّةٌ ، ورُيًّا . فأما الأخفش ، فحمل هذا على قلب الهمزة واو محضة على حدّ أخطيتُ في أخطأت ، وعلى هذا لا يعترض به على القاعدة " .

التوضيح والتحليل :

انفرد الشاطبي بذكر قول الأخفش في تخفيف همزة (رُؤْية ،ونُؤْى) على أنّه إبدال الهمزة واو كما في أخطيت في أخطأت ، ولم يبد رأيه الشاطبي رأيه في هذه المسألة ، وقال عن قول الأخفش : ولا يعترض به على القاعدة ، وذكر معه قول سيبويه فيها .

فَصْلٌ إِذَا اجْتَمَعَتْ الوَاو وَاليَاء سُكِنَ مَا قَبْلَهُما

٢٤١. القَوْلُ فِيْ أَلْفِ التَأْنِيثِ المَقْصُورةِ

قال ابن مالك :

وَعَـيْنُ مَـا آخِـرَهُ قَـدْ زِيـدَ مَـا   يَخُـصُّ الاسْـمَ وَاجِـبٌ أَنْ يَسْـلَمَا

قال المرادي[٢] : "ما كان الإعلال فرعاً ، والفعل فرع كان أحق به من الاسم ؛ ولهذا إذا كان آخر الاسم زيادة تختص بالأسماء وجب سلامة عينه ، إذا كانت واواً ، أو ياءً تحركتا ، وانفتح ما قبلهما ؛ لأنّه بتلك الزيادة بعد شبهه بما هو الأصل في الإعلال ، وذلك نحو : جَوَلان، وسَيَلان ، فإنهما قد ختما بزيادة تختص بالأسماء ، وهي الألف ، والنون فصحت عينهما لذلك ، وما جاء من هذا النوع مُعَلا عد شاذاً ، نحو : داران ، وماهان ، وقياسهما دَوَران ، ومَكوَهان ،

---

(١) المقاصد الشافية ٢٠٩/٩ .

(٢) توضيح المقاصد والمسالك ١٦٠١/٣-١٦٠٢ .

وخالف المبرد في هذا فزعم أن الإعلال هو القياس ، وعليه جاء : داران وماهان ، والصحيح الأول ، وهو مذهب سيبويه ، واختلف في ألف التأنيث المقصورة ، في نحو: صَوَرَى ، وهو اسم ماء ، فذهب المازني إلى أنها مانعة من الإعلال ؛ لاختصاصها بالاسم ، وذهب الأخفش إلى أنها لا تمنع الإعلال ؛ لأنها لا تخرجه عن شبه الفعل ؛ لأنها في اللفظ بمنزلة ألف(فَعَلا)" .

وقال الشاطبي(١) : "وأما ألف التأنيث المقصورة ، نحو : حَيَدى ،وصَوَرى ، وكما إذا بنيت فَعلى من البيع أو الكيل ، قلت : بَيَعى ، وكَيَلى ، ، لأن ألف التأنيث لا تلحق الفعل أبداً ، فخرج بها الاسم عن مشاكلة الفعل ، كالّوران ، ولم يعتدوا بما فيه من صورة الفعل المسند للاثنين ، نحو : قاما ، وباعا ، فيعلُّ كإعلاله ، وذهب الأخفش ، وتبعه المؤلف في التسهيل ، وهو الناقل لمذهب أبي الحسن ، إلى أن هذه الألف غير مخرجة للاسم عن شبه الفعل ، لأن صُورة : صَوَرى صورة قَوما الفعل ، فكما يعتلّ الفعل هنا ، فتقول : قاما ، فكذلك يعتلُّ الاسم هنا لحصول المشاكلة ، فما جاء من صوَرَى ، وحَيَدَرى ، فيجعله شاذاً ، فإذا بني من البيع ، أو القول ،أو الكيل ، أو الصوم ، مثل : حَيَدرى ، قال : باعى ، وقالى ، ووكالى ، وصاما ، فأعل كما اعتل قاما ، وصاما ، وباعا ، ونحوه ، وقال الشاطبي : والأقوى ما اعتمدته الجماعة " .

التوضيح والتحليل :

ذكر المرادي ، والشاطبي قول الأخفش في ألف التأنيث المقصور ، وهو أنها لا تمنع الإعلال ، لأنها لا تخرجه عن شبه الفعل ، فأما المرادي فذكر قول الأخفش في ألف التأنيث المقصورة ، ثم قال المرادي(٢) : "فتصحيح : صَوَرَى عند المازني مقيس ، وعند الأخفش شاذ لا يقاس عليه ؛ فلو بني مثلها من القول لقيل على رأي المازني: قَوَلَى، وعلى رأي الأخفش: قَالَا، وقد اضطرب اختيار الناظم في هذه المسألة، فاختار في التسهيل مذهب الأخفش، وفي بعض كتبه مذهب المازني، وبه جزم الشارح، واعلم أن ما ذهب إليه المازني هو مذهب سيبويه" . وهذا يدل أنّه اعترض على قول الاخفش في هذه المسألة .

وأما الشاطبي فذكر قول الأخفش في الألف المقصورة التي للتأنيث ، أنها غير مخرجة للاسم عن شيه للفعل ، فيعتل الاسم معها كما يعتل الفعل ، لحصول المشاكلة ، وقال الشاطبي بعد قول الأخفش : والأقوى ما اعتمدته الجماعة . وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

(١) المقاصد الشافية ٢٧٢/٩ .
(٢) المقاصد الشافية ٢٧٢/٩ .

فَصْلٌ إِذَا كَانَتْ عَيْنِ الفِعْل وَاواً أَوْ يَاءً وَقَبْلَهُما سَاكِن صَحِيح

٢٤٢. القَوْلُ فِيْ المَحْذُوفِ فِيْ إِفْعَال وَاستِفْعَال

قال ابن مالك:

وَمِفْعَـــــلٌ صُـــــحِّحَ كَالْمِفْعَـــــال وَأَلِـــــفُ الإِفْعَـــــالِ وَاسْـــــتِفْعَالِ

أَزِلْ لِـذَا الإعْـلاَلِ وَالتَّـا الْـزَمْ عِـوَضْ وَحَــذْفُهَا بِالنَّقْــلِ رُبَّمَــا عَــرَضْ

قال المرادي[١] : "إذا كان المصدر على وزن : إفعال ، أو استفعال ، مما أعلت عينه ، حمل على فعله في الإعلال ، فتنتقل حركة عينه إلى فائه ، ثم تقلب ألفاً لتجانس الفتحة ، فيلتقي ألفان ، فتحذف إحداهما لالتقاء الساكنين ، ثم تعوض عنها تاء التأنيث ، وذلك نحو: إقامة واستقامة ، أصلهما : إِقْوَام ، واستقوام ، فنقلت فتحة الواو إلى القاف ، ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها في الأصل ، وانفتاح ما قبلها ، فالتقى ألفان الأولى بدل العين ، والثانية ألف إفعال ، واستفعال فوجب حذف إحداهما . واختلف النحويون أيتهما المحذوفة؟ فذهب الخليل ، وسيبويه إلى أن المحذوفة ألف إفعال ، واستفعال؛ لأنها الزائدة ، ولقربها من الطرف ، ولأن الاستثقال بها حصل، وإلى هذا ذهب الناظم ، وذهب الأخفش ، والفراء إلى أن المحذوفة بدل عين الكلمة" .

وقال الشاطبي[٢] : "الناظم حتم هنا بحذف الألف الزائدة لقوله : وألف الإفعال ، والاستفعال أزل، فعين الألف ، ولم يقل : وعين كذا أزل ، وما ذهب إليه هنا جار على مذهب الخليل وسيبويه ، فعندهما أن الزائد هو المحذوف ، وأما أبو الحسن فزعم أن العين هي المحذوفة ، والألف الزائدة هي باقية غير ذاهبة " .

التوضيح والتحليل :

ذكر المرادي ، والشاطبي قول الأخفش في الحذف الحاصل في الإفعال ، والاستفعال ، فذهب الأخفش إلى أن المحذوف هو بدل عين الكلمة ، فأما المرادي فذكر قول الأخفش في حذف الألف التي هي عين الكلمة ، وذكر معه قول الخليل وسيبويه ، وقال المرادي عن مذهب الخليل وسيبويه[٣]: "والأول أظهر، ولما حذفت الألف عوض عنها تاء التأنيث ، فقيل :إقامة ، واستقامة" . وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

وأما الشاطبي فذكر قول الأخفش في حذف الألف هنا ، وذكر معه قول الخليل وسيبويه ، وثم قال الشاطبي[٤]: "والزائد أولى بالحذف من الأصل" . وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة . الراجح حذف الزائد هنا ؛ لأن الأصل أقوى من الزائد في الثبوت .

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ١٦٠٨/٣-١٦٠٩.
(٢) انظر: المقاصد الشافية٣٢٦/٩ -٣٢٧ .
(٣) توضيح المقاصد والمسالك ١٦٠٩/٣ .
(٤) انظر: المقاصد الشافية٣٢٦/٩ .

٢٤٣. اسْمُ المَفْعُولِ مِنْ الثُّلاثِي مُعْتَل العَيْن

قال ابن مالك :

وَمَـا لإِفْعَـال مِـنَ الْحَـذْفِ، وَمِـنْ نَقْـلٍ فَمَفْعُـولٌ بِـهِ أَيْضَـاً قَمِـنْ

نَحْـوُ مَبِيْـعٍ وَمَصُـوْنٍ، وَنَـدَرْ تَصْـحِيْحُ ذِي الْـوَاوِ، اشْـتَهَرْ

قال المرادي(١) : "إذا بُني مفعول من ثلاثي معتل العين ، فُعل به ما فُعل بإفعال واستفعال من نقل حركة عينه ، وحذف مدته ، فإذا بُني مفعول من قال، وباع ، فقيل : مقول ، ومبيع، والأصل: مقوول ، ومبيوع ، فنقلت حركة الواو ، والياء إلى الساكن قبلهما ، فالتقى ساكنان الأول عين الكلمة ، والثاني واو مفعول الزائدة ، فوجب حذف إحداهما ، واختلف في أيهما حذف؟ فذهب الخليل ، وسيبويه إلى أن المحذوف واو مفعول ؛ لزيادتها ، ولقربها من الطرف ، وذهب الأخفش إلى أن المحذوف عين الكلمة ؛ لأن واو مفعول لمعنى ، ولأن الساكنين إذا التقيا في كلمة حذف الأول . وقال المرادي : وأما ذوات الياء نحو: مبيع فإنّه لما حذفت واوه على رأي سيبويه بقي مبيع بياء ساكنة بعد ضمة ، فجعلت الضمة المنقولة كسرة لتصح الياء ، وأما على رأي الأخفش فإنّه لما حذفت ياؤه كسرت الفاء ، وقلبت الواو ياء ، فرقاً بين ذوات الواو ، وذوات الياء"

التوضيح والتحليل :

انفرد المرادي بذكر قول الأخفش في إذا بني اسم المفعول من فعل ثلاثي معتل العين ، فيلتقي ساكنان عين الكلمة ، والثاني واو مفعول الزائدة ، فذهب الأخفش أن المحذوف عين الكلمة ، وذهب سيبويه إلى أن المحذوف الواو الزائدة ، وكذلك في ذوات الياء ، ولم يبد رأيه في هذه المسألة ، ولكن في مسألة نفس هذه المسألة ، وافق المرادي رأي سيبويه .

٢٤٤. القَوْلُ فِيْ إِبْدَالِ الهَمْزَةِ مِنْ الخَاءِ

قال المرادي(٢): "الهمزة، أبدلت من سبعة أحرف، وهي : الألف ، والياء ، والواو ، والهاء، والعين ، والغين والخاء ، وأما إبدالها من الهاء ، وما بعدها فمقصور على السماع ، فمثال إبدالها من الخاء ، قولهم: صَرَأ. أي صرخ ، حكاه الأخفش عن الخليل " .

التوضيح والتحليل :

انفرد المرادي بذكر قول الأخفش في إبدال الهمزة من الخاء ، كلام المرادي يدل على موافقته لقول الأخفش في هذه المسألة .

---

(١) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٣/١٦١٠-١٦١١.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك ٣/١٦٢٤ .

فَصْلُ الإِدْغَامَ

٢٤٥. القَوْلُ فِيْ إِدْغَام (ردّ)

قال ابن مالك :

أَوَّلَ مِثْلَيـنِ مُحَـرَّكَيْنِ فِـي كِلْمَـةٍ ادْغِـمْ لَا كَمِثْـلِ صُـفَفِ

قال المرادي[١] : "فأمر بإدغام أول المثلين المحركين ، فشمل ذلك الأفعال ، نحو : ردّ ، وظنّ ولبّ ، أصلها : ردد ، وظنن و لبب ، وكذلك في الاسماء ، نحو : صبّ ، وضبّ ، وقال المرادي : ولو بنيت من الرد مثل : غطفان ، قلت : رددان ، بالفك ، وهذا مذهب الخليل وسيبويه ، وخالف الأخفش ، فقال: ردّان ، بالإدغام، ووجهه أن الألف والنون بزيادتهما التزم تحريك الدال التي تليهما ، فثقل توالي الفتحتين ، فأدغم تخفيفًا ، وصار في ذلك نظير الفعل في الثقل نحو: ردّ ، بل هو أولى بالإدغام من الفعل ؛ لأن حركة الدال الأخيرة في الفعل ليست بلازمة".

وقال الشاطبي[٢] : "مذهب الأخفش في الاسم عندما تلحقه ألف ، ونون من الردّ ، فالأخفش يقول : رَدُدان ، ورَدِدان ، وأما مذهب سيبويه في ذلك الإدغام ، فيقول : ردّان" .

التوضيح والتحليل :

ذكر المرادي والشاطبي قول الأخفش في إذا بنينا من (الردّ) مثل غطفان ، فأما المرادي قال أجاز الأخفش الإدغام في نحو ذلك ، وقال المرادي[٣] :"والصحيح ما ذهب إليه الخليل وسيبويه لأنه هو الذي ورد به السماع" . وهذا يدل أنّه اعترض على قول الأخفش في هذه المسألة .

وأما الشاطبي فذكر قول الأخفش في جواز فك الإدغام في ذلك ، وذكر معه قول الأخفش في جواز إدغام ذلك ، ولم يبد رأيه في قول الأخفش في هذه المسألة .

من الملاحظّ أن هناك اختلاف في النقل عن الأخفش من قبل المرادي ، والشاطبي ، فالمرادي نقل عن الأخفش عدم فك الإدغام ، وأما الشاطبي نقل عن الأخفش جواز فك الإدغام في الإتيان من الردّ وزن فعلان ، نحو : غطفان .

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ٣/١٦٤١ .

(٢) المقاصد الشافية ٩/٤٧٧–٤٧٨ .

(٣) توضيح المقاصد والمسالك ٣/١٦٤١ .

المُلْحَقُ

آرَاءُ الأَخْفَشِ الأَوْسَطِ النحويّةُ والصَّرْفِيّةُ عِنْدَ شُرَّاحِ أَلْفِيَّةِ ابنِ مَالِكِ فِي القَرْنِ الثَامِنِ الهِجْرِيّ

(دِرَاسَةٌ إحصَائِيةٌ)

أولاً : جدول إحصائي لموقف شُراح ألفية ابن مالك من آراء الأخفش :

م	الباب	رقم المسائل	الموافقة	الاعتراض	لم يبدِ رأيه	عددها
أ	المسائل النحوية					
١	الكلام وما يتألف منه	١-٢	٠	٣	١	٤
٢	المعرب والمبني	٣-١١	٢	٣	٦	١١
٣	الضمير	١٢-١٣	١	٠	٣	٤
٤	الموصولات	١٤-٢١	٦	٥	٣	١٤
٥	الابتداء	٢٢-٣٤	٦	٤	١٣	٢٣
٦	ما ولا وإن المشبهات بليس	٣٥-٣٦	٢	١	٢	٥
٧	أفعال المقاربة	٣٧	٣	٠	٠	٣
٨	إن وأخواتها	٣٨-٤٤	٤	١٠	٦	٢٠
٩	لا النافية للجنس	٤٥-٤٦	٠	٥	٤	٩
١٠	ظن وأخواتها	٤٧-٥٠	٠	٢	٣	٥
١١	أعلم وأرى	٥١-٥٣	٠	٣	٢	٥
١٢	الفاعل	٥٤-٥٩	٢	٤	٤	١٠
١٣	نائب الفاعل	٦٠	١	٢	٦	٩
١٤	اشتقاق العامل من المعمول	٦١-٦٥	٢	٥	٣	١٠
١٥	تعدي الفعل ولزومه	٦٦-٦٧	٠	٠	٢	٢
١٦	المفعول المطلق	٦٨	٠	٠	١	١
١٧	المفعول فيه	٦٩-٧٢	٢	٢	١	٥
١٨	المفعول معه	٧٣-٧٤	٠	١	١	٢
١٩	الاستثناء	٧٥-٨٥	٣	١٠	٤	١٧
٢٠	الحال	٨٦-٩٥	٥	٦	١٧	٢٨
٢١	التمييز	٩٦	٠	٠	٢	٢
٢٢	حروف الجر	٩٧-١١٤	٩	١٧	٢٤	٥٠
٢٣	الإضافة	١١٥-١٢٥	٣	٦	١٤	٢٣
٢٤	إعمال المصدر	١٢٦-١٢٨	٠	٢	٣	٥
٢٥	اسم الفاعل	١٢٩-١٣١	٠	٧	١	٨
٢٦	الصفة المشبهة	١٣٢	٠	٠	١	١
٢٧	التعجب	١٣٣-١٤١	٤	١٠	١٦	٣٠
٢٨	نعم وبئس وما جرى مجراهما	١٤٢-١٤٨	٣	٤	٦	١٣
٢٩	النعت	١٤٩-١٥٣	٠	٣	٣	٦
٣٠	التوكيد	١٥٤-١٥٥	٠	٠	٣	٣

٣١	العطف	١٥٦-١٥٩	٢	٢	٥	٩
٣٢	البدل	١٦٠-١٦١	٠	٢	٣	٥
٣٣	النداء	١٦٢-١٦٩	١	٢	١٠	١٣
٣٤	الندبة	١٧٠	٠	٠	١	١
٣٥	أسماء الأفعال	١٧١-١٧٣	٠	٢	٢	٤
٣٦	إعراب الفعل	١٧٤-١٧٧	٠	٥	٢	٧
٣٧	فصل لو ولولا	١٨١-١٨٢	١	١	٠	٢
٣٨	الإخبار بالذي	١٨٣	٠	١	٠	١
٣٩	العدد	١٨٤-١٨٥	٠	٣	٢	٦
٤٠	كم وكأين	١٨٦-١٨٧	٠		٢	٢
م	٤٠ باباً	١٨٧	٦٤	١٣٣	١٨٤	٣٨١
ب	المسائل الصرفية					
١	المعرب والمبني	١٨٨	١	٠	٠	١
٢	الإضافة	١٨٩	١	١	٠	٢
٣	أبنية المصادر	١٩٠-١٩٢	١	٠	٥	٦
٤	الصفة المشبهة	١٩٣	٠	٠	١	١
٥	ما لا يتصرف	١٩٤-٢٠٤	٥	٨	١١	٢٤
٦	التأنيث	٢٠٥	٠	٠	١	١
٧	المقصور والممدود	٢٠٦-٢٠٩	٢	٣	٢	٧
٨	جمع التكسير	٢١٠-٢١٤	١	٢	٣	٦
٩	التصغير	٢١٥	٠	٠	٥	٥
١٠	النسب	٢١٦-٢٢٠	٢	٣	٩	١٤
١١	الوقف	٢٢١-٢٢٥	٠	١	٦	٧
١٢	التصريف	٢٢٦-٢٣٢	٤	٤	٨	١٦
١٣	الإبدال	٢٣٣-٢٤٤	٣	١٠	٤	١٧
١٤	الإغام	٢٤٥	٠	١	١	٢
م	١٤ باباً	٥٨ مسألةً	٢٠	٣٣	٥٦	١٠٩

يتضح من الجدول السابق :

١. بلغ عدد آراء الأخفش النحوية عند الشراح ثلاثمائة وواحد وثمانين ، ووافق الشراح الأخفش في أربعة وستين رأياً، واعترضوا عليه في مائة وثلاثة وثلاثين رأياً ، ولم يبدوا رأيهم في مائة وأربعة وثمانين رأياً .

٢. بلغ عدد آراء الأخفش الصرفية مائة وتسعة ، ووافق الشراح الأخفش في عشرين رأياً ، واعترضوا عليه في ثلاثة وثلاثين رأياً ، ولم يبدوا رأيهم في ستة وخمسين رأياً .

ثانياً: جدول إحصائي لموافقات شُراح ألفية ابن مالك لآراء الأخفش النحوية والصرفية :

م	موافقات الشُّراح وأرقام مسائلها	عددها
	أبو حيان الأندلسي	
١	٧-١٤-٣٦-٤١-٤٣-٥٧-٦٠-٧١-٧٢-٧٧-٨١-٩١-٩٤-٩٧-١٠٠-١٠٢-١١١-١١١-١١٣-١١٣-٢٢٣-١٢٤-١٣٧-١٣٨-١٤٤-١٨٨-١٩١	٢٧
	ابن أم قاسم المرادي	
٢	٥٥-١٣٣-١٤٤-١٤٦-١٧٨-١٩٦-١٦٧-٢٠٢-٢٠٤-٢٠٨-٢١٦-٢١٨-٢٢٦-٢٣٠-٢٣٢-٢٤٤	١٦
	ابن الوردي	
٣	٣١-٤١	٢
	ابن هشام الأنصاري	
٤	٣٧-٦٤-٦٥-٩٩-١٠٩-٢٠٤	٦
	ابن القيم الجوزية	
٥	٣٧	١
	ابن عقيل الهمذاني	
٦	٨٠-٩٥	٢
	ابن جابر الهواري	
٧	٣١	١
	الشاطبي	
٨	٨-١٣-١٧-١٨-١٩-٢٠-٢١-٢٣-٢٥-٣١-٣٦-٣٧-٤٢-٩٤-١١٤-١٢١-١٣٤-١٥٧-١٥٩-١٦٦-١٨٢-١٨٩-٢٠٢-٢٠٧-٢١٠-٢٢٨-٢٣٣-٢٣٨	٢٨
	المجموع الكلي ثلاثة وثمانون رأياً	

يتضح مما سبق أنّ الشاطبي وأبا حيان من أكثر الشراح موافقةً لآراء الأخفش، بينما كان ابن القيم وابن جابر من أقل الشراح موافقةً لآراء الأخفش .

ثالثاً: جدول إحصائي لاعتراضات شُراح ألفية ابن مالك على آراء الأخفش النحوية والصرفية :

م	اعتراضات الشُّراح وأرقام مسائلها	عددها
	أبو حيان الأندلسي	
١	١١-١٥-٢٢-٢٣-٣٥-٤٠-٤١-٤٥-٤٨-٥٣-٥٥-٥٦-٦٠-٦٢-٦٢-٦٣-٦٩-٧٠- ٧٥-٧٦-٨٠-٨٢-٨٣-٨٥-٨٧-٩٣-١٠٥-١٠٦-١٠٧-١٠٩-١١٠-١١٢-١١٩- ١٢٢-١٢٣-١٢٨-١٢٨-١٢٩-١٣٠-١٣١-١٣٨-١٤٧-١٨٩	٤٣
	ابن أم قاسم المرادي	
٢	١-٥-١٥-١٦-٤٤-٥٢-٥٨-٨٠-١٠١-١٠٨-١١١-١٣٠-١٣١-١٣٣-١٣٣-١٣٨- ١٤٧-١٥٠-١٧٥-١٦٧-١٧٢-١٧٣-١٧٤-١٧٥-١٧٦-١٧٧-١٨٣-١٨٤-١٩٤- ١٩٥-١٩٦-٢٠١-٢٠٢-٢٠٣-٢٠٨-٢١٢-٢١٦-٢١٨-٢٢٨-٢٣٢-٢٣٦-٢٣٧- ٢٣٨-٢٤١-٢٤٢-٢٤٥	٤٦
	ابن الوردي	
٣	٤٧-٩٠	٢
	ابن هشام الأنصاري	
٤	١٦-٢٢-٣٠-٤٣-٤٤-٤٦-٤٧-٥٨-٦٠-٩٠-١١٤-١٦١-١٨٥-٢٠٩-٢٢٤	١٥
	ابن القيم الجوزية	
٥	٤٦-١٠٩-١٨٥-٢٠٦	٤
	ابن عقيل الهمذاني	
٦	١-٤١-٤٦-١٠٤-١٣٣-١٣٨	٦
	ابن جابر الهواري	
٧	٤١-٨٩-٩٣-١٠٨-١٢٠-١٣٣-١٣٨	٧
	الشاطبي	
٨	١-٢-١٦-٢٢-٢٨-٢٩-٣٣-٤١-٤٣-٤٤-٤٦-٥٣-٦٢-٨٠-٨١-١٠٤-١٠٨-١٠٩- ١٠٩-١٢٢-١٢٥-١٢٩-١٣٠-١٣٣-١٣٩-١٤٤-١٤٧-١٥٢-١٥٣-١٥٦-١٦١- ١٦٧-١٨١-١٨٤-٢٠٢-٢٠٣-٢١٣-٢١٨-٢٢٩-٢٣٤-٢٣٦-٢٣٧-٢٤١-٢٤٢	٤٤
	المجموع الكلي مائة وسبعة وستون رأياً	

يتضح مما سبق أنّ المرادي أكثر الشراح اعتراضاً على آراء الأخفش ، ثم الشاطبي ، ثم أبي حيان، ثم ابن هشام ، ثم ابن عقيل وابن جابر الهواري ، ثم ابن القيم الجوزية فابن الوردي .

رابعاً: جدول إحصائي لموقف شُراح ألفية ابن مالك في عدم إبدائهم رأيهم في أراء الأخفش :

م	عدم إبداء الشراح آرائهم وأرقام مسائلها	عددها
	أبو حيان الأندلسي	
١	٤-٥-٦-٩-١٠-١٣-١٦-١٨-٢٤-٢٦-٣٠-٣٠-٣١-٣٨-٤٦-٤٩-٥٦-٦٤-٦٥-٦٨- ٧٨-٨٤-٨٦-٨٦-٨٦-٨٧-٨٨-٩٠-٩٠-٩٠-٩٢-٩٦-٩٨-١٠١-١٠٤-١٠٤-١٠٩- ١١١-١١١-١١٤-١١٤-١١٥-١١٧-١٢٠-١٢٥-١٢٦-١٢٧-١٢٧-١٣١-١٣٢-١٣٣- ١٣٣-١٣٣-١٣٤-١٣٤-١٣٤-١٣٥-١٣٦-١٣٩-١٤٠-١٤١-١٤٢-١٣٤-١٤٤-١٤٨- ١٩٠-١٩٣	٦٧
	ابن أم قاسم المرادي	
٢	٢٣-١٨-٢٢-٣١-٣٦-٤٥-٥٣-٦٠-٦٠-٦٩-٧٩-٨٧-٨٧-٩٠-٩٠-٩٣-١٠٠-١٠٣- ١٠٤-١٠٧-١٠٩-١١١-١١٤-١١٤-١١٨-١٢٠-١٣٤-١٣٤-١٤٢-١٤٥-١٤٩-١٥٠- ١٥٤-١٥٥-١٥٧-١٥٨-١٥٩-١٦٠-١٦١-١٦٢-١٦٣-١٦٤-١٦٥-١٦٦-١٦٨-١٦٩- ١٧١-١٧٢-١٥٧-١٧٦-١٧٩-١٨٠-١٨٥-١٨٦-١٨٧-١٩١-١٩٢-١١٩٢-١٩٨- ١٩٩-٢٠٠-٢٠٩-٢١٣-٢١٤-٢١٥-٢١٥-٢١٥-٢١٧-٢١٩-٢٢٠-٢٢١-٢٢٢-٢٢٣- ٢٢٤-٢٢٥-٢٢٧-٢٣١-٢٣٩-٢٤٣	٧٧
	ابن الوردي	
٣	٤٦-٦٠-١٠٤-١٠٨-١٦١-٢٢٨	٦
	ابن هشام الأنصاري	
٤	٢٣-٣١-٤٨-٥٠-٥٤-١١٦-١٢٠-١٢٤-١٣٣-١٣٣-١٥٩-١٦٨-٢٠٢-٢٠٢-٢١٨- ٢٢٠-٢٢٨	١٧
	ابن القيم الجوزية	
٥	٥٤-١٥٩-٢٠٢-٢٠٩-٢٠٨-٢٢٠-٢٢٨	٧
	ابن عقيل الهمذاني	
٦	٢٢-٢٤-٣١-٣٦-٣٩-٤٣-٤٣-٤٥-٦٠-٦٦-٨٧-٩٠-١٠٠-١٢٠-١٢٣	١٥
	ابن جابر الهواري	
٧	٨٧-٨٧-١٠٤-١١٦-١٩٤-٢٠٢-٢٠٢-٢٠٤-٢٢٠-٢٢٨	١٠
	الشاطبي	
٨	١٢-١٣-٢٧-٣٢-٣٤-٣٨-٤٣-٥١-٥٩-٦٠-٦٠-٦١-٦٧-٧٣-٨٧-١٠٠-١٠٤- ١٠٤-١١٤-١٢٠-١٢٤-١٣٨-١٥١-١٥٤-١٦٢-١٦٤-١٧٠-١٨٥-١٩١-٢٠٤-٢٠٥- ٢١١-٢١٥-٢١٥-٢٢١-٢٢٦-٢٢٧-٢٣١-٢٣٥-٢٤٠-٢٤٥	٤١
	المجموع الكلي مائتان وأربعون رأياً	

خامساً: وإليك هذا الجدول يوجز ما سبق عرضه من موقف شراح الألفية من آراء الأخفش النحوية والصرفية في شروح ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري :

م	الشراح	موافقة	اعتراض	لم يبدِ	عددها	نسبتها
١	أبو حيان الأندلسي	٢٧	٤٣	٦٧	١٣٧	%٢٧.٩
٢	ابن أم قاسم المرادي	١٦	٤٦	٧٧	١٣٩	%٢٨.٣
٣	ابن الوردي	٢	٢	٦	١٠	%٢
٤	ابن هشام الأنصاري	٦	١٥	١٧	٣٨	%٧.٧
٥	ابن القيم الجوزية	١	٤	٧	١٢	%٢.٤
٦	ابن عقيل الهمذاني	٢	٦	١٥	٢٣	%٤.٦
٧	ابن جابر الهواري	١	٧	١٠	١٨	%٣.٦
٨	الشاطبي	٢٨	٤٤	٤١	١١٣	%٢٣.٣
	المجموع	٨٣	١٦٧	٢٤٠	٤٩٠	%١٠٠

سادساً : جدول إحصائي يوضح ذكر الشراح أكثر من رأي للأخفش في المسألة الواحدة :

م	أرقام المسائل التي ذكر فيها الشراح أكثر من رأي للأخفش	عددها
	أبو حيان الأندلسي	
١	٣٠-٤١-٥٦-٦٠-١٢-٣٦-٦٨-٨٧-٩٠-١٠٤-١٠٩-١١١-١١٣-١١٤-١٢٣-١٢٧- ١٢٨-١٣١-١٣٣-١٣٤-١٣٨-١٤٤	٢٢
	ابن أم قاسم المرادي	
٢	٦٠-٨٧-٩٠-١١١-١١٤-١٢٣-١٣٣-١٣٤-١٥٧-١٧٢-١٧٥-١٧٦-١٩٢-١٩٦- ٢٠٢-٢٠٨-٢١٥-٢١٦-٢١٨-٢٣٢	٢٠
	ابن هشام الأنصاري	
٣	٣٣	١
	ابن عقيل الهمذاني	
٤	٤٣	١
	ابن جابر الهواري	
٥	٨٧	١
	الشاطبي	
٦	١٣-٤٣-٦٠-١٠٤-١٠٩-١١٤-٢٠٢-٢٠٥	٨
	المجموع الكلي ثلاث وخمسون مسألة	

سابعاً: جدول إحصائي لِما انفرد به الشراح من آراء الأخفش :

م	اسم الشارح ورقم المسائل	عددها	نسبتها المئوية
	أبو حيان الأندلسي		
١	٤-٧-٩-١٠-١١-١٤-٢٦-٣٥-٤٠-٤٩-٥٦-٥٧-٦٣-٦٨-٧٠-٧١-٧٢-٧٥-٧٦-٧٧-٧٨-٨٢-٨٣-٨٤-٨٥-٨٦-٨٨-٩١-٩٢-٩٧-٩٨-٩٩-١٠٢-١٠٥-١٠٦-١١٠-١١٢-١١٣-١١٥-١١٧-١١٩-١٢٦-١٢٧-١٢٨-١٣٢-١٣٥-١٣٦-١٣٧-١٤٠-١٤١-١٤٣-١٤٨-١٨٨-١٩٠-١٩٣	٥٥	%٣٧.٦
	ابن أم قاسم المرادي		
٢	٢٣-٥٢-٧٩-١٠٣-١١٨-١٤٥-١٤٦-١٤٩-١٥٠-١٥٥-١٥٨-١٦٠-١٦٣-١٦٥-١٦٩-١٧١-١٧٢-١٧٣-١٧٤-١٧٥-١٧٧-١٧٨-١٧٩-١٨٠-١٨٣-١٨٦-١٨٧-١٩٢-١٩٥-١٩٦-١٩٧-١٩٨-١٩٩-٢٠٠-٢٠١-٢٠٨-٢١٢-٢١٤-٢١٦-٢١٧-٢٢٢-٢٢٥-٢٣٠-٢٣٢-٢٣٩-٢٤٣-٢٤٤	٤٨	%٣٢.٨
	ابن الوردي		
٣	٧٤	١	%٠.٦.
	ابن هشام الأنصاري		
٤	٤٧-٥٠	٢	%١.٣
	ابن القيم الجوزية		
٥	٢٠٦	١	%٠.٦
	ابن عقيل الهمذاني		
٦	٣٩-٦٦-٩٥	٣	%٢.٠
	ابن جابر الهواري		
٧	٨٩	١	%٠.٦
	الشاطبي		
٨	٨-١٢-١٧-٢٠-٢١-٢٥-٢٧-٢٨-٢٩-٣٢-٣٣-٣٤-٤٢-٥١-٥٩-٦١-٦٧-٧٣-١٢١-١٥٢-١٥٣-١٥٦-١٧٠-١٨١-١٨٢-٢٠٥-٢٠٧-٢١٠-٢١١-٢٢٣-٢٢٩-٢٣٣-٢٣٤-٢٣٥-٢٤٠	٣٥	%٢٣.٩
	المجموع الكلي	١٤٦	%١٠٠

ثامناً: المسائل ونسبتها من المجموع العام للمسائل ككل، علماً بأن العدد الإجمالي للمسائل مائتين وخمس وأربعين مسألة :

م	الشارح	عدد المسائل التي انفرد بها	نسبتها من المجموع الكلي
١	**أبو حيان الأندلسي**	**٥٥**	**٢٢.٤%**
٢	**ابن أم قاسم المرادي**	**٤٨**	**١٩.٥%**
٣	**ابن الوردي**	**١**	**٠.٤%**
٤	**ابن هشام الأنصاري**	**٢**	**٠.٨%**
٥	**ابن القيم الجوزية**	**١**	**٠.٤%**
٦	**ابن عقيل الهمذاني**	**٣**	**١.٢%**
٧	**ابن جابر الهواري**	**١**	**٠.٤%**
٨	**الشاطبي**	**٣٥**	**١٤.٢%**
	المجموع الكلي للمسائل ككل ٢٤٥مسألة		**١٠٠%**

قدم البحث دراسة وصفية تحليلية إحصائية لآراء الأخفش ، ويتضح أن نسبة مجموع المسائل التي انفرد بها كل شارح من الشراح الذين تم ذكرهم في الجدول، بلغت مائة وست وأربعين مسألة، بنسبة ست وخمسين بالمائة من المجموع الكلي للمسائل ، والبالغ مائتين وخمس وأربعين مسألةً، أي أن المسائل التي جاءت منفردة من قبل الشراح السابقين، شكلت نصف المسائل التي اشتملت على آراء الأخفش النحوية والصرفية عند شراح الألفية في القرن الثامن. الهجري تقريباً. **وكان من نتائج المنهج الإحصائي للدراسة :**

١. بلغ عدد المسائل النحوية والصرفية مائتين وخمس وأربعين مسألةً .
٢. بلغ عدد آراء الأخفش النحوية والصرفية التي ذكرها الشراح أربعمائة وتسعين .
٣. بلغ عدد موافقات الشراح لآراء الأخفش ثلاث وثمانين موافقةً .
٤. بلغ عدد اعتراضات الشراح على آراء الأخفش مائة وسبعة وستين اعتراضاً.
٥. بلغ عدد الآراء التي لم يبدِ فيها الشراح آرائهم مائتين وأربعين رأياً .
٦. بلغ عدد المسائل التي أبدى فيها الشراح رأيان أو أكثر ثلاث وخمسين مسألة .
٧. بلغ عدد المسائل التي انفرد بها كل شارح عن غيره مائة وست وأربعين مسألة .

خاتمة البحث

والآن؛ وقد انتهى بي المطاف إلى هذا الحد الذي اقتضاه المنهج وارتضاه البحث ، وفق الخطة التي ذكرتها في المقدمة ، وإذ انتهيتُ فيه إلى الصورة التي رجوت، ويجدر بي أن أعرض لأبرز ما ورد فيه من أفكار وحقائق ونتائج، على النحو الآتي:

أولاً: النتائج

١. يعد الأخفش من أعلام اللغة والنحو والصرف في القرن الثالث الهجري ، فهو صاحب مذهب في النحو العربي ، فله آراء متعددة في كتب النحو واللغة والتفاسير يوافق أو يخالف فيها المذاهب النحوية ، وكان الأخفش يعتمد اعتماداً كبيراً على الأصول النحوية وخصوصاً القياس والسماع وكثيراً ما يستدل بهما في تقوية مذهبه وتوجيه رأيه .

٢. الأخفش من أعلام المذهب البصري ، ولكن له آراء عارض فيها المذهب البصري ، والمذهب الكوفي ، ويمكن القول كان للأخفش مذهب خاص به في تناول المسائل النحوية والصرفية .

٣. بلغ عدد المسائل النحوية التي ذُكر للأخفش رأي فيها مائة وسبع وثمانين مسألة، موزعة على أربعين باباً نحوياً من أبواب الألفية ، بينما بلغ عدد المسائل الصرفية التي ذكر للأخفش رأي فيها ثمانياً وخمسين، موزعة على أربعة عشر باباً صرفياً .

٤. أكثر الشراح ذكراً لآراء الأخفش المرادي ، وأكثر الشراح موافقةً له الشاطبي ، وأكثرهم اعتراضاً عليه المرادي ، وأكثر الشراح انفراداً بذكر آراء الأخفش أبو حيان .

٥. أكثر الشراح في شروحهم من ذكر آراء الأخفش ، لكن لم يبدوا آراءهم في أقوال الأخفش ، حيث بلغ عدد الآراء التي ذكرها الشراح للأخفش ولم يبدوا رأيهم فيها مائتين وأربعين رأياً ، وذكر الشراح في بعض المسائل رأيين أو أكثر للأخفش ، وحيث بلغ عدد هذه المسائل ثلاث وخمسين مسألة .

٦. انفرد بعض الشراح بنقل آراء الأخفش ، ولم ينقلها سواه من شراح ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري ، حيث بلغ عدد المسائل التي انفرد بها كل شارح عن غيره من الشراح مائة وست وأربعين مسألة ، بنسبة ست وخمسين بالمائة من المجموع الكلي للمسائل ، والبالغ مائتين وخمس وأربعين مسألةً، أي أن المسائل التي جاءت منفردة من قبل الشراح السابقين، شكلت نصف المسائل التي اشتملت على آراء الأخفش النحوية والصرفية عند شراح الألفية في القرن الثامن .

٧. أكثر شراح ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري نقلاً لآراء الأخفش النحوية والصرفية، المرادي نقل عن الأخفش مائة وتسعة وثلاثين رأياً ، ثم أبي حيان الأندلسي نقل مائة وسبعة وثلاثين رأياً ، فالشاطبي حيث نقل مائة وثلاثة عشر رأياً .

٨. أكثر الأخفش من الاستشهاد بالقراءات القرآنية وأقوال العرب وأشعارهم، ومن الملاحظ أنه يستشهد بالشعر المجهول قائله، ونادراً ما يعزو الشعر لأصحابه، فنُلاحظ كثيراً ما أورد النحاة عبارة "أنشد الأخفش .

٩. اللافت للنظر في آراء الأخفش أن هناك تعارضاً فيها ، حيث لاحظتُ في بعض المسائل التي ذكرها الشراح للأخفش قولين متعارضين في المسألة الواحدة ، نحو :المسألة رقم(١٢٠) والمسألة رقم(١٢٣) والمسالة رقم(١٣٨)، فنقل بعض الشراح للأخفش في المسألة الواحدة قول بجوازها ، وقول آخر بعدم جوازها .

١٠. ألفية ابن مالك من أكثر المتون شرحاً ، حيث شرحها الكثير من العلماء على مر العصور المختلفة ، وكان العلماء يتفاخرون في شرحها ، ويعد القرن الثامن الهجري من أكثر العصور التي شرحت فيه ألفية ابن مالك .

١١. يعد شرح الشاطبي الموسوم بـ(المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية) من أكبر الشروح التي شرحت ألفية ابن مالك ، فالشاطبي لم يترك شاردة، ولا واردة إلا ذكرها في شرحه ، فقد حلل الألفية تحليلاً شاملاً ، وناقش في آراء العلماء ، وخاصة آراء ابن مالك .

١٢. استشهد أصحاب الشروح موضع الدراسة في شروحهم بالقرآن الكريم ، والحديث الشريف ، وأشعار العرب وأقوالهم إلا أبا حيان رفض الاستشهاد بالحديث الشريف مخالفة لابن مالك الذي كان يستشهد بالحديث الشريف .

١٣. من الملاحظ من خلال قراءة الشروح أن هناك بعض أصحاب الشروح استفاد من الشروح الآخرى ، فمثلاً استفاد المرادي ، وابن جابر الهواري من شرح أبي حيان للألفية .

١٤. سار معظم الشراح في شروحهم على نفس طريقة ابن مالك في ترتيب وتبويب الألفية ، ولكن هناك بعض الشراح ذكر أبيات الألفية في شرحه، نحو : ابن جابر الهواري والشاطبي، والبعض الآخر لم يذكر أبيات ابن مالك ، نحو : ابن هشام الأنصاري ، وابن الوردي .

ثانياً: التوصيات

١. مذهب الأخفش بحاجةٍ إلى دراسة شاملة ومتعمقه تسلط الضوء على فكره وآرائه وأصوله وشواهده ومنشوداته .

٢. الأدلة النحوية عند شراح الألفية متنوعة ومتعددة، فبعض الشراح يعترض بدليل نحوي على آخر، فهذه المسألة تحتاج لبحث ودراسة .

٣. المذاهب النحوية وآراء النحاة، بحاجة إلى دراسة موازنة في معطيات علم اللغة الحديث .

٤. ضرورة عقد مؤتمر علمي حول شخصية الأخفش وجهوده في خدمة اللغة العربية .

الفهارس الفنية

- فهرس الآيات القرآنية .
- فهرس الشواهد الشعرية .
- فهرس أقوال العرب .
- فهرس المصادر والمراجع .
- فهرس الموضوعات .
- فهرس الفهارس.

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الشواهد الشعرية

م	القافية	البحر	القائل	الصفحة
١	غناء	الوافر		٢٣٥
٢	الذهب	البسيط	ابن مالك	٣٠
٣	الأدب	البسيط		١٠٤
٤	بأثاب	الطويل	امرؤ القيس	١٠٦
٥	مغلب	الطويل	امرؤ القيس	١٥٣
٦	من الذهب	البسيط	أبو نواس	٢٣٨
٧	دببت	الرجز	الأخفش	١٧
٨	عذرت	الرجز	المعذل ين غيلان	١٧
٩	كلفت	البسيط	الشاطبي	٦٤
١٠	مرّت	الطويل	الطائيون	٨٢
١١	مرتاح	البسيط	ابن مالك	٣١
١٢	أزيدا	الطويل	ابن مالك	٣٠
١٣	كبد	الرجز	ابن مالك	٣٠
١٤	أسيد	الوافر	خالد بن جعفر	١٤٧
١٥	واستعبرا	الرجز	الصفدي	٣٩
١٦	الأجرا	الرجز	ابن الوردي	٤٦
١٧	أطهار	الكامل	جرير بن عطية	٩٩
١٨	الصغير	الوافر		١٢٧
١٩	لانصرا	الطويل		١٣٧
٢٠	مقتفر	المتقارب	امرؤ القيس	١٤٠
٢١	الصبر	الطويل		١٩١
٢٢	بالجار	البسيط		٢١٣
٢٣	الجاذر	الطويل	ذو الرُّمة	٢٥٧
٢٤	رائض	السريع	أبو حيان الأندلسي	٣٨
٢٥	تقطعا	الطويل	الكلحية اليربوعي	٨٤
٢٦	وينفع	الطويل	قيس بن خظيم	١٤٥
٢٧	يافع	الطويل	الكميت بن معروف	١٥٦
٢٨	بلقع	الطويل		٢٠٩
٢٩	المجمع	المتقارب	عباس بن مرداس	٢٣٣
٣٠	كاف	السريع	الأخفش	١٨
٣١	مالك	الرجز	ابن مالك	٣٢

٣٢	مذهب مالك	الطويل	بعض المغاربة	٣٣
٣٣	عياكا	الطويل		١٢٧
٣٤	هطلا	الطويل		٢٧
٣٥	أولا	البسيط	ابن مالك	٣٠
٣٦	المفضال	الخفيف	شرف الدين الحصني	٣١
٣٧	اشتمل	الرجز	ابن مالك	٣٣
٣٨	البذل	الطويل	ابن هشام الأنصاري	٤٩
٣٩	ونكال	الطويل	بدر الدين	٥٠
٤٠	تنويل	البسيط	كعب بن زهير	١٠٤
٤١	فعل	الطويل	أبو الأسود الدؤلي	١١٢
٤٢	النمل	الكامل	امرؤ القيس	١٥٣
٤٣	ضليلا	البسيط		٢٠٠
٤٤	الدئل	المنسرح	كعب بن مالك	٢٥١
٤٥	كريم	الخفيف	ابن الوردي	٤٦
٤٦	الأيام	الخفيف	ابن عقيل	٥٦
٤٧	غمام	الطويل	ابن نباته	٥٥
٤٨	الأمم	البسيط	ابن جابر الهواري	٥٩
٤٩	العم	الرجز		١٠٩
٥٠	وندام	الكامل	لبيد بن ربيعة العامري	١٤٠
٥١	شريم	الوافر		١٤٧
٥٢	ألحن	المتقارب	الأخفش الأوسط	١٩
٥٣	الخفقن	الرجز	رؤبة بن العجاج	٦٨
٥٤	تحنانا	البسيط	جرير بن عطية	٧٩
٥٥	عفانا	البسيط	حسان بن ثابت	١٨٧
٥٦	أم بثمان	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	١٩٧
٥٧	وجفانا	الكامل	جميل بن بثينة	٢٥٧
٥٨	أهله	البسيط	سعد الدين ابن عربي	٢٨
٥٩	لحيه	الوافر	أبو حيان الأندلسي	٣٨
٦٠	مغناه	البسيط	ابن جابر الهواري	٦٠
٦١	مزاده	الكامل		١١١
٦٢	قلبه	الرجز		١١٤

فهرس أقوال العرب وأمثالهم

فهرس المَصَادِرُ وَالمَرَاجِعُ

١. القرآن الكريم .
٢. الإحاطة في أخبار غرناطة، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن سعيد السلماني اللوشي الأصل، الغرناطي الأندلسي، الشهير بلسان الدين ابن الخطيب (ت٧٧٦هـ)- دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى- بيروت .
٣. أخبار النحويين البصريين، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت٣٦٨هـ)-تحقيق طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي- الناشر: مصطفى البابي الحلبي- الطبعة الأولى١٩٦٦م – القاهرة .
٤. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي(ت٧٤٥هـ)- تحقيق: رجب عثمان محمد- مكتبة الخانجي- الطبعة الأولى١٩٩٨م – القاهرة .
٥. إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن القيم الجوزية(ت٧٦٧هـ)-تحقيق: محمد بن عوض السهلي- دار مكتبة أضواء السلف- الطبعة الأولى٢٠٠٢م-الرياض .
٦. أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)-تحقيق: محمد باسل عيون السود- دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى١٩٩٨م- بيروت .
٧. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ)- تحقيق : عبد الحسين الفتلي – مؤسسة الرسالة – الطبعة الثالثة١٩٩٦م- بيروت .
٨. الاعْتِصَام، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (ت٧٩٠هـ)- تحقيق مجموعة منهم: محمد بن عبد الرحمن الشقير ،وسعد بن عبد الله آل حميد-دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع- الطبعة الأولى٢٠٠٨م- المملكة العربية السعودية .
٩. الأعلام، خير الدين بن محمود بن فارس الزركلي الدمشقي(ت١٣٩٦هـ)- دار العلم للملايين- الطبعة الخامسة عشرة٢٠٠٢م بيروت .
١٠. أعيان العصر وأعوان النصر، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤هـ)- تحقيق:علي أبو زيد، ونبيل أبو عشمة، ومحمد موعد، ومحمود سالم محمد- الطبعة الأولى(١٩٩٨م) دار الفكر المعاصر – بيروت .
١١. ألفية ابن مالك، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت٦٧٢هـ) – دار التعاون – القاهرة .
١٢. إنباه الرواة على أنباه النحاة ، جمال الدين علي بن يوسف القفطي (ت ٦٤٦هـ)-تحقيق: محمد إبراهيم- دار الفكر العربي- الطبعة الأولى ١٩٨٢م-القاهرة .

١٣. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، كمال الدين الأنباري (ت٥٧٧هـ) – تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد– المكتبة العصرية – الطبعة الأولى٢٠٠٣م – بيروت .
١٤. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ،جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري(٧٦١هـ)– تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد– دار الطلائع– القاهرة .
١٥. البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي البصري ثم الدمشقي (ت٧٧٤هـ)– تحقيق:عبد الله بن عبد المحسن التركي–دار هجر للطباعة والنشر–الطبعةالأولى١٩٩٧م – القاهرة .
١٦. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني(١٢٥٠هـ)– دار المعرفة – الطبعة الأولى– بيروت .
١٧. برنامج المجاري، أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المجاري الأندلسي (ت٨٦٢هـ)– تحقيق: محمد أبو الاجفان – دار الغرب الإسلامي – الطبعة الأولى ١٩٨٢م– بيروت .
١٨. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)– تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم– دار الفكر العربي –الطبعة الثانية١٩٧٩م– القاهرة .
١٩. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، مجد الدين محمد الفيروزآبادى (ت ٨١٧هـ)– دار سعد الدين للطباعة والنشر– الطبعة الأولى٢٠٠٠م – دمشق .
٢٠. تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (ت١٢٠٥هـ)– تحقيق: مجموعة من المحققين– دار الهداية للنشر– الكويت .
٢١. تاريخ ابن الوردي، أبو حفص عمر بن مظفر ابن أبي الفوارس، زين الدين ابن الوردي المعري الكندي (ت٧٤٩هـ)– دار الكتب العلمية– الطبعة الأولى١٩٩٦م بيروت .
٢٢. تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي(ت٧٤٨هـ)– تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف– دار الغرب الإسلامي – الطبعة الأولى ٢٠٠٣م– بيروت .
٢٣. تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، المفضل بن محمد بن التنوخي المعري(ت٤٤٢هـ)–تحقيق: الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو – دار هجر للطباعة والنشر– الطبعة الثانية١٩٩٢م – القاهرة .
٢٤. تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة (شرح على ألفية ابن مالك ، زين الدين عُمر بن المظفر الوردي)(ت٧٤٩هـ) تحقيقمحمدخلاطي –دارالكتب العلمية–الطبعة الأولى ٢٠٠٨م– بيروت– لبنان.

٢٥. تحفة الترك فيما يجب أن يعمل في الملك، إبراهيم بن علي بن أحمد بن عبد الواحد ابن عبد المنعم الطرسوسي، نجم الدين الحنفي (ت ٧٥٨هـ)- تحقيق: عبد الكريم الحمداوي - الطبعة الثانية- المغرب .
٢٦. التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت ٩٠٢هـ) -دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى١٩٩٣م- بيروت .
٢٧. التذكرة الحمدونية، أبو المعالي محمد بن الحسن بن محمد بن علي بن حمدون، بهاء الدين البغدادي (ت٥٦٢هـ) - دار صادر- الطبعة الأولى- بيروت .
٢٨. تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي (ت٣٧٠هـ)- تحقيق: محمد عوض مرعب- دار إحياء التراث- الطبعة الأولى٢٠٠١م- بيروت .
٢٩. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي المعروف بابن أم قاسم (ت٧٤٩هـ)-تحقيق: عبد الرحمن على سليمان-دار الفكر العربي-الطبعة الأولى٢٠٠١م- القاهرة .
٣٠. ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي (ت٤٢٩هـ)- دار المعارف - القاهرة .
٣١. جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني(ت١٣٦٤هـ)-المكتبة العصرية- الطبعة الثامنة والعشرون١٩٩٣م- بيروت .
٣٢. جمال القراء وكمال الإقراء، علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، علم الدين السخاوي (ت٦٤٣هـ)-وتحقيق: عبد الحق القاضي- دار مؤسسة الكتب الثقافية - الطبعة الأولى١٩٩٩م-بيروت .
٣٣. حروف المعاني والصفات، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، (ت٣٣٧هـ)- تحقيق: علي توفيق الحمد- مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى١٩٨٤م-بيروت .
٣٤. حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت٧٤٩هـ)- تحقيق : فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل - دار الكتب العلمية- الطبعة الأولى١٩٩٢م- بيروت .
٣٥. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)-تحقيق :محمد أبو الفضل إبراهيم- دار إحياء الكتب العربية -الطبعة الأولى١٩٦٧م- القاهرة .
٣٦. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)-تحقيق عبد السلام محمد هارون-دار مكتبة الخانجي- الطبعة الرابعة ١٩٩٧م- القاهرة .

٣٧. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)–دار الهيئة المصرية العامة للكتاب–الطبعة الرابعة– القاهرة .

٣٨. خطط الشام، محمد بن عبد الرزاق بن محمَّد، كُرْد عَلي (ت١٣٧٢هـ) – مكتبة النوري – الطبعة الثالثة ١٩٨٣م– دمشق .

٣٩. الدارس في تاريخ المدارس، عبد القادر بن محمد النعيمي الدمشقي (ت٩٢٧هـ)– تحقيق: إبراهيم شمس الدين– دار الكتب العلمية –الطبعة الأولى١٩٩٠م–بيروت .

٤٠. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)– تحقيق :محمد عبد المعيد ضان– مجلس دائرة المعارف العثمانية – الطبعة الثانية١٩٧٢م–الهند .

٤١. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب ، إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري (ت٧٩٩هـ)– تحقيق : الدكتور محمد الأحمدي أبو النور– دار التراث للطبع والنشر– القاهرة .

٤٢. ديوان الأخطل ، غياث بن غوث بن الصلت– تحقيق: مهدي ناصر الدين– دار الكتب المصرية – الطبعة الأولى١٩٩٨م– القاهرة .

٤٣. ديوان الإسلام، شمس الدين أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن بن الغزي (ت١١٦٧هـ)– تحقيق :سيد كسروي حسن – دار الكتب العلمية– الطبعة الأولى١٩٩٠م – بيروت .

٤٤. ديوان العجّاج بشرح الأصمع– تحقيق الدّكتور عزّة حسن، دار الشرق العربي– بيروت .

٤٥. ديوان المعاني، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت٣٩٥هـ)– دار الجيل – بيروت .

٤٦. ديوان امرِئ القيس، امْرُؤُ القَيْس بن حجر بن الحارث الكندي(ت٥٤٥ م)–تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي– دار المعرفة – الطبعة الثانية ٢٠٠٤م –بيروت .

٤٧. ديوان حسان بن ثابت، شرح الدكتور يوسف عيد–دار الجبل –الطبعة الأولى١٩٩٢م– بيروت .

٤٨. ديوان قيس بن الخطيم– تحقيق : ناصر الدين الأسد– دار صادر– الطبعة الثانية – بيروت

٤٩. ديوان كعب بن زهير، بشرح السكري–طبعة دار الكتب المصرية–الطبعة الأولى – القاهرة .

٥٠. ديوان لبيد بن ربيعة العامري، لَبِيد بن ربيعة بن مالك (ت٤١هـ)– تحقيق :حمدو طمّاس – دار المعرفة للنشر– الطبعةالأولى٢٠٠٤م – بيروت .

٥١. الذخائر والعبقريات– معجم ثقافي جامع، عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن سيد بن أحمد البرقوقي الأديب المصري (ت١٣٦٣هـ)– مكتبة الثقافة الدينية– القاهرة .

٥٢. ذيل تذكرة الحفاظ، شمس الدين أبو المحاسن محمد بن علي بن الحسن بن حمزة الحسيني الدمشقي الشافعي (ت٧٦٥هـ)- دار الكتب العلمية- الطبعة الأولى١٩٩٨م - بيروت .
٥٣. الروض المعطار في خبر الأقطا، أبو عبد الله محمد بن عبد المنعم الحِميرى (ت٩٠٠هـ) - تحقيق : إحسان عباس- مؤسسة ناصر للثقافة - الطبعة الثانية١٩٨٠م - بيروت .
٥٤. سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)- دار الحديث- الطبعة الأولى٢٠٠٦م - القاهرة .
٥٥. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي(ت١٠٨٩هـ)-تحقيق: محمود الأرناؤوط-دار ابن كثير- الطبعة الأولى١٩٨٦م - دمشق .
٥٦. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري(ت٧٦٩هـ)-تحقيق:محمد محيي الدين عبد الحميد- دار الطلائع للنشر٢٠٠٩م - القاهرة .
٥٧. شرح أبيات سيبويه، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت ٣٨٥هـ)- تحقيق : الدكتور محمد علي الريح هاشم- مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع١٩٧٤م- القاهرة .
٥٨. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت٩٠٠هـ) -دار الكتب العلمية- الطبعة الأولى١٩٩٨م - بيروت .
٥٩. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت٩٠٥هـ) - تحقيق: محمد باسل عيون السود- دار الكتب العلمية- الطبعة الأولى٢٠٠٠م - بيروت .
٦٠. شرح ألفية ابن مالك، محمد بن جابر الهواري الأندلسي(ت٧٨٠هـ)- تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد - المكتبة الأزهرية للتراث٢٠٠٠م - القاهرة .
٦١. شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)- تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي - جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي- الطبعة الأولى - مكة المكرمة .
٦٢. شرح ديوان الحماسة (ديوان الحماسة: اختاره أبو تمام حبيب بن أوس ت٢٣١هـ)، يحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ التبريزي(٥٠٢هـ)-دار القلم - بيروت .
٦٣. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، ابن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ)- تحقيق :عبد الغني الدقر-الشركة المتحدة للتوزيع - سوريا .

٦٤. الشعر والشعراء، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)- تحقيق: أحمد شاكر-دار الحديث- الطبعة الثانية - القاهرة .
٦٥. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (ت٥٧٣هـ)- تحقيق: مجموعة ومنهم : حسين بن عبد الله العمري - دار الفكر المعاصر- الطبعة الأولى١٩٩٩م - بيروت .
٦٦. الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية، مرعي بن يوسف بن أبى بكر بن أحمد الكرمى المقدسي الحنبلى (ت١٠٣٣هـ)- تحقيق: نجم عبد الرحمن خلف - دار الفرقان- الطبعة الأولى - بيروت .
٦٧. الصناعتين، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل مهران العسكري (ت ٣٩٥هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم - المكتبة العصرية - بيروت .
٦٨. ضرائر الشِّعْر، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت٦٦٩هـ)- تحقيق : السيد إبراهيم محمد - دار الأندلس- الطبعة الأولى١٩٨٠م - القاهرة .
٦٩. طبقات الشافعية، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شهبة(ت٨٥١هـ)- تحقيق :الحافظ عبد العليم خان- عالم الكتب - الطبعة الأولى- بيروت .
٧٠. طبقات الشافعيين، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي(ت٧٧٤هـ)-تحقيق: أحمد عمر هاشم، ومحمد زينهم محمد عزب- مكتبة الثقافة الدينية١٩٩٣م .
٧١. طبقات المفسرين، محمد بن علي بن أحمد الداوودي المالكي (ت٩٤٥هـ)- تحقيق: لجنة من العلماء بإشراف الناشر: دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى١٩٨٣م- بيروت.
٧٢. العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده ،أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي (ت٤٥٦هـ) - تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد - دار الجيل - الطبعة الخامسة ١٩٨١ م- بيروت .
٧٣. غاية النهاية في طبقات القراء ، أبو الخير شمس الدين محمد بن محمد بن الجزري (ت٨٣٣هـ) - عني بنشره خ برجستراس - دار الكتب العلمية - الطبعة الثالثة - بيروت ١٩٨٢م .
٧٤. الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، محمد بن الحسن بن العربيّ بن محمد الحجوي الثعالبي الجعفري الفاسي (ت١٣٧٦هـ)-دار الكتب العلمية -الطبعة الأولى ١٩٩٥م- بيروت .

٧٥. فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم، محمد عَبْد الحَيّ بن عبد الكبير بن محمد الحسني الإدريسي، المعروف بعبد الحي الكتاني(ت١٣٨٢هـ)- تحقيق :إحسان عباس-دار الغرب الإسلامي- الطبعة الثانية ١٩٨٢م - بيروت .
٧٦. الفهرست، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعروف بابن النديم (ت٤٣٨هـ)- تحقيق: إبراهيم رمضان-دار المعرفة -الطبعة الثانية - ١٩٩٧م- بيروت .
٧٧. الكتاب ،أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، الملقب سيبويه (ت١٨٠هـ)- تحقيق: عبد السلام محمد هارون -مكتبة الخانجي- الطبعة الثالثة ١٩٨٨م- القاهرة .
٧٨. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (ت١٠٦٧هـ)-مكتبة المثنى١٩٤١م- بغداد .
٧٩. لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقى (ت٧١١هـ)دار صادر - الطبعة الثالثة - بيروت .
٨٠. لسان الميزان، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)- تحقيق: دائرة المعرف النظامية- مؤسسة الأعلمي للمطبوعات- الطبعة الثانية١٩٧١م- بيروت .
٨١. اللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، شمس الدين المعروف بابن الصائغ (ت٧٢٠هـ)- تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي-عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية- الطبعة الأولى٢٠٠٤م- المدينة المنورة.
٨٢. مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (ت ٥١٨هـ)- تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد- دار المعرفة - بيروت .
٨٣. مجمل اللغة لابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي (ت٣٩٥هـ)- تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان - مؤسسة الرسالة - الطبعة الثانية ١٩٨٦م - بيروت .
٨٤. المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت٤٥٨هـ)- تحقيق: عبد الحميد هنداوي - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى٢٠٠٠م- بيروت .
٨٥. مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت٦٦٦هـ)- تحقيق: يوسف الشيخ محمد- المكتبة العصرية - الدار النموذجية- الطبعة الخامسة١٩٩٩م- بيروت .
٨٦. المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥هـ)-تحقيق خليل إبراهم جفال-دار إحياء التراث العربي- الطبعة الأولى،١٩٩٠م - بيروت .
٨٧. المدارس النحوية، أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف (ت١٤٢٦هـ) - دار المعارف - الطبعة السابعة - القاهرة .

٨٨. مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، أبو محمد عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي (ت٧٦٨هـ)- تحقيق. خليل المنصور -دار الكتب العلمية- الطبعة الأولى ١٩٩٧م- بيروت .
٨٩. مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع ،عبد المؤمن بن عبد الحق، ابن شمائل البغدادي، الحنبلي، صفيّ الدين(ت٧٣٩هـ)- دار الجيل- بيروت-الطبعة الأولى .
٩٠. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي (ت٧٧٠هـ)- المكتبة العلمية - بيروت
٩١. مع الامام أبي إسحاق الشاطبي في مباحث من علوم القرآن الكريم وتفسيره، شايع بن عبده بن شايع الأسمري- الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة-الطبعة السنة ٣٤ العدد ٢٠٠٢/١١٥م .
٩٢. المعارف، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري(ت٢٧٦هـ)-تحقيق: ثروت عكاشة- الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة الثانية ١٩٩٢م- القاهرة .
٩٣. معانى القرآن للأخفش ، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ)- تحقيق: ا هدى محمود قراعة- مكتبة الخانجي- الطبعة الأولى١٩٩٠م- القاهرة .
٩٤. مُعجَمُ أعلام الجزائِر - مِن صَدر الإسلام حَتّى العَصر الحَاضِر، عادل نويهض- مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر- الطبعة الثانية ١٩٨٠- بيروت .
٩٥. معجم الأدباء(إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت٦٢٦هـ)- تحقيق: إحسان عباس- دار الغرب الإسلامي-الطبعة الأولى١٩٩٣م - بيروت .
٩٦. معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت٦٢٦هـ)- دار صادر- الطبعة الثانية ١٩٩٥م- بيروت .
٩٧. معجم الشعراء، الإمام أبو عبيد الله محمد بن عمران المرزباني ت٣٨٤ هـ)- تحقيق: الأستاذ الدكتور ف . كرنكو- مكتبة القدسي، ودار الكتب العلمية، الطبعة الثانية١٩٨٢م - بيروت .
٩٨. معجم الشيوخ، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت٧٧١هـ)-تحقيق:بشار عواد، ورائد يوسف العنبكي، ومصطفى إسماعيل الأعظمي- دار الغرب الإسلامي- الطبعة الأولى ٢٠٠٤م .
٩٩. معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عبد الحميد عمر(ت١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل-الناشر: عالم الكتب-الطبعة الأولى ٢٠٠٨م- بيروت .

١٠٠. معجم المؤلفين، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي(ت ١٤٠هـ)– دار إحياء التراث العربي– الطبعة الأولى– بيروت .
١٠١. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة، القاهرة.
١٠٢. معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ، محمد سالم محيسن (ت١٤٢٢هـ)– دار الجيل – الطبعة الأولى ١٩٩٢م– بيروت .
١٠٣.معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي (ت٣٩٥هـ)– تحقيق: عبد السلام محمد هارون– دار الفكر ١٩٧٩م– القاهرة .
١٠٤.مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف جمال الدين، ابن هشام (٧٦١هـ)– تحقيق: مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله– دار الفكر– الطبعة السادسة ١٩٨٥م– دمشق .
١٠٥.المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)– تحقيق: علي بو ملحم – مكتبة الهلال – الطبعة الأولى١٩٩٣م– بيروت .
١٠٦.المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٧٩٠هـ)– تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، وآخرون– معد البحوث العلمية جامعة أم القرى – الطبعة الأولى٢٠٠٧م– مكة المكرمة .
١٠٧.المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، المعروف بالمبرد (ت٢٨٥هـ) تحقيق :محمد عبد الخالق عظيمة– عالم الكتب– الطبعة الثالثة – بيروت .
١٠٨. المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح، (ت٨٨٤هـ)–تحقيق: د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين–مكتبة الرشد – الطبعة الأولى١٩٩٠م– الرياض .
١٠٩. منادمة الأطلال ومسامرة الخيال، عبد القادر بن أحمد بن مصطفى بن عبد الرحيم بن محمد بدران (ت١٣٤٦هـ) – تحقيق :زهير الشاويش– المكتب الإسلامي – الطبعة الثانية ١٩٨٥م –بيروت .
١١٠.منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ، أبو حيان النحوي الأندلسي (ت٧٤٥هـ)– تحقيق: سيدني كلازر – أضواء السلف .
١١١. المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، يوسف بن تغري بردي الظاهري الحنفي(ت٨٧٤هـ)– تحقيق: محمد محمد أمين–الهيئة المصرية العامة للكتاب– القاهرة .
١١٢.الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (ت١٤١٧هـ)–دار الفكر – الطبعة الأولى ٢٠٠٣م–بيروت – .

١١٣.موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية (أكثر من ٩٠٠٠ موقف لأكثر من ١٠٠٠ عالم على مدى ١٥ قرنًا)، أبو سهل محمد بن عبد الرحمن المغراوي- المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع- الطبعة الأولى- القاهرة .
١١٤. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي ابن تغري بردي(ت٨٧٤هـ) - دار الكتب-القاهرة .
١١٥. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركان عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، كمال الدين الأنباري(ت٥٧٧هـ)- تحقيق: إبراهيم السامرائي-مكتبة المنار، الزرقاء - الطبعة الثالثة ١٩٨٥م- الأردن .
١١٦.نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ،الشيخ محمد الطنطاوي- تحقيق: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل- مكتبة إحياء التراث - الطبعة الأولى ٢٠٠٥م - بيروت .
١١٧.نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، أحمد الريسوني-الدار العالمية للكتاب الإسلامي- الطبعة الثانية ١٩٩٢م .
١١٨. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، شهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني (ت١٠٤١هـ)- تحقيق: إحسان عباس- دار صادر- بيروت .
١١٩. نَكْت الهميان في نكت العميان، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت٧٦٤هـ) - تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا- دار الكتب العلمية- الطبعة الأولى ٢٠٠٧م- بيروت .
١٢٠. نهاية الأرب في فنون الأدب، أحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الدائم القرشي التيمي البكري النويري(ت٧٣٣هـ)-دار الكتب والوثائق القومية- الطبعة الأولى- القاهرة .
١٢١.نهر الذهب في تاريخ حلب ، كامل بن حسين بن محمد بن مصطفى البالي الحلبي، الشهير بالغزي (ت١٣٥١هـ)- دار القلم- الطبعة الثانية - حلب .
١٢٢. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت١٣٩٩هـ)- طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١م ،ودار إحياء التراث العربي بيروت .
١٢٣. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)- تحقيق: عبد الحميد هنداوي- المكتبة التوفيقية - القاهرة .
١٢٤.الوَحشيَّات وهوَ الحمَاسَة الصُّغرى، حبيب بن أوس بن الحارث الطائي، أبو تمام: الشاعر، الأديب (ت٢٣١هـ)- تحقيق :عبد العزيز الميمني الراجكوتي- دار المعارف -الطبعة الثالثة- القاهرة .

١٢٥. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي (ت٦٨١هـ) تحقيق : إحسان عباس – دار صادر – الطبعة الأولى – بيروت .

١٢٦. الوفيات، تقي الدين محمد بن هجرس بن رافع السلامي (ت٧٧٤هـ)– تحقيق: صالح مهدي عباس، وبشار عواد معروف – مؤسسة الرسالة – الطبعة الأولى – بيروت .

فهرس الموضوعات

بَابُ الضّمِيرِ

بَابُ المَوْصُول

بَابُ الابْتِدَاءِ

بَابُ نَائِبِ الفَاعِل

بَابُ اشْتِغَالِ العَامِل عَنْ المَعْمُولِ

بَابُ تَعَدي الفِعَل وَلزُوَمه

بَابُ المَفْعُولِ المُطْلَق

بَابُ المَفْعُولِ فِيهِ (الظَرْفُ)

بَابُ المَفْعُولِ مَعْه

بَابُ الاسْتِثْنَاءِ

بَابُ الحَالَ

بَابُ التَمْييزِ

بَابُ حُرُوفِ الجَرِ

بَابُ الإِضَافَةِ

بَابُ إِعْمَالِ المَصْدَرِ

بَابُ إِعْمَالِ اسْمِ الفَاعِل

بَابُ الصِفَةِ المُشَبَهَةِ

بَابُ التَعَجِبِ

بَابُ نِعْمَ وَبِئْسَ وَمَا جَرى مَجْرَاهُمَا

بَابُ النَعْت

بَابُ التَوْكِيدِ

بَابُ مَا لَا يَنْصَرِفُ

بَابُ الْتَأْنِيثِ

بَابُ الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودَ

بَابُ جَمْعِ التَكْسِير

بَابُ التَصْغِيرِ

بَابُ النَسَب

بَابُ الوَقِفِ

بَابُ التَصْرِيفِ

بَابُ الإِبْدَالِ

فَصْلٌ إِذَا اجْتَمَعَتْ الوَاو وَاليَاء متصلتين

فَصْلٌ إِذَا اجْتَمَعَتْ الوَاو وَاليَاء سُكِنَ مَا قَبْلَهُما

فَصْلٌ إِذَا كَانَتْ عَيْنِ الفِعْل وَاواً أَوْ يَاءً وَقَبْلَهُما سَاكِن صَحِيح

فَصْلُ الإِدْغَامَ

فهرس الفهارس